

العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج

أوراق الندوة

التي نظمها منتدى العلاقات العربية والدولية

تقديم: محمد الأحمري



العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج

إننا لا نفكّر في تقارب مذهبي، فالعقائد عندما تلتقي أو تتصادم تتفكّك وتصنع من حطامها فِرقًا جديدة، ولا نقيم أحزابًا ولا اتفاقات، ولكن نحاول أن نحيي تيّار الوعي والعقل، والالتفات للمصالح المشتركة التي تقتضي تفاهمًا وتنازلاتٍ تبني الذّات وتصون حقوق الآخر، وينمو الطّرفان من جهدهما.

ولا تفرح بما كان من تجارب مؤسفة في العراق والبحرين والشام، فالذي في العراق والشام مزرعة للتّدمير الذّاتي لا يكاد يوجد لها سابق. إننا نريد تيّار وعيٍ وعقلٍ ورعايةِ مصالح يرحم ويعدُل عندما يحكم، ويتذكّر المغلوب عندما يسيطر، فالدّنيا جولات ومن زرع المرار لغيره تغذّاه.

الكتاب يحتوي على مجموعة أبحاث لعدد من الباحثين والأكاديميّين -من الجانبين- علّها تُسهم في تقريب وجهات النظر وتصنع رأيًا وموقفًا معتدلًا، في عالمٍ يصعب فيه صنع الرأي والموقف.

السعر

9 دولارات - 33 ريالاً قطرياً

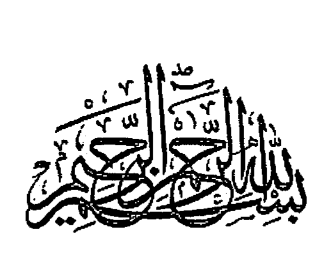
ISBN: 978-9927-103-32-2

9 789927 103322



هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدّوحة، قطر

العلاقات العربية الإيرانية
في منطقة الخليج


بسم الله الرحمن الرحيم

العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج

أوراق الندوة
التي نظمها منتدى العلاقات العربية والدولية

تقديم
محمد الأحمري



عنوان الكتاب: العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج.
تقديم: محمد الأحمري.
٢٥٦ صفحة ـ ١٦,٥× ٢٤ سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٠١٥/١١١.
الرقم الدولي (ردمك): ٢-٣٢-١٠٣-٩٩٢٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٥.

المحتويات

المشاركون

- سعود المولى
- سعيد حارب
- عبد الوهاب القصاب
- فاطمة الصمادي
- لقاء مكي
- محمد الأحمري
- محمد عزان
- محمد محفوظ
- مهران كامرافا
- مهدي زاكريان

مقدمة

أسس للعلاقة العربية الإيرانية

محمد الأحمري

أمتان جارتان لآلاف السنين، تداخلت أنسابهما ودماؤهما وأرضهما وهجراتهما، وتنوعت مشاركاتهما الثقافية وأثّر كل منهما في الآخر فوق ما يمكن أن يختزله كاتب أو يصفه واصف، فليس للتمييز العرقي أو الثقافي المبالغ في فروقها دور كبير، ولو رأيت سكان قم وقرأت عنهم عبر الدهور لوجدت التاريخ والرحالة والسحنة وتعمق اللغة العربية تقول إنهم عرب، وأصولهم تعود إلى عرب الأزد. ولو لاحظت أن «الري» التي ملأ كتابها وأخبار علمائها تاريخ المسلمين وفلسفتهم ـ أصبحت من أحياء مدينة طهران ـ لترسخت لديك هذه الحقيقة حيث قامت في هذه الأرجاء الواسعة عواصم ومجتمعات عربية وفارسية إسلامية، وتعالت فيها الثقافة العربية وعلوم الإسلام دهورا طويلة، وعمرت بالعلماء والفقهاء والمحدثين والفلاسفة، تختلط عندهم الثقافة العربية مع العرق الفارسي والعربي والإنجاز الثقافي المشترك. كما لا تكاد تجد في فارس إلا الثقافة الإسلامية الفارسية العربية التي صنعها الشعبان بلغة واحدة أو مختلطة ومتقاربة.

أما المناطق العربية في إيران على شواطئ الخليج الممتدة فكثير منها حافظت على لغتها وهويتها العربية، وإن كانت تقبع تحت مظالم كالجبال من السلطة المركزية في إيران، إذ تجتمع المخاوف عليها ومنها فتشل حياتها، أما الشاطئ الغربي للخليج العربي الممتد في عدة بلدان من بلدان الجزيرة

العربية الست فإن بينه وبين الشاطئ الشرقي تواصلًا سكانيًا كثيفًا عبر القرون، وتحولات متبادلة دائمة، ومن هذا التحول يقول بعضهم إن تسمية «الهولة» هو الحولة من تحول دائم بين الشاطئين. فكثيرا ما تكون بعض العائلات منقسمة بين الجانبين. هذا عدا التجارة والعائلات التجارية التي لم يزل لبعضها تواصلها التجاري عبر القرون.

وكذا فإن مناطق واسعة حتى في أقصى الشمال الشرقي لإيران بلاد غنية بالهجرات العربية القديمة، فكيف بجنوب البلاد وغربها، أما الحضور السياسي في السياسة العربية والإسلامية القديمة فيكفي أن يعرف المرء الحضور الفارسي في الحياة السياسية الإسلامية منذ سنواته الأولى، مع سلمان الفارسي، ثم ما كان زمن الخلافة الراشدة، ثم الحكومات المتتابعة حتى جاءت الثورة العباسية التي عدها بعضهم فارسية؛ ولعل في هذا مغالاة.[1] وكذلك في عهد الرشيد زمن البرامكة ثم في عهد ابنه المأمون «أمه فارسية» وما تلاه مع البويهيين، كان للوجود الفارسي في السياسة والثقافة والحياة العامة حضور مشهود ومستمر لزمن طويل.

لقد قبل المجتمع العربي في ذروة قوته بشاعر فارسي يقيم في عاصمة الخلافة بغداد «أبو نواس» عاش عزيزا محبوبا، جمهوره العرب إلى اليوم، وأدبه هو الأدب العربي، ويهجو العرب، ومثله بشار. وكذا تجول المتنبي وعاش وكتب الشعر في «بوان» واشتكى فيها غربة اللسان. وكذا «أبو الفتح البستي»، حتى ليصعب على دارس تراثنا الواحد أن يميز بين المدن أيها فارسي وأيها عربي، لأن هناك ثقافة أمة كانت ترى الشعوبية عيبا، وخاصة من أخفى وراءها موقفا معاديا وليس مجرد الاهتمام بقبيله وعنصره. وكذا علماء

(١) عالج الدكتور فاروق عمر ذلك في عدد من أبحاثه عن الثورة العباسية، وبخاصة مشاركة الأعراق والمجتمعات المختلفة في بنائها، إذ إن مقولة أن الثورة العباسية ثورة فارسية مجرد دعوى بلا دليل فقادة الدعوة أعني الدعاة الإثني عشر كانوا عربا فيما عدا أبو مسلم الخراساني، وقد تتبع هذا وأكده الدكتور محمد عبد الفتاح عليان في كتابه عن التاريخ العباسي، وكذا مؤرخ الدعوة العباسية السابق د. فاروق عمر في أكثر من واحد من كتبه.

الإسلام يتصدرون لا يسأل سائل عن عنصره وقبيله، بل يسأل عن علمه وعقله، ويستنير بمعارفه، ذلك أن القوة العظمى تتسامح في داخلها، ويوم تصغر وتخاف تضيق بالاختلاف وتأبى التنوع، وتبحث عن مبررات لنفي المختلف. أما المهاترات التاريخية واللفظية بين الشعبين فهي ظاهرة طبيعية بين قوميتين تجاورتا في مدن واحدة لقرون، واختلطتا سكانيا دهورا متوالية، وإن حدثت هذه المنافرات كما يمكن حدوثها بين قبيلتين أو بين سكان مدينة واحدة، فمن باب أولى أن تكثر بين جيران يتنازعون ويتفاخرون وتختلف مصالحهم أحيانا.

غير أن هذه المواقف والتحيزات قابلة للوجود والتصاعد في أي زمن وتحت أي ثقافة لحسن الإدارة أو لسوئها، وبسبب الصراع على الأرزاق والمناصب والنفوذ والثقافة والعادات. إن درس التاريخ وجغرافية الأرض بين بلاد العرب وبلاد فارس لا تسمح بانفصال شديد واضح الحدود، بل تفرض على الطرفين منظورا في العلاقة يختلف عن السائد الآن، ويعترف بالجغرافيا والتاريخ والمستقبل، مستقبل الجوار والمصالح، وكذا تقدر وجوه الخلاف لصنع مستقبل السلم والتعاون، ولا يجعل من الفوارق وقودا للخلافات والتمزيق بل لقبول التنوع العرقي والتعدد الثقافي في المنطقة، ويُؤسس مجالات للصداقة وحسن الجوار. ليست العلاقات بين الشعبين مما يليق أن تترك للإهمال ولا للعبث ولا لسوء التقدير وعبث العابثين بها، ولا لتمادي طرف على الآخر، بل هي أحق بالحرص والدراسة والملاحظة وتجنب المزالق التي توتر الأوضاع وتسيء للمصالح، وتوقد الفتن وتدمر أمن الشعوب واستقرارها، إن طموحات الغلبة وأحلام الإمبراطورية هي التي تغري الحالمين الغافلين بالعدوان ثم يحصدون رماد الهزائم والنزاع والفقر والشقاء.

إن هذا الوجود والجوار القريب الذي يمتح عواطفه ومعلوماته وانفعالاته من تاريخ غني جدا بالحسن والسيئ وبالوفاق والصراع القريب والبعيد من ثقافات تقاربت مرات وتنافرت مرات أخرى، ليضع أعباء على مثقفي وسياسيي المنطقة ألا يتمادوا في الاندفاع وراء العواطف العاصفة الآنية المدمرة لمستقبلهم، ولا وراء مواقف لحكومات وشعوب أخرى بعيدة لا تشاركهم

المكان ولا تشاركهم الثقافة، ولن تقيهم مخاطر انفجار الأوضاع في أي لحظة. فما أسهل أن يوقد البعيد أزمة ويشعل حريقا بين المتجاورين ثم يرجع ويختفي آمنا وراء المحيطات، هذا إن لم يكن الخلاف مصدر غنى وقوة له، حيث يكسب خوف الطرفين وطمعهم في وده وميولهم نحوه ومالهم في خزائنه. لقد شهدنا هذا في قصة «إيران كونترا» حين يبيع السلاح على الطرفين، ويفاوض لمنافعه ويوقدهم في نار «الحرب الجيدة» له سنين مديدة. إن من قرأ اعترافات العقيد أوليفر نورث وقصة إيران كونترا التي اشتركت في تنفيذها حكومات كثيرة سرا في المنطقة ثم انبعجت أخبارها وأسرارها وشهدها الجميع، تبين له أنها تحكي قصة إسرائيل ومن ساندها في الغرب وكيف يستغل الجميع لقتل الجميع ويزود الجميع بالسلاح وكيف استغل التضارب ليمتص موارد وطاقة ودماء الجميع.[1]

إن لإيران موقفًا مشرفًا ـ دون الوقوف على النيات ـ من قضية فلسطين منذ الثورة عام ١٩٧٩، لأسباب متعددة؛ منها: إسلامية تربى عليها شباب وشيب الثورة، ومنها المخالفة لسياسة الشاه، ومنها الحاجة للقبول والشعبية في العالم العربي، ومكايدة للخصوم، ووضع منابر ومخافر متقدمة لإمبراطورية واعدة، ولا يليق الموقف القاطع من عمل كهذا بالمحاسبة على النيات، أو الحكم بأنها نيات سيئة بإطلاق أو حسنة بإطلاق، فإن لهذا الموقف من فلسطين آثاره الدولية المؤثرة على جميع المستويات. وساهم إيجابيا في إسناد المقاومة يوم خذلت حكومات عربية فلسطين أو ضعفت أو خافت، أو تبعت.

ويبقى أن الشعوب والحكومات العربية والمسلمة تحتاج أن تثق بالموقف الإيراني عمليا بأنه لا يفعل الكثير من أجل آذان المسلمين في الخارج، ولا قلوب الناخبين في الداخل. وهذه الثقة يجب أن تظهر عمليا لا خطابة عابرة، والأدلة على الأرض بخلافها، وهذا أيضا ما يجب أن تراعيه

(١) في كتاب «تحت النار» لأوليفر نورث، الترجمة العربية، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي، ودار المناهل ببيروت، ١٩٩٢، سرد قصته ودوره في التاريخ المهم لتلك العمليات الطويلة المعقدة عبر القارات، وقد استولت القصة بعد فضح مجلة الشراع لها على أذهان الناس زمنا في أمريكا وغيرها.

الحكومات العربية، فلا تقبل بالضرر لجيرانها ولا تنحاز لعدوهم، تجنبا للضرر العاجل والآجل، ولأن البيئة المستقرة الآمنة تسمح للتنمية بالوجود وللشعوب بالأمن والاستقرار، ولماذا تكون منطقتنا الأكثر قلقا في العالم، ألا ننظر في الاتحاد الأوروبي مثلاً؟

إننا نحتاج دائمًا للاستبصار فيما يجعل العلاقات تتكدر أو تتحسن من وقت لآخر، ونراجع جذور هذه المواقف التي ربما جرت مخاطر على الجميع، فإن سقوط شعوب المنطقة تحت تأثير أفكار مزقتهم عشرات السنين، وأثارت الإحن والعداوات مما يجب مراجعته، فسلاح القوميات الذي تطرف مستعملوه في استخدامه لا للبناء ولكن لتدمير الآخرين؛ وأوضح استخدام للقومية في تمزيق الشعوب ما حدث بعد احتلال العراق، فعاد بالتدمير الذاتي والتمزيق والهزيمة للجميع. ألا نرى جحيم القوميات يحرق الجميع ويمزقهم أعراقا وأقليات متقاتلة، فهل نعيد تكرار الأخطاء رغم أننا نرى نتاجها ومآسيها، ولا تكفينا عبرة: «التاريخ لا يعيد نفسه ولكن الغباء يعيد نفسه»؟

تستخدم قومية لقتل قومية، ويستخدم مذهب لإقامة حكومة أو لتدمير عرق، ويعاد تفسير دين ليكون منغلقا على عنصر، كما فعل الصفويون، ويرد عليهم آخرون بانغلاق على مذهب، أو مفهوم عقائدي ضيق، أو طقس جماعي، فبدلا من أن تكون هذه تنويعات مقبولة تصبح أسلحة تدمير واغتيال، وبدلا من أن نستعيد تجربة في التعايش نبحث عن مبرر للاقتتال؛ نعم يصعب على المتعصب والمقهور والمغلوب والمتحمس أو من أسيء إليه أن يقبل بوعظ ديني أو سياسي يطلب منه تسامحا، ولكن الجميع بلا استثناء سوف يجربون التدمير المتبادل، والخيانة المتبادلة، والاستعانة بالأعداء الأرسخ عداوة للطرفين، وبعد التفاني يضعون أوزار الحرب، مجبرين لا مختارين ونادمين لا منتصرين. ولكنهم في لحظة الحماسة قد يخونون صوت العقل وضمير التسامح.

نعم هناك دراسات كثيرة منجزة تتحدث عن تغيير العلاقة الغربية الإيرانية لتكون العلاقة الجيدة والموثوقة فقط بين الغرب وإيران، ويستبعد العالم العربي، أو يكون هو الجانب الخصم أو غير الموثوق، أي يعكس الحال

الظاهر الآن. أو ليكون هناك محور إيراني أمريكي ضد العرب، أو شيعي مسيحي ضد السنة، تلك الدراسات مرة تكون دراسة إقناع للحكومة الأمريكية أن تغير وجهتها وتجعل عدوها السنة؛ كما يكتب والي نصر في أكثر من مكان، منها كتابه انبعاث الشيعة. وكذلك روبرت باثير.[1] وهناك مؤشرات عملية قديمة وجديدة تشير إلى تقدم مستمر في هذا الطريق.

ولولا أن هناك طموحات إمبراطورية مواجهة للإمبراطورية الأمريكية تجعل إيران تحرص على إبعاد سابقاتها ومنافساتها في المنطقة لرأينا تعاونًا وثيقًا، ولكن طموحات السيطرة على المنطقة سببت هذا التنافر، الذي يؤشر إلى تصالح وتقاسم غير بعيد، وربما يكون استراتيجيًا مستقبلًا، وهناك حجج عديدة ومصالح وتحولات تسمح به، وهذا يعني أن قد تكون على حساب العرب.

كثيرون من مثقفي العرب غربت عنهم قصة معركة شرسة دارت في إيران وكانت ملتهبة لزمن طويل بين الإسلاميين والقوميين، وما جرته تلك المعارك على الثقافة والعلاقات الدولية، وعلى المدارس الدينية وقيادات إسلامية كانت مستبصرة وتقدمية من أمثال مرتضى المطهري الذي واجه المتطرفين من القوميين الفرس الذين حوّلوا القومية الفارسية إلى عداء للعرب وللإسلام، وتنكروا لما صنعه الإسلام من خير وعلم وفضل لبلاد فارس؛ فكان كتابه الرائع: «الإسلام وإيران»[2] حصادا لتلك المعركة. ثم كان مطهري من قادة الثورة فيما بعد وبنى موقفا فكريا وتربويا ثوريا ضد المتطرفين القوميين العلمانيين الفرس وأسس لفكرة التقارب العربي الفارسي وضرورة تعليم العربية

---

(١) والي نصر كتابه: الانبعاث الشيعي «The Shia Revival» وقد ترجم الكتاب مرتين للغة العربية في بيروت وفي بغداد، دار الكتب العراقية، ترجمة مختار الأسدي، ٢٠١١م. وكتاب باثير: The Devil We Know، الشيطان الذي نعرفه، التعامل مع القوة العظمى الإيرانية. والكتاب يدعو إلى الاعتراف بالقوة العظمى الإيرانية وبنفوذها في العراق وأفغانستان وسوريا ولبنان، وهذا كتب قبل الثورات العربية وتطوراتها الأخيرة، فالكتاب منشور عند برودواي بوكس منذ ٢٠٠٩.

(٢) الناشر: رابطة الثقافة العربية والإسلامية، ترجمة: محمد هادي اليوسفي الغروي، طهران، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

في المدارس، إذ لا فهم للقرآن يمكن حصوله بدون معرفة للغة العربية، وفي كيان يريد أن يكون إسلاميًا، غير أن الخطاب الإسلامي للثورة هزم هزيمة نكراء في إيران وفي خارجها حين تبين للداخل وللخارج أنه خطاب حشد خارجي، ونقمة داخلية على الخصوم العلمانيين، ثم انتصر الخطاب القومي اللا ديني على خطاب الثورة، ذلك أن فارس قد ترسخت فيها النزعة القومية الغربية، وتماسكت مع نزعة صفوية قديمة تفسر الدين تفسيرًا قوميًا ومصلحيًا حكوميًا، فيما هي تتظاهر بخطاب إسلامي، أو أن كثيرين من الثوار كانوا صادقين في شعار الإسلامية، وذلك أن الفكرة القومية في إيران التي توهم الإسلاميون أنهم قهروها انتقمت وانتصرت عليهم وأصبحت هي مضمون الخطاب السياسي وروحه ولو كان غلافه إسلاميا، وذلك بسبب الإخفاقات الدينية الكبيرة على مستوى الحكم والممارسة فقادت لنقيض شعارات الحكم، والناس غالبا يتجهون لرأي ثقافة المعارضة في مواجهة المستبد، ولأن القوميات الأخرى حاربتهم أو استخدِمت لحربهم، فأصبح الخيار القومي المتستر بالدين أو اليسار هو الهوية الأعمق، وبقيت المكونات الأخرى شعارية مفيدة سياسيا، أو غطاء لنفوذ إمبريالي مستخف.

كما أن العالم العربي اصطلى أيضا بمشكلات الحركة القومية المتطرفة التي نشرت العداوة مع الجيران، ثم حصل تكامل سلفي بعثي في عهد صدام صنع المواجهة والقطيعة، وتحمس بعض السلفيين لعمل صدام، وكالعادة غافلين أيضا عن برنامجه المختلف عن برنامجهم.[1] وكأن نهوض أمة يقتضي سقوط أخرى، وذلك خداع كبير، وقامت مدارس وجدليات كبرى مع وضد

---

(١) نشر الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق وهو من أهم الشخصيات السلفية المعاصرة عقلا ومعاصرة، خطابا أيام الحرب العراقية الإيرانية يمتدح فيه جهود صدام ضد إيران وما هو إلا زمن يسير حتى عاد تكفير صدام وحزب البعث على أشده وكما لم يسبق في تاريخ البعث والإسلاميين والسلفية بتلك الحدة حين غزا الكويت صيف عام ١٩٩٠م، وكان لا بد لخطاب المصالحة أن يكون عداوة متطرفة، ويوم غلب الشيعة على العراق، وقتلوا صدام عام ٢٠٠٦ رجع الخطاب السلفي مرة ثالثة ليبكي صدام بحرارة، ولأنه كان وجه السنة ضد غزو الشيعة. وكأننا ندور في دائرة عقائدية لا تنتهي ولا تبحث عن مخرج.

هذه الظاهرة. أما الذين تخيلوا أنهم يصنعون نقاء عرقيا فقد أثمر ذلك تطرفا مضادا، في بلاد يصعب زعم النقاء العرقي فيها، وقد حصلت من حزب البعث أخطاء في مقابل أخطاء وانتهت القصة بما رأيناه ونراه من صراع قومي وشعوبي إلى اليوم في العراق، فإن الأعراق والشخصيات التي قيل عنها فارسية «وطرد بعضهم» عادوا على دبابات أمريكية ليحكموا العراق، وكان كثير منهم يتحرك بنزعة انتقامية لم تجف دماؤها إلى اليوم، وقد تستمر لمستقبل طويل.

يبقى أن علينا أن ندرك أن الثقافة الثورية الإيرانية التي تلت ثورة ١٩٧٩ كانت حصادا لتجربة الحرب الباردة، ولفكرة الصراع الدائم بين معسكرين، وزادت تلك الحقائق من توجس قديم ومتجدد في ثقافة العصر من أن كل من رأى رأيا فهو مدفوع بمؤامرة كبرى، فكانت العلاقة تقتضي الموقف المعادي الحاد أو المتوجس وقت الرضا والسلم، ثم كان لانتصار اليسار الإسلامي في الثورة دوره في بناء ثقافة ثورة وحكومة معادية للغرب القوي لتصنع قوتها البديلة باسم المستضعفين، وتؤسس لها، ولهذا فإن ثقافة الحرب الباردة القديمة لم تزل تسري في عروق ثورة مر عليها أكثر من ثلث قرن، ولم تزل تسيطر على مستقبلها وعلى فكرها الأيديولوجي ولا تنتقل فكرتها لزمن أحدث.

ثم إن شعار الإسلام المختلف عن الشرق والغرب الشبيه بشعارات عدم الانحياز في الحرب الباردة كان يعني الاستقلال الفكري عن المنظومتين، مثل شعار: «إسلامية لا شرقية ولا غربية» الذي تردد في أرجاء العالم الإسلامي كله كان في حقيقته شعارا من منتجات الحرب الباردة، ويوم سقطت تلك المرحلة تسربت أفكار أخرى عملية مفيدة للسياسيين في الواقع، ولو كانت أسس أفكارهم القديمة مضادة. أو ربما وجدوا في شعار الإسلامية خطابا مفيدا للخارج، ويقيمون عملهم وحياتهم على خلافه؛ تماما مثل شعارات العروبة والوطنية تلك الشعارات التي رفعت في العالم العربي وكان يستغلها حزب البعث وغيره وكان يعني بالعروبة والوطنية طاعته المطلقة والصمت عن عيوبه وعلاقاته، ومصادرة حقوق الشعوب في أي نقد فضلا عن المشاركة في مصيرها ومصير أوطانها. وبحكم أن الثورة أيضا من منتجات فكر وزمن الحرب الباردة

تجد نفسها في خصومة مع النظام الأقوى في الحرب الباردة، أو النظام الذي كان مهيمنا على بلدها، فالخصومة الثقافية والسياسية مقبولة ومبررة، ولكن كالعادة خضعت الأفكار للواقع الأقسى، والذي يتطلب التحالف ولو مؤقتا بين الثورة وأمريكا أو «الشيطان الأكبر» كما تسميه الثورة الإيرانية.

وعندما يواجهها الآخرون بثقافة الغرب ومصالحه وسلوكه فإن هذا يرسخ في طرفي العلاقة ركونا للماضي حقيقيا أو موهوما، ويؤسس للجوء لتفسيرات وثقافات قديمة رأس مالها استعادة لمصطلحات تابع ومستقل، وديني وقومي، وغرب وشرق، واستكبار واستضعاف، وغرق دائم في ظلمات الآخرين لا يسمح بوعي ذاتي لما يدور وما يجب أن تصير إليه الأمور.

وهناك ملف السلاح النووي: ذلك لأن الغرب يرى أن الضعفاء ـ وخاصة المسلمين ـ لا حق لهم في حماية أنفسهم، سواء كانوا في البوسنة أو فلسطين أو إيران، وضعف إيران وطموحاتها الكبيرة وإسلامها وخصومتها للحلف الأمريكي سواء كانت خصومة كبيرة أو مجرد نزاع نفوذ فجزء كبير منه بسبب ضعف إيران السابق وفقرها، والضعفاء يسببون أزمات عالمية كبيرة دائما، فهم مائدة الأقوياء التي يصطرعون عليها، وهم مجلبة لصراع الطامحين، فالأقوياء يصنعون السلام أما الحكومات والشعوب الضعيفة فقد كانت سببا يمهد للمصائب والنزاعات والفتن؛ فمنطقة الضعف في الصراع الدولي أشبه بالمنخفض الجوي، الذي يجذب التيارات لقاعه؛ بل تقوى في الصراع عليه، (قارن مع الصومال، ومع أي حكومة تغترب عن شعبها. إنك ترى من الحق لكل بلد أن يوفر سلاحا يهابه خصومه به، ولكنك ترى أيضا أن هذه الأسلحة تصنع جورا ومهابة وقداسة للجرائم في حق البشرية، وقد كان يرى البعض أن السلاح النووي حق للجميع، ولكن أثبت الضعفاء كالأقوياء أن الحمق أصيل في الطرفين، وأن الخطر الدائم للشعور بالقوة يلوح، وإسرائيل فكرت في استخدام السلاح النووي عام ١٩٧٣ فكيف لا يفكر غيرها به؟ وليست مقولة سلاح ردع، مقولة مقبولة دائما فلا ضمان لأحد من الآخر في الحروب المصيرية.

ومن أهم انعكاس الملف النووي أن الحكومات العربية الضعيفة والتابعة للغرب وجدت نفسها تحارب إيران تحت شعار الخوف من السلاح النووي وهي حجة وحاجة غربية في الصراع، أما العرب فما شأنهم والسلاح النووي، فليس لهم يوم تمتلكه الهند والباكستان، ويوم يصمم لقتلهم في ديمونا فإنهم يصمتون لأن الغرب صمت عن الوجود العملي لأكثر من مائتي رأس نووي إسرائيلي، فالخلاف العربي مع سلاح متوقع، ونسيان لسلاح واقعي مجهز ضدهم، ولكن لأن الغرب لا يرى فيه خطرا فيسكتون، ويوم يكون السلاح الإيراني خطرا فإن الآخر لا يقل خطورة، والجواب ليس طلب البعيد ضرب إيران بمقدار ما أن المطلوب أن تصعد أنت إلى الحياة وليس أن تلوم من يعيش العزة والقوة لأنك لا تريدها، أو لا تملك الشجاعة ولا الهمة لها. إن العالم لا يقف لينتظر مسايرة العاجزين. ولا يملك أن يهديهم رؤية للطريق يوم لا يستطيعون أن يهتدوا إليه.

إن كنا نريد حاضرا صالحا ومستقبلا أحسن فإن علينا أن نعيد صياغة الماضي ليكون صالحا للعيش في المستقبل، في الماضي الواسع تسوء العلاقات وتتحسن، ويولد مجرمون ومسيئون وطيبون وعقلاء وأخلاقيون في المنطقة، ولكن العقلاء يقدرون حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة ويقدرون ضرورة المراجعة الدائمة لسوءات الثقافة والتاريخ ليصنعوا منها مصالح عامة خيرة وليس مستقبلا مضرا بأحد، يسمم حاضره بسموم عتيقة جدا تفتك بالحاضر والمستقبل. إن التاريخ لا يقدس، بل يدرس ويقبل منه ويرفض، ويعاب منه ويقبل، وللأسف نجد من يقدس ظلماته إن كانت تضر بالآخرين ولا يفهم أنه يمارس الأسلوب نفسه، وكلا الطريقين يفتكان بمستقبلنا.

في الاقتصاد قد يرى بعضهم أن الحصار والفقر المضروب على الخصوم والجيران دائما في مصلحته، ولكنه لا يعلم أن مصلحة العالم كله وليس فقط مكانه في ارتفاع مستوى المعيشة في بقية أرجاء الأرض، فتطور المعرفة في مكان ما من العالم جعل بلداننا الحارة جدا قابلة أن يعيش فيها الإنسان ويعمل

في الصيف، كما أن تراجع تكاليف إنتاج سلعة في أسواق مناطق بعيدة من العالم أسقط الأسعار الصعبة للسيارات مثلا ولوسائل التقنية.

إن رغد العيش في العالم يرفع مناطق أخرى فقيرة ومعدمة ويحسن مستوى من يريد مزيدا من الرفاهية. فالخير والرزق العام يعين الجميع الذي أصبح متواصلا أكبر مما كان في الماضي، بل الوظائف الآن أصبحت تتجاوز كل ما كان يقال عن الوظائف قديما، فقد تقرر زيادة الوظائف في بلدك فتجدك تزيد وظائف دول أخرى، وقد تفكر بالحصار فتحاصر نفسك؛ عندما تطالب بتحرر الشعوب فأنت ترفع الإنسان في كل مكان، وعندما تحاصر الإنسان في أي مكان فإنك تحاصر نفسك أيضا، فالحريات أصبحت عالمية إلى حد كبير وكذا الاقتصاد ومن قبله ومن بعده البيئة.

إن حصار فئة من الشعب بسبب ثقافة أو دين أو شكل أو عنصر يعني أنك تضطره لأن يصنع جوابا أو ردا على تصرفاتك، فينطوي وينغلق ويصنع العداوة المضادة. حتى الأقليات التي ترى نفسها مضطهدة ليس من صالحها أن تطالب بمطالب جزئية خاصة، لأن خطابها الجزئي يسهل ابتزازها به، أو إدانتها بعلاقة بالخارج، أو أنانية الخطاب، أو ترشى بإجابة بعض مطالبها لمصادرة حق الأغلبية.

إن دعوتنا للحوار الإيراني الخليجي ضرورة، وليس من نافلة جهد السياسيين والمثقفين، ويجب أن يوجد دائما، أما عندما يقف الحوار والتفاهم، فالشعوب هنا موجودة وحية ومؤثرة، وهناك قيادات شعبية دينية وعرقية لها دور كبير في صياغة العواطف والعقول والتفكير في المستقبل، ومن الخطأ بل من الخطر التساهل بأثر التهييج المذهبي والعرقي، وشحن الشعوب الدائم، كما أن بعض من يرى نفسه واعيا سياسيا لربما حشد الناس وراء مواقف لا يعرف من وراءها من حكومات وأحزاب ومصالح لا يدركها، وخلاصة البغضاء التنافر والحروب، وإن الحرب أولها كلام. ومع ذلك فالندوة تهتم بأسس الخلاف وثقافته وظروفه ومشاهده. اللقاء يناقش السياسة والتاريخ والأحزاب المؤثرة والمآسي والمصالح والفرص للخلاص، وفي أعمال الندوة نقاش عن الجزر

الإماراتية وتأسيس الحوثيين ومصير حركتهم وقضايا بالغة الأهمية جمعت في هذا السفر المتنوع نصوصا ومواقف وغايات ومستويات.

هذه اللقاءات تصنع رأيا وموقفا، في عالم صعب فيه صنع الرأي والموقف، فالقدر الضروري منه أن نخرج من أغلال الإعلام وأغلال التاريخ والمعالجة العامية التي تجعل العام كله يريد بعشيرتك الشر وأنت ساذج صامت، فلنفكر في خلاف ذلك أن العالم يمكنه أن يتركك متى كنت ماهرا في إعادة تعريف نفسك ومحيطك، أما إن كنتم ستبقون في كهوف التاريخ، كهوف: سنة وشيعة وفرس وعرب وبلوش وكرد وعرب عاربة وعرب مستعربة فهذه هويات عامية قديمة لا جديد فيها ولا ذكاء في سلوكها، بل المصلحة تقتضي الخروج على ثقل هذه الأوثان إلى تفكير جديد ينهي تدميرنا لأنفسنا. ولعلي أذكر هنا حادثة واحدة من التعاون المثمر جدا من نتاج المشاركة والوعي بالمصير، فقد كان بإمكان إيران والعرب أن يبقوا يفكرون في كلمتي شيعة وسنة ولا يقيموا «منظمة أوبك» التي أعادت للنفط قيمته، وللناس شيئا من قيمة ثروتهم التي كانت مصادرة أو شبه مصادرة بأثمان زهيدة، وأخرجت عالمنا من فقر وشقاء وسرقة قاتلة، وكما أمكن إيران وقطر التشارك في حقوق الغاز فخرجتا من حال سيئ. إن الهواء والثروات أو الماء والكلأ والنار ليست مذاهب تقتل العقل وتعتقله بأوهام حق وباطل أحيانا.

إن الخلاص من ضغوط كثيرة تقتضي شجاعة لا يجرؤ عليها إلا مرشحون لمواقف منقذة، وإن إلقاء المواعظ على أسماع حكومات وشعوب هي بصدد بناء إمبراطوريات قومية أو دينية أو بأي أيديولجية مواعظ غير ذات قيمة، إلا بمقدار نشر الوعي لجميع الأطراف بالمنافع والمخاطر التي تنتظر الجميع، فكثيراً ما كانت أحلام الإمبراطوريات تتم على حساب شعوب بائسة تعيسة، وكم كانت قاصمة لآمال قوم كثيرين ساروا في طريقها وسببت لهم الفشل والفقر والحرمان والتمزق والتبعية ـ وما عبرة ستالين وهتلر ببعيد ـ كما أنها ربما عند آخرين نجحت بأثمان متفاوتة، ورب ثمن أبهظ أضعافا من سلعته.

إننا لا نفكر في تقارب مذهبي، فالعقائد عندما تلتقي أو تتصادم تتفكك وتصنع من حطامها فرقا جديدة، ولا نقيم أحزابا ولا اتفاقات، ولكن نحاول أن نحيي تيار الوعي والعقل، والالتفات للمصالح المشتركة التي تقتضي تفاهما وتنازلات تبني الذات وتصون حقوق الآخر، وينمو الطرفان من جهدهما. ولا تفرح بما كان من تجارب مؤسفة في العراق والبحرين والشام، فالذي في العراق والشام مزرعة للتدمير الذاتي لا يكاد يوجد لها سابق. إننا نريد تيار وعي وعقل ورعاية مصالح يرحم ويعدل عندما يحكم، ويتذكر المغلوب عندما يسيطر فالدنيا جولات ومن زرع المرار لغيره تغذاه.

غير أن العدوان يلغي أسس العلاقات الجيدة، ففي السنوات الأخيرة تمددت الهيمنة الإيرانية فوق أراض عربية شاسعة وحكمت بشكل مباشر أو غير مباشر دولا وعواصم وشعوبا، ودخلت في حرب مذهبية وهيمنة استعمارية عبر وسطاء محليين ومتعصبين مذهبيين، ومارست طرق المحتلين المتوحشين البدائيين من الإبادة وتغيير البنى السكانية والتهجير والهيمنة الثقافية والاقتصادية على المغلوبين، مما جعل خطاب المودة وحسن الجوار مجرد تعلق بمثاليات قتلتها إيران في المنطقة، مما يؤذن بمستقبل أشد مرارة على الطرفين. هذه المواقف سببت صعود حركة مقاومة لها، وكما تصرف المحتل تجاه الشعوب وأزهق الأرواح واستباح البلاد فإن بعض المقاومة قابل العنف بمثله أو أشد منه، وقاوم سلوك المهيمن بمثله. وفي بعض الأحيان خرج هذا الذي كان يقاوم المحتلين إلى حالة أبعد من أن تكون مقبولة كمقاومة وأضر حتى بمن يدعي الدفاع عنهم، وواجه المقاوم إرهاب المحتل بما أطاق وربما شنّع في بعض أحواله، غير أنه يبقى المحتل هو الملوم الأول مهما سمح له الفراغ، واستغلاله للضعف والفراغ لا يعني قبوله أو قبول احتلاله وهيمنته. إن المنصف يعلم أن الاحتلال هو أساس تطرف الجانبين.

ثم بعد أن تعاظم الشعور الإيراني بالحس الإمبراطوري والهيمنة على دول عربية وحكومات وأراض شاسعة رفع الإيرانيون شعار: «محاربة الإرهاب» ويعنون به الحرب على المقاومة التي تواجه هيمنتهم واستغلالهم للفراغ وللفتن

وتأييدهم للطغاة، وشعار محاربة الإرهاب كثيرا ما كان هو خطاب الاحتلال دائما لمن يواجه هيمنته. علما بأن إيران لم تزل على قوائم الإرهاب إما لممارستها له في الماضي، أو لمنافستها بعد الثورة للاحتلال الغربي لها وإبعاد هيمنته على نفطها واقتصادها وسياستها أيام الشاه. واليوم عادت التجربة تماما معها، فقد قاومت الهيمنة الغربية فكانت إرهابية، ولما جاءت جولتها واحتلت بلدان العرب قامت تعير وتسمي المقاومة العربية لنفوذها بأنه إرهاب، ولكن لتعلم كما علم غيرها من قبل أن الألقاب والتعبير لا يلغيان الواقع، ولن يجعلا من مقاومة الظلم والإبادة في سوريا العراق وما تقوم به إيران أو حلفاؤها إرهابا، لأن الاحتلال أشنع وأفظع جرائم الإرهاب. ومهما امتدحت الإمبراطوريات الاحتلال وسمته مقاومة للإرهاب فلن تكون المقاومة المشروعة أبدا إلا فضيلة ومن معارج كرامة وإنسانية المقاوم للمحتلين.

ونتمنى للكتيبة الخرساء الكبيرة أن تنطق بمصالحها ولا تستجيب لنوازع المتطرفين الذين قد يفرح بهم البعض من طرف خفي، لأنهم يهزئون بخصومهم أو يؤذونهم، وندرك أننا نضع عقولنا جانبا عندما نحكم أهواءنا وعواطفنا فتغتال أهواؤنا مصالحنا.

مؤثرات في العلاقات الخليجية الإيرانية

د. سعيد حارب

تقع منطقة الخليج العربي بين قوى إقليمية ضاغطة، ومن أبرزها: الهند وباكستان وإيران؛ بما تملك من قوى بشرية وتطلعات إقليمية، لكن أكثر القوى الضاغطة على منطقة الخليج العربي هي إيران، خاصة أن إيران ترسم لنفسها دورًا عالميًّا وليس إقليميًّا فقط. وهذا ما عبر عنه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٩، طالبًا أن يتعامل العالم مع إيران باعتبارها دولة كبرى. ولذا فإن دور إيران الإقليمي ليس إلا جزءًا من طموحها «العالمي»، ولذا فهي تنظر إلى المنطقة كجزء أو مقدمة لدورها الآخر، خاصة وأن إيران تملك وسائل الضغط المختلفة؛ فالكتلة السكانية الإيرانية بلغت في يونيو الماضي (٢٠١٢) ٧٥,٢ مليون نسمة، يمثل الشباب دون الثلاثين عامًا ما نسبته ٥٥٪، مع نمو سكاني يبلغ ١,٢٩٪. وهناك خطة لزيادة عدد السكان، حيث دعا المرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي إلى زيادة عدد السكان، ليبلغ من ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون نسمة في العقود القادمة، بينما يبلغ سكان دول مجلس التعاون الخليجي (مواطنون ومقيمون) ٤٦,٨ مليون نسمة (مجلة ميد المتخصصة باقتصادات الشرق الأوسط)، وتصل نسبة الوافدين في بعض دول المجلس ٩١٪، بينما تصل في أدناها إلى ٦٠٪ (مركز الخليج للأبحاث)، مما يعني تضاؤل نسبة المواطنين في دول مجلس التعاون مقابل الزيادة المطردة في إيران. إضافة إلى

ذلك المساحة الواسعة، والتعدد العرقي والثقافي والمذهبي والجغرافي الذي تمتلكه إيران، وكلها عوامل يمكن النظر إليها كعوامل ضعف، كما يمكن النظر إليها كعوامل قوة إذا أحسنت إيران استخدامها. وإيران تملك أيضًا إمكانيات عسكرية كبيرة؛ إذ تبلغ قواتها العسكرية ٥٤٥,٠٠٠ ألف جندي، يساندهم ٦٥٠,٠٠٠ من قوات الاحتياط، مما يعد أكبر قوة عسكرية في المنطقة. وقد وصلت في إنتاجها العسكري إلى مرحلة تصنيع الصواريخ بعيدة المدى، واستخدام الغواصات، والقوة العسكرية البشرية الضاربة التي صمدت في حرب استمرت ثماني سنوات مع العراق، مما أكسبها خبرة وتجربة.

وإلى جانب القوة العسكرية، فإن إيران تلعب دورًا كبيرًا في المنطقة؛ فلأول مرة منذ اتفاقية «سايكس بيكو» التي مزقت المنطقة العربية، تعمل قوتان غير عربيتين: إيران والولايات المتحدة الأمريكية على تقرير مصير بلد عربي وهو العراق. وهذا يشير إلى مدى ما وصل إليه الدور الإيراني في المنطقة مع تراجع أو عجز الدور العربي، وخاصة من الدول المحيطة بالعراق، وهي الأقرب للشأن العراقي. إلا إن إيران استطاعت أن تفرض وجودها في المنطقة لا على مستوى العراق فقط، بل على مستوى المنطقة العربية بصفة عامة، ولا أدل على ذلك من الدور الإيراني في لبنان، والذي لم يعد خافيًا على أحد. كما إن الأصوات المرتفعة في اليمن تشير إلى أن إيران كان لها دور في مشكلة «الحوثيين» بمنطقة (صعدة) شمال اليمن، على الرغم من نفي إيران لأي دور هناك! ويشير الخليجيون بأصابع الاتهام إلى إيران بسبب ما يرونه تدخلاً في شؤونهم الداخلية، وخاصة ما يحدث في البحرين. كل ذلك يحدد اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو الإقليم ـ الخليج العربي ـ الذي لم يحدد موقفه من العلاقة مع «الجارة» إيران، فدول منظومة مجلس التعاون الخليجي ليست لها رؤية جماعية واضحة للعلاقة مع إيران منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن؛ إذ اتسمت هذه العلاقة بأنها رد فعل للموقف الإيراني. أي إنه ليس موقفًا محددًا نابعًا من استراتيجية واضحة، وإنما هو وليد اللحظة والموقف؛ فحين يصل الإصلاحيون أو المعتدلون أمثال رفسنجاني وخاتمي إلى الحكم

في إيران، ترتفع وتيرة العلاقة الحسنة مع إيران حتى تصل إلى مستوى عقد الاتفاقيات الأمنية المشتركة، وحين يتغير الجالسون على كراسي القيادة، ويصل المتشددون أو المحافظون مثل أحمدي نجاد، تتراجع هذه العلاقة إلى أدنى مستوياتها؛ ما خلخل منظومة هذه العلاقة على المستوى القطري؛ فالدول الخليجية على الرغم من البيانات المشتركة لاجتماعات وزراء خارجيتها، إلا إنها تنفرد بسياسات أحادية مع إيران، تتفاوت بين القضايا الخلافية، كالعلاقة بين الإمارات وإيران المحكومة باحتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث، والتي تجد الدعم الكامل من مجلس التعاون، وبين علاقات بعض الدول الخليجية الأخرى مع إيران، والتي تنمو بصورة مطردة، وقد دخلت قضية العراق ـ وأخيرًا سوريا ـ كأحد المؤثرات الجديدة في رسم العلاقة الخليجية الإيرانية.

إن الدور المتنامي لإيران في المنطقة لم يدفع مجموعة مجلس التعاون أو المجموعة العربية إلى وضع استراتيجية واضحة لطبيعة هذه العلاقة، أو إعادة بلورتها في رؤية جديدة، في حين يمضي راسم السياسة الإيرانية في التوغل الاستراتيجي داخل المنطقة، مستثمرًا الصراعات العربية تارة، وهشاشة المواقف تارة أخرى، ولعل العراق خير نموذج لهذا الاختراق. وإذا كانت الدول العربية بعيدة نوعًا ما عن تأثيرات الموقع في رسم العلاقة مع إيران، فإن دول الخليج العربي تتحمل الضغط «الجيو سياسي» القادم إليها من إيران. وعلى الرغم من ذلك فما زالت سياسة هذه الدول مع إيران كما كانت عليه خلال الثلاثين سنة الماضية، أي بطريقة التعامل مع الواقع لا مع المتوقع؛ فإيران لديها مشروعها السياسي في المنطقة القائم على الاختراق تحت لافتات عدة، من بينها: الطائفية، أو الإسلامية، أو الثورية، ولذا نجدها تركب موجات الثورة العربية السائدة، بدعوى تأثير ثورتها على هذه الثورات، مستغلة نتائج هذه الثورات لصالحها، ومستثمرة ـ كذلك ـ مواقف بعض الدول العربية «المترددة» من هذه الثورات، وهي بذلك ترسم لعلاقة جديدة مع التغيرات السائدة في بعض البلدان العربية؛ انطلاقًا من المشروع الذي تعمل له إيران ببعديه الإقليمي والعالمي، وقد ساعدها على ذلك الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه سقوط الأنظمة السابقة

في بعض الدول العربية، وتردد الموقف الخليجي من الحالات الجديدة التي نشأت في تلك الدول، على الرغم من إسهامه في بعضها كحالة ليبيا، ولولا الموقف الإيراني من النظام السوري ووقوفه ضد الثورة السورية، لتطورت العلاقة بين الأنظمة العربية الجديدة وإيران، خاصة مع القواسم المشتركة بينهم كالإسلامية والثورية.

إن وضع إيران الجيو سياسي الضاغط على الدول الخليجية يشكل أحد المؤثرات المهمة في رسم العلاقة بين الطرفين.

أما المؤثر الثاني في العلاقات الخليجية الإيرانية فهو المشروع النووي الإيراني، وقد بينت دول مجلس التعاون الخليجي ـ منفردة ومجتمعة ـ موقفها من هذا المشروع؛ حيث صرحت بحق إيران في امتلاك التقنية النووية، لكن هذه الدول متخوفة من التأثيرات الاستراتيجية والعسكرية له إذا تحول إلى مشروع نووي عسكري، خاصة وأن إيران لم تفصح عن الصورة المتكاملة لهذا المشروع، في ظل رفضها وعدم تعاونها مع وكالة الطاقة النووية الدولية. ولا يخفي الخليجيون كذلك تخوفهم من التأثيرات البيئية لهذا المشروع، ومدى امتلاك إيران للتقنية التي تحفظ سلامة المنشآت النووية ومخلفاتها. وقد تنامى هذا الخوف بعد الزلزال الذي ضرب اليابان في ١١ مارس ٢٠١١، وما خلفه من انفجار المفاعلات النووية وتأثيرها على البيئة. ويرى الخليجيون أن مدنهم لا تبعد كثيرًا عن المفاعلات النووية الإيرانية، وربما كانت أقرب إليها من بعض المدن الإيرانية!!

أما المؤثر الثالث في العلاقات الخليجية الإيرانية فهي لغة الخطاب السياسي الإيراني تجاه دول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات المعلقة بين الطرفين، كجزر الإمارات الثلاث المحتلة من إيران. فعلى الرغم من محاولات بعض الساسة الإيرانيين تخفيف لغة الخطاب، إلا إن الطبيعة العامة لهذا الخطاب يغلب عليها التهديد والوعيد. كما إن لغة الخطاب الإيراني تجاه دول المنطقة متعددة المصادر؛ فهناك رئيس الجمهورية، ووزارة الخارجية، والمرشد الأعلى، والبرلمان، ولجنة الشئون الخارجية، والمؤسسات العسكرية،

والقادة السياسيون والدينيون وغيرهم، مما يجعل المخطط للعلاقة مع إيران في حيرة من أمره حين يضع أسس العلاقة معها. وكمثال على ذلك، في أثناء زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لبعض دول الخليج العربي منذ فترة، أطلق تصريحات لطمأنة دول المنطقة، وأشاع روحًا من التفاؤل بإقامة علاقات جوار جيدة، وإذ بالسيد «حسين شريعتمداري» مستشار المرشد الأعلى ورئيس تحرير صحيفة «كيهان»، يطلق تهديدات تجاه دول الخليج العربي، ويصرّح أن جزر الإمارات الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، وكذلك مملكة البحرين بأنها تابعة لإيران، مبددًا بذلك أي بارقة أمل في إقامة علاقة متوازنة بين الطرفين. وقبله كان أحد القادة الإيرانيين، وهو «آية الله روحاني» قد صرح بأن جزر الإمارات والبحرين هي جزر إيرانية. ويبدو أن هناك أكثر من صوت ينطلق من إيران ليحدد العلاقة مع جيرانها في الخليج العربي، أو إن هناك أكثر من مصدر للقرار؛ مما يربك المتعاملين معها، وهذه سمة السياسة الخارجية الإيرانية، إذ لا تكاد تحدد طبيعة واحدة لها، وهذا ما بدا واضحًا كذلك في زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لجزر الإمارات المحتلة، وتغيير بنيتها الديمغرافية والثقافية، وغيرها من المواقف التي لا تجعل دول الخليج العربي قادرة على وضع رؤية واضحة لطبيعة العلاقة مع إيران. ولعل التهديد بإغلاق مضيق هرمز يمثل نموذجًا لمنطقة الصراع بين إيران والدول الخليجية، التي ترى في هذا المنفذ الدولي «عنق الزجاجة» لتصدير أهم صادراتها وهو النفط، بينما تنظر إليه إيران باعتباره وسيلة للضغط على القوى الدولية؛ من أجل أن تلجمها عن محاولة الاعتداء عليها، ولذا حاولت الإمارات الخروج من عنق الزجاجة ببناء خطوط لنقل النفط بعيدًا عن مضيق هرمز؛ حتى لا تقع تحت طائلة التهديدات الإيرانية.

إن الطبيعة المتوترة للعلاقة بين الدول الخليجية وإيران تجعل من الصعب بناء علاقة مستقرة بينهما، على الرغم من أنه لا أحد في دول الخليج العربي يبحث عن مشكلة مع إيران أو غيرها، ويكفي المنطقة ما مرّ بها من ويلات وحروب، وآن لشعوبها أن تعيش بأمن واستقرار، في ظل جوار يحترم

حقوق الجار ولا يتدخل في شأنه الداخلي، بل يعمل على تطوير العلاقات الجيدة بين الطرفين لتحقيق المصالح المشتركة بينهما، فلا أحد في المنطقة يرغب في تدمير إيران كما «يتوهم» بعض الساسة في طهران؛ لأن دول الخليج العربي تعلم أن أي حرب في المنطقة ستصيب شظاياها الجميع، ولنا في تجارب الحروب الثلاث الماضية خير مثال على ذلك. كما تعلم دول المنطقة أن العيش المشترك هو السمة الحضارية في التعامل بين الشعوب والدول، وأن على الساسة الإيرانيين أن يعيدوا النظر في علاقتهم بدول الجوار، وأن ينهوا مشكلاتهم معها، وأن يتخلوا عن فكر الهيمنة والسيطرة، وأن يلجأوا إلى الوسائل القانونية الدولية لحل خلافتهم مع غيرهم.

أما المؤثر الرابع في العلاقة بين الدول الخليجية وإيران فهو تفاوت العلاقة من دولة خليجية إلى أخرى؛ فدول مجلس التعاون الخليجي ليست سواء في علاقتها بإيران، فموقف هذه الدول يتفاوت قربًا أو بعدًا من إيران، مما لا يشكل موقفًا موحدًا، فهناك دول تقيم علاقات هادئة ومستقرة مع إيران، بينما تضطرب العلاقة بينها وبين دول خليجية أخرى وفقًا لطبيعة هذه الدول. ولعل العلاقة الإيرانية من جهة والبحرينية والإماراتية من جهة أخرى، تمثل صورة من تلك العلاقة المضطربة سياسيًا، وإن كانت منتظمة اقتصاديًا كما هو الحال مع الإمارات. كما إن العلاقة ترتفع وتنخفض مع إيران وفقًا لطبيعة النظام السياسي الحاكم في إيران؛ ففي عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي ارتفعت العلاقة بين إيران وبعض الدول الخليجية لمستوى عقد اتفاقية أمنية مشتركة بينهما. وقد انعكس هذا الخلاف في العلاقة بين الدول الخليجية وإيران على صراع النفوذ الدائر في المنطقة، والذي يمكن ملاحظته في لبنان، حيث تدعم بعض الدول الخليجية تيارات سياسية لبنانية، بينما تدعم إيران تيارات أخرى، وتقف بعض الدول الخليجية موقف الحياد بين الطرفين، مكتفية ببيانات الدعوة إلى الوفاق بين الفرقاء اللبنانيين! ومثل ذلك ما يحدث في سورية، حيث تدعم إيران بصورة واضحة النظام السياسي السوري ضد ثورة شعبه، يقابلها دعم كبير من بعض الدول الخليجية للثورة السورية، وتقف دول خليجية أخرى موقف

المحايد. ولعل تجربة الصراع السياسي في اليمن صورة أخرى للصراع الإقليمي بين الدول الخليجية وإيران، خاصة في الحرب التي كانت دائرة بين جماعة الحوثيين - التي تُتهم إيران بدعمها - وبين الحكومة اليمنية، حيث سعت بعض الدول الخليجية لحل المشكلة بين الطرفين من خلال المباحثات السياسية، لكن وصول شظايا الحرب إلى المملكة العربية السعودية جعل من دول مجلس التعاون الخليجي طرفًا في هذه الحرب، لكن الدور الخليجي كان موحدًا من الأزمة السياسية التي عصفت باليمن، من خلال تقديم المبادرة الخليجية التي أسهمت في إنهاء الخلاف السياسي بين الأطراف اليمنية.

إن تفاوت العلاقة بين الدول الخليجية وإيران يفتح مجالات تستطيع من خلالها اختراق كثير من المواقع، وإقامة أماكن نفوذ لها.

أما المؤثر الخامس في العلاقات الإيرانية الخليجية فهو علاقة دول الخليج ببعض الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، تلك العلاقات التي تعتبرها إيران تهديدًا لأمنها القومي، بينما تعتبرها الدول الخليجية حقًّا مشروعًا لها في ممارستها السياسية والسيادية، كما إنها جزء من العلاقات الدولية السائدة في العالم، ولذلك يستخدم الساسة الإيرانيون هذه الورقة في تحديد علاقاتهم بدول الخليج. وقد حاولت إيران توظيف صراعها مع المجتمع الدولي بصفة عامة، والدول الغربية بصفة خاصة في العلاقة بينها وبين الدول الخليجية، التي كررت مرارًا أنها ليست طرفًا في هذا الصراع، ولن تكون وقودًا للحرب بين إيران والدول الأخرى إذا نشبت هذه الحرب، خاصة في ظل تنامي النزعة الحربية لدى إسرائيل، ومحاولاتها جر الولايات المتحدة الأمريكية لحرب ضد إيران، وهو ما كانت الولايات المتحدة تؤجله بسبب الحالة الاقتصادية التي تمر بها، ومرور فترة الانتخابات الرئاسية. ومع انتهاء هذه الانتخابات وما سيتلوها من انتخابات في إسرائيل، فربما تعود طبول الحرب لتقرع من جديد، ولن يقتصر أثر هذه الحرب أو حتى تهديداتها على الأطراف المتحاربة، بل سيمتد لهيبها إلى دول المنطقة، وقد أشار إلى ذلك ليون فاليتا وزير الدفاع الأمريكي بأنه «لا بد من توخي الحذر بالنسبة

إلى العواقب غير المقصودة لأي ضربة ستوجه ضد إيران؛ فهذه العواقب لن تعرقل إيران في سعيها لما تسعى إليه، بل على نحو أهم سيكون لهذه «الضربة» وقع كبير على المنطقة، ووقع كبير على القوات الأمريكية فيها». وهو يشير بذلك لما يمكن أن تقوم به إسرائيل لتدمير البرنامج النووي الإيراني. وحين يشير الوزير الأمريكي إلى المنطقة فإن المقصود الأول بذلك هو منطقة الخليج العربي، التي ستكون بين فكي الكماشة الإيرانية الإسرائيلية، مما سيؤدي إلى دخول المنطقة في حالة حرب كالحروب السابقة التي مرت بها، مثل: الحرب العراقية الإيرانية، وحرب احتلال الكويت، ثم حرب احتلال العراق. ومثل هذه الحالة ستنعكس على الوضع الأمني والاقتصادي في المنطقة، فمازالت دول الخليج العربي تحت تأثير هذه الحروب والتهديدات الأمنية لدول المنطقة، ما يعني أنها ستعيش مرحلة من القلق وعدم الاستقرار السياسي في ظرف من أصعب الظروف التي تمر بها؛ فحالة الخلل السياسي التي تمر بها بعض الدول العربية تلقي بظلالها على دول الخليج العربي، ولعل الأسوأ من ذلك أن الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي يزيد من كلفة المعاناة التي يمكن أن تؤدي إليها الحرب، وإذا كانت هذه هي الآثار غير المنظورة، فإن المنظور منها سيكون مباشرًا على هذه الدول؛ فإيران كثيرًا ما هددت بأنها ستضرب أي دولة يمكن أن تتعاون أو تقدم تسهيلات للدول التي ستعتدي عليها، بل وجه بعض قادتها تحذيرات متكررة لدول المنطقة بأنها ستكون الهدف المباشر لها! فقد هدد علي شمخاني وزير الدفاع السابق والمستشار العسكري لمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي دول الخليج بأنها «ستكون هدفًا للصواريخ البالستية الإيرانية، وأن إيران لن تضرب القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة فحسب، بل ستضرب أيضًا أهدافًا استراتيجية لدول الخليج، كمضخات النفط ومحطات الطاقة، في حال توجيه ضربة عسكرية ضد طهران». وأمام هذه التهديدات يبدو أن الخليجيين أصبحوا معنيين بأي حرب قد تنشأ بين إيران وإسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من التحذيرات التي تطلقها دولهم من خطورة نشوب مثل هذه الحرب وآثارها، لا على المنطقة وحدها بل على العالم بصفة عامة؛ فالتهديدات الواردة من إيران تشير إلى أن ردها سيكون في أكثر

من اتجاه، ومن بين ذلك إغلاق مضيق هرمز الحيوي لتصدير النفط، وفي هذه الحالة لن تتأثر إيران وحدها، بل ستتأثر الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر النفط إلى ٢٥٠ دولار للبرميل الواحد كما يقول المحللون الاقتصاديون.

إن الدلائل تشير إلى أن إسرائيل قد تلجأ إلى ضربات خاطفة في إيران؛ لفك العزلة المفروضة عليها منذ التحولات في الدول العربية، التي كان بعضها إلى عهد قريب حليفًا قويًّا لها، كما تريد حكومة «نتنياهو» تعزيز موقفها الداخلي بعد الهزيمة التي منيت بها بعد عدوانها على غزة، وكذلك بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي بالهروب إلى الخارج، وهي بذلك تسعى إلى الاستفادة من الظروف الدولية لدفع إيران للكشف عن برنامجها النووي، أو التوقف عن سعيها لتطويره.

وتشير التصريحات المتوالية للساسة الإسرائيليين عن نية إسرائيل القيام بعمل منفرد لضرب المشروع النووي الإيراني؛ فقد ذكرت صحيفة «معاريف» أن «نتنياهو» يعتبر أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدًا وجوديًّا على إسرائيل، وأن استمرار تطور هذا البرنامج، وتوصل إيران إلى قدرة نووية عسكرية سيؤدي إلى تغيرات في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا والعالم برمته، وسيغيب الاستقرار إلى الأبد، مع تسريع سباق تسلح نووي. وأضافت أن «نتنياهو» يرى «أنه ليس بمقدور إسرائيل تحمل ذلك، وأنه لا يوجد في خطة العمل الإسرائيلية الأمنية إمكانية كهذه، وأنها ستضطر إلى العمل مهما كلفها الأمر ومهما كانت النتائج، في إشارة إلى الخيار العسكري ضد إيران». وذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن «نتنياهو» سيركز جهوده في الفترة القادمة على وقف القنبلة النووية الإيرانية؛ إذ إن إيران بالنسبة له هي الموضوع الأول والثاني والثالث المطروح على جدول العمل، وأن «نتنياهو» هدد في مناسبات عدة بأن إسرائيل ستهاجم المنشآت النووية الإيرانية، في حال لم يتوقف تطوير البرنامج النووي الإيراني. أما وزير الدفاع الإسرائيلي «شاؤول موفاز» فقد صرح بإمكانية القيام بعمل عسكري ضد إيران، فقال: «إذا كانت هناك حاجة لتدمير القدرة

النووية الإيرانية، فإن إسرائيل لن تتردد في ذلك، وهي ستحرص على عدم المس بالمدنيين الإيرانيين»! وهذا يشير إلى التهديدات التي تطلقها إسرائيل، ولا يُستبعد أن تتم أي عملية «متهورة» من جانب إسرائيل ضد إيران، التي لن تكتفي بإصدار البيانات والتنديدات، بل سترد هي الأخرى بعمل عسكري على إسرائيل، وستدخل المنطقة في مرحلة من الصراعات القاتلة التي ستهدد الأمن الإقليمي في المنطقة، وتشكل دول الخليج حلقة «جغرافية» وسطى بين الطرفين؛ مما يعني أنها ستكون الضحية الأولى لهذا السيناريو المخيف.

وقد أكدت دول الخليج العربي في أكثر من مناسبة دعوتها لحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية، والمفاوضات بين الأطراف المعنية، إلا إن التهديدات في المنطقة لا يمكن مجابهتها بمثل هذه المواقف. وإذا كانت الدول الخليجية قد أبدت تخوفها من هذا البرنامج وآثاره على البيئة والمنطقة، فإن التخوف لا يقف عند هذا الحد، على الرغم من التطمينات الإيرانية بسلمية برنامجها، وبعدم تأثيره على أي جانب في المنطقة، فالتخوف الآن يأتي من الآثار السياسية المترتبة على هذا البرنامج، وما يمكن أن يحل بالمنطقة إذا قامت إسرائيل بتنفيذ مغامراتها وضرب المشروع؛ حفاظًا على مصالحها في المنطقة ـ كما تحاول أن تصور ذلك ـ مستغلة تخوف دول المنطقة من البرنامج النووي الإيراني، بل تذهب إلى أكثر من ذلك حين تدعو إلى تحالف بين ما تسميه «دول الاعتدال» في مواجهة «إيران»، وهو ما تسعى إليه إسرائيل لتحويل الصراع من صراع عربي/إسرائيلي إلى صراع إقليمي (يضم بعض الدول العربية وإسرائيل) مقابل إيران، وتصوير إيران على أنها التهديد الحقيقي للعرب وليس إسرائيل. وقد غذت أمريكا وإسرائيل في الفترة الأخيرة الانقسام العربي، فيما سمي بمعسكر «دول الاعتدال» ومعسكر «دول الممانعة»؛ في محاولة لترسيخ هذا الانقسام، مستثمرة أحداثًا عربية (كأحداث لبنان والعدوان على غزة)، وعددًا من الأحداث العربية الداخلية؛ لتدفع ببعض العرب لقبول فكرة التقسيم وصولاً لتحديد أولويات المواجهة، والتي تمثلت في مواجهة إيران دون إسرائيل.

إن موقف الدول الخليجية من برنامج إيران ليس ناشئًا من مساندتها لإسرائيل، بل إن ذات التخوف يمتد للمشروع النووي الإسرائيلي، الذي يقبع قريبًا من هذه الدول. ولذا فإن دول الخليج العربي مدعوة لدور مهم في المرحلة القادمة لمنع قيام إسرائيل بأي عمل متهور في المنطقة، وليس ذلك من أجل دعم المشروع النووي الإيراني، بل لحفظ المنطقة من أي اضطرابات أمنية وحروب عسكرية جديدة، وهي التي لم تشف جراحها بعد من حروب طاحنة خلال العقود القريبة الماضية. ودول الخليج العربي تملك من الأدوات والعلاقات الدولية ما يمكنها من القيام بهذا الدور، وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية «الداعم الأكبر» لإسرائيل، التي لا ترى إدارتها القيام بأي عمل عسكري ضد إيران؛ لأن أمريكا تعلم أن مصالحها ومصالح الدول الحليفة لها في المنطقة ستكون أكثر المتضررين من أي عمل إسرائيلي متهور. وبالمقابل، فإن إعادة التضامن العربي وردم القطيعة بين بعض الدول العربية المؤثرة، يعد خطوة في مواجهة المشروع الإسرائيلي لجر المنطقة إلى مستنقع خطر، وبخاصة مع وجود حكومة متطرفة في إسرائيل، تحاول إيجاد بدائل في صراعها مع العرب.

إن وقف هذه المخططات الإسرائيلية ليس مسؤولية دول الخليج وحدها، بل هو مسؤولية العرب جميعًا، وبغير ذلك سيتلظى الجميع بنيران المواجهة الإسرائيلية الإيرانية!

المسألة الإيرانية في العقل السياسي العربي

محمد محفوظ

خلاصة الدراسة

الورقة تنطلق من قناعة أساسية، وهي: أن التباينات العميقة بين دول المنطقة وإيران تعود إلى العوامل المركبة التالية:

١ ـ تباين الخيارات السياسية؛ فإيران تنظر إلى المنطقة بعيون مختلفة ومناقضة للعيون العربية.

٢ ـ الاختلاف القومي والمذهبي، وانعكاسات هذا الاختلاف على الخيارات السياسية والاستراتيجية.

٣ ـ العامل الدولي وتأثيراته ومصالحه في المنطقة. وهذا العامل يعطي الأولوية لأمن النفط في المنطقة، ويهم هذا العامل أن لا تبرز قوة إقليمية لا تنسجم والرؤية الأمريكية والغربية عمومًا لأمن المنطقة وتوازناتها.

وهذه الرؤى والتباينات والأولويات والعوامل المركبة، هي التي تصوغ في المحصلة النهائية إرادات الأطراف تجاه حاضر المنطقة ومستقبلها.

والمسألة الإيرانية في العديد من صورها وأبعادها ـ في العقل السياسي العربي ـ لا تخرج عن نطاق هذه العوامل وتأثيراتها الأمنية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وفي تقدير هذه الورقة: أن استمرار نزعة الخوف والتوتر المتبادل، لا رابح منها إلا القوى الدولية التي يهمها استنزاف قدرات

وخيرات المنطقة، وتثبيت هيمنتها على المنطقة، سياسةً واقتصادًا وأمنًا. لهذا فإننا بحاجة إلى تفكير عربي وإيراني مختلف وجديد في التعامل مع المنطقة وهمومها ومستقبلها. وقوام هذا التفكير المختلف، أننا جميعًا (العرب وإيران) محكومون بالتعايش معًا، ولا سبيل لحماية مصالحنا إلا بالتفاهم واحترام الحقوق وتشبيك المصالح. وإن دول المنطقة معنية ببناء سياسة متوازنة بين الدول الكبرى التي لها وجود عسكري في المنطقة، وكذلك مصالح اقتصادية وحيوية، وبين إيران بثقلها البشري، وجوارها الجغرافي الدائم، وطموحاتها السياسية. ولكي يتمكن الطرفان (العرب وإيران) من تطوير حالة التفاهم بينهما، فهما بحاجة إلى معرفة عميقة ومتبادلة. لذلك فإن الورقة تقترح بناء مراكز أبحاث ودراسات تهتم بالشأن الإيراني؛ لأنه لا تفاهم بلا معرفة، ولا معرفة حقيقية ومستديمة بدون جهود مؤسسية في هذا السياق.

مفتتح:

على المستويين السياسي والاستراتيجي، ثمة مخاوف وهواجس عديدة لدى دول المنطقة من إيران، ومع كل حدث سياسي أو تطور أمني، يتم استدعاء هذه المخاوف والهواجس، وعلى ضوئها يتم إطلاق مواقف إعلامية وسياسية تزيد من المخاوف، وتعمق الهوة والفجوة بين العرب وإيران. وكل طرف يحمل الطرف الآخر مسؤولية اتساع الفجوة وتعمق الهوة، مع غياب تام لمبادرة إيرانية أو عربية، وبالخصوص خليجية، تستهدف إطلاق حوار جدي وحقيقي مع الطرف الآخر؛ بغية وضع النقاط على الحروف، وصياغة العلاقة على أسس عميقة قائمة على مقتضيات الجوار الجغرافي والمصالح المتبادلة؛ فعناصر التوتر العربي . الإيراني ليست قليلة، وثمة أطراف دولية تعمل باستمرار على بقاء هذا التوتر قائمًا لمصالح جيو استراتيجية، ولرؤيتها لطبيعة الخريطة السياسية والاستراتيجية لدول المنطقة.

وبفعل هذه المخاوف والهواجس التي تأخذ أشكالاً شتى، أضحى لدينا ما يمكن تسميته بـ«المسألة الإيرانية». وهذه الورقة هي مقاربة سياسية لبعض عناصر المسألة الإيرانية في العقل السياسي العربي.

تشكل المسألة الإيرانية:

ثمة طموحات سياسية وثورية برزت لدى بعض قادة الثورة في إيران منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة، وقد أسهموا إعلاميًّا وسياسيًّا في تحريض الشعوب على الثورة ضد حكوماتهم وأنظمتهم. ويمكن تكثيف هذه الطموحات والحماسة الثورية في مصطلح «تصدير الثورة». وفي تقديري أنها ليست مشروعًا إيرانيًّا مكتمل الأركان والشروط، بل هو أقرب إلى الحماسة الثورية التي تتجاوز نظريًّا وتعبويًّا كل المعطيات القائمة. وبعيدًا عن توصيف واقع «تصدير الثورة» هل هو مشروع أم حماسة ثورية، فإن الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠م ـ ١٩٨٨م)، التي تعد واحدة من أطول الحروب في العصر الحديث، فإنها عطلت المشروع، وأعادت الأولوية في أثناء الحرب وبعدها إلى الداخل الإيراني. وكان مشروع إيران في عهد الشيخ رفسنجاني على امتداد ولايتين (١٩٨٩م ـ ١٩٩٧م) إعادة الإعمار والتنمية والانفتاح مع الخارج بما فيه المحيط العربي. ولعل بعض التوترات التي سادت آنذاك العلاقة بين إيران وبعض الدول العربية، يعود في جذوره إلى وقوف هذه الدول خلف العراق في الحرب مع إيران.

وبعد نهاية ولاية رفسنجاني، جاء السيد محمد خاتمي (١٩٩٧م ـ ٢٠٠٥م)، وهو كما هو معلوم صاحب رؤية إصلاحية، تعطي أولوية للمزيد من الانفتاح على الخارج العربي والعالمي. ولا يخفى أن أغلب العواصم العربية تفاعلت مع مشروع خاتمي وتعاملت معه بإيجابية وتفاعل.

وبإمكاننا أن نحدد أولويات السيد خاتمي في تلك الحقبة بالعناصر التالية:

١ ـ مواجهة خصومه من المحافظين بكل تلاوينهم وأطيافهم في الداخل الإيراني.

٢ ـ مواصلة مشروع الانفتاح على الدول العربية الذي دشنه رفسنجاني.

٣ ـ مواجهة الضغوطات الغربية والأمريكية خصوصًا، والدفاع عن البرنامج النووي، ومواجهة العقوبات التي أقرها مجلس الأمن بضغوط ورغبة أمريكية.

وفي سياق هذه الضغوطات، تم احتلال العراق وأضحت إيران مستهدفة بشكل مباشر، بوصفها دولة مارقة وراعية للإرهاب، وداعمة لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان. ولم تتبلور بشكل كامل ما نسميه «المسألة الإيرانية» في العقل السياسي العربي إلا بعد احتلال العراق وسقوط بغداد (عام ٢٠٠٣م)؛ فبدأ عربيًّا الخوف من إيران وطموحاتها السياسية والاستراتيجية، وتحولت إيران من دولة مسلمة في بعض الإعلام والمنابر الإعلامية العربية إلى دولة مجوسية ـ صفوية، وأصبحت كل سيئات العرب ومشكلاتهم الطارئة والمزمنة بفعل هذه الدولة/ الشيطان.

وكان للغياب العربي من الملف العراقي دوره في تثبيت النفوذ الإيراني في العراق، فإيران ومنذ اللحظات الأولى لسقوط بغداد عملت وفق برنامجين متوازيين، متناقضين في بعض عناصرهم:

البرنامج الأول: إرباك الاحتلال الأمريكي في العراق بدعم المقاومة بكل تلاوينها في العراق؛ لأن استقرار القوات الأمريكية في العراق الذي يصل عددها إلى (١٥٠) ألف عسكري يهدد الأمن القومي الإيراني، حيث تصل الحدود العراقية . الإيرانية إلى (١٤٤٨) كلم.

والبرنامج الآخر: هو دعم القوى الشيعية الصاعدة إلى الحكم، وهي قوى حليفة وصديقة لإيران، وقد نسجت إيران علاقتها مع هذه القوى منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ومن المؤكد أن هذه الاستراتيجية الإيرانية المركبة ضاعفت من مخاوف العرب من إيران؛ لأنها ـ أي إيران ـ أضحت شريكة فعلية للولايات المتحدة الأمريكية في النفوذ والتأثير في العراق، بدون أن تتحمل إيران عبء الاحتلال وتواجد قواتها العسكرية كما هي الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المؤكد أن

أداء الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وتصريحاته المتعددة والمستفزة أسهمت في مضاعفة المخاوف والهواجس.

وعليه، فإننا نعتقد أن «الفراغ العربي والعجز عن مواجهة واقع ما بعد احتلال العراق وسقوط النظام، هو الذي ضخم الدور الإيراني وجعله ملتبسًا في أذهان البعض، بحيث رآه مشروعًا للهيمنة من دون أي انتباه لأدوار القوى الأخرى المعوقة والممانعة له»[1].

ومع كل عناصر القوة التي يمتلكها المشروع الإيراني، إلا إنني أعتقد - ومن منظور استراتيجي - أن المشروع الإيراني - ولأسباب ذاتية وموضوعية - هو مشروع دفاعي، ولا يمكن وفق المعطيات القائمة أن يتعداه أو يتم تحويله إلى مشروع هجومي، فهي ومنذ سنوات طويلة محاصرة ومعاقبة دوليًا، ومهددة بهجوم عسكري إسرائيلي . أمريكي، ومحاطة بوجود عسكري أمريكي في أفغانستان والعراق وآسيا الوسطى والخليج.

لهذه الاعتبارات وغيرها أعتقد أن الاستراتيجية الإيرانية لا يمكن أن تكون إلا دفاعية، حتى ولو كان صوتها وخطابها يوحي وكأنها في موقع الهجوم؛ فالمعطيات والوقائع الاستراتيجية القائمة كلها تؤكد هذه الحقيقة، وكل الجهود الإيرانية بكل مستوياتها تستهدف فك عزلتها، وإنهاء المخاطر المحدقة بها، والتعامل مع دورها ونفوذها بوصفه حاجة ضرورية لأمنها القومي، وليس لتهديد الآخرين. وفي سياق صناعة فوبيا إيران في المنطقة ثمة جهود سياسية ودبلوماسية وإعلامية متواصلة، تستهدف اعتبار إيران العدو الحقيقي والقادم للعالم العربي، ولا تتورع هذه الجهود عن استخدام كل الوسائل بما فيها المذهبية؛ لإقناع الشارع العربي بهذه المقولة التي تخفي وراءها كثيرًا من المخاطر والاستحقاقات.

---

(١) د. طلال عتريسي: جيواستراتيجيا النهضة الإيرانية - إشكاليات وبدائل، ص ١٥ - مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي - الطبعة الأولى - بيروت عام ٢٠٠٩م.

وأعتقد أن دفع الأمور بهذا الاتجاه، سيكلف المنطقة كثيرًا على المستويات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لأن الدفع الدائم نحو التوتر الأمني المفتوح على كل المخاطر، والاندفاع نحو التسلح وعقد الصفقات العسكرية الكبرى، كل ذلك سيكون على حساب الاستقرار والتنمية في المنطقة، فالاختلاف مع إيران سواء على مستوى الخيارات أو السياسات حقيقة قائمة، لا يمكن نكرانها. ولكن هذا الاختلاف والتباين، لا يبرر الاندفاع نحو تحويل أو تصوير إيران وكأنها العدو الأول للعرب والمسلمين؛ لأن إيران ليست فرقاطة عسكرية في مياه الخليج، بل حقيقة جغرافية وبشرية وسياسية، لا يمكن تجاهلها أو نكرانها.

ووجود تباينات واختلافات وتجاوز لحدود العلاقة الودية بين دول الجوار، لا يبرر لأي دولة من دول المنطقة إلى دفع الأمور باتجاه المواجهة مع إيران؛ لأن أي مواجهة مع إيران ستكون لغير صالح المنطقة برمتها؛ لأن المنطقة بدولها وشعوبها واقتصادها وأمنها من يدفع ثمن فاتورة هذه المواجهة.

وندعو في هذا الإطار جميع النخب العربية والإيرانية إلى قراءة وفحص الآثار الثقافية والاجتماعية والنفسية للحرب العراقية ـ الإيرانية، على طبيعة العلاقة بين العرب وإيران في الخليج؛ لأننا نعتقد أن هذه الحرب تركت آثارًا عميقة في الاجتماع العربي والإيراني على مختلف المستويات، ولا يمكن رصد عناصر التوتر التي تحكمت في طبيعة العلاقات العربية . الإيرانية، بدون معرفة تداعيات الحرب العراقية . الإيرانية على المستويات النفسية والثقافية والاجتماعية؛ فكثيرٌ من مفردات التشويه والإلغاء والنبذ تم نحتها وإبرازها في أجواء الحرب، كما إن عمليات التعبئة والتحريض القومي والعنصري والمذهبي راج سوقها أبان تلك الحرب الملعونة. لهذا فإننا نعتقد أن المصلحة الوطنية لكل دول المنطقة ـ بما فيها إيران ـ تقتضي التواصل العربي . الإيراني، وإطلاق حوار نقدي بين الطرفين، يستهدف تدوير الزوايا ومعالجة أسباب التوترات، وصياغة وبناء علاقة بين العرب وإيران قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل.

ومن الضروري في هذا السياق أن ندرك أن الاندفاع نحو خيار المواجهة مع إيران ـ والذي يتم بتشجيع غربي وأمريكي خصوصًا ـ لا ينسجم ومقتضيات الأمن القومي العربي، وإن الأمن الوطني والقومي كله يقتضي العمل على بناء مقاربة مختلفة للتعامل مع إيران، بحيث لا تكون هذه المقاربة منسجمة والمصالح الغربية، أو تسهم في تدمير كل المنجزات الاقتصادية والتنموية في المنطقة؛ لأنه في الوقت الذي تتسابق دوائر الغرب للدفع بنا نحو مخاصمة إيران، هي تسعى نحو الحوار والتواصل مع إيران. ولا يصح لنا كعرب أن ندفع فاتورة العداء بين الغرب وإيران، وفاتورة الحوار والتفاوض بينهما، لهذا نحن بحاجة إلى خيار سياسي يحفظ مصالحنا واستقرار منطقتنا، فإيران كأي دولة لها مشروعها وأجندتها الخاصة، ومن الطبيعي القول إن بعض عناصر هذا المشروع أو أجندته لا ينسجم ومصلحة الدول العربية، ولكن عدم الانسجام أو التباين في المصالح والخيارات لا يبرر لأي طرف الدفع بالمنطقة نحو الحرب والمواجهة المفتوحة.

إن المصلحة العربية والإيرانية كما نتصورها هي في حوارهم الصريح، ومعالجة مشكلاتهم، وبناء قواعد صلبة للعلاقة المستقبلية، ودون ذلك سيكون على حساب حاضر العرب وإيران ومستقبلها.

وفي تقديري أن المشكلة الغربية ـ الإيرانية ليست بسبب البرنامج النووي الإيراني، وإنما بسبب نفوذها الإقليمي الذي هو بالضرورة بالضد من الكيان الصهيوني، وسعيه نحو الهيمنة في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية قادرة سياسيًّا واستراتيجيًّا على التعايش مع إيران نووية، ولكنها لا تتمكن من التعايش مع إيران بنفوذ إقليمي واسع معاد للكيان الصهيوني؛ لهذا فإننا نعتقد أن العمل على إخراج إيران من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي سيكون مفيدًا على المستويين: الآني والمستقبلي للغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه على المستوى البعيد لن يكون مفيدًا للعرب؛ لأن الأمور ستندفع نحو فرض تسوية مذلة للعرب مع إسرائيل، دون أن يصبحوا شركاء حقيقيين في إدارة

المنطقة والإقليم. لهذا فإننا نعتقد أن حجر الزاوية في تصحيح الأوضاع على المستوى الإقليمي هو في إعادة النظر في مشروع العلاقة مع إيران.

إننا ندرك سلفًا أن هناك مشكلاتٍ حقيقيةً بين العرب وإيران، وأن استمرار هذه المشكلات وتفجرها لن يخدم إلا الغرب، الذي لا يمانع من بناء تسوية كبرى مع إيران، حتى ولو جاءت على حساب العرب ومصالحهم.

لهذا فإننا نعتقد أن المصالح القومية لكلا الطرفين (العرب وإيران) تقتضي الآتي:

١ ـ إعادة بناء مشروع التواصل والحوار والمكاشفة بين الطرفين؛ من أجل بناء أسس وقواعد جديدة للعلاقة، تلحظ مصالح الجميع.

٢ ـ عدم المساهمة في إسقاط المنطقة في مشروع الفتنة الطائفية؛ لأن اشتعال المنطقة طائفيًا لن يُربّح أحدًا. وإنما الجميع سيكون خاسرًا، وسيدمر الاستقرار في أغلب دول المنطقة، لهذا فإن اللعب بورقة الفتنة الطائفية من المحرمات التي ينبغي أن يلتفت لها العرب وإيران معًا.

إيران والربيع العربي:

لا ريب أن المنطقة كلها تعيش مخاضًا ضخمًا وكبيرًا، يطال بشكل أو بآخر كل دول المنطقة وشعوبها. وتطورات الربيع العربي ومتوالياتها السياسية والاستراتيجية، هي جزء من هذا المخاض. وكل طرف دولي وإقليمي يعمل في هذا المناخ الذي يتسم بالسيولة والتحول الدائم قبل أن يستقر على شكل محدد، على ضمان مصالحه وإبقاء دوره حاضرًا وفاعلاً في مشهد المنطقة المتغير. وإيران كأي دولة أخرى عملت وفق هذه الرؤية؛ فأيدت بعض التحولات لأنها تنسجم ورؤيتها للمنطقة، وضغطت على بعض الأطراف والأحداث؛ لأنها اعتبرتها فرصتها السياسية لإحداث تحول ما في هذه المنطقة، وحذرت من بعض الأحداث والتطورات؛ لأنها لا تتناغم ومشروعها الإقليمي.

ولكون تطورات الربيع العربي طالت كثيرًا من المعادلات السياسية القائمة، فإننا نعتقد أن تحولات الربيع العربي أوقفت تأثير بعض عناصر الدبلوماسية الإيرانية في المحيط العربي؛ فالخطاب الإيراني قبل تحولات الربيع العربي يستند إلى مقولات ثورية، وتعبئة الشعوب العربية ضد الأنظمة المستبدة القائمة. ولكن مع سقوط بعض هذه الأنظمة، ودخولها في معترك البناء السياسي الجديد، أضحى هذا الخطاب غير منسجم ومؤثر؛ لهذا فإننا نعتقد أن الدبلوماسية الإيرانية في هذه الفترة تعيش بعض الإرباك وضبابية الرؤية؛ لأنها لم تتمكن من صياغة خطاب سياسي ودبلوماسي جديد، يأخذ بعين الاعتبار تطورات الربيع العربي في المنطقة العربية.

إضافة إلى ذلك، ثمة صراع إعلامي وسياسي في قراءة تحولات الربيع العربي ودلالاته، فهل ما يجري في المنطقة هو إحدى حلقات حركة الصحوة الإسلامية التي دشنها انتصار الثورة في إيران، كما يعمل الخطاب الإعلامي والسياسي الإيراني على ترويجه؟ أم هي حركة شعوب عربية بكل مكوناتها، تطالب بالحرية والعدالة والعيش الكريم، مع التخفف من النزعات الأيديولوجية، كما تقرأ تطورات الربيع العربي بعض الأطراف العربية؟

أين المصلحة العربية؟

يبدو من جملة المعطيات والتطورات الإقليمية المتلاحقة، أن الإدارة الأمريكية تدفع الأوضاع السياسية في المنطقة للاصطفاف الأمني والسياسي ضد إيران، سواء شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربًا عليها أم لم تشن؛ إذ تبلورت الرؤية الأمريكية باتجاه صياغة الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تتحول إسرائيل إلى كيان طبيعي في المنطقة، له علاقات سياسية واقتصادية مع دول المنطقة، وتتحول إيران إلى العدو القادم في منطقة الشرق الأوسط.

وما نود أن نثيره في هذا السياق، هو أن دول المنطقة مع وجود تحفظات سياسية على سياسات إيران في المنطقة، إلا إنه لا مصلحة لدول المنطقة

للاصطفاف مع أمريكا في هذه المعركة، سواء أكانت سياسية أم أمنية أم عسكرية؛ لأن المنطقة بأسرها لا تتحمل حربًا جديدة، وعلى دول المنطقة أن تلتفت إلى هذه الحقيقة، ولا تنجرف وراء المشروع الأمريكي الذي سيكلف المنطقة كثيرًا من الأعباء على الصُّعُدِ كافة؛ فليست لدينا مصلحة في المنطقة بعزل إيران أو التحريض عليها، أو خلق عداوة بيننا وبينها. ووجود ملفات عالقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ينبغي أن لا تسوى على حساب منطقتنا وأمنها ومصالحها. فنحن فضاء جغرافي وسياسي واستراتيجي، له مصالحه وحساباته، وينبغي أن تعمل أطراف المنطقة جميعًا من أجل هذه المصالح؛ فلنا مصالحنا الاقتصادية والسياسية مع أمريكا، كما لنا مصالحنا الاقتصادية والسياسية مع إيران. ومصلحتنا الاستراتيجية تقتضي تجنيب المنطقة بأسرها من أية مواجهة عسكرية؛ لأننا سندفع فاتورتها بشكل أو بآخر. ونحن نعتقد أن أية مواجهة عسكرية بين أمريكا وإيران، ستلقي بظلالها السلبية والخطيرة على المنطقة؛ لذلك ينبغي أن تتبلور الجهود الدبلوماسية والسياسية لدول المنطقة، من أجل إزالة عناصر التوتر والتخفيف من احتمالات المواجهة العسكرية.

وهناك دروس وعبر عديدة مستفادة، من طبيعة التحولات والتطورات الدراماتيكية التي تجري في المنطقة اليوم. ولعل من أهم هذه الدروس: حينما يتخلى العرب عن قضاياهم المركزية لعوامل ذاتية أو موضوعية، لا فرق على مستوى النتيجة والمحصلة النهائية، ستأتي أطراف إقليمية أو دولية أو هما معًا لملء هذا الفراغ، وحمل راية تلك القضايا المركزية. وبطبيعة الحال وبصرف النظر عن دوافع هذه الأطراف في حمل هذه الراية وملء الفراغ، فإن هذا الجهد المبذول ستكون له انعكاسات استراتيجية وسياسية كثيرة على المنطقة. سواء على مستوى ميزان القوى أو قدرة هذه الأطراف على حماية مصالحها الاستراتيجية والسياسية في المنطقة.

وقصتنا نحن العرب مع إيران في هذه المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية لا تخرج عن نطاق الدرس المذكور أعلاه؛ فحينما تراخت الإرادة العربية تجاه القضية المركزية للعرب والمسلمين، وهي القضية الفلسطينية،

عملت إيران لاعتبارات عديدة على حمل هذه الراية، واستطاعت بفعل ذلك أن تحقق لها نفوذًا مشهودًا وواضحًا في هذه الساحة المحورية في المنطقة، والتخلي العربي هنا لا يعني توقف الدعم المادي للفلسطينيين، وإنما غياب المشروع السياسي العربي المتكامل تجاه هذه القضية؛ فكانت النتيجة الطبيعية لهذا الغياب غير المبرر أن جاءت أطراف أو طرف واحد، وبلور لمجاله الاستراتيجي رؤية ومشروعًا، عمل على تنفيذه وترجمته إلى الواقع العربي خلال مدى زمني متوسط.

وما جرى في فلسطين جرى في العراق على نحو آخر؛ ففي الوقت الذي عملت الدول العربية جميعها للوقوف المطلق مع النظام العراقي السابق، دون العمل على فتح قنوات تواصل وتعاون مع المعارضة السياسية العراقية، فكانت النتيجة حين سقوط نظام صدام حسين أن الدول العربية عبر أجهزتها المختلفة تفتقد للعلاقات السياسية المتميزة مع أقطاب المعارضة العراقية. في مقابل إيران، والتي عملت ـ عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة ـ على نسج علاقات عميقة مع العديد من الأطراف السياسية العراقية، ووظفت في سبيل ذلك كثيرًا من الإمكانات والقدرات.

وقد اتضحت النتيجة النهائية لكل ذلك بعد مرحلة سقوط نظام صدام حسين، حيث التراجع الملحوظ والنوعي للدول العربية في المشهد السياسي العراقي، والتزايد النوعي للتأثير الإيراني على هذا المشهد، وخياراته الاستراتيجية والسياسية.

وبدل أن تقرأ هذه الحقيقة قراءة سياسية، تحفز الدول العربية لبلورة مشروع عربي متكامل تجاه الشأن العراقي بكل تفاصيله وشؤونه، حاولت بعض الدوائر أن تقرأه قراءة مذهبية نمطية، تخفي حقيقة التقصير العربي الفادح تجاه قضايا مركزية وحيوية في المنطقة. ونحن هنا لا نود أن نتحدث عن دوافع إيران في ملء هذا الفراغ، أو نسج علاقات متميزة مع الشأنين: الفلسطيني والعراقي، وإنما نود القول: إن الدول بطبعها نزاعة لمراكمة مكاسبها السياسية

والاستراتيجية، وتقوية نفوذها في خارج حدودها، وبالذات في المنطقة التي تشكل عمقًا استراتيجيًا لأمنها القومي.

أقول إن الدول بصرف النظر عن أيديولوجيتها ومشروعاتها الإقليمية، تتجه نحو حماية أمنها القومي، وتطوير مصالحها في المنطقة التي تعيش فيها. ونحن هنا لا نتحدث عن دوافع إيران في ذلك، وإنما نتساءل: لماذا غاب العرب كل هذه السنين عن هذه الملفات، الغياب الاستراتيجي والسياسي الحقيقي، وليس الدعم المادي الذي يفتقد الرؤية الاستراتيجية؟ لماذا لم تسعَ الدول العربية لبناء علاقات سياسية متميزة مع حكام العراق الجدد؟ ولماذا لم تطور علاقاتها المتميزة مع الحركات الفلسطينية المختلفة؟

ينبغي أن ندرك أن التقصير العربي الواضح على هذا الصعيد هو الذي أدى بشكل أو بآخر إلى تعاظم النفوذ السياسي لإيران. ونحن هنا نحذر من تلك الأقلام والآراء، التي تعمل على إخفاء هذه الحقيقة، والتأكيد على المسألة المذهبية كوسيلة لخلط الأوراق، وإدخال المنطقة مجددًا في نزاعات وصراعات لا تخدم الاستقرار السياسي لأوطاننا، ولا تخدم في ذات الوقت الأمن الاستراتيجي للمنطقة.

أقول ذلك من أجل أن أوضحَ حقيقة أخرى مرتبطة بهذا الموضوع، وهي: أن إيران كجغرافيا وكدولة ليست طارئة على منطقتنا، وإنما هي جزء أصيل من هذه المنطقة. ووجود خلافات سياسية أو استراتيجية مع خياراتها، لا يعني تجاهلها أو التغافل عن حقيقة وجودها الأصيل في المنطقة؛ لذلك فهي ليست أسطولاً حربيًا متحركًا في مياهنا الإقليمية، وإنما هي أحد جيراننا؛ لذلك ينبغي أن نعمل ـ وبالذات على ضوء التطورات السياسية الأخيرة ـ على فتح قنوات حوار مع الدولة الإيرانية؛ لأن غياب هذا الحوار، وغياب التفاهم الاستراتيجي بين العرب وإيران في المنطقة، سيكلف الجميع كثيرًا من الخسائر على الصُّعُدِ كافة.

ومن الضروري هنا القول: إن المنطقة بأسرها لا تتحمل مواجهات عسكرية جديدة، وليس من المنطقي أن تبدد ثروات المنطقة مجددًا في حروب

أو صدامات عبثية. لذلك ومن أجل الروابط المشتركة التي تربطنا مع إيران، ومن أجل أمن منطقتنا واستقرارها السياسي، ومن أجل استمرار مشروعات التنمية الوطنية، ومن أجل الحفاظ على ثرواتنا الوطنية، ومن أجل إنهاء مشكلات المنطقة مع إيران، أقول من أجل كل ذلك: نحن أحوج ما نكون اليوم، وفي ظل هذا الصخب السياسي والإعلامي، أن نفكر ونعمل من أجل بلورة مبادرة سياسية عربية أو خليجية، تستهدف فتح حوار جدي واستراتيجي مع إيران حول الموضوعات المشتركة بين الطرفين. وينبغي أن لا نندفع وراء المشروع الأمريكي على هذا الصعيد؛ فالولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل مصالحها الاستراتيجية والحيوية، تعمل على توتير الأجواء، وتضخيم الخطر الإيراني.

ولكن يبدو ـ من خلال المعطيات السياسية المتوفرة ـ أنه ليست لنا نحن الدول العربية، وبالخصوص دول مجلس التعاون الخليجي، مصلحة في توتير علاقتنا مع إيران. بل على العكس من ذلك تمامًا، حيث إن مصلحة المنطقة الاستراتيجية تتجسد في فتح قنوات حوار حقيقية مع إيران؛ للتفاهم حول ملفات المنطقة الأساسية.

ومن حقنا كشعوب خليجية أن نقلق من طبيعة الأحداث وتداعياتها التي تعيشها المنطقة على أكثر من صعيد. ولعل من أهم الظواهر السياسية التي تزيد من قلقنا وهواجسنا هي الظواهر التالية:

١ ـ الأحداث في العراق، وطبيعة تطوراتها ومآلاتها، وهي أحداث وتطورات مفتوحة على كل الاحتمالات، وإن ما يجري في العراق يثير قلقنا في الخليج على أكثر من صعيد.

٢ ـ القدرة النووية الإيرانية، وطبيعة التطورات الملازمة لها إقليميًا ودوليًا. ويبدو أن تضخيم المشروع النووي الإيراني وتصويره أنه قاب قوسين أو أدنى من تصنيع القنبلة، يستهدف بالدرجة الأولى إدامة التوتر في المنطقة، ودفع دول المنطقة للمزيد من شراء الأسلحة والمعدات العسكرية (على مستوى الإنفاق العسكري مجموع دول الخليج تنفق ٨ أضعاف ما تنفقه إيران ٨٩,٣٣ مليار دولار مقابل ٤,٤ مليار دولار لإيران)؛ لأنه «حتى لو وصلت إيران إلى نسبة

تخصيب عالية (٩٠ ٪) لليورانيوم، أو أنتجت البلوتونيوم بالكمية المناسبة، فإن ذلك لن يكفي لإنتاج القنبلة النووية التي تحتاج مع ذلك إلى تقنيات خاصة ومعقدة من قبيل وسائط التفجير، والصاعق والغلاف المعدني، والكتلة الحرجة، ووسائط النقل والتهديف، وهذه كلها لا يمكن الحصول عليها من دون خبرات أجنبية»[١]. إضافة إلى أن القرار الدولي لدى كل دول العالم بمنع إيران امتلاك قنبلة نووية، حتى روسيا التي تشرف بالكامل على مفاعل بو شهر، ليس من مصلحتها أن تتحول إيران إلى دولة نووية، لهذا فإن من شروطها لتشغيل مفاعل بو شهر هو إعادة النفايات الناتجة من التشغيل إلى روسيا؛ لأن معالجة تلك النفايات هو أساس إنتاج البلوتونيوم.

٣ ـ نذر المواجهة والتصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

٤ ـ ظاهرة الإرهاب والعنف التي تتغذى من أحداث وتطورات عديدة. وكثيرة هي المؤشرات على أن هذه الظاهرة لا زالت قائمة وقادرة على إرباك الأوضاع الأمنية في المنطقة.

ولكن كل هذه الظواهر لا تؤسس لخيار التوتير والتصعيد في المنطقة؛ وإنما على العكس من ذلك تمامًا، حيث إن جميع هذه الملفات بحاجة إلى معالجة سياسية، لا يمكن تحقيقها بالمواجهة المفتوحة، بل بفتح قنوات حوار وتفاهم مع إيران؛ فالأمن في منطقة الخليج، ولاعتبارات استراتيجية وإقليمية ودولية، هو أمن سياسي بامتياز، لذلك فإن تصعيد المواجهة بين أي طرف من أطراف المعادلة هو ضد أمن واستقرار المنطقة. وإن تحويل المنطقة إلى ترسانة عسكرية متطورة لا يخدم أمن المنطقة، بل يستنزف إمكاناتها وثرواتها. والمنطقة بأسرها ـ بما فيها إيران ـ أحوج ما تكون إلى توظيف إمكاناتها المالية في مشاريع البناء والتنمية، وليس شراء الأسلحة وتخزينها.

---

(١) جريدة السفير: مقال: إيران والقنبلة النووية وجهة نظر تقنية ـ رشيد أسعد ـ ٢٠٠٦/١٢/٢١م.

لهذا فإننا في المنطقة بحاجة إلى مقاربة سياسية جديدة في طبيعة تعاطينا مع التطورات السياسية القائمة في المنطقة. وهذه المقاربة قائمة على العناصر التالية:

١ ـ رفض تطييف الأحداث السياسية المتشابكة؛ فهذا الاختلاف والتناقض هو اختلاف وتناقض بين خيارات سياسية ومصالح حيوية، وليس بين طوائف ومذاهب. ومن الضروري أن ندرك أن تطييف الصراع السياسي القائم في المنطقة اليوم، يضر باستقرار منطقتنا ويهددنا على أكثر من صعيد. ولعلنا لا نبالغ حين نقول: إن توتير المناخ المذهبي لا يخدم إلا التوجهات المتطرفة التي لها مصالح وأجندة تختلف وتتناقض مع مصالح وأجندة الحكومات السياسية في المنطقة، وكذلك مع شعوب المنطقة التي تنشد الأمن والاستقرار. فالتوتير الطائفي هو البيئة الفضلى، لكي يستمر المتطرفون في كسب الأنصار والقيام بعملياتهم الإرهابية. وتسعير النزعات الطائفية لا يجلب أمنًا، ولا ينهي مشكلات المنطقة، بل يزيدها تعقيدًا وتشابكًا وصعوبة. وإذا كانت هناك مخاوف من مشروعات إيران الإقليمية، فينبغي أن لا يتم التعامل مع هذه المخاوف بتأجيج المشاعر المذهبية في المنطقة؛ لأن هذا التأجيج يضر بنسيج المنطقة الاجتماعي والسياسي، قبل أن يضر غيرها على الصُّعُد كافة. والشيعة في المنطقة هم مواطنون أصليون، وتهمهم مصالح أوطانهم أولاً وأخيرًا.

٢ ـ صياغة مبادرة خليجية وتصور استراتيجي خليجي، يستهدف تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران. فليست لنا مصلحة في معاداة إيران، ومشكلاتنا معها ينبغي أن تعالج بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وتشبيك المصالح التجارية والاقتصادية، وليس بالتصعيد الذي يحول المنطقة إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي. فالأمن في منطقة الخليج يحتاج إلى مشروع سياسي ـ خليجي، يزيد من فرص التفاهم، وليس إلى التصعيد الإعلامي والسياسي مع إيران أو غيرها.

وإننا هنا ندعو إلى بناء منظومة سياسية وأمنية خليجية، تشترك فيها إيران بوصفها دولة مطلة على الخليج؛ فالشراكة الاستراتيجية بين كل الدول المطلة

على الخليج هو السبيل إلى ضمان أمن الخليج، وليس من مصلحتنا الآنية والمستقبلية أن نتناغم مع دعوات التصعيد والمواجهة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

وجماع القول: إن أحداث المنطقة متسارعة ومتشابكة، ولا يمكن الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها بالمزيد من الصدام والمواجهة، وإنما نحن بحاجة إلى مبادرة سياسية ـ دبلوماسية، تستهدف خلق إطار للحوار والتفاهم الاستراتيجي بين دول المنطقة وإيران.

مراكز عربية للدراسات الإيرانية:

لعلنا لا نجانب الحقيقة حين نقول: إن المنطقة العربية وعلى مختلف الصُّعُدِ والمستويات، دخلت مرحلة جديدة بعد سقوط النظام العراقي واحتلال العراق، وتأثرت جميع الدول والمجتمعات بشكل أو بآخر من هذا الحدث الضخم الذي أصاب دولة محورية في المنطقة.

والذي يعنينا في هذا الإطار هو طبيعة العلاقات العربية ـ الإيرانية بعد هذا الحدث الضخم، لذلك فإن العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الطرفين دخلت مرحلة جديدة. ومنذ ذلك الحدث وإلى الآن تقريبًا، فإن العلاقة تتراوح بين التوتر وغياب التوازن الاستراتيجي.

ولقد أبانت هذه الأحداث وتداعياتها وتأثيرها على مختلف الصعد، حاجة الطرفين معًا في أن يعمق كل طرف معرفته بالطرف الآخر؛ فالعلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، ليست كافية في أن يتعرف كل طرف على الآخر في أبعاده الثقافية والمجتمعية. ويبدو أننا في المنطقة لا نمتلك قراءة ومعرفة تفصيلية بالواقع الإيراني على مختلف الصعد والمستويات، ولا إيران تمتلك قراءة ومعرفة تفصيلية بالواقع الخليجي على مختلف الصعد والمستويات. وفي تقديرنا أن المصلحة الاستراتيجية لكلا الطرفين تقتضي أن يتعرف كل طرف على الآخر كما هو، وبعيدًا عن عمليات التهوين أو التهويل.

وبدون هذه المعرفة، ستبقى التباينات التكتيكية والسياسية حاضرة بقوة في مشهد العلاقة المتداخلة بين الطرفين.

وعلى صعيدنا الداخلي، نحن في الخليج نشعر بأهمية تأسيس مركز أو معهد بحثي ودراساتي يعنى بالشأن الإيراني في مختلف الجوانب؛ وذلك لأن عالم اليوم هو عالم المعلومات الموثقة والدقيقة التي يبنى عليها الموقف أو القرار السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي. ولا يمكننا أن نواجه تحديات وتداعيات العلاقة مع إيران اليوم، بدون معرفة نوعية بالواقع الإيراني، سواء أكان السياسي أم الاقتصادي أم الاستراتيجي أم الثقافي أم الاجتماعي.

لذلك فإننا نرى أن الحاجة ماسة على صعيدنا لتشكيل مؤسسة بحثية، تضم خيرة الباحثين على صعيد المنطقة، وتتواصل مع المؤسسات والمراكز البحثية في العالم، وتأخذ على عاتقها رصد الواقع الإيراني، وتقديم معلومة دقيقة، ورؤية نوعية عن هذا الواقع، وديناميات فعله وتطوره المستديم. فلا زال كثيرٌ من أبناء المنطقة يجهلون سبل وآليات صنع واتخاذ القرار في إيران.

ودعوتنا إلى خلق إطار مؤسسي لقراءة ومتابعة الشأن الإيراني ليس دعوة للانبهار والتلاشي، وإنما هي دعوة لكي نتعرف على هذه الدولة التي تعيش بجوارنا، ولها تأثير مباشر على أوضاعنا وأحوالنا.

ودائمًا ومن خلال متابعاتي للشؤون السياسية الإقليمية والدولية، التي تشكل إيران طرفًا فيها، أشعر بفداحة النقص الحقيقي الذي نعيشه على صعيد المعلومة والرؤية للواقع الإيراني.

وبالإمكان تكثيف حاجتنا إلى معهد أو مركز خليجي للأبحاث والدراسات الإيرانية في النقاط التالية:

١ ـ إن إيران اليوم دولة إقليمية كبرى وذات شأن على الصعيد الدولي، وتمتلك قدرات هائلة للتأثير على أحداث منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن لنا أن نتعاطى مع هذه الدولة وشعاراتها ومشروعاتها ـ التي نتأثر بها شئنا أم أبينا ـ بلغة الشعار أو الخطابات المجردة والمواقف الجاهزة. وإنما نحن بحاجة إلى

دراسات وأبحاث علمية دقيقة عن هذه الدولة. وذلك من أجل إسناد مواقفنا وآرائنا تجاه هذه المشروعات والسياسات على هدى رؤية ومعلومة رصينة ودقيقة. ولا شك أن وجود مؤسسة وطنية أو إقليمية جادة على هذا الصعيد، سيوفر لنا الإمكانية الحقيقية والفعلية لسبل التعامل مع هذه الدولة وسياساتها الإقليمية والدولية؛ فلا يمكن أن نواجه مشروعًا أومخططًا، لا نعرف كيف يفكر أصحابه، وما هي أجندتهم الحقيقية في مجالنا العربي والإسلامي. ومعرفة نمط التفكير الإيراني، ليس اجتهادًا شخصيًا، وإنما هو عمل مؤسسي، تتراكم فيه الخبرة، وتنضج فيه الرؤية، ويتبلور فيه الموقف.

٢ ـ تنمو في واقعنا الشعبي والاجتماعي رؤية نمطية ومتوارثة عن إيران. هذه الرؤية تمتلك مواقف كبرى وجاهزة، وقد تكون صحيحة، إلا إنها لا تدرك طبيعة الحسابات السياسية والموازين الاستراتيجية التي تتحكم في صانع القرار والسياسة. واستمرار الرؤية النمطية ـ الجامدة عن إيران، بعيدًا عن المعرفة العلمية والموضوعية والدقيقة بإيران، قد يدخلنا في خيارات لا تنسجم ومصالحنا الأمنية والسياسية والوطنية، لذلك حاجتنا ماسة ـ على الصعيد الوطني والإقليمي ـ للخروج من نفق المواقف النمطية عن الآخرين، ونؤسس لمواقفنا على ضوء معرفة دقيقة وتفصيلية عن الآخرين في كل شؤونهم وأحوالهم. ولا ريب أن وجود مؤسسة وطنية ـ علمية، تعنى بالشأن الإيراني على مختلف الصُعُدِ؛ سيجنبنا كثيرًا من تأثيرات الرؤى النمطية، التي تحملها شرائح اجتماعية واسعة عن إيران، وهذا بطبيعة الحال لا يعني القبول بسياسات إيران وخياراتها في المنطقة والعالم، وإنما نحن بحاجة دائمة لأن نؤسس مواقفنا سواء أكانت في الجانب الإيجابي أم الجانب السلبي على أسس علمية وموضوعية، نلحظ فيها مصالح الوطن وتطلعات المواطنين.

ومن المؤكد أن معرفة الواقع الإيراني بكل مستوياته وخصوصياته، معرفة دقيقة وواعية وموضوعية، هي الخطوة الأولى في مشروع بناء رؤية ذاتية تجاه تحديات المرحلة التي تطلقها إيران عبر سياساتها وخياراتها الاستراتيجية.

ونحن في منطقة الخليج العربي، حيث تربطنا بإيران علاقات تاريخية وجوار جغرافي، ومصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية متداخلة ومتشابكة، وسياساتها الاقتصادية والسياسية وخطواتها العسكرية، تؤثر في حياة المنطقة على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، إلا إنه لا توجد لدينا ـ نحن أبناء المنطقة ـ دراسات متخصصة، ومتخصصون استراتيجيون في الشأن الإيراني.

وما أحوجنا اليوم على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي إلى بناء مركز أبحاث ودراسات استراتيجية يعنى بالشأن الإيراني، ويستهدف التعرف على إيران بعمق، واستيعاب آليات عمل مؤسساتها وهياكلها المختلفة، وكيفية صنع القرار السياسي والاستراتيجي الإيراني، وطبيعة علاقة المؤسسات الاقتصادية والبازار بالقرار السياسي، ومن هي الجهات والمؤسسات التي تسهم في صياغة الرؤية الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية، وغيرها من الموضوعات المهمة.

ولكي نحفظ مصالحنا الاستراتيجية، ونتعامل مع هذه الدولة بوعي وعلم لما يجري فيها، نحن بحاجة اليوم إلى مركز دراسات متخصصة في الشأن الإيراني، يقدم دراسات وأبحاث استراتيجية متكاملة، ويخرجنا من نزعات التسرع في اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية، ويسند رؤيتنا الاستراتيجية بمعلومات ورؤى واقعية، ويبني سياساتنا تجاه إيران على فهم عميق لطبيعة التوجهات الاستراتيجية لهذه الدولة، ويحول دون تأثير الانطباعات الشخصية أو الأمزجة الأيديولوجية على صناعة خيارات مؤثرة في حاضرنا ومستقبلنا؛ فإيران عالم واسع ومعقد ومركب، ومؤسساتها المتعددة تتداخل مع بعضها، وتسهم وفق آلية دقيقة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإيرانية. ولا يمكن أن نتعامل معها بانطباعات شخصية أو أمزجة أيديولوجية جاهزة، وإنما نحن بحاجة أن نتعامل معها تعاملا علميًا، نحقق من خلاله مصالحنا، ونحافظ على أمننا واستقرارنا.

والمركز الخليجي للدراسات الإيرانية المقترح، بإمكانه أن يوفر مادة علمية متكاملة عن الحياة الإيرانية وتطوراتها المختلفة، ويرفد صناع القرار

السياسي والاقتصادي في منطقتنا بدراسات وأبحاث ومعلومات دقيقة، تسهم في تصويب هذه القرارات بما يخدم مصالحنا الاستراتيجية والاقتصادية. ونحن نتطلع إلى أن تبادر الجهات والمؤسسات العلمية الخليجية ـ الرسمية والأهلية ـ إلى بلورة هذا المقترح بشكل متكامل، والبحث عن آليات رسمية أو أهلية لإنجازه، وتوفير كل مستلزمات ومتطلبات وجوده المادي والعلمي.

الخاتمة:

ندرك أنه ثمة تباينات وخلافات عميقة بين إيران والدول العربية من قبيل (قضية فلسطين، والبرنامج النووي، ومستقبل العراق ولبنان وسوريا والجزر الثلاث، وغيرها من العناوين). ولكن استمرار القطيعة سيفاقم من هذه المشكلات والتباينات؛ لهذا فإننا ندعو إلى إطلاق مشروع للحوار النقدي بين الطرفين، ونقصد بمشروع الحوار النقدي النقاط التالية:

١ ـ إن الحوار ليس مشروعًا لكسب الوقت، وتأجيل القضايا الملحة التي تحول دون تطور العلاقات، وإنما هو فضاء حقيقي للتواصل والحوار المستديم والصريح؛ لبناء معالجات حقيقية لأهم المشكلات التي تحول دون تحسن أو تطور العلاقة بين العرب وإيران.

٢ ـ إن علاقة الدول العربية بإيران علاقة متفاوتة؛ فهناك دول عربية لم تصب علاقتها مع إيران بأي اهتزاز، ودول عربية أخرى كانت علاقتها بإيران متوترة ومليئة بالشيء الكثير، على الصعيدين: السياسي والأمني. لهذا فإننا حينما نتحدث عن الدول العربية، فإننا نتحدث عن منظومة من الدول تختلف في أولوياتها وطبيعة نظرتها إلى إيران. والحوار النقدي يقتضي حصر المشكلات الحقيقية التي توتر العلاقة بين الطرفين، والبحث عن حلول عملية لها.

٣ ـ تشبيك المصالح وتطوير فضاءات التبادل الاقتصادي والتجاري. وتتضح أهمية تشبيك المصالح من نموذج العلاقات الإيرانية ـ الإماراتية، فمع وجود مشكلة سياسية متعلقة بالجزر الثلاث، إلا إن علاقاتهم التجارية والاقتصادية قوية ومتطورة، مما يضبط أي نزاع أو خلاف سياسي.

وتتحمل النخب السياسية والثقافية والإسلامية في العالم العربي وإيران مسؤولية العمل على تنقية الأجواء والمناخات السياسية والثقافية، من كل العناصر التي تسهم في إدامة التوتر والتحريض؛ لأن مساهمة هذه النخب في إذكاء التوترات وزيادة وتيرة التباينات، سيفضي إلى المزيد من التدهور في العلاقة، وسيحبط مساعي التفاهم وبناء علاقات إيجابية بين الدول العربية وإيران.

ولكون العلاقة بين العرب وإيران تمر هذه الفترة بامتحان عصيب، من جراء التباين الصريح بين الموقف أو المواقف العربية، والموقف الإيراني حول مجموعة من الملفات والخيارات؛ تتأكد الحاجة إلى الصوت السياسي والإعلامي المعتدل، الذي يسعى إلى تدوير الزوايا وتنفيس الاحتقانات؛ لأن استمرار هذه الاحتقانات والنفخ في التباينات قد يقود إلى ما لا يحمد عقباه على مستوى الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. فالمنطقة اليوم بجناحيها: العربي والإيراني، بأمسّ الحاجة إلى الأمن والاستقرار والاهتمام بمشروعات التنمية والعمران.

لهذا، فإن أي جهد سياسي أو إعلامي أو أمني يزيد من فرص واحتمالات التوتر، هي جهود ليست في صالح العرب وإيران، وإنما تضر بحاضرهما ومستقبلهما.

وهذا لا يعني أنَّ طريقَ بناء العلاقة الإيجابية بين العرب وإيران معبدٌ؛ فهناك عقبات كثيرة من تراث العلاقة السلبي، إلى غياب حالة الثقة العميقة بين الطرفين، إلى وجود إرادات إقليمية ودولية تعمل على استمرار التوتر والجفاء بين العرب وإيران.

ومع كل ذلك، نحن ندرك وبعمق أن المصالح الاستراتيجية والحيوية لكلا الطرفين، تقتضي إدارة عناصر التوتر بعيدًا عن نزعات العسكرة، والتهديد بالحرب والمواجهة المفتوحة.

مستقبل الخليج العربي
في ضوء العلاقات العربية الإيرانية

أ. د. لقاء مكي

تستند عناصر القوة في الخليج العربي على قوائم ثلاث رئيسية، هي: العراق، وإيران، ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد ظلت هذه القوى في حال غير مستقرة من التجاذب تقاربًا أو تباعدًا، لكن حالة عدم الثقة والتوتر ـ وحتى الصراع ـ كانت على العموم هي المسيطرة طوال العقود الماضية.

وقد تسببت العديد من العوامل في خلق هذا النمط من العلاقات، منها ما هو تاريخي وحضاري، ومنها ما هو جغرافي وسكاني، وآخر ديني مذهبي، ورابع أيديولوجي، وخامس قومي، وسوى ذلك من تفاصيل نشأت وتطورت وتعقدت خلال آلاف السنين من التجاور بين الحضارة الفارسية والحضارة العراقية، ومن ثم الحضارة العربية الإسلامية.

غير أن من المهم الإشارة هنا إلى أن العلاقات بين أضلاع هذا المثلث عمقًا أو هشاشة، لم تكن أبدًا خلال العقود الماضية مرهونة بطابع قومي أو مذهبي فقط؛ فالسعودية تحالفت مع إيران في مواجهة العراق خلال سبعينيات القرن الماضي، لكنها عادت وتحالفت مع العراق ضد إيران بعد الثورة الإسلامية، طوال عقد الثمانينيات، ثم عادت للتحالف مع إيران ضد العراق من جديد خلال التسعينيات، وفي كل ذلك كانت المصالح والخلاف السياسي هو الذي يفرض تغيير التحالفات بهذا الشكل، من غير أي دواع قومية أو دينية أو مذهبية أو حتى أيديولوجية، بل إن كل هذه المتغيرات كانت تقدم أحيانًا من منظري

أنظمة المنطقة؛ لتبرير التحالفات أو لخلق موجة عداء ضد الخصم الجديد. وعليه، فالعروبة أو المذهبية لم تكونا بحد ذاتهما محورًا أو سببًا للتحالف أو التقارب، وكذلك الخصومة مع الآخر، لا سيما في مفهوم دول الخليج العربية التي يتغلب فيها ـ رسميًا على الأقل ـ البعد الإسلامي على البعد القومي، كما إن إيران لم تكن تنظر للعرب ـ رسميًا على الأقل ـ كخصوم قوميين، لا سيما بعد الثورة الإسلامية. وهي تحدثت أيضًا عن مفهوم «الأمة الإسلامية» الذي هيأ لها القاعدة الأيديولوجية لمنهج «تصدير الثورة»، وما لحقه من تبعات كان من أبرزها: الحرب العراقية الإيرانية.

لكن عوامل أخرى خارج جغرافية الإقليم الخليجي كان لها دور مباشر وجوهري في تشكيل العلاقات في الخليج العربي، ليس بين إيران والعرب فقط، بل بين دول الخليج والعراق، وأيضًا بين دول الخليج ذاتها، وأعني بذلك التدخل الأجنبي الغربي تحديدًا، الذي كان له دور مؤثر في تشكيل الواقع السياسي الراهن في الخليج العربي، سبق فيه دوره في تشكيل واقع المنطقة العربية.

لقد قام الهولنديون والبرتغاليون والعثمانيون، ومن ثم البريطانيون بتأسيس أنماط مختلفة من الهيمنة في الخليج العربي منذ القرن السادس عشر، وكذلك الأمر مع إيران التي تنازعها البريطانيون والروس ومن ثم الأمريكيون، وكل هؤلاء أسهموا في تشكيل واقع المنطقة الجغرافي والسياسي والسكاني والاقتصادي، وتواصل دورهم بقوة أكبر بعد اكتشاف النفط، حتى أصبح الخليج جزءًا من المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، كما جاء في ما عرف بـ «مبدأ كارتر» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق عام ١٩٨٠م، وهو المبدأ الذي ما زال يحرك السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

لقد كان للتدخلات والمصالح الغربية أثر مباشر في التأثير على العلاقة بين أضلاع مثلث المنظومة الخليجية، وعلى الدوام نظر العراق (قبل الغزو) وإيران (بعد الثورة الإسلامية) إلى علاقات دول الخليج العربية مع الغرب بتشكك ورفض، فيما كانت هذه الدول تعتبر هذه العلاقات جزءًا من سياقها

السياسي، والذي يرتبط بتطورات تاريخية وحتى قانونية، من خلال معاهدات وأحلاف بعضها ذو جذور تعود لعشرات السنين، كما إنها اعتبرت في مناسبات كثيرة أن الغرب هو الضامن لحمايتها ـ وهي الدول الغنية وقليلة السكان ـ من (أطماع) أكبر دولتين في المنطقة: العراق وإيران.

وفي المقابل، أنشأت إيران بعد الثورة الإسلامية أنماطًا تحالفية مقابلة داخل الإقليم العربي، تمثلت بشكل خاص في العلاقة التحالفية مع سورية، وفي إنشاء «حزب الله» في لبنان، وحركة «الجهاد الإسلامي» في فلسطين، وفي تبني الدعم المباشر لحركة «حماس»، وهو ما اعتبرته إيران ومؤيدوها العرب (حقًا) والتزامًا من أجل قيام ما عرف بـ «جبهة للمانعة والمقاومة» في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

ولكن بالمقابل، نظر تيار عربي آخر ـ غالبًا ما كان يوصف بمعسكر (الاعتدال) ـ إلى هذا التحالف على أنه (خرق) إيراني، يهدد دول «مجلس التعاون الخليجي» والدول العربية الأخرى، فيما كان العراق ينظر إليه بدوره بتشكك، ولكن لأسباب مختلفة، تعتبره تهديدًا لمنظومة الأمن القومي العربي، من غير أن يكون العراق ذاته جزءًا من (معسكر الاعتدال)، حتى حينما كان قريبًا من أبرز أركانه، مثل: مصر والسعودية والأردن، وذلك قبل غزو الكويت ونشوء واقع جديد في المنطقة.

دوائر العلاقات الإيرانية العربية

بغض النظر عن الدوافع التي تقدمها في ذلك، فقد نشطت إيران في تأسيس علاقات مع دول عربية متعددة ومختارة، بطريقة يمكن النظر إليها على أنها تحقق ما يمكن أن نسميه «استراتيجية إحاطة»، أو تنفيذ نمط «التقرب غير المباشر» بالمفهوم العسكري، الذي يفاجئ (الخصم) من خلف خطوطه، متجنبًا الصدام المباشر معه.

وبعد أن كانت إيران في عهد الشاه لا تهتم كثيرًا بالعلاقات العربية، ولا تقيم وزنًا لغير تحالفها مع الغرب الذي أقر بوضعها كشرطي للخليج، فإن

إيران بعد الثورة وجدت أن شعار «تصدير الثورة» دونه صعاب كثيرة، تمتد من استعداء الشعوب العربية ضدها، وصولاً إلى حشد الولايات المتحدة لقوات عسكرية ضخمة في الخليج، وتأسيس قواعد ثابتة لها فيه، لا سيما بعد بدء الحرب العراقية الإيرانية، والخشية على استمرار تدفق النفط. وهنا بدأت إيران بتأسيس نهج مواجهة أطول مدى وأشد صبرًا، لكنه أكثر أمنًا وأقل تكلفة وأكثر تأثيرًا، وهو بناء أنماط تحالفات في المنطقة، تعيد من خلالها تشكيل مقومات الأمن، وتهمش قوة وأثر الوجود الغربي، وتحاصر دول المنطقة بأتباع وحلفاء من العرب، مستفيدة من واقع الاختلافات العربية التي نشأت بعد اتفاقية «كامب ديفيد»، وعزل مصر، والخلافات الجوهرية حول الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد بدأ أثر هذه التحالفات خلال الحرب العراقية الإيرانية، حينما دعمت نظم عربية إيران سياسيًا أو عسكريًا في مواجهة العراق، ومنها النظام السوري والنظام الليبي السابق، فيما كان للجزائر موقف مؤيد لإيران أو على الأقل غير داعم للعراق، ومثل هذا الواقع شجع إيران على تطوير اتجاه علاقاتها العربية، سواء مع الحكومات أو مع تنظيمات وحركات مسلحة أو معارضة أو انفصالية؛ ليكون ركيزة استراتيجية تغنيها عن مواجهة مباشرة مع الغرب في الخليج.

وقد مضت هذه العلاقات بما يشبه الدوائر المتوازية، التي تخلق جدرًا متصلة من الإحاطة بالمركز الأساسي للهدف الإيراني، المتمثل بتأكيد النفوذ في الخليج العربي.

ويمكن تقسيم هذه الدوائر كما يلي:

الدائرة الأولى: دائرة التماس المباشر، وتشمل العراق ودول مجلس التعاون.

الدائرة الثانية: دائرة الاختراق، وتشمل سورية وحزب الله في لبنان وفصائل فلسطينية.

الدائرة الثالثة: دائرة الإحاطة، وتشمل اليمن والسودان.

الدائرة الرابعة: دائرة التحييد، وتشمل دولاً مثل مصر.

الدائرة الأولى: دائرة التماس المباشر، وتشمل العراق ودول مجلس التعاون.

في الدائرة الأولى لم تقم إيران بتأسيس هذه العلاقات، بل إنها كانت في غمرتها طوال الوقت الذي سبق التشكيل الحالي لدول المنطقة بزمن بعيد. لقد تأسست علاقات إيران مع جيرانها في العراق والخليج العربي بفعل عوامل الجغرافية وحوادث التاريخ، من غير أن يكون للمرجعية العربية لهذه الدول أثر جوهري في ذلك. وبرغم أن الأحداث التاريخية ـ لا سيما بعد الفتح الإسلامي ـ تذكر الكثير من شواهد الاندماج الحضاري، والتقارب الذي كان يمكن أن ترثه الدول الحديثة في المنطقة، إلا إن ما بقي من ميراث كان يركز في واقع الأمر على عناصر الخلاف والتنافس أو الصراع.

ولعل من المهم الإشارة إلى أن معظم ما ظل في الذاكرة من الميراث (السيئ)، حصل في زمن انحطاط الدولة العربية الإسلامية، وخضوعها للاحتلالات المتصلة منذ سقوط بغداد على يد المغول عام ١٢٥٨م، لكن الضحايا كانوا في الأغلب هم أبناء المنطقة من العرب لا سيما في العراق، الذي يحتفظ وما زال يعيش الكثير من المرارات بسبب مجريات ونتائج الصراع العثماني الصفوي على أرضه.

وبغض النظر عن تفاصيل تاريخية وجغرافية، منها مشاكل حدودية ونزاعات حول أراضٍ وجزر، بل ادعاءات إيرانية بما بات اليوم دولاً مستقلة، مثل: البحرين؛ فإنَّ العلاقات الإيرانية في هذه الدائرة تمثل محور ارتكاز الأمن القومي الإيراني، لا سيما بعد أن وجهت طهران معظم اهتمامها إلى مجالها العربي، وليس إلى المجال الأفغاني مثلاً أو مجال منطقة بحر البلطيق وآسيا الوسطى.

وتعود بعض من العقد المتحكمة بواقع العلاقات العربية الإيرانية الراهنة في هذه الدائرة إلى زمن النظام البهلوي السابق، وقد تعود جذور جزء منها إلى زمن أبعد، لكن النظام الحالي ورث بعض تلك العقد وحافظ عليها، مثلما حصل بالنسبة للجزر الثلاث التي احتلها الشاه، وأصر عليها نظام الثورة

الإسلامية، لكن العقدة الأهم تمثلت بشعار «تصدير الثورة» الذي أطلقته الثورة الإسلامية حال نجاحها، وتسبب بإرباك شديد في الخليج العربي، الذي تتوزع في دوله العربية مجموعات سكانية مهمة من أصول إيرانية، وينتمي عدد من أبنائها إلى المذهب الشيعي الذي استخدمته إيران بعد الثورة الإسلامية كرافعة لنهجها الأيديولوجي، وسلوكها السياسي والحركي.

وبالطبع لم يكن صدور «مبدأ كارتر» بعد أقل من عام على الثورة الإسلامية غير نتيجة لمخاوف الغرب على مصالحه من الحماسة الإيرانية، التي كان يخشى من استثمارها (سوفييتيًّا) في غمرة الحرب الباردة، وهو ما تطور لاحقًا ليتحول إلى وجود مباشر لحماية إمدادات النفط، في غمرة حرب الناقلات خلال الحرب العراقية الإيرانية، ثم ليصبح وجودًا دائمًا خلال الحرب وفي أعقاب غزو الكويت.

وإذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد امتصت كثيرًا من زخم الحماسة الإيرانية الموجهة نحو العراق ودول الخليج بعد الثورة، واستنزفت القدرات الإيرانية كما العراقية؛ فإن طهران عملت بعد ذلك على ترميم منظومتها الأمنية، ومصالحها الحيوية التي تضررت بشدة جراء الحرب، واستغلت عزل العراق وفترة الدفء مع دول الخليج بعد غزو الكويت؛ لتعيد بناء قوتها العسكرية والاقتصادية من جانب، ولتعزز تحالفاتها في المنطقة في الدوائر العربية الأبعد، مستفيدة من دروس تجربة الحرب مع العراق، وكي تبتعد عن التقرب المباشر والمكلف مع الوجود الغربي في المنطقة.

والأهم أنها استغلت بقوة عملية إضعاف العراق بعد حرب الخليج الثانية، لتبدأ في التحرك خليجيًّا وعربيًّا بشكل واسع النطاق. ومع ذلك فإن تحركاتها ظلت محددة بعوائق الوجود الاستراتيجي للعراق، حتى كان الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ الذي تعاملت معه إيران بطريقة رفض الاحتلال ولكن مع قبول نتائجه، وهو ما أتاح لها تحقيق نفوذ فاعل وجوهري في العراق؛ فهي ضمنت (بموافقة أمريكية) هيمنة قوى سياسية تابعة أو حليفة أو قريبة منها على رأس هرم السلطة، وسرعان ما ظهرت نتائج ذلك أمنيًّا واقتصاديًّا (حجم التبادل

التجاري وصل إلى أكثر من ١٠ مليار دولار سنويًّا، ويتوقع أن يصل إلى ٢٥ مليار دولار في حال توقف التبادل بين العراق وتركيا بسبب تردي العلاقات). وهكذا انتقل العراق من مرحلة كان يمثل فيها ثالث ثلاثة من قوائم الأمن في الخليج إلى مجرد ذراع إيراني، مما عزز من من القدرات الاستراتيجية لطهران في الخليج بشكل غير مسبوق، في مواجهة دول مجلس التعاون.

لكن كل ما سبق ـ بما في ذلك التغول والتوغل الإيراني في العراق ـ ليس غير جانب واحد من الصورة؛ ففي المقابل تقيم إيران ودول الخليج العربية علاقات اقتصادية وقنصلية قوية لم تنقطع في أسوأ الظروف، وظل انتقال الأفراد مستمرًّا من غير قيود استثنائية، ربما كان بعضها قد شمل رعايا العديد من الدول العربية.

وهكذا وبرغم ما يبدو من توتر العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون؛ فإن حجم التبادل التجاري بين الطرفين بلغ خلال عام ٢٠١٢ (٣٠) مليار دولار (وكالة الأنباء الإيرانية ٧ أكتوبر ٢٠١٢). وحسب بيانات التجارة الخارجية لإيران، فإن ثلاث دول عربية هي من بين أكبر عشر دول تستقبل منتجاتها غير البترولية، وهي: الإمارات والعراق والسعودية (دول الدائرة الأولى)، بل إن الإمارات التي تبدو أكثر دول الخليج توترًا مع إيران بسبب قضية الجزر، هي أكبر شريك تجاري عربي لطهران، وثاني شريك تجاري على مستوى العالم بنحو ١٣ مليار دولار سنويًّا، وذلك بعد الاتحاد الأوروبي.

الدائرة الثانية: سوريا وعلاقات التحالف الاستراتيجي.

تعود علاقة سورية مع إيران إلى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وهو ما كان مفهومًا في سياق تحولات السياسة الإيرانية من قضية فلسطين على وجه الخصوص، وعوامل استراتيجية أخرى متعددة تخدم مصالح الطرفين في لحظة فارقة في تاريخ المنطقة، رغم أن البعض يرجع ذلك إلى التماثل المذهبي بين إيران والنظام (العلوي) في سورية، وهو عامل لا يبدو حاسمًا في ظل ما هو معروف من براغماتية النظامين.

لقد حدثت الثورة في إيران في الوقت الذي كانت فيه سورية (والمنظومة العربية) تخسر مصر بعد «كامب ديفيد». كما كانت سورية تخسر أيضًا العراق الذي اتهمها بتدبير مؤامرة ضده. كذلك جاءت الثورة الإسلامية بعد هزيمة معنوية لسورية أمام إسرائيل، التي قامت بغزو جنوب لبنان عام ١٩٧٨ من غير أن تحرك القوات السورية التي كانت متواجدة في لبنان قبل ذلك الوقت ساكنًا، وتركت لمقاتلين من المقاومة الفلسطينية ومتطوعين لبنانيين وعرب أمر مقاتلة الغزو.

لقد جرت الثورة الإسلامية بينما كان النظام السوري في حالة انكشاف استراتيجي أمام إسرائيل، ومثل له التحالف مع طهران الجديدة ورقة قوة إقليمية أمام إسرائيل، وكذلك أمام الدول العربية (المعتدلة) وفي مقدمتها دول الخليج.

وبالمقابل كانت سورية مثابة إيران الأساسية للتقرب من لبنان، وكذلك من فلسطين التي اعتبرتها طهران محور التقارب الأساسي من المحيط العربي، متجاوزة العقبة الجغرافية. وخلال الحرب مع العراق، كانت إيران حريصة على أن تكون علاقتها مع سورية (دليلًا) على أن الحرب ليست ذات طابع قومي عربي فارسي، الأمر الذي كان يقدم لها مزيدًا من الفرص داخل المحيط العربي.

لقد كانت العلاقات السورية الإيرانية وليدة حاجة الطرفين أحدهما للآخر إقليميًا، لكنها تشابكت بشكل معقد لاحقًا لتصبح أكثر من مجرد علاقة تكتيكية. ويمكن هنا ملاحظة أن البلدين لم يوقعا على أول معاهدة تعاون عسكري بينهما إلا في عام ١٩٩٨، ثم معاهدة الدفاع المشترك عام ٢٠٠٦. ومثل هذا الانتظار (الطويل) نسبيًا حتى الوصول إلى الاتفاق العسكري، ربما يشير إلى أن البلدين اكتشفا بعد نحو ١٨ عامًا من بدء العلاقات بينهما ضرورة أن تكون العلاقة ذات طبيعة استراتيجية، من غير إغفال تأثير الوضع الإقليمي على إبرام الاتفاقية، لاسيما تردي العلاقات التركية السورية وتهديد أنقرة بالحرب في ذلك العام تحديدًا.

عربيًا، كانت هذه العلاقة سببًا في تعميق المشكلات الأمنية لدول الخليج والعراق؛ فالأخير تضرر بشكل مباشر بسبب الدعم السوري لإيران خلال حرب

الخليج الأولى، وقطع دمشق لخط النفط العراقي المتجه إلى بانياس، مقابل نفط إيراني رخيص، والتنسيق الأمني بين دمشق وطهران ضد النظام العراقي، بما في ذلك احتضان المعارضة العراقية، إلى جانب التعاون العسكري الذي كانت إيران بحاجة ماسة إليه.

أما دول الخليج، فقد واجهت منذ ذلك الحين نواة تحالف سياسي وأمني، انضمت إليه ـ إلى جانب إيران وسورية ـ دول عربية أخرى، مثل: ليبيا (التي دعمت إيران بالصواريخ خلال حربها مع العراق)، واليمن الجنوبي (سابقًا)، فضلاً عن التنظيمات التي بدأت بالبروز، وأهمها: «حزب الله».

ولعلنا نلاحظ البراغماتية العالية في تحالف إيران مع دول بعيدة تمامًا عن منطلقاتها العقائدية (الإسلامية)؛ فإلى جانب سورية (البعثية العلمانية) هناك اليمن الجنوبي (الشيوعي)، وليبيا المتهمة بإخفاء أو قتل السيد موسى الصدر عام ١٩٧٨.

وبطبيعة الحال فإن أمورًا كثيرة تغيرت فيما يتعلق بهذا الحلف الذي لم يستمر طويلاً، لكن علاقات إيران بسورية تواصلت بنفس الزخم، حتى إن إيران وضعت كل ثقلها إلى جانب النظام السوري سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا في مواجهة حركة الاحتجاجات المتصلة ضده منذ آذار/مارس ٢٠١١، مضحية بالكثير مما أنجزت على صعيد صورتها في الشارع العربي، وهو ما يشمل بشكل مباشر «حزب الله» اللبناني.

لقد تمكنت إيران من خلال «حزب الله»، وبدرجة أقل الفصائل الفلسطينية من تحقيق أهداف استراتيجية بالغة الأهمية في عمق المنطقة العربية، لعل من بين أبرزها تسويق النموذج الإيراني (المعادي لإسرائيل) في مقابل وهن عربي، تقوده مصر ودول الخليج، وهي الصورة التي تعرضت لانهيار جوهري بعد أحداث الربيع العربي، وبشكل خاص في سورية.

وقد شهد «حزب الله» منذ تولى السيد حسن نصر الله زعامته عام ١٩٩٢ بعد اغتيال زعيمه السابق عباس الموسوي، تطورات مهمة تنظيميًا وعسكريًا

وسياسيًّا، منحته تأثيرًا قويًّا على الصعيد اللبناني والإقليمي، وهو الأمر الذي استفادت منه إيران بشكل قوي لتسويق نفسها بوصفها راعية للحزب. وبات الكثير من العرب (من المحيط إلى الخليج) يقارنون بين صمود «حزب الله» بوجه إسرائيل وضعف دول (الاعتدال) العربية، لا سيما بعد غزو العراق، وما أحدثه من هزة عنيفة للوجدان العربي.

الدائرة الثالثة: دائرة الإحاطة.. العلاقات الإيرانية مع اليمن والسودان.

إذا كانت العلاقات مع سورية هي علاقة تماس مع الدائرة الأساسية في الخليج؛ فإن إيران كانت تريد أيضًا نمطًا من علاقات تدعم هذا التحالف مع دمشق، وتدعم تمددها الإقليمي، الذي ستحتاج فيه إلى محطات انتقال على أطراف الإقليم العربي، بعيدًا عن مركز القوة الأمريكي في الخليج.

ومن هنا كانت علاقاتها القوية مع السودان التي بدأتها رسميًّا عام ١٩٨٥، قبل أن تتعزز بشكل وثيق عام ١٩٨٩ بعد الانقلاب الذي أوصل الرئيس الحالي عمر البشير إلى السلطة.

لقد أتاحت هذه العلاقات لإيران أن تستخدم السودان نقطة انطلاق للشمال والشرق نحو المحيط العربي، وفي ظل هذه العلاقة أمكن لإيران أن تؤسس لوجود قوي لها على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وقد هيأ لها إمكانية أكبر للوصول إلى مضيق باب المندب عن طريق إريتريا، وغربًا للتوغل في عمق القارة الإفريقية.

ورغم عدم وضوح مدى العلاقة بين إيران والسودان؛ فإن اتهامات غربية بتصدير إيران أسلحة إلى حركة حماس في غزة عن طريق السودان، ومن خلال تهريبها عبر الأراضي المصرية، يمكن أن يكشف جزءًا من طبيعتها. كما إن اتهامات أخرى لإيران بإرسال مساعدات عسكرية للحوثيين في اليمن عن طريق البحر الأحمر(من إريتريا)، يمكن أن يعزز القناعة بأهمية الشرق الإفريقي كمنطقة إحاطة بالمفهوم الإيراني.

وإلى جانب ذلك، فإيران تستفيد من السودان أيضًا في النفاذ إلى إفريقيا؛ للحصول على اليورانيوم من النيجر وأوغندا إلى جانب السودان نفسه، مع ورود تقديرات لوجود احتياطات من هذا المعدن في دارفور.

وليس من المتصور أن يجازف السودان بعلاقاته الجيدة مع السعودية ودول الخليج، ويكون مثابة إيرانية استراتيجية تجاه السعودية على وجه الخصوص من حدودها الغربية عبر البحر الأحمر. وليس من المتوقع أيضًا أن تطلب إيران ذلك، لكن إمكانية حدوث مثل هذا الأمر في أي وقت، ربما يكون سببًا في اهتمام السعودية بالإبقاء على علاقات جيدة مع السودان، رغم روابطه السياسية والأمنية والعسكرية مع إيران؛ تجنبًا لأي تدهور يمكن أن يعزز الخطر الإيراني في البحر الأحمر.

وبالطبع فهذه الميزة التكتيكية تمنح السودان حافزًا لإدامة العلاقة مع إيران، التي توفر للخرطوم أيضًا فرصة التخلص من عزلة دولية، والحصول على مساعدات إيرانية في مجالات استثمار وتصدير النفط، إلى جانب موازنة العلاقة الوثيقة بين دولة جنوب السودان وإسرائيل، وكل ذلك بنظر الخرطوم يستحق المغامرة حتى مع تلقي ضربات إسرائيلية ضد أهداف عسكرية، كما جرى في قصف إسرائيل (حسب الاتهامات السودانية) لمصنع اليرموك للأسلحة في الخرطوم، الذي وردت معلومات أنه ثمرة لتعاون مع إيران، بل إن السودان استقبل بعد أيام من تلك الضربة بوارج إيرانية رست في بورسودان؛ تأكيدًا على هذه العلاقة.

أما اليمن، فليس أكثر من الاتهامات المباشرة والعلنية التي أطلقها الرئيس اليمني علي منصور هادي ضد إيران، والتي قال فيها إنها تتدخل في شؤون بلاده، في نفس الوقت الذي أعلنت فيه السلطات اليمنية عن القبض على سبع خلايا تجسس إيرانية في البلاد.

وحسب المعلومات المعلنة من قبل قوى ووسائل إعلام يمنية مختلفة؛ فإن التدخل الإيراني يتخذ أشكالاً مختلفة، منها: دعم الحوثيين في شمال البلاد بمصادر القوة مثل: المال والسلاح، ودعم تنظيم القاعدة في وسط البلاد

وجنوبها، ودعم الجناح المتطرف والانفصالي في الحراك الجنوبي الذي يتزعمه رئيس اليمن الجنوبي السابق علي سالم البيض.

وكما هو معروف فإن اليمن يمثل الحديقة الخلفية للسعودية، وبالتالي فاختراقه وإرباكه أمنيًا أو حتى دفعه للتقسيم، يهدد السعودية بشكل مباشر، لا سيما وأن مناطق الحوثيين تقع على الحدود الجنوبية للمملكة، التي كانت ساندت القوات اليمنية التي دخلت في حرب واسعة معهم عام ٢٠٠٩.

ولا يبدو أن الدافع المذهبي هو الأهم في دعم إيران للحوثيين الشيعة؛ فهي تتهم أيضًا بمساندة تنظيم القاعدة (السني المتطرف)، والحراك الجنوبي (الشيوعي)، وبالتالي فالأهداف الإيرانية أوسع مدى من مجرد دعم قوى شيعية داخل اليمن؛ فإيران قد تستخدم التشيع للانتشار وتهديد البنى الأمنية في دول مختلفة، لكنها لا تهتم به لأسباب عقائدية محضة، بل لتحقيق أهداف تكتيكية هنا وهناك.

إن التواجد الإيراني بأي مستوى غرب وجنوب السعودية، بالإضافة إلى الشمال من جانب العراق (بشكل من الأشكال تحول العراق بعد الغزو من دولة تماس إلى دولة إحاطة، بعد أن أصبح نظامه السياسي تابعًا لإيران)، يجعل المملكة وسط كماشة إيرانية تتعدى خط المواجهة المباشر في الخليج، وهو الأمر الذي يعطي إيران أرجحية استراتيجية في حال أي تصعيد في منطقة الخليج.

الدائرة الرابعة: دائرة الدعم والتحييد.

وهي دائرة يمكن تصورها بعلاقات إيران مع دول مثل مصر، لا تعتبرها استراتيجية أو ضرورية لأغراض الأمن القومي الإيراني، لكنها مهمة لتحييد هذه الدول على الأقل، وضمان عدم قيامها بما يمكن أن يتسبب بضرر لأي مصالح إيرانية، لا سيما في إطار علاقات إيران بدول الدوائر العربية الأخرى.

لقد وفرت ثورة يناير في مصر فرصة ذهبية لإيران؛ كي تعيد تشكيل علاقاتها مع مصر بعد نحو ثلاثين عامًا من القطيعة، ولأن مصر كانت قبل

الثورة جزءًا أساسيًا من (معسكر الاعتدال)، ومن أقرب دول المنطقة للغرب وإسرائيل، فإن رحيل نظام الرئيس مبارك كان تطورًا لصالح إيران، بغض النظر عن شكل النظام الجديد.

وقد حاولت إيران تعزيز استفادتها من تطورات الأحداث بمصر، من خلال بناء علاقات لها مع الإخوان المسلمين، الذين تولوا الحكم في البلاد بعد فوز الرئيس محمد مرسي.

ومصر عند الجميع دولة مهمة وجوهرية، وكانت تمثل عنصر إشغال لإيران حتى وإن لم تكن عنصر عداء مباشر، لذا فقد كانت ثورة يناير مناسبة سعت فيها إيران إلى ترميم الجسور المقطوعة مع مصر، التي ما زالت تتلمس خطواتها فيما يتصل بالسياسة الخارجية، وإن كانت أوضحت خطوطها الرئيسية.

ولعل إيران تعي أن نظام مبارك كان شديد الأهمية والقرب من دول الخليج أو معظمها، لا سيما تلك التي ربما تتشكك من نوايا الإخوان المسلمين وهم في سدة الحكم، وهو ما عبرت عنه الإمارات بشكل خاص، ولذلك فهي تفترض أن مصر حتى لو لم تقم معها علاقات تحالف، فإنها لن تناصبها العداء من جهة، ولن تتحالف ضدها مع دول الخليج أو الولايات المتحدة، وهذا هو هدف إيران الحالي على الأقل.

ومما يبدو من السلوك الإيراني، فإن طهران لا تبدو في عجلة من أمرها بشأن مصر، لكنها قامت بالفعل بمحاولات لكسر جليد العلاقات، ونجحت بإقناع الرئيس مرسي لزيارة طهران خلال قمة عدم الانحياز بعد فوزه بالرئاسة بوقت قصير.

ورغم عدم إعادة العلاقات الدبلوماسية حتى الآن، وتأكيدات القاهرة المستمرة على أن أي علاقات مع إيران لن تكون على حساب دول الخليج، إلا إن مصر كررت بدورها تصريحات مختلفة عن أن العلاقات مع إيران أمر لا بد منه.

صراع المصالح والأيديولوجيا في جيوبوليتيكا الخليج العربي وتداعياته
الصراع الغربي/الإسرائيلي/الإيراني نموذجًا

عبد الوهاب القصاب

المقدمة:

ثمة كثير من الحقائق الماثلة التي تشير بشكل واضح إلى وهن العلاقات البينية بين الدول العربية المطلة على الخليج العربي، كما هو وهن الموقف الاستراتيجي الذي تواجهه هذه الدول، بفعل التواجد العسكري الأجنبي من جهة، وبناء الدول الإقليمية المشاطئة للخليج العربي والمجاورة له لقدراتها الذاتية من جهة أخرى.

ولعل العوامل الدافعة باتجاه القلق من طبيعة القضايا الحاكمة لمسيرة العلائق الاستراتيجية التي يعيشها الوضع العربي في الخليج العربي، هو مخرجات التفاعل بين القدرات الذاتية لكتلة الدول العربية الخليجية من جهة، والفواعل المتمثلة بالإقليم من جهة، والتواجد العسكري الأجنبي في هذا الإقليم من جهة أخرى، وهي مخرجات سلبية على طول الخط لسوء الحظ، ربما لأسباب ذاتية أو موضوعية أو كليهما.

تجددت في الأيام المنصرمة دواعي القلق الكبير الذي نعيشه في منطقتنا، من مغبة احتمال تصاعد حُمَّى التهديدات والتهديدات المضادة بين المعسكرين المتصارعين في إقليمنا، وهما: الولايات المتحدة (وحلفاؤها الأطلسيون) من جهة، وإيران (ومن سيصطف إلى جانبها من قوى ليست ذات

صفة دولة) من جهة أخرى. وكذلك يمكن عد إسرائيل كلاعب مهدد أساسي في هذا الصراع إذا ما تصرفت بمفردها خارج مظلة الأمان، التي تسعى الولايات المتحدة لضمان تمتع إسرائيل بها مهما كانت الظروف.

يقع الخليج العربي عمليًا في منطقة باتت تعد القلب الأرضي من الناحية الجيوبوليتيكية[1]. وتقف وراء هذه القناعة كثير من الحقائق يمكن إجمالها بعبقرية المكان، وعبقرية الموارد. يضفي المكان على هذه الدول من الأهمية أقصاها؛ فهي رابط بحري بين ما تنتهي إليه الكتلة الأوراسية من جنوبها الأوسط، وبين امتدادات هذه الكتلة بحرًا في جنوبها الأقصى شرقًا، ثم نحو أفريقيا، والأمريكتين. ولم تكن هذه الأهمية وليدة اليوم، بل كانت الطريق التي سلكتها حضارة وادي الرافدين الأولى في الوجود تجاه الأطراف الآسيوية، حاملة معها رسالة تمدين البشر.

أما الموارد فهي مستقر كنز العالم في الطاقة، نفطًا وغازًا. وهي مصدر توريد هذه الطاقة إلى من يحتاجها. فهي ـ إذن ـ مستقر رسالة بناء وحضارة للإنسان أينما كان، وهي كذلك مصدر عيش للملايين من الأسر على امتداد وجود البشر في العالم ممن اختاروا الخليج العربي ودوله مصدرًا لعيشهم. وإذا ما أخذنا حجم التحويلات المالية التي يحولها هؤلاء لدولهم، لوجدنا أن هذه التحويلات تشكل لتلك الدول جزءًا مهمًا من موارد العملة القابلة للتحويل (العملة الصعبة).

كانت هذه الدول على الدوام تقع في صلب التخطيط الاستراتيجي للقوى الكبرى، وقد شهدنا كيف أن هذه الدول تقع في صلب تخطيط الولايات

---

(١) تشير النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية إلى أن القلب الأرضي يقع في مكان ما من أوراسيا. ويبدو واضحًا تأثر هذه النظرية بالفكر الألماني. ولعلها الدافع الأساس لتبرير الاندفاع الألماني في كل مرة نحو الشرق (Drag Nach Osten). كما إن من الجيوبوليتيكيين المحدثين مثل زبيغنيو بريجينسكي من يعتقد بالمقابل أن المنطقة العربية تقع ضمن ما سماه بقوس الأزمات. إلا إن ذلك كله لا يبرر إغفال حقيقة أن الصراع العالمي على منطقة الخليج العربي بتأثير تفاعل عاملي الموقع والموارد، يبرر من وجهة نظرنا اعتبار منطقة الخليج العربي وإقليمها الأكبر(المشرق العربي) هو في الحقيقة القلب الأرضي لمبررات موضوعية ليس أقلها التفاعلية آنفة الذكر.

المتحدة لإدامة نفوذها هنا؛ فاستراتيجية العمودين التي تبناها «نيكسون»، واستراتيجية التدخل السريع التي تبناها «كارتر» لم تكن دول المجلس بعيدة عن مراميها، إن لم تكن في صلب تلك المرامي[1].

الموقع:

يقع الإقليم الفرعي للخليج العربي في أقصى الزاوية الجنوبية الغربية لآسيا. ويتمثل بكونه الحد الشرقي الأقصى للوطن العربي، ممثلاً امتدادًا للحدّ البري الشرقي الأقصى الذي تمثله إحدى دوله وهي العراق. وبهذا سيكون الخليج العربي وامتداده البري عبر العراق حاجزًا فاصلاً بين صراعين مصلحيين، يمثل أحدهما ما وراء هذا الحد الشرقي، وهو المتمثل في إيران، ويمثل الآخر كتلة الخليج والجزيرة العربية، وامتدادها عبر الهلال الخصيب إلى البحر المتوسط غربًا. احتفظ هذا الموقع بأهميته المعروفة للتجارة والمواصلات العالمية طيلة حقب التاريخ الإنساني المكتوب، فهو يقع في منطقة انطلقت منها الحضارات الإنسانية الكبرى في كل من وادي الرافدين ووادي النيل، ومنهما انتشرت لتغطي العالم القديم المعروف آنذاك شرقًا وغربًا. كانت تمر عبرها التجارة البرية الرابطة بين أوروبا وآسيا، فيما أصبح يعرف فيما بعد بطريق الحرير، ومن موانئها انطلقت التجارة العربية لتوصل منتجات الشرق للغرب والغرب للشرق، عبر منافذ متعددة من الخليج والبحر العربي وإلى موانئ البحر المتوسط، أو أسواق الشام ومصر.

وقد أغرى غنى الموقع الجيوبوليتيكي القوى الدولية المتلاحقة لإيلاء هذا الإقليم الخطير أهمية كبيرة، وجعلها على مر الحقب التاريخية تبحث عن حلفاء لها فيه؛ لتدفع بمصالحها إلى أمام من جهة، وتحاول إيجاد مواطئ قدم لها على سواحله، أو في جزره المنتشرة على طول الممرات البحرية التجارية. ونلاحظ أنه عندما كانت التجارة البحرية بيد أبنائها، كانت العلاقات السلمية

(1) For details on the importance of the region geostrategicaly, Look in Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard, American Primacyand Its Geostrategic Imperatives. *www.bibliotecapleyades.net/...pdf/brzezinsk_thegrandchessboard.pdf.*

هي السائدة، ولم تكن هنالك احتكاكات بين داخل الإقليم وخارجه، لكن الغزو الأجنبي الغربي الذي بدأ بالغزو البرتغالي على يد «فاسكو دي غاما» (بين ١٤٩٧ ـ ١٥٠٢)[1]، ثم من تبعهم بعد ذلك من الهولنديين، والفرنسيين، والبريطانيين الذين استقروا في هذا الإقليم، وما صاقبه هو الذي نقل العلاقات التجارية السلمية فيه إلى علاقات مشدودة بين طرفين أو أطراف، ينشد أحدهما الربح والسيطرة، وينشد الثاني استخلاص أكثر ما يمكن من سيادته ومصالحه.

نجح أصحاب الإقليم في طرد كل من البرتغاليين والهولنديين خارجًا، وانتهى الوجود البريطاني بالانسحاب من شرق السويس في أوائل عقد السبعينيات من القرن المنصرم، لكن الصراعات مع الخارج لم تكن هي الصفة السائدة فقط، بل إن صراعات الخارج قد جلبت للإقليم صراعًا داخليًا لم يألفه سابقًا، حيث بدأت إيران منذ القرن السادس عشر تحاول أن تمد نفوذها إلى الإقليم، وعندما لم تتمكن من التواجد الفعلي فيه، اكتفت بالحصول على ولاء الأرومات العربية الحاكمة على الساحل (الفارسي) من الخليج العربي، بدءًا من المحمرة على شط العرب، نزولاً إلى ساحل ماكران وسجستان اللتين كانتا تحكمان من قبل سلطان عمان. تمكن البريطانيون في القرن التاسع عشر من إخضاع كافة الإمارات العربية على الشاطئ العربي للخليج، فيما عدا قطر والكويت، إلى نصوص اتفاقيات حماية، وأطلقت على ساحل الإمارات العربية المتحدة اليوم تسمية الساحل المتهادن، أو عمان المتهادنة (Trucial Oman). انضمت الكويت إلى اتفاقيات الحماية عام ١٨٩٧ على يد الشيخ مبارك الصباح، ثم التحقت بها قطر فيما بعد عام ١٩١٦[2].

---

(1) Richard Sheppard, Vasco De Gama Seeks Route to India, Old News, http://oldnews-publishing.com/digamma.htm

(٢) لوكيل وزارة الخارجية للهند البريطانية سي يو إتشيسون (C U. Atchison) كتاب بعدة مجلدات أصدره عام ١٩٣٣، احتوى كافة نصوص المعاهدات بين الهند البريطانية وجوارها. واختص المجلد ١١ منه بالمعاهدات المعقودة بين نائب الملك في الهند وإمارات ومشيخات الخليج العربي. وقد ترجمناه إلى اللغة العربية وصدر عن الدار العربية للموسوعات، فليرجع إليه من يرغب بالاستزادة: عبدالوهاب القصاب، السعودية والإمارات العربية وعمان في الوثائق البريطانية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

أضاف اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي عاملاً إضافيًا للتوتر والاحتكاك، وعلى الرغم من أن النفط اكتشف أولاً في منطقة الأحواز العربية (عربستان)، فإن البريطانيين استحوذوا على شركة النفط الفارسية التي استخرجت النفط من دواخل عربستان في منطقة مسجد سليمان وحواليها، وأنشأت مصفًى ضخمًا لتكرير النفط في (عبادان)، القرية الواقعة على شط العرب في جزيرة الخضر جنوب المحمرة، التي كان يحكمها أمير عربي من بني كعب، هو الشيخ خزعل بن جابر المرداو[1]. وكان البريطانيون ـ في سعي منهم لترسيخ سلطة رضا شاه بهلوي ـ قد اتفقوا معه على فرض حكم طهران المركزي على المحمرة، وأوقعوا بالشيخ خزعل بعد دعوته لحضور حفلة على ظهر أحد الطرادات البريطانية البحرية الراسية في المحمرة، حيث سمحوا لممثلي الشاه باعتقاله واقتياده إلى طهران، حيث توفي في سجنه مظلومًا عام ١٩٣٦[٢].

رسخت إيران أقدامها بعد ذلك على الشاطئ الشرقي للخليج العربي ومقترباته من شط العرب، بدءًا من نقطة تقع إلى الشمال قليلاً من مدينة المحمرة التي يدعوها الإيرانيون (خرم شهر)، وشهدت حقبة شاه إيران المخلوع محمد رضا شاه بهلوي أكبر انقضاض إيراني على الخليج العربي وشط العرب. وقد حقق محمد رضا بهلوي لإيران ثلاثة إنجازات مهمة في إقليم الخليج العربي، أولها: اعتراف الولايات المتحدة بعد هزيمتها في فيتنام، وبعد تداعيات حرب تشرين/أكتوبر، والحظر النفطي العربي، بالدور الإقليمي المعتبر لإيران في الخليج العربي، حتى أصبح يشار لها بأنها شرطي الخليج، ونجح محمد رضا شاه في بناء أكبر قوة عسكرية إقليمية، تجهيزًا وتسليحًا وتدريبًا، حتى أضحت

---

(1) J. F.E. Stephenson, Persian Gulf Oil Concessions, Cambridge University Press, reviewed in ,The International law quarterly, Vol. 4,No. 4(Oct. 1951) pp503-506

(٢) كتب الكثير عن الشيخ خزعل بن جابر المرداو أمير قبائل كعب المحيسن في الأحواز (عربستان)، ولمن يرغب بالاستزادة والاطلاع على هذه الشخصية الفذة، عليه أن يراجع رسالة الماجستير التي أعدتها إنعام مهدي على السلمان وقدمتها إلى كلية الآداب جامعة بغداد، بإشراف الدكتور علاء موسى كاظم نورس، ونشرتها مكتبة دار الكندي-بغداد بعنوان: «حكم الشيخ خزعل في الأحواز ١٨٩٧ ـ ١٩٢٥»، والتي ربما تكون أول بحث منهجي أكاديمي لهذه الشخصية العربية.

القوات المسلحة الإيرانية تدعى بخامس جيش في العالم. وثاني إنجازاته كان انتزاعه نصف شط العرب من العراق بموجب اتفاقية ١٩٧٥ من نقطة تماسه مع الحدود العراقية الإيرانية، بعد أن أحسن استخدام ورقة التمرد الكردي ضد العراق، وعقد صفقة مع الحكومة العراقية تعترف بموجبها الأخيرة بأن خط الحدود العراقي الإيراني في شط العرب يتبع خط منتصف العمق (الثالويك THALWEG)، وليس خط أدنى جزر على الضفة الشرقية للشط الذي كان هو الخط المعترف به بين البلدين، منذ رسمت الحدود بينهما في الحقبة العثمانية. وثالث الإنجازات: بناؤه مجمعًا عسكريًّا ثلاثيًّا (بريًّا ـ بحريًّا ـ جويًّا) في قاعدة جاه بهار المطلة على البحر العربي مباشرة، مما بدا وكأن الشاه بسبيل بناء قوة بحرية محيطية، حيث سرت إشاعات عن تفتيشه عن تسهيلات بحرية في أرخبيلات المحيط الهندي كأرخبيل سيشيل مثلاً.

أثارت هذه التطلعات الإيرانية غير المرحب بها في الإقليم حفيظة الفاعلين الآخرين، وهما: العراق، ومجلس التعاون الخليجي؛ فانطلق على أثرها نوع من سباق التسلح، حيث حققت المملكة العربية السعودية تطويرًا كبيرًا في بحريتها بتوقيع عقد بحري كبير مع فرنسا، وهو ما يشكل الآن أساس القوات البحرية السعودية. وسعى العراق هو الآخر رغم محدودية سواحله للحصول على قوة بحرية متطورة بالتعاقد مع إيطاليا. ولعل أعوام السبعينيات هي ما حملت معها بذرة التغيرات الجيوستراتيجية الكبرى والخطيرة، التي حصلت في المنطقة بعد ذلك بدءًا بالثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، ثم الأزمات الكارثية اللاحقة.

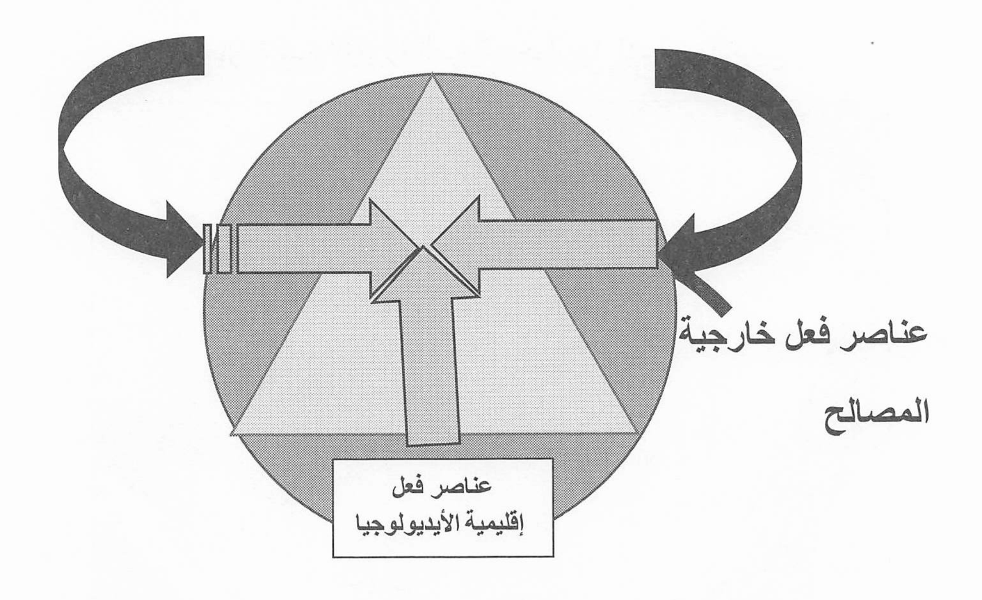
الجيوبوليتيكا ـ المصالح ـ الأيديولوجيا:

تحاول هذه الورقة استنباط نمط صراعي علائقي بين عاملين تفاعليين تفترضهما الورقة من طبيعة الوضع الراهن في الإقليم. سينبني أحد هذين العاملين على نواة تكتسب صفة الثبات لذاتها، وللآخر صفة التغير. في حين سينبني العامل الآخر على نواة تكتسب صفة التغير بتأثيرات يفرضها النمط الأول.

خارطة شبه الجزيرة العربية وجواريها الشرقي والغربي



ستكون المصالح هي النواة التي سيتبلور حولها مثلث القدرات في صراعه البيني بين مكوناته الثلاث، وسيعمل أي جهد آخر يضاف لأي من القدرات الثلاث، التي ستتعامل معها الورقة مع العوامل الذاتية لقدراتها باعتبارها المكون الأساسي لجيوبوليتيكا الإقليم. في حين سيكون الإقليم بمعناه الجيوبوليتيكي، هو النواة التي سيتبلور حولها صراع المصالح مع الأيديولوجيا. وستهدف معالجتنا لمشكلة البحث بمحاولة التعرف على محصلة التفاعل بين العوامل الفاعلة الثلاثة، التي تفعل وبشكل معمق بتأثيرات متتابعة متبادلة التفاعلات ومتفاعلة الأدوار؛ لتعمل على رسم نمط جيوستراتيجي مميز يكاد ينفرد به هذا الإقليم.



عناصر فعل خارجية

المصالح

تمثل الجيوبوليتيكا وتداعياتها العامل الثابت شبه المستقر في المعادلة؛ ذلك لأننا نتعامل هنا مع حيز جغرافي متفاعل موجود[1]، وسيمثل العاملان الآخران (المصالح والأيديولوجيا) المتغيرات التي ستشغل الثابت المتفاعل الموجود وتؤثر عليه. وهكذا سيسعى كل من الممثلين الإقليميين لتفعيل دوره عبر تفعيل مصالحه أو أيديولوجيته، أو ربما كليهما بهدف إثبات الذات في الموقع، ومن ثم تحقيقها.

ستسهل علينا هذه المعادلة إدراك مدى التناقض أو التطابق أو التوافق في لعب الأدوار لدى اللاعبين الإقليميين من جهة، سواء فيما بينهما، أو مع الآخر القادم من خارج الإقليم (يرينا الشكل أعلاه نمطًا متخيلاً للعلاقة البينية

(١) يتأتى شبه الاستقرار من حقيقة قدرة أحد الفاعلين الإقليميين من تمديد وتحسين موقعه الجيوبوليتيكي بتمديد إقليمه السيادي (سيطرة إيران على الجزر العربية المحتلة الثلاث مثلاً، أو أية احتمالات تمدد مستقبلية محتملة أخرى).

التفاعلية بين المكان (الإقليم) بمعنى الجيوبوليتيكا، وكل من الأيديولوجيا والمصالح، حيث يمثل المثلث الضاغط الأيديولوجيا، التي تتسم بشيء من الإصرار والضغط الموجه على نقطة (أو نقاط) من الإقليم، ويمثل حجمها سمة الإصرار الذي تتمثل به الأيديولوجيا كما نراها في إقليمنا من الجار المؤدلج. ويرينا السهم الأنشوطي طبيعة المصالح التي تبدو للوهلة الأولى وكأنها تتغاير؛ نتيجة تفاعلها وصراعها مع الأيديولوجيا من جهة، وإصرارها لحفظ مصالحها في الإقليم من جهة أخرى، ومن هنا جاءت المرونة التي تتصرف بها. وستكون الحركة المناورة المراوغة المرنة التي تمثلها المصالح سمة للفاعل الخارجي الذي سيأتي للمنطقة لتحقيق مصالحه من جهة، وسمة للدول الإقليمية التي قد تتنازل عن بعض من مصالحها لإغراء الفاعل الخارجي للقدوم للإقليم؛ سعيًا وراء مصالحها من أجل الدفاع عن مصالحها الذاتية، بردع الفاعل الإقليمي من التعرض على مصالح يراها هذا الطرف حيوية بالنسبة له.

تنشئ هذه الحالة نمطًا من التخادم بين طرفين بهدف احتواء مطامع ومطامح الطرف الثالث. وتتمايز ثلاث قوى إقليمية في توجهاتها الأمنية حيال منطقة الخليج العربي، وقد كان لتمايزها هذا الدور الأساس في نقل هذه المنطقة إلى الحالة الصراعية التي تعيشها حاليًا، وهذه القوى هي:

١. العراق.

٢. إيران.

٣. كتلة دول مجلس التعاون الخليجي.

نحن هنا إذن بإزاء قوتين عربيتين وقوة إيرانية. ينتج من هذا التمايز اعتمادية الوضع الاستراتيجي الإقليمي على سلوك كل منها حيال الأخرى. وفي كل الحالات فإن السمة الصراعية محكومة هنا بتوجهات القوة (١) وهي العراق، والقوة (٢) وهي إيران. سينعكس الوضع الأمني الناتج عن سلوك كل من القوتين آنفتي الذكر على الكتلة العربية الخليجية المنتظمة في مجلس التعاون الخليجي. وترينا الخبرة المكتسبة مؤخرًا وإلى فترة ما قبل غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أن كلًا من القوتين (١) و(٢)

تعادلان بعضهما، مما ينتج حالة من التوازن، بحيث يسعى الطرف (٣) (دول مجلس التعاون الخليجي) لتوظيفها لصالحه عبر احتواء تطلعات كل من الطرفين (١) و(٢) بالتحالف مع قوة أو قوى دولية، وهو خيار أدخل عنصرًا فاعلاً إضافيًا إلى الإقليم، وهو الوجود العسكري الغربي، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية. وفي كل الأحوال لا يعد الوجود العسكري الأمريكي طارئًا على المشهد الاستراتيجي. فقد تواجدت الولايات المتحدة الأمريكية بحريًا في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية عبر تواجدها البحري في قاعدة الجفير في البحرين. إلا إن هذا التواجد لا يقاس بما تصاعد إليه الحضور العسكري الأمريكي منذ حرب الخليج الأولى ١٩٩١، نتيجة لتداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية، عبر لجوء الكويت للدخول مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية رفع العلم (Reflagging). وقد تصاعد التواجد العسكري الأمريكي ليناهز أكثر من نصف مليون مقاتل عشية إخراج العراق من الكويت. وهو عدد مثل نواة تبلور حولها مقاتلو ٣٣ دولة تداعت جميعها لإخراج العراق من الكويت، فيما مثل في حينه أكبر فعل عسكري غربي في منطقة مصالح حيوية بعد حرب فيتنام، وأكبر تحالف عسكري دولي فاعل بعد الحرب الكورية.

تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى لاعب أساسي في معادلة الأمن الإقليمي طيلة عقد التسعينيات، في محاولة لاحتواء كل من العراق وإيران، مع تركيز غير مسبوق على العراق حمل في طياته كل ما يمكن أن يخطر على البال من ألاعيب السياسة والدبلوماسية وفن الحرب في آن واحد. ومع الإلحاح الأمريكي ودفع خصوم العراق الإقليميين ومن ضمنهم إيران؛ حصلت كارثة ١١ سبتمبر، التي قادت لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب ضد طالبان لم ينته أوارها حتى الآن. وإن كانت قد قادت إلى حرب أخرى، وهي حرب غزو العراق بقوى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والتي انتهت باحتلال العراق.

تنفس خصوم العراق الصعداء بعد اختفاء نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين عن الساحة، لكنهم سرعان ما شهدوا تغول الفاعل الإقليمي

الآخر، وتهديده لمصالح الفاعل (٣)، وهو دول مجلس التعاون الخليجي، محاولاً بعد تحييده واحتوائه للعراق بعد الاحتلال مد نفوذه إلى بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي. وهو ما شاهدناه واضحًا في البحرين والكويت وتهديده المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، مما أوقع المنطقة في أزمة يبدو وكأنه لا فكاك لها. بل هي تتحرك بشكل أنشوطي (Loop Profile) كما سبق وأشرنا. ومع أن درجة تضرر، أو توجس، أو تحسب كل من الدول الخليجية العربية الست تتغاير تبعًا لنوع التهديد الذي تدركه الدولة المعنية، إلا إن الثابت فعلاً بأن هنالك أزمة حقيقية بين الاعتمادية على الحليف الأوحد، أو توسيع قاعدة ودائرة التحالفات الخارجية بجمع الأضداد (الخمسة الدائمون في مجلس الأمن)، وهي حالة لا يمكن ضمانها، أو الاعتماد عليها في كل حين، أو التفاهم مع الطرف الإقليمي المتغول. ولا نعتقد أن أيًا من الدول المعنية قد توصلت للجواب السليم، ويكمن الجواب السليم من وجهة نظرنا ليس في الاعتماد على الخارج، بل في تشغيل آلية ردع ذاتية تمكن من التلويح للخصم أو الطامع بوجودها في المكان والزمان. ومن هنا اجتهدت دولة عربية خليجية مثلاً للتحالف مع فرنسا ومنحها تسهيلات بحرية على أراضيها على شكل قاعدة بحرية (دولة الإمارات العربية المتحدة)[1].

هنا يكون من اللازم التعرف إلى طبيعة التهديدات التي تتعرض لها هذه الدول في الإقليم. تضم كتلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلًّا من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية وسلطنة عمان. وتنتمي هذه الكتلة إلى الكتلة الجيوستراتيجية الإقليمية الأكبر، وهي كتلة الخليج العربي. حيث تضاف كل من العراق وإيران كما أسلفنا. وهما بلدان يشاركان دول المجلس في العديد من المزايا، ومنها مزايا المكان والموارد. وقد تتمايزان عن دول المجلس ببعض الاختلافات، تكون اختلافات حاسمة بالنسبة لإيران، واختلافات وظيفية إجرائية بالنسبة للعراق. وفي كل الأحوال فإن هذه الاختلافات تقود لشيء من الحساسيات الوظيفية التي قد

(1) Angelique Chrisafis, the Guardian, guardian.co.uk, World News,26 May 2009.

يشم منها رائحة تهديدات في بعض مناحيها. وهنا أيضًا لا بد من الإشارة إلى الوجود الطارئ للولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره واحدًا من الأمور التي قد تدفع بالوضع الأمني في المنطقة لكي يتخذ صفة التهديد شكلاً وموضوعًا.

مظاهر التهديد لمجلس التعاون الخليجي

دأبت المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها على اللجوء للتهديد لتحقيق أهدافها لدى الآخرين، إذا ما فشلت وسائل الإقناع في تحقيق تلك الأهداف؛ إذ لا يمكننا تصور أن يتنازل مجتمع ما عما بيديه لمجرد طلب الآخر ذلك، بل إنه سيقاوم، ويناور، ويتفاوض، ويلجأ للاحتواء، بل حتى للردع؛ لإجهاض التهديد الموجه إليه. وقد كانت منطقة الخليج العربي منذ التاريخ المكتوب محطًا لتهديدات (خارجية وداخلية) شتى. هدفت جميعها للاستحواذ على هذه المنطقة بهدف الاستفادة مما تقدمه تجارةً أو شراءً أو مقامًا. وقد تعددت مظاهر هذا التهديد مع تطور الحضارة الإنسانية، وما رافق هذا التطور من تطور في وسائل الإكراه (Coercion). وقد رافق تطور التهديد وأنواعه ووسائله تطورات بنيوية شهدتها منطقة الخليج العربي، نورد في ما يلي أهمها:

١. أضفت أهمية هذه المنطقة لخطوط الاتصال الدولية (جوية وبحرية وفي مجال الاتصالات) تطورًا في قيمتها الجيوبولتيكية (الجغرافية السياسية). وقد بدأت هذه الأهمية المتطورة تشهد صراعًا أجنبيًا لا هوادة فيه منذ عهد الاستكشافات الجغرافية الكبرى (القرن السادس عشر وما بعده). فقد تصارع البرتغال والهولنديون والفرنسيون والإنجليز فيما بينهم، ومع سكان السواحل؛ للحصول على السيطرة فيه، وهي التي حسمها البريطانيون لصالحهم منذ القرن الثامن عشر حتى إقرارهم الانسحاب منه أوائل العقد الثامن في القرن المنصرم. وبعد أفول شمس الامبراطورية البريطانية في الثلث الأخير من القرن المنصرم، ورثت الامبراطورية الجديدة (الولايات المتحدة الأمريكية)، كلاً من الحضور والدور البريطانيين؛ مما دفع المنطقة للدخول في إشكالية جديدة.

٢. كان العرب يشكلون الغالبية المطلقة من سكان سواحل الخليج العربي الجنوبية والشمالية وجزرها، وكانت الأرومات الحاكمة في كل هذه

المناطق أرومات عربية، قبل أن تلجأ حكومة فارس للتوسع باتجاه الخليج العربي، بحثٍّ وتشجيع من القوى الأجنبية التي تواجدت فيه. وقد حسمت إيران المعاصرة سيطرتها السياسية على الساحل الشمالي لكل من الخليج العربي وخليج عمان منذ منتصف القرن التاسع عشر، وحسمتها نهائيًّا مع بدايات القرن العشرين مع تولي البهلويين حكم إيران، حيث أنهت حكم الأرومات الحاكمة في مناطق وجزر متعددة في شمال الخليج العربي، ثم أتمت فعلها وبصفقة كما يبدو مع الامبراطورية الراحلة، واحتلت جزر مداخل الخليج العربي الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة.

٣. لم يكن مجتمع سواحل الخليج العربي بعيدًا عن الاختلاط والتفاعل مع المجتمعات الإنسانية الأخرى كل في حقبتها التاريخية، بحكم امتلاك أهله للمهارات الملاحية التي أتاحت لهذه المجتمعات امتلاك ناصية التجارة البحرية ووسائلها. وكان لغنى الخليج بمصائد اللؤلؤ دور في التراكم الرأسمالي المطلوب لنمو التجارة وتقدمها في ذلك الحين.

٤. ومع تضاؤل دور اللؤلؤ في التجارة لانتقال مركز تربيته الصناعية وتجارته إلى اليابان، بزغ في الخليج العربي عصر جديد، هو عصر النفط. وقد كان القرن العشرين شاهدًا على تنامي القيمة الجيوستراتيجية للخليج العربي؛ لتنامي مصادر النفط فيه، وزيادة الاحتياطي الثابت منه، وسهولة استخراجه، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة بعد خروجها منتصرة في الحرب العالمية الثانية، إلى اقتحام الخليج استراتيجيًّا، بإجبارها وبريطانيا على قبول سياسة الباب المفتوح في امتيازات النفط، وحصولها على امتيازات النفط السعودية (اتفاقية أرامكو). وقامت فرنسا بدور مهم في تطوير احتياطات الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)، واستخراج وتصدير النفط منها في سبعينيات القرن الماضي.

٥. وعلى الصعيد السياسي، شهدت الخريطة السياسية للخليج العربي مع نهايات القرن العشرين نشوء ثلاث قوى كيانية، تتشاطر السيطرة على منطقة الخليج العربي، وهي:

أ. مجموعة الدول والإمارات والكيانات العربية التي شكلت فيما بعد مجلس التعاون الخليجي (وتشكل الشاطئ العربي من الخليج العربي وخليج عمان، وتطل مؤثرة على البحر العربي).

ب. إيران. وتمتلك الساحل الشمالي في الخليج العربي وساحل خليج عمان الشمالي.

ج. العراق. ويتواجد بإطلالة ضيقة على شمال الخليج العربي، ويربط الخليج بريًا بأوروبا عبر تركيا وعبر البحر الأبيض المتوسط (الجسر البري العربي الكبير).

٦. لامتلاك المملكة العربية السعودية للساحل الشرقي للبحر الأحمر (مع اليمن) والعديد من الجزر المهمة فيه، وبالأخص تلك التي تسيطر على مداخل مضيق باب المندب في جنوب البحر الأحمر وتبران وصنافير في مدخل خليج العقبة، فإن تهديدًا في بعض الدول المؤلفة للإقليم الأمني للبحر الأحمر، أو الطارئة عليه مثل إسرائيل، يمكن أن يشكل عامل تهديد جديًا من بعض دول وكيانات الإقليم (إسرائيل وإريتريا) لأمن مجلس التعاون الخليجي مباشرة. أو بالنتيجة لاستهداف دول إقليمية مجاورة ترتبط معها دول مجلس التعاون باتفاقيات أمنية (اتفاقية الدفاع العربي المشترك).

٧. شهدت الانتقالة السريعة من مجتمع التجارة البحرية الشراعية واللؤلؤ إلى مجتمع النفط والغاز تسارع وتأثر تطور المجتمع (وعناصر الاحتكاك منه)، ما أفسح المجال لنشوء نمط من أنماط الاحتكاك والصراع بين من يدرك أن ما يجري من تسارع وتأثر التطور يعد تهديدًا موجهًا للقيم الموروثة، وبين من يؤمن بالحاجة للتفاعل مع معطيات الحضارة الحديثة. وأخذت المقاومة للتهديد القيمي نمطين:

(أ) نمط سلمي يؤكد على الحفاظ على النمط القيمي الموروث، والحث على التمسك به مع الاستفادة من معطيات الحضارة الحديثة.

(ب) نمط قتالي يرفض (ويكفر) الحضارة الحديثة، ويدعو لتدمير مرتكزاتها في المنطقة والعودة إلى الأصول، وفي هذه الحالة ساعد هذا التوجه على نشوء نمط أيديولوجي جديد نشأ في المنطقة، وانتشرت تداعياته إلى خارجها كما هي الحال في أفغانستان، ورغم محاصرة خياره القتالي في الإقليم وتصفيته بأسلوبي المطاردة، والمناصحة، إلا إنه يسعى حثيثًا للعودة إليها من أكثر مناطقها هشاشة كما في حالة القاعدة واليمن.

٨. كما شهدت هذه الانتقالة وتطور صناعة النفط، والتراكم الرأسمالي، والتطور الذي طرأ على مظاهر التجارة والفعاليات الاستثمارية حاجة كبيرة للأيدي العاملة. لم يكف المتيسر في المكون المحلي للإيفاء بها؛ ما دفع للاستعانة بمصادر خارجية اتسعت دائرتها من المجال الإقليمي القريب (إيران)، إلى المدى الأوسط (الهند وباكستان)، إلى الأكثر بعدًا (جنوب شرق آسيا). الأمر الذي دفع لنشوء مجتمعات فرعية في منطقة الخليج الغربي، تعود بقيمها وثقافاتها إلى ثقافات غريبة عن المنطقة. وهو ما أضاف إلى التهديد القيمي والثقافي تهديدًا إضافيًا، فضلاً عن أن الكثافة السكانية لهؤلاء الوافدين قد تشكل ضاغطًا تهديديًا ذا بعد أمني وسياسي، يستدرج حالات صراعية وافدة من خارج الإقليم، أو يوظف الضغط الأيديولوجي المقابل في الإقليم لصالحه.

٩. البعد الأيديولوجي - محطات وتطورات

أضفت أربعة أحداث حصلت في المنطقة وجوارها دلالات خطيرة لا زالت تعيشها حتى الآن، وهي:

(أ) الغزو السوفيتي لأفغانستان، وما تمخض في نشوء حركة القاعدة وذراعها الأفغاني المقاتل (طالبان) من جهة، وإعلان الرئيس «كارتر» لمبدئه الخاص بحماية منطقة الخليج من أي اندفاع سوفيتي محتمل، وتشكيل قوات التدخل السريع (RDF) التي تحولت إلى القيادة الاستراتيجية الأمريكية المركزية (USENTCOM)، الأمر الذي جعل هذه المنطقة في قلب الحسابات الاستراتيجية الأمريكية.

(ب) وبنفس الوقت شكلت عملية الجهاد ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، وهجرة العديد من شبان المنطقة الأمر الذي ساعد على نمو الفكر الأصولي، وتحوله في بعض مظاهره إلى نمط متطرف في إدراك الإسلام والجهاد، ثم إلى توطن هذا النمط من الإدراك الجهادي، وترسخ قناعاته لدى فئة ليست بالقليلة من الشباب، وقد تفاقم تأثير هذه القناعات بعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله.

(ج) الثورة الإيرانية (١٩٧٩م)، وخصوصية النموذج العقائدي الذي تتبعه وتبشر به، والذي وجد في الحرب التي قامت بين العراق وإيران للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) فرصة له ليتبلور حول ذاته، ويحاول التسلل إلى زوايا في الساحل العربي من الخليج؛ ليشكل مرتكزات ومناطق فعل نراها اليوم واضحة في أركان متعددة من الخليج العربي، عبر خطابها التعبوي المذهبي الشعبوي الواضح.

١٠. دخول العامل الأمريكي عاملاً فاعلاً عبر رفع الأعلام الأمريكية على الناقلات الكويتية وحركتها بحماية البحرية الأمريكية، الأمر الذي حول الوجود العسكري في المنطقة إلى ممارسة يومية، بدأت تلقي بآثارها عليها أولاً، ثم تطور الأمر بعد غزو العراق للكويت إلى تهديد جديد غير مسبوق، وهو غزو قطر عربي لقطر آخر، وبشكل فج وغير مبرر. وقد فتح هذا الغزو المجال لقدوم قوات من مختلف أنحاء العالم لإخراج العراق من الكويت، وعلى رأس هذه القوات كانت قوات الولايات المتحدة الأمريكية، التي أتت إلى هذه المنطقة بثقل قيادتها المركزية. وتشير الدلائل إلى أنها قد استقرت أو تحاول الاستقرار هنا نهائيًا. وهنا نكرر أن استقرارًا نهائيًا لهذه القوات يمكن أن يستفز قوى أخرى داخل وخارج الإقليم.

١١. كما شهدت حقبة التسعينيات من القرن المنصرم ظهور ما سمي في حينه باستراتيجية الاحتواء المزدوج (Dual Containment) لكل من العراق وإيران. ثم تطوره لما سمي فيما بعد بالاحتواء المتمايز (Differentiated Containment)، الذي وضع احتواء واستهداف العراق في صلب التخطيط

الاستراتيجي الأمريكي، واستهداف إيران ولكن بشكل أقل حدة في حينه. وقد نتج عن هذا الاستهداف زيادة عدوانية إيران ضد المصالح الأمريكية وتسهيلاتها في الإقليم، مما عقد هذا الأمر الذي تشكل تداعياته تهديدًا لأمن واستقرار الإقليم.

١٢. تمخض عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م جملة تداعيات على المنطقة، وهي:

أولاً: الغزو الأمريكي لأفغانستان ـ نوفمبر ٢٠٠١م.

ثانيًا: تصاعد المد الأصولي، وتحوله إلى نمط أيديولوجي لازال يلقي بظلاله على المنطقة، مسهمًا في صناعة استقطاب أيديولوجي مع الآخر.

ثالثًا: استهداف العراق وغزوه ـ ٢٠٠٣م.

رابعًا: تفرد إيران كقطب إقليمي قادر على التهديد، وإكمالها لمنظومات تسليحها، ومن ضمنها سلاح الصواريخ الباليستية. ثم سعيها الذي لا هوادة فيه لامتلاك الخيار النووي.

خامسًا: تفاقم الوضع الأمني في العراق، وتهديدات الحرب الأهلية القائمة فيه، وتزايد وترسخ نفوذ إيران في الشأن العراقي، مما فتح المجال أيضًا لحصول استقطاب أيديولوجي، أفضى إلى تشغيل الورقة الطائفية سلبًا لتهديد أمن واستقرار دول ومجتمعات مجلس التعاون الخليجي، كما حصل في البحرين عام ٢٠١٠، وما زال يلقي بظلاله حتى الآن، مع فرص ظهوره في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية.

سادسًا: تمخض عن المجابهة الأمريكية الإيرانية حول الخيار النووي زيادة محتوى التهديدات الموجهة لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي؛ نتيجة الردود الانتقامية الإيرانية ضد ما تسميه إيران: المصالح الأمريكية في الخليج العربي.

١٢. وإذا ما انتقلنا إلى حوض البحر الأحمر، فإننا سنواجه هنا مستوى منخفضًا من التهديد، مثل ذلك الذي قامت به إريتريا لاحتلال جزر حنيش وزقر اليمنية، الواقعة في مدخل مضيق باب المندب الشمالي. مع عدم إغفال ديمومة التهديد الإسرائيلي، وما يتوقع من تداعيات لأي هجوم إسرائيلي يستهدف المفاعلات النووية الإيرانية.

اتجاهات ومصادر التهديد:

ستكون اتجاهات ومصادر التهديد المتوقع لمجلس التعاون إما:

أ. داخلية.. وتنقسم إلى:

أولاً: دينية متطرفة، مصدرها الفكر الأصولي التكفيري المتشدد.

ثانيًا: دينية طائفية، مصدرها الثقافة المذهبية المسندة في إيران، وتداعيات الوضع العراقي.

ثالثًا: اجتماعية، ومصدرها الجاليات الأجنبية الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. خارجية.. وتنقسم إلى:

أ. إيرانية مباشرة تستهدف تلبية مطالب خاصة بالمياه الإقليمية، أو بالتواجد المكثف التهديدي في مناطق حيوية في الإقليم (الممرات الملاحية ومضيف هرمز).

ب. إيرانية غير مباشرة تنشأ عن استفزاز إيراني لسلامة إبحار القوات الأمريكية أو بالعكس. وقد يتطور إلى اشتباك يشمل التسهيلات التي تتمتع بها القوات الأمريكية في الإقليم، الأمر الذي سيضع دول مجلس التعاون الخليجي في صلب التهديد الإيراني.

ج. ويعد من التهديدات غير المباشرة تشجيع إيراني من وراء ستار لتطلعات وأهداف ترمي الأقليات الشيعية إلى تحقيقها في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تضم أقليات شيعية بين سكانها.

د. إسرائيلية مباشرة عبر خرق إسرائيل لحرمة أجواء دول مجلس التعاون الخليجي في طريقها إلى إيران لضرب منشأتها النووية، وما قد يتمخض عن ذلك من آثار سلبية على الأمن والاستقرار في دول المجلس.

هـ. قيام إريتريا بتكرار سيناريو احتلال أرخبيل حنيش وزقر، وهنالك العديد من أرخبيلات الجزر قليلة الكثافة السكانية أو الخالية من السكان، مثل: أرخبيل جزر فرسان السعودي الواقع قبالة جيزان أو أرخبيل جزر قمران اليمني أو جزر حنيش وزقر اليمنية وغيرها. وهنا يجب أن لا يغيب عنا ما يتردد من تعاون إيراني - إريتري.

الحالات المتجددة:

لم يعد الوضع الذي سبقت الإشارة في توصيفه وضعًا مستقرًا؛ فالتهديدات التي ذكرت، فضلاً عما يمكن أن يتجدد من مواقف تضفي على الوضع الدولي بدورها أبعادًا متجددة. وقد تعود هذه الأبعاد المتجددة هي الأخرى بتأثيراتها على الوضع الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي الست مجتمعة أو فرادى.

إن من أهم ما يمكن التركيز عليه في هذا المجال هو ما يمكن اعتباره تراجعًا في قدرة الولايات المتحدة على الفعل المطلوب في المكان أينما كان، سواء في الشرق الأقصى، حيث الأزمة الكورية الشمالية تلقي بظلالها التهديدية على المشهد السياسي والاستراتيجي هناك، أم في الخليج العربي، وهو الأهم والأخطر بالنسبة إلينا، حيث بدا تراجع الولايات المتحدة الأمريكية واضحًا في العراق، مما يبدو وكأنها فقدت نفوذها فيه لصالح إيران بعد أن قررت الانسحاب منه نهاية العام٢٠١١. تذكرنا هذه الحالة بسياسة بريطانيا الخاصة بالانسحاب من شرق السويس أواخر العقد السابع من القرن المنصرم، وتداعيات ذلك الانسحاب الذي ساعد على توسع وتغول النفوذ الإيراني، ومن أبرز دلائله: الجزر العربية المحتلة الثلاث.

تعد حالة الانسحاب الأمريكي نهائيًا من العراق نهاية العام ٢٠١١ منعطفًا خطيرًا في معادلة علاقات القوة الفاعلة في الإقليم. فمن جهة، فإنها خلقت فراغًا أمنيًا خطيرًا في العراق، سرعان ما بادرت إيران لملئه في غياب واضح للبديل العربي، وهو ما أطلق يدها في الشأن الداخلي العراقي من استحواذ أمني، وتركيز يدعو إلى القلق للخطاب المذهبي الطائفي الذي يمثل الامتداد الأيديولوجي لإيران، وهو ما فتئ أن يكون هدف تصدير الثورة الأساسي في الثورة الثيولوجية الإيرانية. وقد ساعد على ذلك فشل تجربة نقل ما دعته الولايات المتحدة الأمريكية بالتجربة الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة في العراق؛ إذ استحوذ لون واحد من ألوان الطيف العراقي على المشهد، وانتقل من مرحلة المداراة التي اتسمت بها مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة، إلى مرحلة الاستحواذ على السلطة والتفرد بالدولة، تعاونها في ذلك قوى وميليشيات أدخلها الفاعل الرقم (٢)، أي إيران، مما يزيد القناعة بأن إيران هي الرابح الأوفق حظًّا من غزو الأمريكيين للعراق واحتلاله. وهذه حالة تؤشر إلى حقيقة الشك في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحركة مستقبلاً للحفاظ على مصالح الدول العربية الخليجية إذا ما تعرضت للتهديد والخطر.

يثير هذا التطور قلقًا حقيقيًا حول صدقية الولايات المتحدة كضامن أمني لدول مجلس التعاون الخليجي في حالة الأزمة أيًا كانت. ومن هنا، فلا بد لدول المجلس أن تعيد النظر في خياراتها؛ بحثًا عن الحل الأنجع لمعضلتها الأمنية بعيدًا عن ابتزازات الغير.

ولإكمال رسم الصورة الماثلة في المشهد الخليجي، لا بد وأن يكون للقوى البازغة في جنوب وشرق آسيا دور مهم في تحديد الخيارات الاستراتيجية التي ستتوجه دول الخليج العربي باتجاهها وتبنيها. هذه القوى هي الهند والصين، من حيث هما شريكان اقتصاديان للمجلس في احتياجهما للطاقة التي ستكون دول الخليج العربية هي مزودها الأساسي، ومن حيث كبر حجم الشراكة التجارية، ثم ـ وما هو أخطر ـ دور وسلوك الجاليات التابعة لهذه الدول وبالأخص الهند؛ لضخامة جاليتها في دول المجلس.

ومن الحالات المتجددة سلوك الشعوب وتطلعاتها التي آن الأوان لإعارتها الاهتمام الذي تستحقه. إن شبكة الأمان التي تؤمنها دول المجلس لأبنائها لم تعد كافية لوحدها، ما لم تؤمن شبكة أمان من نوع آخر تلبي احتياجات الأمن والكرامة لشعوب المجلس، وتحصن هذه الشعوب حيال التهديد الأيديولوجي الذي يستهدفها وبنوعيه.

مشاهد متوقعة:

استهدفت هذه الورقة إلقاء الضوء على تداعيات هذا التواجد الأجنبي بأي من أشكاله، على الرغم من أن التواجد العسكري الأمني هو الخطر على المشهد السياسي الاستراتيجي في الإقليم. ومن هنا ستبرز إلى العيان جملة مشاهد متوقعة لما سيؤول إليه الوضع خلال عقد من السنين.

يهمنا في هذا المقام أن نحدد الجهات الخارجية التي لديها وجود عسكري/أمني في منطقة الخليج العربي؛ لنحدد أولاً الجهات الخارجية التي لديها تواجد عسكري أمني في إقليم الخليج العربي.

لا شك أن دول الخليج العربي العربية تنقسم إلى كل من العراق (ووضعها معروف سنتطرق إليه)، ودول مجلس التعاون الخليجي (وهي دول اختارت التعاون الأمني مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا باتفاقيات ملزمة، تشتمل على التعاون الأمني والتدريب). وقد دخلت أربعة من دول المجلس باتفاقية شراكة مع الناتو بما يعرف بـ «مبادرة إسطنبول». ناهيك عن اتفاقيات أمنية وقعتها دول مجلس التعاون الخليجي بعد حرب إخراج العراق من الكويت مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولا يوجد ما يربط إيران أمنيًا مع أي طرف خارجي سوى اتفاقيات التدريب للمعدات العسكرية (والنووية)، التي تعاقدت عليها مع كل من الاتحاد الروسي والصين وكوريا الشمالية، واتفاقيات سرية أو عبر أطراف ثالثة مع شركات غربية لتجهيز معدات ربما ذات بعد أمني.

لكن إيران تتصرف في الإقليم بنفس من يتدخل أمنيًا وعسكريًا لدى الآخرين. يبرز العراق هنا كبلد وحيد مدت إيران أذرعها ومجساتها لإملاء

الفراغ بعد الانسحاب الأمريكي. ومما يؤيد هذه القناعة أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قد صرح مرة أن إيران مستعدة لملء الفراغ بعد الانسحاب الأمريكي. وقد فعلت ذلك بالتأكيد، فإيران الآن هي اللاعب الأول على الساحة العراقية، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية وراءها بمراحل طويلة.

المشهد الأول:

تمركز أمريكي دائمي/شبه دائمي في أقطار مجلس التعاون الخليجي.

يتوقع أن يكون هذا المشهد من أكثر المشاهد قابلية للتحقق؛ ذلك لأن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ستتحقق بهذا المشهد، فالدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية في الإقليم يحتم على الولايات المتحدة إدامة تواجد ذي مصداقية، ويحمل رسالة واضحة باستعداد الولايات المتحدة للدفاع الفعلي وبوسائل ساخنة أو رادعة عن مصالحها. يتطلب هذا تواجدًا دائمًا أو شبه دائم في إقليم الخليج العربي، وستكون هنالك على الأرجح ثلاث نقاط للتمركز والانفتاح، هي على التوالي: الكويت (للقوات البرية والجوية، مع تسهيلات بحرية ذات مغزى)، والبحرين (للقوات البحرية، مع إمكان إيواء قدر من القوات البرية وقياداتها)، وقطر (لترتيبات القيادة والسيطرة، مع تواجدٍ ذي مغزى للقوات الجوية).

المشهد الثاني:

تراجع كبير في الدور الأمريكي، بعد الانسحاب الأمريكي الكامل من العراق نهاية عام ٢٠١١.

يبدو هذا المشهد هو المسلك الذي تبنته الإدارة الأمريكية نظريًا وعلنًا على ما يبدو، بعد فشل مفاوضاتها مع الحكومة العراقية؛ لإبقاء عدد من العسكريين الأمريكيين بصفتهم العسكرية في العراق كمدربين، لرفض الحكومة العراقية منحهم الحصانة القانونية.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين قد اتخذوا هذا القرار كوسيلة نفاد صبر وضغط على الحكومة العراقية، إلا إن ما يحكم العلاقات العراقية الأمريكية هو

الاتفاقية الأمنية المعقودة بين رئيس الوزراء الحالي، وإدارة الرئيس الأمريكي السابق «جورج دبليو بوش»، والتي أتاحت للعراق أن يستفيد من الحماية الأمريكية جوية وبرية عند حاجته إليها. لم تنته نصوص هذه الاتفاقية ولم تعلق، بل جرى التأكيد عليها من جانبيها السياسي والاستراتيجي من قبل كل من الرئيس «أوباما» ورئيس الوزراء العراقي الحالي «نوري المالكي». ولهذا فإنه من المفيد مراقبة الوضع في العراق من الناحية الأمنية؛ لنرى كيف ستؤول إليه الأمور بقدر تعلق الأمر بمستقبل الحضور الأمريكي في الشأن العراقي، دون أن يغيب عن الأذهان مدى وعمق التغلغل الإيراني في العراق بمختلف أدواته ووسائله، وهذا ما سنتطرق إليه في مشهد لاحق.

وأخيرًا، فإن الموضوع الأمني سيظل ملقيًا بظلاله على الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس، وسيظل يمثل التحدي الأول الذي لا بد من التعامل معه في هذه الأحوال.

المشهد الثالث:

تغلغل إيراني واسع النطاق في الشأن العراقي، مع تدخلات إيرانية في دول مختارة من دول مجلس التعاون الخليجي.

يبدو هذا المشهد هو الآخر مرشحًا للتحقق، إن لم يكن قد تحقق فعلاً. ولعل من الأمور المثيرة للانتباه هو السكوت الأمريكي، أو القبول على مضض بتنامي هذا النفوذ في العراق تحت أنظار قواتها وحضورها الدبلوماسي القوي في العراق. يثير هذا الأمر شبهة وجود صفقة بين الطرفين وإن كانت غير مباشرة، خلاصتها إطلاق يد إيران في الداخل العراقي، مقابل إبقاء الخيارات الاستراتيجية (وربما الاقتصادية) للعراق بيد الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنالك جملة متغيرات وشواهد على الساحة تدعم هذه القناعة، منها:

١ . غض الطرف عن التغلغل واسع النطاق للمليشيات الإيرانية والتسليح في العراق، بل غض النظر عن كون مسالكها للحركة بين العراق وإيران مفتوحة.

٢. الانصياع للرغبة الإيرانية بتعيين نوري المالكي رئيسًا للوزراء على حساب القائمة الفائزة بالأغلبية البرلمانية.

٣. المناورات البحرية الإيرانية واسعة النطاق في مضيق هرمز.

٤. حركة جماعات محسوبة على إيران في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وتأييد إيران لها على حساب دولها.

المشهد الرابع:

تدخلات من دول تقع على حافة الإقليم لصالح جماعات وافدة.

قد يكون هذا المشهد بعيد التحقيق، إلا إنه ليس مستحيلاً، لذلك أوردناه كأحد احتمالات الوجود الأجنبي الفاعل، من خلال وجود مواطني هذه الدول الكثيف في دول مجلس التعاون الخليجي. وحالة الاختلال الديموغرافي التي تعيشها.

المشهد الخامس:

تراجع دور الولايات المتحدة على الصعيد الدولي بفعل تراجع اقتصادها، وعدم قدرتها على إدامة وجودها الكثيف والفاعل على الساحة الدولية.

سيكون هذا أسوأ مشهد تتوقعه الولايات المتحدة، وعند حصوله ستزداد حظوظ إيران بالمشهد الثالث، كما سيستدعي هذا المشهد دخول لاعبين دوليين وشبه إقليميين (كالهند وباكستان) للمنافسة على الحصول على المزايا الاستراتيجية التي يتمتع بها إقليم الخليج العربي.

المشهد السادس:

تراجع الدور الإيراني بفعل عوامل داخلية (اندحار المتطرفين بالانتخابات القادمة)، ونجاح الثورة السورية.

ربما سيكون هذا أفضل المشاهد للإقليم، حيث سيرفع عنه ضغطًا دائمًا، وسيلغي مبررًا دائمًا للوجود العسكري والأمني الأمريكي في الخليج العربي. كما سيشجع العناصر الوطنية العراقية والمعتدلة ـ غير المسيسة طائفيًا ـ على

التقدم وإحراز الفوز في الانتخابات القادمة، مما سيدفع بالوضع العراقي إلى حالة أفضل، وسيعيد حالة التوازن الاستراتيجي ثلاثية الأبعاد التي بدأنا فيها ورقتنا هذه.

سيدفع نجاح هذا المشهد دول مجلس التعاون الخليجي إلى التفكير جديًّا في إعادة ترتيب البيت الخليجي من الداخل، بالبحث عن نمط ما من أنماط الوحدة، يقدم المجلس بدوله الست كتلة واحدة على الساحة الدولية من النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من إعادة الانتشار والانفتاح الاستراتيجي لقواته في الإقليم وعلى الجوار.

الخاتمة:

حاولنا في هذه الورقة بيان وإراءة الوضع الراهن لإقليم الخليج العربي، من خلال مفاعلة ثلاثية القدرة المتمثلة بالقوى الإقليمية الثلاث، بثلاثية الفعل المتمثلة بالجيوبوليتيكا والأيديولوجيا والمصالح. ولم نقتصر على العناصر الإقليمية الفاعلة بمثلث القدرة؛ بل أدخلنا الفاعل الخارجي الموجود في الإقليم، وأي دول أو قوى ذات نوايا تفعل هنا.

يتسم هذا الموضوع بديناميكيته العالية، وبسرعة تفاعل متغيراته، الأمر الذي يقتضي معه استمرارية المراقبة وسرعة رد الفعل حيال المتغيرات.

ويتطلب الأمر من دول مجلس التعاون الخليجي التحرك بشكل إيجابي تفاعلي؛ لاحتلال موقعها في التعبير عن مصالحها، خصوصًا أن ما تتوفر عليه مجتمعة من قدرات، يكاد يتفوق على ما لدى المنافس الإقليمي من قدرات، ويحيد إمكاناته إلى حد كبير إذا ما تم التوصل لإرادة سياسية فاعلة بهذا الاتجاه.

السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج

مهران كامرافا[1]

ملخّص

على الرغم من التغيرات في أسلوب ونبرة الخطاب السياسي، بقي جوهر السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج براغماتيًّا باتساق منذ أواخر الثمانينيات؛ فسعى إلى بناء الثقة وإقامة علاقات وثيقة بين إيران والدول العربية الواقعة على الخليج. في الآن ذاته، استغلت الدول العربية إلى أبعد الحدود التوترات المستمرة في العلاقات الأميركية ـ الإيرانية على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، وتخشى اليوم إمكان حدوث تغييرات جذرية في هذه العلاقات، سواء اتخذت شكل تدهور أو تحسن كبيرين. ويهيمن شبح الولايات المتحدة على العلاقات الإيرانية مع جاراتها الدول العربية الواقعة على الخليج، وبالتالي يعتمد تغيير هذه العلاقات على عملية المد والجزر في العلاقات الأميركية ـ الإيرانية، أكثر من اعتماده على التطورات الإقليمية في المنطقة. وقد تابعت إدارة أوباما عمومًا سياسات ومواقف الإدارة الأمريكية السابقة تجاه إيران، فاستمرت في تكريس وضع قائم، أصبح باطراد وضعًا واهيًا لا يمكن الحفاظ عليه، أو الدفاع عنه على المدى البعيد.

(١) مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الخدمة الخارجية ـ قطر، جامعة جورجتاون.

وبعد حوالي ثلاثة عقود من عمر الجمهورية الإسلامية، لم تضع إيران أو تطبق بعد سياسة شاملة ومترابطة للأمن القومي، ولم تقدم حتى مجموعة توجهات عامة ترتكز عليها سياساتها الأمنية الإقليمية والدولية. وقد أدى ذلك في الخليج والدول المجاورة إلى صياغة سياسات خارجية وأمنية إقليمية، بدت أحيانًا مائعة ومتقلبة، بل حتى متناقضة. ويرجع التناقض الأعم بين تمظهرات السياسة الإيرانية وجوهرها أساسًا إلى الخطاب السياسي الشعبوي الذي يعبر من خلاله القادة السياسيون الإيرانيون، خصوصًا الرئيس محمود أحمدي نجاد، عن موقف إيران تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية. لكن ـ كما تبين الورقة الحالية ـ تبقى السياسات الخارجية والأمنية الإيرانية ـ سواء فيما يتعلق بجيران إيران المباشرين في المنطقة أم على الساحة العالمية الأوسع ـ أكثر تأثرًا بالاعتبارات البراغماتية، وتوازنات القوى على الأرض منها بالأغراض الأيديولوجية والمزاعم «الثورية».

لهذا السبب ـ وعلى عكس الظاهر ـ برزت في السياسات الخارجية والأمنية الإيرانية في منطقة الخليج ملامح بعض الموضوعات الثابتة، أو بالأحرى بعض مجالات الاهتمام والتوتر المستمرين. ويتمحور الملمح الأول حول الموقع العسكري والدبلوماسي الأوسع الذي تحتله إيران في الخليج نفسه. وعلى الدرجة ذاتها من الأهمية والتأثير في الدبلوماسية الإقليمية الإيرانية، برز ما تعتبره طهران «العامل السعودي»، أو موقف السعودية وأهدافها في المنطقة. كما تتحدد السياسة الأمنية الإيرانية في المنطقة إلى درجة بعيدة بدور وتموضع الولايات المتحدة، ضمن ما تعتبره إيران منطقة نفوذها الشرعية. وامتدادًا لذلك، تؤثر القضايا المرتبطة بالدبلوماسية السعودية ومواقف الولايات المتحدة العسكرية ونواياها بشكل مباشر على طبيعة ومنحى العلاقات الإيرانية مع دول الجوار، بما في ذلك العراق وأفغانستان[1].

---

(١) تحدد العلاقات (أو بالأحرى التوترات) الإيرانية ـ الأمريكية إلى حد بعيد طبيعة العلاقات (أو بعبارة أدق: طبيعة ودرجة التوترات) بين إيران وإسرائيل أيضًا. للمزيد من المعلومات عن =

من الأهمية بمكان أيضًا علاقات إيران مع جاراتها الواقعة جنوب الخليج ـ الكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ـ وهي علاقات كانت وما تزال تتسم بالتعاون والتوتر في آن واحد. واليوم، يلقي الربيع العربي بظلاله المعتمة على تلك العلاقات ففي البحرين، بدأت الحكومة البحرينية اتهام إيران بالتسبب بمصاعبها الداخلية المتزايدة[1]. بالطبع، قلة قليلة اقتنعت بهذا التكتيك الهادف إلى صرف الانتباه عن حقيقة ما يجري في البحرين[2]، لكن مع ذلك، تبقى العلاقات الإيرانية ـ الإماراتية الأكثر إشكالية وتوترًا في المنطقة؛ بسبب الادعاءات المتناقضة لكلا الدولتين بملكية الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. وهنا أيضًا يلعب العاملان السعودي والأمريكي ـ وخصوصًا الأخير ـ دورًا مهمًا في التوترات بين إيران والإمارات العربية المتحدة، وفي موقف الدبلوماسية الإقليمية الإيرانية عمومًا تجاه دول الخليج الفارسي.

تتناول الورقة الحالية سياسات إيران الخارجية والأمنية الإقليمية من وجهة نظر صناع السياسة الإيرانية. كما تقتفي آثار تطور بعض أهم النقاشات التي شكلت السياسة الإيرانية تجاه جاراتها الدول العربية على وجه التحديد، وتجاه الخليج عمومًا. وتجادل الورقة في أن النتائج النهائية التي تمخضت عنها تلك النقاشات تتجسد في تثبيت النزعة البراغماتية في السياسة الإيرانية، سواء في المنطقة أم خارجها، برغم النبرة الشعبوية الحادة التي غالبًا ما تصدر من طهران. مع ذلك، يبقى شبح الولايات المتحدة مهيمنًا على السياسات الإقليمية

= ديناميات العلاقات المتوترة بين إيران وإسرائيل، انظر كتاب تريتا بارسي، *التحالف الغادر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة.*

TritaParsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the US*, New Haven, CT: Yale University Press, 2007.

(١) قال الملك البحريني لصحيفة ألمانية: إن الربيع العربي شأن من «شؤون الدول الأخرى لا علاقة للبحرين به».

(BBC Monitoring Service, quoting *Spiegel Online* website February 13 2012).

(٢) انظر على سبيل المثال مقال توماس كاروذرز، «الخضوع لملكيات الشرق الأوسط»، صحيفة *الواشنطن بوست*، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، ص١٩.

في المنطقة، وبرغم كل البراغماتية الإيرانية ما تزال السياسات الأمريكية ـ سواء في عهد بوش أم في عهد أوباما ـ تسعى بلا كلل إلى تقويض المحاولات الإيرانية للتقدم والتقرب من دول المنطقة.

تبدأ الورقة بدراسة السياقات الأعم للعلاقات الإيرانية مع جاراتها الدول العربية في المنطقة، وبموقفها داخل الخليج كممر مائي دولي مهم. وتختار الورقة دراسة حالتين محددتين، توضحان بشكل أفضل طبيعة العلاقة المضطربة والبراغماتية في آن بين إيران وجاراتها، ألا وهما: العلاقة الإيرانية ـ السعودية، والعلاقة الإيرانية ـ الإماراتية.

إيران ومنطقة الخليج

على الرغم من أن سياسة الوفاق والسياسات الأكثر براغماتية التي انتهجتها إدارة الرئيس محمد خاتمي من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٥، قد خففت من حدة التوتر بين إيران وجاراتها الدول العربية إلى حد بعيد؛ فإن عدم الثقة المستحكم، ومجالات الخلاف والاحتكاكات الكثيرة، ظلت السمة البارزة لعلاقات إيران بالدول الأخرى في الخليج. ويمكن إرجاع الكثير من أسباب هذا التوتر وعدم الثقة إلى السنوات الأولى من عمر الثورة الإيرانية، حين كانت طهران في نظر العالم مُصدِّر التطرف الثوري الديني، ومصدر عدم الاستقرار في المنطقة. وعلى خلفية حربها مع العراق، اعتُبرت إيران ضالعة بشكل مباشر في محاولة الانقلاب الفاشلة في البحرين في شهر أيلول عام ١٩٨١، ومسؤولة عن أعمال الشغب التي قام بها الحجاج في مكة عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، كما اتُّهمت بالوقوف وراء اضطرابات الشيعة الكويتيين عام ١٩٨٣، وبأن لها يدًا في محاولة اغتيال أمير الكويت عام ١٩٨٥[١].

---

(١) جليل روشانديل وحسين سيف زادة، *التناقضات البنيوية في الخليج*، طهران: مركز أبحاث الشرق الأوسط، ١٣٨٢/٢٠٠٣، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

JalilRoshandel and HosseinSeifzadeh, *Ta'rozat-e SakharidarMantaqueh-ye Khalij-e Fars,* Tehran: Middle East Research Centre, 1382/2003, pp. 136-137.

بين عشية وضحاها تقريبًا، تحولت صورة إيران من حامي حمى الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة قبل الثورة، إلى تهديد وجودي لأنظمة الحكم فيها، وقوة تخريبية في أحد أكثر خطوط الملاحة البحرية حيوية في العالم[1]. ومنذ بداية التسعينيات، لم يعد ينظر إلى الإيرانيين على أنهم مهتمون كثيرًا بتصدير ثورتهم، ولكن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح برنامجهم النووي مصدر قلق للدول الإقليمية الأخرى في المنطقة[2]. ومنذ عام ٢٠٠٥، وبتشجيع من الولايات المتحدة، بدأ يسمع في العديد من عواصم الدول العربية الخليجية تصريحات متفرقة، تعرب عن قلقها من البرنامج النووي الإيراني، مع أن اللاعبين الإقليميين في المنطقة تعمدوا الابتعاد عن تنسيق جهودهم الرامية إلى احتواء «التهديد الإيراني» المزعوم، لأسباب مختلفة تخص كلاً منهم، نناقشها في القسم الثاني من هذه الورقة.

ويبدو بوضوح أن لإيران والدول العربية الواقعة على الخليج مفاهيم وتصورات مختلفة جذريًا حول التهديدات الأمنية التي تواجههم، مجتمعين أو كلًّا على حدة. بالنسبة لإيران، يبقى التهديد الأمني الأكبر في الخليج الوجود العسكري الأجنبي، والقوات البحرية المتمركزة في قواعد عسكرية على امتداد شواطئ الخليج وفي مياهه ذاتها[3]. ويعتبر ذلك ـ برأي طهران ـ جزءًا

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٢) إميل الحكيم وماتيوليغرينزي، «*دول الخليج العربي في ظل التحدي النووي الإيراني*».

Emile Hokayem and MatteoLegrenzi, «The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge,» *The Henry Stimson Centre Working Paper*, May 26, 2006, p. 3.

انظر أيضًا مقالتي جيمس نويس: «البرنامج النووي الإيراني: تأثيره على أمن مجلس التعاون الخليجي»، و«البرنامج النووي الإيراني: حقائق وتداعيات»، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٦٣ ـ ٩١.

James Noyes, «Iran's Nuclear Program: Impact on the Security of the GCC,» and «Iran's Nuclear Program: Realities and Repercussions,» Abu Dhabi: The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, 2006, pp. 63-91.

(٣) حسب كمال خرازي، وزير الخارجية الإيراني بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥، «إن التواجد الواسع للموظفين العسكريين الأمريكيين في العراق، والتهديدات الأمريكية المتكررة لبعض دول =

من محاولة دول «مجلس التعاون الخليجي» الأوسع لتهميش إيران والإضرار بمصالحها. وتجادل إيران في أنه لا الوجود العسكري للقوات الأجنبية، ولا القدرات العسكرية لدول «مجلس التعاون الخليجي» مجتمعة، قادر وحده على ضمان سلامة وأمن الخليج، وأن ما تحتاجه المنطقة بدلاً من ذلك هو وضع هندسة أمنية إقليمية جديدة، إما تحت العنوان الحالي لمجلس التعاون الخليجي أو بصيغة أخرى، تقتضي بالضرورة مشاركة إيران العسكرية وتعاونها مع جيرانها في الجنوب ومع العراق[1]. وكما يقول أحد المحللين الإيرانيين:

تعتبر إيران منطقة الخليج «حديقتها الخلفية»، وتشعر بقلق شديد حين تعيش تلك المنطقة حالة عدم استقرار. وخير ما يخدم مصالح إيران ـ من المنظور الإيراني ـ بقاء الخليج على الدوام ممرًا مائيًا دوليًا مفتوحًا، يضمن مرور السفن من كل مكان في العالم بحرية وبدون أية قيود. وقد عبرت إيران مرارًا عن استعدادها للمشاركة في أية ترتيبات أمنية جماعية، تضمن استقرار المنطقة، وتعترف بسلطة إيران في الخليج، وبدورها المشروع فيه[2].

وقد تضاعف إحساس طهران بالتهديد بعد الموقف الأميركي من أحداث ١١/٩، خصوصًا إثر سقوط بغداد واحتلال القوات الأمريكية العراق، حيث وجدت إيران نفسها بين عشية وضحاها موسومة بالانتماء إلى «محور الشر»، وفي قلب عاصفة تنفجر في جوارها. ولم تفلح كل المبادرات التي اتخذتها إيران

= المنطقة يضران بأمن الخليج واستقراره، وتهديد أمن واستقرار الخليج بلا أدنى شك يهدد مصالح الدول المصدرة للنفط، ومصالح الدول الأخرى التي توظف أموالها في المنطقة». كمال خرازي، *سياستنا الخارجية*.

Kamal Kharazi, *Siyasat-e Khaleji-ye Ma*, Tehran: Daftar-e Motale'at-e SiyasivaBe-inolmela, 1384/2005, p. 430.

(١) طاهر إبراهيمي ـ فار، *نماذج لإجراءات بناء الثقة في منطقة الخليج الفارسي*.

TaherehEbrahimi-far, *Olgoha-ye E'temad-sazidarMantaqeh-ye Khalij-e Fars*, Tehran: Daftar-e Motale'at-eSiyasivaBeinolmelal, 1385/2006, pp. 127-8.

(٢) أصغر جعفري ولداني، *العلاقات الخارجية الإيرانية*.

AsghariJafariValdani, *Ravabet-e Khareji-ye Iran*, Tehran: Avaye Noor, 1382/2004, p. 59.

لتحسين صورتها، ومساعدة الولايات المتحدة في حربها ضد طالبان ـ بما في ذلك التعهد بتوظيف مئات ملايين الدولارات في عملية إعادة إعمار أفغانستان بعد الحرب، وتقديم المساعدة لإنقاذ جنود أمريكيين تقطعت بهم السبل قرب حدودها مع أفغانستان ـ في تهدئة المخاوف باحتمال أن تصبح إيران الهدف التالي في حرب الرئيس جورج دبليو بوش على الإرهاب[1]. وهكذا بدأت حالة «عدم استقرار جديدة» تستحوذ على تفكير النخب من صناع السياسة الخارجية والأمن القومي، وهم يرون إيران «محاصرة تمامًا بحزام أمني مكون من الكويت وتركيا وأفغانستان وأذربيجان والعراق»[2]. ويمكن أيضًا إضافة قطر والبحرين إلى هذه القائمة، كونهما على التوالي مقر إحدى أكبر القواعد الجوية الأمريكية في العالم، ومقر الأسطول الأمريكي الخامس. ومما زاد مخاوف إيران إمكان تعاون دول الخليج عسكريًّا مع إسرائيل، وتوفيرها الغطاء لهجوم عسكري إسرائيلي محتمل على إيران، رغم أنه احتمال مستبعد[3].

إن إمكان قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، والتعاون العسكري والدبلوماسي الملموس بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، يجعلان التوتر في العلاقات الأميركية ـ الإيرانية جزءًا لا يتجزأ من حسابات إيران، وتقييمها لعلاقاتها مع دول الخليج. وفي الحقيقة، ليس من المستغرب أن يسود الدوائر السياسية الإيرانية حذر شديد وحساسية مفرطة تجاه الوجود العسكري الطاغي للولايات المتحدة في المنطقة، لكن

(١) يمكن الاطلاع على ملخص مقتضب عن التوتر في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية عقب أحداث ٩/١١ والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، بما في ذلك إشارات واشنطن المتكررة إلى «تغيير النظام» في إيران، في مقال مهران كامرافا «الولايات المتحدة وإيران: تنافس خطير لكنه تحت السيطرة».

MehranKamrava, «The United States and Iran: A Dangerous but Contained Rivalry,» *Middle East Institute Policy Brief*, no. 9, March 2008.

(٢) كافيه أفراسيابي وعباس مالكي، «السياسة الخارجية الإيرانية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر».

KavehAfrasiabi and Abbas maleki, «Iran's Foreign Policy after 11 September,» *The Breown Journal of World Affairs*, vol. 9, no 2. (Winter/Spring 2003), p. 256.

(٣) أصغر جعفر ولداني، *العلاقات الخارجية الإيرانية*. مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

حساسية الموضوع لا تعني توفر الإجماع المطلق حول أعقل وأحكم الطرق لمواجهته، فدور الولايات المتحدة في الخليج أحد نقاط الخلاف المفتاحية بين الفصائل المتنازعة داخل الجمهورية الإسلامية، بل إن هذا الدور وموضوع العلاقات الأميركية ـ الإيرانية الأشمل، يشكل إحدى مجالات التوتر المتبقية بين المقاربتين البراغماتية والمبدئية في السياسة الخارجية الإيرانية. عمومًا، يسعى البراغماتيون ـ بغض النظر عن تسمياتهم السياسية، «محافظين» كانوا أم «إصلاحيين» ـ إلى الانخراط في عمليات بناء الثقة مع اللاعبين الإقليميين، ويطالبون أحيانًا بنوع من التكيف مع الظروف الراهنة، ومحاولة إيجاد «أسلوب حياة» يأخذ بعين الاعتبار المصالح والاهتمامات الإقليمية للولايات المتحدة وإيران على حد سواء[١]. في المقابل، يميل المبدئيون وغيرهم ممن يطلق عليهم اسم «الراديكاليون المتشددون» إلى رؤية السياسة من المنظور الثقافي المحافظ، ويعتبرون نبرة البراغماتيين التصالحية المهادنة دلالة على خيانة مبادئ الثورة الإسلامية الحقة، ولا يرون أي دور شرعي للولايات المتحدة في أي مكان في الخليج[٢].

ثمة إجماع عام في إيران على أن «الدول الصغيرة» في المنطقة تعاني عيوبًا داخلية وبنيوية، تضطرها إلى الدخول في نوع من التحالفات والترتيبات

---

(١) علي رضا أزغاندي، *السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.*

AlirezaAzghandi, *Siyasat-e Kharej-ye Jomhruri-y Iran*, Tehran: Ghoomes, 1388/2009, p. 33.

(٢) علي رضا أزغاندي، *إطارات وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.*

AlirezaAzghandi, *Charchoob-ha vaJahatgiri-haeyeSiyasat-e Khareji-ye Jomhuri-ye Eslami-ye Iran*, Tehran: Ghoomes, 1389/2010, pp. 139-40.

للاطلاع على النقاش الكامل لمواقف مختلف الفصائل الإيرانية من مسائل الأمن القومي، انظر مقال مهران كامرافا: «حوارات الأمن القومي الإيراني: الانقسامات الحزبية والفرص الضائعة».

MehranKamrava, «Iranian National Security Debates: Factionalism and Lost Opportunities, *Middle East Policy*, vol. xiv, no. 2, (Summer 2007), pp. 84-100.

الأمنية الجماعية[1]. وثمة إجماع أيضًا - كما ذكرنا أعلاه - على أن إيران لعبت دورًا مهمًّا في هذه المظلة الأمنية الجماعية. نقطة الخلاف تتركز حول دور الولايات المتحدة إلى جانب إيران وباقي اللاعبين الإقليميين في المنطقة. وجزء كبير من الإجابة عن هذا السؤال يعتمد على موقف وسياسات الولايات المتحدة ذاتها، وإلى أي درجة تبقى معارضة لدور إيران الفاعل في الخليج وما وراءه[2]. كذلك تعتمد الإجابة على تغير التحالفات ومواقع الفصائل الإيرانية المتنازعة في التركيبة السياسية الداخلية للدولة الإيرانية؛ فنتائج انتخابات واحدة، كما تبين بوضوح شديد عام ٢٠٠٥، يمكن أن تغير بشكل دراماتيكي مفاهيم السياسات والأهداف الإيرانية، وكما تقول الحكمة الدبلوماسية التقليدية: «غالبًا ما تتحول المفاهيم في عالم السياسة إلى حقائق واقعة».

لكن حتى لو تحول انعدام العلاقات الأميركية - الإيرانية في إدارتي كلينتون وبوش إلى حوار ومفاوضات بناءة في ولاية أوباما الرئاسية الثانية؛

---

(١) محمود ساري الغلام، *السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.*

Mahmoud Sariolghalam, *Siyasat-e Khareji-ye Jomhuri-ye Eslami-ye Iran*, Tehran: Markaz-e Tahghighat-e Estratezhik, 1379/2000, pp. 72-73.

(٢) هناك أيضًا الكثير من الآراء على الجانب الأمريكي حول «المسألة الإيرانية»، وقد درج صناع السياسة الأمريكيون، كنظرائهم الإيرانيين، في العديد من معاهد الأبحاث على إعطاء توصيات سياسية شديدة الاختلاف حول المقاربة الأمثل الواجب اتباعها تجاه إيران. للنظر إلى أمثلة على هذه التوصيات السياسية المختلفة، انظر كتاب باتريك كلوسن ومايكل إيزنستالدت، *ردع آيات الله: التعقيدات في تطبيق استراتيجية الحرب الباردة على إيران.*

Patrick Clawson and Michael Eisenstadt, *Deterring the Ayatollahs: Complications in Applying Cold War Strategy to Iran*, Washington, DC: Tha Washington Institute for Near East Policy, 2007.

انظر أيضًا كتاب جيمس دوبنز وساره هارتيناغ وداليا داسا كاي، *التعامل مع إيران: المواجهة أم الاحتواء أم الاشتباك؟*

James Dobbins, Sarah Harting and Dalia Dassa Kaye, *Coping with Iran: Confrontation, Containment, or Engagement?*, Santa Monica, CA: The Rand Corporation, 2007.

وكتاب ريتشارد هاس ومارتن إنديك، *استعادة التوازن: استراتيجية شرق أوسطية للرئيس التالي.*

Richard Haas and Martin Indyk, *Restoring the Balance: A Middle East Strategy for the Next President*, Washington, DC: The Brookings Institute Press, 2008.

فسيبقى الصدع البنيوي الذي يفصل المواقف الأمريكية والإيرانية في الخليج، أكبر من أن يمكن تجسيره بسهولة. إن تموضع القوات الأمريكية على امتداد المنطقة، وتناقض المواقف والأهداف الأمريكية والإيرانية في العراق وأفغانستان، والأولويات والقدرات الاستراتيجية الإيرانية في الخليج ومضيق هرمز، ومشاعر الشك العميقة وعدم الثقة المستحكم بين كل اللاعبين في المنطقة، كل ذلك يشكل بعض القضايا الخلافية التي تباعد الهوة بين صناع السياسة الأمريكيين والإيرانيين حول قضايا الخليج [1].

في الوقت الراهن، ثمة اتفاق عريض في إيران حول ضرورة العمل على بناء الثقة، وإشاعة الأمن والطمأنينة بين جيران إيران في الجنوب عبر الدبلوماسية الفاعلة، ومختلف أشكال علاقات التعاون المشتركة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف[2].

علاقات الجوار

في ظل غياب علاقات متعددة الأطراف بين إيران وباقي دول الخليج، سواء عبر منتديات جماعية، أو منظمات كمجلس التعاون الخليجي، يجب الاهتمام بالعلاقات الثنائية بين إيران وجاراتها الدول العربية، خصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين كان لإيران معهما علاقات معقدة ومتعددة المستويات، اتسمت بالمرارة والجفاء في معظم الأحيان،

---

(١) بالطبع، لا يمكن حل الخلافات الأمريكية ـ الإيرانية حول الخليج بمعزل عن القضايا الأخرى التي تفرقهما. وكما علق أحد المراقبين الإيرانيين: «بغض النظر عن كيفية تعاون الولايات المتحدة وإيران في القضايا العملية المتعلقة بمصالحهما المشتركة على مستوى الشرق الأوسط والدول المجاورة لإيران، يبدو أن لن يكون هناك اختراق في العلاقات بين الدولتين بغياب تغيير مبدئي في موقف طهران تجاه الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي». محمود ساري الغلام، «العقيدة الأمنية الإيرانية الجديدة: مصادرها المحلية ودور القيود والضوابط الدولية»، في كتاب *الخليج: تحديات المستقبل*.

MahmoodSariolghalam, «Iran's Emerging Security Doctrine: Domestic Sources and Role of International Constraints,» *The Gulf: Challenges of the Future*, Abu Dhabi: The Emerates Centre for Strategic Studies and Research, 2005, p. 179.

(٢) إبراهيمي ـ فار، *نماذج لإجراءات بناء الثقة*. مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

وبالعنف والعدوانية أحيانًا أخرى. مع ذلك، من المهم أن الطبيعة المحددة للعلاقات القائمة بين إيران وكل من هذين اللاعبين الإقليميين ـ وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لهذه الغاية ـ اعتمدت على الظروف المحلية والدولية المباشرة أكثر من اعتمادها على الاهتمامات والأهداف الأيديولوجية الأوسع. فحتى حين كان المبدئيون يوجهون دفة السياسة الخارجية الإيرانية في الثمانينيات، كانت ضرورة توطيد سلطة الثورة محليًا، والحد من دعم الدول العربية القوي للعراق في حربه مع إيران، تعتبر عاملاً محوريًا في سياسة إيران الإقليمية، لا يقل أهمية عن تصدير الثورة الإسلامية إلى الخارج.

وتظهر الدراسة المتأنية لعلاقات إيران بجاراتها ـ الدول العربية وغير العربية ـ منطقًا عامًا يوجه سلوك سياستها الخارجية، ألا وهو الاهتمام بمصالحها القومية إلى أقصى الحدود، في منطقة متقلبة كثيرًا ما تشهد تغييرات سريعة وغير متوقعة. كما يبدو واضحًا أن صناع السياسة الإيرانية يعتبرون بلدهم واحدًا من أقوى دول المنطقة، إن لم يكن أقواها على الإطلاق[1]. وفي هذا السياق، لا بد من القول إنه ليس ثمة مبدأ محدد بدقة ترتكز عليه السياسة الخارجية الإيرانية في علاقاتها مع جاراتها من الدول العربية، بل تتحدد تلك العلاقات بدلاً عن ذلك، وربما أكثر من أي شيء آخر، بحركات المد والجزر في سياسات القوة الإقليمية، وبمحاولة إيران لعب دور القوة الإقليمية العظمى في المنطقة.

العلاقات الإيرانية ـ السعودية

قد لا تتضح الطبيعة المتغيرة والمرنة للعلاقات الخارجية الإيرانية أكثر منها في العلاقات مع العربية السعودية. وباعتبارهما اثنين من ثلاث أكبر قوى في منطقة الخليج (القوة الثالثة العراق) بحكم عدد السكان، والمساحة، والطموحات الإقليمية والدولية الأوسع؛ فإن ثقافتيهما السياسيتين الدوليتين والإقليميتين والمحليتين المختلفتين جذريًا، ومصالحهما وأولوياتهما التي لم

(١) أصغر جعفري ولداني، *العلاقات الخارجية الإيرانية*. مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

تكن دومًا متطابقة، جعلت العلاقة بين إيران والعربية السعودية تتسم بالتوتر والتنافر في معظم الأحيان. وعلى الرغم من أن عددًا من المراقبين، خصوصًا في وسائل الإعلام الشعبية، يضفون بعدًا دينيًا على هذا التنافس؛ نظرًا للسجالات القديمة بين السنة من جهة، والشيعة الذين يفترض أنهم يعيشون حالة إحياء نهضوي من جهة أخرى، فإن الدلائل قليلة على أن إيران والعربية السعودية تستخدمان الدين لأغراض أخرى غير مصالحهما ومنافعهما الذاتية، على الأقل في علاقاتهما المتبادلة[١]. في الحقيقة، ثمة أسباب منطقية كثيرة تدعو للاعتقاد بأن العامل المحرك الأساس للعلاقات الثنائية الإيرانية ـ السعودية، هو تحديدًا ضمان ألا تهدد إحداهما مصالح الأخرى محليًا أو إقليميًا أو عالميًا[٢]. علاوة على ذلك، تتنافس الدولتان ـ باعتبارهما قوتين إقليميتين عُظميين ـ على تعريف الحدود والشروط التي يتحقق من خلالها الأمن الإقليمي، تدفعهما في ذلك هنا أيضًا اعتبارات توازن القوى.

---

(١) من الخطأ تجاهل أهمية الخلافات الدينية تمامًا بين الدولتين الجارتين، إذ تعتبر أحداهما نفسها مهد الشيعية التقليدية، والأخرى معقل الوهابية. وحسب أحد المؤرخين الدبلوماسيين الإيرانيين: «بلا شك، كانت الخلافات الدينية وما تزال أهم مصدر للتوتر بين إيران والعربية السعودية في القرن العشرين». حميد أحمدي، «العلاقات الإيرانية ـ السعودية في القرن العشرين»، في كتاب *العهد البهلوي*.

Hamid Ahmadi, «Ravabet-e Iran va 'ArabestandarSadeh-ye Bistom,» *Dowreh-ye Pahlavi*, Tehran: The Centre for Documents and Diplomatic History, 1386/2007, p. 241.

مع ذلك، كما نرى لاحقًا، وكما يدرك أحمدي نفسه في الكتاب المذكور حين يشير إلى التحسن في العلاقات الإيرانية ـ السعودية منذ الخمسينيات (ص٢٤٢)، بدأ الاهتمام بالمصالح القومية للطرفين يطغى على الخلافات الدينية، وهي نزعة تستمر حتى يومنا هذا.

(٢) «في الخليج، كما يقول جورج غوز، تشعر دول المنطقة بالقلق جراء التهديدات التقليدية باستخدام القوة، وتدخل دول الجوار في الشؤون السياسية المحلية لبعضها البعض. وينزع المراقبون الخارجيون إلى التركيز كثيرًا على أنواع التهديدات الأولى، ويتجاهلون أهمية التهديدات الأخيرة في السياسة الخارجية الإقليمية». إف. غريغوريغوز، «التهديدات ومفاهيم التهديد في منطقة الخليج الفارسي».

F. Gregory Gause, III, «Threats and Threat Perceptions in the Persian Gulf Region,» *Middle East Policy*, vol. 14, no. 2 (Summer 2007), p. 122.

هذا التنافس بين الدولتين ليس جديدًا، ويسبق قيام الجمهورية الإسلامية. في الواقع، حتى نهاية الستينيات، كانت النزاعات الإقليمية والحدود غير المرسمة تشكل مجال الاحتكاك الأكبر بين الدولتين، لكنهما توصلتا إلى اتفاقية رسمية عام ١٩٦٨، وتم حل الخلاف الحدودي بعد مفاوضات كانت صعبة أحيانًا[١]. تحسنت العلاقات الإيرانية ـ السعودية باطراد منذ تلك الفترة وحتى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٨، مدفوعة بالحفاظ على المصالح المتبادلة؛ لاحتواء العديد من المخاطر والتهديدات المشتركة، وعلى رأسها النظام البعثي في العراق، والسياسات الراديكالية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وانتشار التأثير السوفياتي في المنطقة وما وراءها[٢]. وقد تعزز هذا التحالف إلى مدى أبعد بتحول إيران والعربية السعودية إلى «ركيزتين متينتين تدعمان بناء السياسة المحافظة والموالية للغرب في المنطقة»[٣].

أدت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ إلى فض هذه العلاقة الزوجية القائمة على المصلحة. ومع سيطرة حمى الثورة على إيران، ثم خوضها حربًا دموية مع العراق ـ التي دعمتها السعودية بمساعدات دبلوماسية ومالية سخية ـ تدهورت العلاقات الإيرانية ـ السعودية طوال الثمانينيات[٤]. وفي غمرة ما سمّي «حرب الناقلات» عام ١٩٨٧، وردًا على الهجمات الإيرانية على ناقلات نفط كويتية ترفع العلم العراقي، دعت العربية السعودية والكويت القوات العسكرية

---

(١) بيروز مجتهد ـ زاده، *الأمن والسيادة الإقليمية في الخليج الفارسي*.

PerouzMujtahed-Zadeh, *Amniyatmasayel-e SarzaminidarKhaleg-e fars*, Tehran: Daftar-e Motale'at-e SiyasivaBeinolmelal, 1386/2007, p. 93.

(٢) حميد أحمدي، «العلاقات الإيرانية ـ السعودية في القرن العشرين». مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٣) هنيرفيرتنغ، *تنافس إيران مع العربية السعودية بين حربي الخليج*.

HennerFurting, *Iran's Rivalry with Saudi Arabia between the Gulf Wars*, Reading: Ithaca, 2002, p. 6.

(٤) على الرغم من أن كم المساعدات التي قدمتها السعودية والكويت للعراق خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية لم يكشف تمامًا بعد، تضع التقديرات المبلغ عمومًا بين ٥٠ و٥٥ بليون دولار. ديليب هيرو، *الحرب الأطول: الصراع العسكري الإيراني ـ العراقي*.

DilipHiro, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict*, London: Routledge, 1990, p. 250.

الأمريكية إلى حماية أسطول ناقلاتها من الهجمات الإيرانية. شجب آية الله الخميني الخطوة واعتبرها «مشينة»، ودعا الحجاج الإيرانيين ممن كانوا يؤدون فريضة الحج في مكة إلى التظاهر ضد التحالف العسكري السعودي ـ الأمريكي[1]. وعندما قتل ٤٠٠ شخص في أعمال الشغب وهجمات الشرطة التي أعقبتها، صرح مسؤول سعودي بأن «المملكة تأمل بعون الله وحمده تجريد إيران من سلطة إرسال أبناء الشعب الإيراني لملاقاة حتفهم»[2]. ومع استمرار دعم السعودية للعراق حتى بعد انتهاء الحرب، وبعد مقاطعة السلطات الإيرانية موسم الحج ثلاث سنوات متتالية، متهمة السلطات السعودية بعدم كفاءة فاضح في خدمة حرمي الإسلام الشريفين، استمرت التوترات بين الدولتين حتى التسعينيات.

تغير التوازن الاستراتيجي في المنطقة ثانية حين أقدم العراق ـ حليف العربية السعودية الأسبق في الحرب ضد إيران ـ على غزو الكويت في شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٠؛ فتغيرت معه طبيعة العلاقات بين الدولتين. تحسنت العلاقات الإيرانية ـ السعودية باطراد طوال التسعينيات، بدءًا بإنهاء مقاطعة إيران لمواسم الحج عام ١٩٩١، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام ذاته، وتبادل الزيارات بين مسؤولين رفيعي المستوى إلى عاصمتي

(١) أمير ساجدي، «علاقات إيران بالعربية السعودية»، في كتاب *الهند، إيران ودول مجلس التعاون الخليجي: السياسة الاستراتيجية والسياسة الخارجية*(إعداد أيه. كيه. باشا، نيو دلهي: ماناس، ٢٠٠٠، ص ١١٥).

Amir Sajedi, «Iran's Relations with Saudi Arabia,» *India, Iran, and the GCC States: Political Strategy and Foreign Policy*, A. K. Pasha, ed., New Delhi: Manas, 2000, p. 115.

حسب رامازاني، اتخذت الكويت قرار دعوة القوات الأمريكية لحماية ناقلاتها مكرهة، بعد أن اكتشفت السلطات الأمنية شبكة مسلحة وجيدة التنظيم من الكويتيين الشيعة الذين خططوا لشن هجمات مسلحة ضد الدولة. آر. كيه. رامازاني، «الحرب الإيرانية ـ العراقية وأزمة الخليج الفارسي».

R. K. Ramazani, «The Iran-Iraq War and the Persian Gulf Crisis,» *Current History*, vol. 87, no. 526 February 1988, p. 62.

(٢) اقتباس وارد في مقال ساجدي، «علاقات إيران بالعربية السعودية». مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

البلدين، وقيام الرئيس على أكبر هاشمي رفسنجاني بزيارة دولة إلى الرياض عام ١٩٩٧. كما تعمقت النزعة إلى إقامة علاقات دبلوماسية أكثر دفئًا بانتخاب الرئيس محمد خاتمي في العام نفسه، وبروز دور الأمير عبد الله، وازدياد نفوذه في الرياض بعد إصابة أخيه غير الشقيق الملك فهد بجلطة عام ١٩٩٥، وتركه تصريف معظم شؤون الدولة للآخرين.

كان تحسين العلاقات مع إيران أحد أهداف الأمير عبد الله الرئيسة في معركته لخلافة أخيه، وإظهار استقلاله النسبي عن الولايات المتحدة. وكما قال أحد المراقبين آنذاك: «رقصة التانغو تحتاج شخصين راغبين بأدائها». ومن غير المؤكد أن التقارب الدبلوماسي كان سيحدث بين الملك فهد وخاتمي كما حدث بين خاتمي والملك عبد الله. لقد جاء الدفع باتجاه المصالحة من قبل القيادة السعودية والقيادة الإيرانية على حد سواء وبالدرجة نفسها[1]. في عام ٢٠٠٠ توّجت العلاقات الودية بين الدولتين بتوقيعهما اتفاقية أمنية مهمة رمزيًا، تهدف إلى زيادة تعاونهما في مراقبة الحدود، ومكافحة تبييض الأموال، والإشراف على إدارة الموارد المائية والشؤون الإقليمية.

قد يكون انتخاب أحمدي نجاد عام ٢٠٠٥ أعاد إلى الدبلوماسية الإيرانية أسلوب الخطاب الفج، الذي يذكر بالأيام الأولى للثورة، لكنه لم يغير جوهريًا طبيعة العلاقات السعودية ـ الإيرانية، أو المنحى الإيجابي العام بين البلدين. وعلى الرغم من تكثيف الجهود الأمريكية الرامية إلى عزل إيران وتهميشها بسبب برنامجها النووي، وبرغم تصريحات الرئيس الإيراني الملتهبة حينًا، والفظة أحيانًا كثيرة أخرى؛ فإن أحمدي نجاد قام بزيارة دولة إلى السعودية في شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٧ حظيت بتغطية إعلامية واسعة[2].

---

(١) غوين أوكروهليك، «العلاقات العربية السعودية ـ الإيرانية: توافق خارجي ودعم دولي».
Gwenn Okruhlik, «Saudi Arabian-Iranian Relations: External Rapprochment and International Consolidation,» *Middle East Policy*, vol. 10, no. 2 (Summer 2003), p. 114.

(٢) أدلى أحمدي نجاد بالتصريح التالي في مقابلة مع وسائل الإعلام أثناء حضوره قمة زعماء العالم الإسلامي التي عقدت في مكة، متسببًا بقدر معتبر من الحرج لمضيفيه في العربية السعودية: =

إن نظرة سريعة على العلاقات السعودية ـ الإيرانية في سياق العمل ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)، تظهر أيضًا هذه البراغماتية التحتية التي تميز العلاقات بين الدولتين. بشكل عام، تتبع السعودية وإيران ـ وهما على التوالي أول وثاني أكبر دولتين منتجتين للنفط في الكارتيل العالمي ـ نهجين ومنطقين متعارضين إلى حد ما فيما يتعلق بإنتاج وتسعير النفط ضمن منظمة الأوبيك. تتزعم السعودية عادة الموقف الذي يفضله حلفاؤها الغربيون، والعديد من مشيخيات النفط الأعضاء أيضًا في المنظمة ـ الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان ـ مطالبة بمستويات إنتاج أعلى تؤدي إلى ارتفاعات مفاجئة في الأسعار العالمية للنفط والمشتقات النفطية. من الجهة المقابلة، يفضل العديد من الدول الأقل ثراء في المنظمة ـ وعلى رأسهم إيران والعراق والجزائر وفنزويلا وليبيا ـ التحكم بكميات النفط المتوفرة في السوق العالمي عبر فرض حصص إنتاج، تبقي بدورها أسعار النفط أعلى وأكثر ملاءمة للدول المنتجة. وليس من قبيل المصادفة أن تكون علاقات المجموعة الثانية من الدول المصدرة للنفط أقل حميمية مع الغرب، وأقل استعدادًا لاتباع سياسات اقتصادية تفضلها الدول الأوربية والولايات المتحدة.

وكثيرًا ما وجدت إيران والعربية السعودية نفسيهما على خلاف مرير حول حصص الإنتاج التي تؤثر على أسعار النفط في السوق العالمي، بسبب خياراتهما وسياساتهما النفطية الأشمل. والمعروف أنه حتى شاه إيران كان قد اشتكى سرًّا عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ من أن السعوديين يسعرون نفطهم حصريًا

= إذا كانت الدول الأوربية تعترف بحقيقة قتل اليهود في الحرب العالمية الثانية، وبأن هتلر كان مسؤولاً عن إحراقهم وإبادتهم، فلم لا تعطي جزءًا من أوربا للصهاينة لإقامة أي شكل يشاؤونه من أشكال الحكم؟ إن الأوربيين يعتقدون أن عليهم دعم القوات التي تحتل القدس اليوم؛ لأن اليهود كانوا ضحية الحرب العالمية الثانية. لكننا لا نقبل بهذا. من شأن الأوربيين الإصرار على هذه النقطة، لكن لم يتحتم عليهم محاولة إعطاء اليهود جزءًا من أرض فلسطين؟ بإمكان ألمانيا والنمسا إعطاء اثنتين أو ثلاث من مقاطعاتهم للنظام الصهيوني كي يقيم دولة هناك. وهذا سيكون حلاً حقيقيًا للمشكلة. لِمَ يصر الأوربيون على دعم ورم سرطاني في الشرق الأوسط عبر فرض إرادتهم على القوى الأخرى، الأمر الذي يفاقم الصراع والتوتر في المنطقة؟
(خدمة رصد أخبار الإذاعة البريطانية ـ بي. بي. سي ـ في اقتباس من وكالة أنباء مهر، ٢٠٠٣/١٢/٨).

لخدمة المصالح الأمريكية وخياراتها[1]. مع ذلك، ثمة أمثلة مهمة عديدة على التعاون بين إيران والعربية السعودية في قضايا أسعار النفط، ووقوفهما معًا برغم ضغوطات الآخرين للتفريق بينهما. في عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، على سبيل المثال، وفي غمرة هبوط خطير في أسعار النفط، أقنعت إيران السعودية بخفض إنتاجها للمساعدة على رفع الأسعار. كذلك في شهر كانون أول/ديسمبر عام ٢٠٠٨، حين انخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ إبان فترة الكساد العالمي، تعاونت السعودية وإيران بفاعلية داخل منظمة أوبيك[2]. وهذه الرغبة لدى كلتا الدولتين للوقوف معًا حين تقتضي المصالح والظروف، تظهر البراغماتية الأشمل التي تسم سياساتهما الخارجية عمومًا، وتفاعلاتهما البينية المتبادلة على وجه التحديد.

في حين قربت المصالح المشتركة باطراد بين الدولتين في العقدين الماضيين، تبقى للسعودية وإيران رؤيتان مختلفتان جذريًا حول هندسة السياسة الأمنية الأمثل لحماية منطقة الخليج[3]. ترى السعودية مثلاً أن استمرار الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، وعلى شواطئ الدول الساحلية المنتشرة على امتداده، جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة، متأثرة في ذلك إلى حد بعيد بعدم الثقة المستحكم تجاه إيران، وباحتمالات عدم الاستقرار الكامنة في العراق وأماكن أخرى في المنطقة[4]. وعلى الرغم من نقل القواعد الجوية الأمريكية من الصحراء السعودية إلى قطر عام ٢٠٠٢، ما تزال القيادة السعودية تعتبر أن فوائد التحالف العسكري اللصيق مع الولايات المتحدة، تفوق التكلفة السياسة المحلية التي تقتضيها.

---

(١) حميد أحمدي، «العلاقات الإيرانية ـ السعودية». مصدر سبق ذكره.

(٢) سبنسر سوارتز، «العربية السعودية تدفع دول الأوبيك لإجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج».

Spencer Swartz, «Saudi Araba Pushes OPEC for Deep Production Cuts,» *The Globe and Mail*, December 17, 2008, p. B10

(٣) أوكروهليك، «العلاقات العربية السعودية ـ الإيرانية». مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

(٤) جوزف أيه. كيتشيشيان، «مساقات الأمن القومي السعودي».

Joseph A. Kechichian, «Trends in Saudi National Security,» *The Middle East Journal*, vol. 53, no. 2 (Spring 1999), pp. 232-253.

على النقيض من ذلك، قلة قليلة من الأصوات في إيران لا تجاهر بانتقاد الوجود العسكري الثقيل في الخليج. وتعتبر طهران أن لاستمرار هذا الوجود العسكري أثرين وخيمين، يتجسد أولهما على المدى القريب باحتمال شن الولايات المتحدة هجومًا عسكريًا على إيران، وهو احتمال كان واردًا وحقيقيًا تمامًا في مراحل مختلفة من رئاسة جورج دبليو بوش[1]. مع مرور الزمن، يبدو أن هذا الخطر قد تراجع، لكنه يبقى احتمالاً ممكنًا إلى حد ما. النتيجة الأخطر والأكثر ضررًا بكثير ـ كما يقول الإيرانيون ـ تتجسد في حالة عدم الاستقرار والتوتر التي تسود المنطقة بسبب تمركز القوات العسكرية الأمريكية فيها[2]؛ فالأمن الإقليمي موضوع إقليمي، ولا يمكن تحقيقه ـ كما هو الحال اليوم ـ بعزل إيران وإقصائها[3]. لذلك لابد لأي هندسة أمنية إقليمية ذات معنى في الخليج من أن تشمل إيران بالضرورة، وهو أمر تعارضه الولايات المتحدة بإصرار، بمباركة ودعم السعودية، وقد نجحت أمريكا حتى الآن بفرضه على الأرض[4].

وكباقي السياسات المحلية والدولية في معظم أرجاء الشرق الأوسط، ألقى الربيع العربي منذ بداياته عام ٢٠١١ بالعلاقات السعودية ـ الإيرانية مجددًا في دوامة التوتر والجفاء الشديدين. فالسعودية ـ سعيًا منها لضمان أن رياح التغيير التي عصفت بسياسات المنطقة لن تصل إلى شواطئها، ولا إلى شواطئ جارتها البحرين ـ ضاعفت جهودها الدبلوماسية عبر الجامعة العربية، وأرسلت مساعدات اقتصادية عاجلة لمصر وعمان والبحرين، كما سارعت بإرسال

---

(١) كامرافا، «الولايات المتحدة وإيران». مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٢) خرازي، «سياستنا الخارجية». مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٠.

(٣) كامرافا، «حوارات الأمن القومي الإيراني». مصدر سبق ذكره.

(٤) كما يقول فرد هاليداي: «إننا نشهد اصطدام طموحين للهيمنة الإقليمية، ولتشكيل مستقبل المنطقة: طموح أمريكا وحلفائها، وخصوصًا إسرائيل، وطموح إيران». فرد هاليداي، «مصالح إيران الاستراتيجية الإقليمية»، في كتاب *التحديات الإيرانية*.

Fred Halliday, «Iran's Regional and Strategic Interests,» *Iranian Challenges*, Walter Posch, ed., Brussels: Institute for Security Studies, Chaillot Papers, no. 89, 2006, p. 60.

قوات عسكرية إلى البحرين، واقترحت توسيع مجلس التعاون الخليجي ليضم النظامين الملكيين الآخرين في الشرق الأوسط، الأردن والمغرب[1]. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى النبرة الثورية في خطاب أحمدي نجاد السياسي، واتهام إيران بالتخطيط لعملية إرهابية ضد السفير السعودي في الولايات المتحدة، إلى تدهور العلاقات السعودية ـ الإيرانية مجددًا إلى الحضيض في النصف الثاني من عام ٢٠١١.

مع ذلك، وبرغم التوترات الإقليمية الناجمة عن التبعات السياسية للربيع العربي وانعكاساتها على المنطقة، وبرغم استمرار الخلافات حول الهندسة الأمنية للخليج الفارسي، من المرجح أن يستمر الوفاق البراغماتي بين إيران والعربية السعودية في المستقبل، على الأقل في المديين القصير والمتوسط. وأحد أسباب ذلك أن الديناميات الناشئة في صلب النظام السياسي الإيراني ستعمل في الأرجح على تقوية النزعة نحو تعاون إقليمي أكبر، وعلاقات جوار أفضل مع دول المنطقة. وكما أظهرت رئاسة أحمدي نجاد إلى الآن؛ فإن العودة إلى الخطاب السياسي الشعبوي الذي انقضى عهده، لم يغير حقيقة أن إيران ببساطة لا تملك القدرة على مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين معًا، حتى لو أرادت ذلك. صحيح أن أحمدي نجاد بعث إلى الحياة مجددًا أسلوبًا خطابيًا يذكر بأيام الثورة الأولى، لكنه أيضًا ابتعد بحذر عن إدانة الملكية، ناهيك بالأنظمة الملكية الجارة لإيران، باعتبارها فاسدة وغير إسلامية، كما كان رائجًا أيام الثورة الأولى. مرة أخرى، إذن، لا يُترجم الاستخدام الذرائعي للشعارات، ولا نبرة الخطاب السياسي الراديكالية إلى سياسة خارجية «ثورية» مكافئة، لا مع العالم الخارجي عمومًا، ولا مع العربية السعودية على وجه التحديد.

---

(١) انظر مهران كامرافا، «الربيع العربي والثورة المضادة بقيادة السعودية».
MehranKamrava, «The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution,» *Orbis*, vol. 56, no. 1, (Winter 2012), pp. 1-9.

إيران والإمارات العربية المتحدة

اتسمت علاقات إيران مع دولة الإمارات العربية المتحدة في العقدين الماضيين بالتوتر؛ جراء نزاعهما حول ملكية ثلاث جزر في الخليج، هي: طنب الصغرى، والكبرى، وجزيرة أبو موسى. وتسوق الدولتان وثائق ومصادر تاريخية مختلفة لتبرير ادعاءاتهما المتناقضة، أو تأولان المصادر التاريخية والقانونية نفسها بطرق مختلفة؛ للتوصل إلى نتائج تدعم موقفيهما بالشكل الأمثل[1].

سيطرت بريطانيا على الجزر حتى السبعينيات من القرن الماضي، وحال انسحابها من الخليج استولت إيران على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، اعتمادًا على تبريرات تاريخية وقانونية، في ٣٠ تشرين ثاني/نوفمبر عام ١٩٧١. وكانت إيران قد وقعت مع الشارقة قبل ذلك بعدة أسابيع مذكرة تفاهم اتفقتا فيها على الإدارة المشتركة لجزيرة أبو موسى، وتقسيمها إلى مناطق يتمتع فيها مواطنو الدولتين بحق الوصول المتساوي. كما اتفقتا على تقسيم عائدات النفط المستخرج من باطن أرض الجزيرة وتحت مياهها الإقليمية أيضًا بالتساوي،

---

(١) لمزيد من المعلومات حول المزاعم الإيرانية، انظر كتاب بيروز مجتهد زاده، *السيادة الإيرانية على جزر طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى*.

PirouzMojtahedzadeh, *Hkemiyat-e Iran bar Jazayer-e Tunb va Abu Musa*, Tehran: Sahat Geographic and Drafting Institute, 1385/2006;

وكتابه، *جزر طنب وأبو موسى*.

PirouuzMojtahedzadeh, *Jazayer-eTunbva Abu Musa*, Tehran: Daftar-e Motale'at-e Siyasiva Beinolmelal, 1383/2004.

لعمل آخر عن الموضوع من منظور دولة الإمارات العربية المتحدة، انظر كتاب توماس ماتير، *جزر الإمارات المحتلة الثلاث*، أبو ظبي: مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥. ولعمل أقل تحيزًا، انظر كتاب كوروش أحمدي، *الجزر والسياسات الدولية في الخليج*، لندن: روتلدج، ٢٠٠٨. انظر أيضًا المقالات المترابطة الثلاث في كتاب: *الأمن في الخليج: أصوله وعوائقه والبحث عن إجماع في الرأي*، إعداد لورنس بوتر وغاري سيك، نيويورك: بالغريف، ٢٠٠٢، ص ١٣٥ ـ ١٨٧. انظر أيضًا جليل روشنديل، «حول جزر الخليج: منظور إيراني». وحسان الحكيم، «مسألة الجزر: منظور عربي». وريتشارد سكوفيلد، «أبعد ما تكون عن مسألة أسود وأبيض: تعليق على الجدال حول جزر الخليج الدنيا».

ورفعت كل دولة علمها على الطرف الخاص بها من الجزيرة، وادعت كل منهما السيادة ـ الاسمية على الأقل ـ على كامل الجزيرة[1].

بقي موضوع الجزر ساكنًا على الأغلب في القسم الأكبر من السبعينيات والثمانينيات. وفي ذروة الثورة الإيرانية، وإدراكًا منها لضعف الحكومة الإيرانية الوليدة والطبيعة الفوضوية لمرحلة ما بعد الثورة، قدمت دولة الإمارات رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، أكدت فيهما سيادتها على الجزر الثلاث، رافضة ادعاءات إيران بأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية[2]. وفي معظم ما تبقى من عقد الثمانينيات، تحسنت العلاقات بين الطرفين باطراد، لاعتبارات تجارية واستراتيجية على الأغلب، وكثيرًا ما وجدت الإمارات نفسها تتصدر عملية الوفاق بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي[3].

أصبحت الجزر الثلاث ـ خصوصًا جزيرة أبو موسى ـ مجددًا مصدرًا رئيسًا للنزاع مع بداية عام ١٩٩٢ بسبب حادث بقي ـ كما درجت العادة في الكثير من أحداث المنطقة ـ ملفوفًا بالغموض. حسب الرواية الإيرانية، في شهر نيسان/أبريل عام ١٩٩٢، ألقت السلطات الإيرانية القبض على عدد من المسلحين لا يحملون الجنسية الإماراتية، ومن بينهم مواطن هولندي؛ لمحاولتهم دخول الجزيرة من الطرف الإماراتي. وفي شهر آب/أغسطس التالي، رفضت السلطات الإيرانية إعطاء مركب يحمل عمالاً مهاجرين (معظمهم من

---

(١) تكشف الوثائق السرية البريطانية أن الحكومة البريطانية بذلت جهودًا مكثفة للتوصل إلى تسوية بين إيران وحاكم الشارقة حول جزيرة أبو موسى، وكذلك بين إيران وحاكم رأس الخيمة حول جزيرتي طنب. وقد نجم عن التسوية مع حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي توقيع مذكرة تفاهم، في حين أن رفض الشيخ صقر بن محمد القاسمي التفاوض دفع إيران إلى الاستيلاء عسكريًا على جزيرتي طنب. لمزيد من المعلومات عن الدبلوماسية البريطانية في موضوع الجزر، انظر مقال ريتشارد موبلي، «جزر طنب وأبو موسى: المنظور البريطاني».
Richard Mobley, «The Tunbs and Abu Musa Islands: Britain's Perspective,» *The Middle East Journal*, vol. 57, no. 4 (Autumn 2003), pp. 627-645.

(٢) حميد أحمدي، *الجزر والسياسات الدولية في الخليج*، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤١.

العرب) إذنًا بالرسو، وأمرته بمغادرة الجزيرة بحجة أن دخول المهاجرين يخالف بنود مذكرة تفاهم عام ١٩٧١. بالطبع، رأت الحكومة الإماراتية الوضع بطريقة مختلفة تمامًا، وادعت أن الحكومة الإيرانية قد ألغت مذكرة التفاهم من طرف واحد بطردها سكان الجزيرة العرب. ونظرًا لأن إيران حصنت مواقعها العسكرية هناك قبيل ذلك بفترة وجيزة، كان استيلاؤها على الجزيرة متعمدًا وجزءًا من موقف متشدد جديد تتخذه في الخليج الفارسي.

بغض النظر عن طبيعة أحداث عام ١٩٩٢، يبقى السياق الذي وردت فيه والنتائج التي ترتبت عنها منذ ذلك التاريخ أمورًا مفتاحية لفهم العلاقات الإيرانية ـ الإماراتية. فبعد إخراج العراق من الكويت، وعمليًا تدمير الولايات المتحدة لقدراته العسكرية تمامًا، بقيت دول الخليج قلقة جدًّا من بروز الدور الإيراني، وازدياد طموحات إيران العسكرية وهيمنتها على المنطقة[1]. في أثناء ذلك، تنامى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وتعزز باتفاقيات تعاون رسمية موقعة مع دول الخليج، الأمر الذي أعطى الإمارات الثقة المطلوبة لطرح قضيتها ضد إيران حينما وحيثما استطاعت. ويبدو أن سياسة «الاحتواء المزدوج» التي اتبعتها إدارة الرئيس كلينتون، والإحساس بضعف مواقف إيران الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، شجعا الإمارات العربية المتحدة في إداناتها المتكررة للاحتلال الإيراني للجزر في العديد من المحافل الدولية، خصوصًا مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية. وعلاوة على إثارة الموضوع في الأمم المتحدة، رفعت الإمارات القضية أمام محكمة العدل الدولية، وهو إجراء رفضته إيران، مفضلة نقاشات ومفاوضات ثنائية. ويبقى كل طرف حتى الآن متشبثًا بقناعته في أن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من أراضيه، ولا يمكن بالتالي فصلها عنه[2].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٢) بالطبع، من المهم أن نتذكر أن ثمة قضايا مختلفة تخص كل جزيرة على حدة، وأن من التعميم الشديد جمع ثلاثتها معًا. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في حين تنتهج الحكومة الفدرالية الإماراتية سياسة موحدة في التفاوض مع إيران حول الجزر، فإن لكل إمارة ارتبطت تاريخيًا =

المفارقة أن ثمة بعدًا آخر لا يقل أهمية للعلاقة الإماراتية ـ الإيرانية، وهو البعد التجاري، إذ بلغ حجم التجارة الرسمية وغير الرسمية بين البلدين، حسب أحد التقديرات، حوالي ١١ بليون دولار عام ٢٠٠٧[١]. في دبي وحدها هناك حوالي ٥٠٠ ألف مقيم إيراني، منهم حوالي ١٠ آلاف مسجلين كملاك وأصحاب أعمال مختلفة[٢]. وقد برزت دبي ربما كأهم مركز تجاري يستخدمه رجال الأعمال الإيرانيون للتحايل على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوربا على إيران، حيث يعيدون تصدير البضائع المستوردة من دبي بشكل روتيني إلى مختلف الوجهات في إيران[٣]. ولذلك ليس من المستغرب أن تصبح دبي ـ حسب بعض الروايات الإيرانية ـ أكبر شريك تجاري لإيران[٤]. وفي عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ جرى تشديد مهم للعقوبات الدولية ضد إيران، لم تتضح آثاره على العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية حتى كتابة هذه الدراسة، لكن برغم التوتر المستمر بسبب الخلاف حول ملكية الجزر الثلاث، تبقى العلاقات بين البلدين عمومًا ودية؛ لمتانة الروابط التجارية والاقتصادية بينهما.

الخاتمة

تعتبر العلاقات الإيرانية ـ الإماراتية بطرائق عدة رمزًا لعلاقات إيران مع جاراتها من الدول العربية، سواء العربية السعودية أم باقي المشيخيات كالكويت والبحرين وقطر وعمان. وقد أدى تاريخ حافل بالنزاعات الإقليمية وغيرها من

= بإحدى الجزر موقفها الخاص وأفضلياتها ومستوى إلحاح النزاع مع إيران ـ أو عدم إلحاحه كما هو الحال في إمارة دبي ـ حول هذه الجزر تحديدًا.

(١) سونيا فيرما، «التجار الإيرانيون في دبي يجدون أن الخطاب السياسي لبوش ينعكس سلبًا على أعمالهم».

Sonia Verma, «Iranian Traders in Dubai Find Bush'd Political Rhetoric Bad for Business, *The Globe and Mail*, 15 January, 2008, p. A 12.

(٢) سونيا فيرما، «بوش يحشد حلفاء الخليج ضد إيران»، صحيفة *التايمس*، لندن: ١٤ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٨، ص ٣٥.

(٣) إيرك ليتون، «الولايات المتحدة تشعر بالهلع لانحراف بعض الصادرات عن مسارها في الشرق الأوسط»، صحيفة *نيويورك تايمس*، ٢ نيسان أبريل ٢٠٠٨، ص١.

(٤) سونيا فيما، «بوش يحشد حلفاء الخليج ضد إيران». مصدر سبق ذكره.

الخلافات الثقافية واللغوية القديمة، التي فاقمَها قيام الدولة الحديثة، فجعلها أكثر استعصاء وصعوبة على الحل إلى قيام حالة حادة من عدم الثقة والريبة المستحكمة بين إيران من جهة، وجاراتها الدول العربية من جهة أخرى. في الآن ذاته، تربط الطرفين مصالح متقاربة عدة ليس أقلها المصالح الاستراتيجية والتجارية. وكما بينت الورقة الحالية، في نهاية المطاف، تلعب الاهتمامات والأغراض البراغماتية المتجذرة في التقييم المستمر لحاجات إيران وقدراتها، الدور الحاسم في توجيه دفة السياسة الخارجية الإيرانية والأمن القومي الإيراني، سواء من حيث علاقة إيران بالعالم الخارجي الأوسع، أم من حيث علاقاتها بدول الخليج على وجه التحديد.

لقد كانت البراغماتية ـ وما تزال ـ القوة المحركة الأساس، وجوهر المنطق التحتي الذي يحكم علاقات إيران بجاراتها الدول العربية، وبالعالم الخارجي الأشمل. وفي هذا المجال بقيت السياسة الخارجية الإيرانية إلى حد بعيد متسقة منذ أواسط إلى أواخر التسعينيات وحتى الوقت الحالي، برغم تعاقب فترتي حكم رئيسين شديدي الاختلاف في طهران، يناصر الأول مبدأ «حوار الحضارات»، في حين يتبنى الثاني خطابًا راديكاليًا يذكر بأيام الثورة الأولى.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا، إذن، تدهورت علاقات إيران بالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة إلى هذه الدرجة الدراماتيكية خلال فترة رئاسة أحمدي نجاد، مع أنه استمر فعليًا بتطبيق سياسات خاتمي؟ ربما لا ترتبط الإجابة عن هذا السؤال بالسياسة الخارجية الإيرانية قدر ارتباطها بالتطورات الدولية الأوسع خلال فترة تغير الإدارتين في طهران، خصوصًا التحسن المهم في العلاقات الأمريكية مع بعض القوى الأوربية، التي سادها التوتر إبان الغزو الأمريكي واحتلال العراق. ففرنسا وألمانيا وحتى روسيا والصين، وغيرها الكثير من الدول الأوربية، لم تكن راغبة في الدخول في خلاف آخر مع الولايات المتحدة، حليفها التقليدي، حول مشروع إيران النووي، بعد معارضتها الشديدة للخطوة الأمريكية المنفردة بالحرب على العراق أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣. آنذاك، بدا تخوف بعض مسؤولي إدارة الرئيس بوش من تهديد إيران

لجاراتها أكبر بكثير من خوف هذه الدول الجارة نفسها[1]. أي ـ باختصار ـ لم يكن السبب تغير جوهر السياسة الخارجية الإيرانية وطبيعتها، أو تغير موقفها الأمني القومي تجاه الخليج مع الانتقال من خاتمي لأحمدي نجاد، بل تغير أهداف السياسة الأمريكية بشكل دراماتيكي، ومعه تطور طبيعة العلاقات الأمريكية مع حلفائها في أوربا ومجلس الأمن، قبل وبعد أحداث ١١/٩ والغزو الأمريكي للعراق.

إذن، لا يمكن تناول مستقبل العلاقات الإيرانية مع جاراتها الدول العربية الواقعة على الخليج بدون دراسة علاقات إيران مع الولايات المتحدة أيضًا. ويصعب أن نتخيل تدهورًا في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية أسوأ مما آلت إليه الأمور خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. وبرغم بعض الإشارات الواعدة بتحسن العلاقات في البداية، استمر الجفاء والشكوك المتبادلة في تعكير العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية في عهد الرئيس أوباما بسبب الموضوع النووي. في الحقيقة لم تتغير السياسة الخارجية الأمريكية بنيويًّا في عهد أوباما تجاه إيران (أو الخليج أو تجاه الشرق الأوسط عمومًا) عما كانت عليه في عهد إدارة بوش؛ إذ بقي الرئيس الأمريكي، ومعه الكادر المتبقي في وزارة الخارجية الأمريكية من صناع السياسة المحافظين الجدد، على موقف بوش المتشدد تجاه إيران، بل صعد أوباما من حدته؛ خشية الظهور بمظهر الضعيف أو المتساهل في شؤون الدفاع والأمن.

إن أي تخفيض في حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة سوف يلقى على الأرجح ترحيبًا من الدول الإقليمية التي يعيش بعضها حالة قلق شديد، وهي محقة في ذلك؛ خشية الآثار المدمرة الكامنة في أي صراع مفتوح بين

(١) على سبيل المثال، خلال زيارة قام بها لدولة الإمارات العربية المتحدة، قال الرئيس بوش: «إن أفعال إيران تهدد أمن الشعوب في كل مكان. لذلك تعمل الولايات المتحدة على تقوية علاقاتها الأمنية الراسخة وبعيدة الأمد مع أصدقائنا في الخليج، كما تحشد أصدقاءها في العالم لمواجهة الخطر الإيراني قبل فوات الأوان». اقتباس وارد في مقال فيرما، «بوش يحشد حلفاء الخليج ضد إيران». مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

طهران وواشنطن. لكن العديد من اللاعبين الإقليميين قلقون أيضًا من احتمال تحسن العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية؛ كي لا يخفت بريقهم ويفقدوا سطوتهم في واشنطن. لقد استغلت دول جنوب الخليج حالة اللاحرب واللاسلم التي ميزت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية طوال العقود الثلاثة الماضية واستفادت منها، ومن المرجح أن تقابل دول الجزيرة العربية بكثير من الخوف والقلق أي تغييرات جوهرية قد تطرأ على الوضع القائم في المنطقة، وهو وضع لا يمكن الإبقاء عليه أو الدفاع عنه على المدى البعيد.

قد يكون وضع إيران كدولة تم أضعافها محليًا، وإبقاؤها محط انتقاد وتقريع العالم دوليًا هو الخيار المفضل لجاراتها. أما بالنسبة لكون هذا السيناريو أرجح من السيناريو البديل، الذي تعود فيه إيران بقوة إلى المجتمع الدولي وتتكامل معه، فيعتمد على التطورات الدولية الأوسع، وبالقدر نفسه على سياسات إيران المحلية وخياراتها السياسية. على وجه الخصوص، يعتمد الكثير على السياسات والمواقف التي تقرر الولايات المتحدة اتباعها في الخليج عمومًا، وتجاه إيران تحديدًا. والمعروف تاريخيًا أن الرؤساء الأمريكيين يتمتعون عادة بحرية محلية وانتخابية أكبر، تخولهم سلطة اتخاذ مبادرات أكثر جرأة في السياسة الخارجية في النصف الأخير من فترة حكمهم الثانية، ما إذا كان هذا ينسحب على إدارة أوباما أيضًا يبقى سؤالاً مفتوحًا. المهم أن التغيير بالتأكيد يلوح في الأفق، وما يخبئه المستقبل هو درجة هذا التغيير وشدته ووجهته.

العلاقات الإيرانية الأمريكية: قطيعة لا تمنع الصفقات

د. فاطمة الصمادي

مقدمة

شكلت إيران على الدوام معضلة للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الكراهية الإيرانية لأمريكا باعثًا للتعجب من قبل المراقبين الخارجين، لكن واشنطن لا تستطيع غض النظر عن الأهمية التي تتمتع بها إيران كدولة ونظام سياسي. وعلى الرغم من غياب سياسة أمريكية واضحة ضد إيران في بداية عهد «بوش»، لكنها فيما بعدُ لجأت إلى المقاطعة والعقوبات والتهديد والضغط؛ لثني طهران عن إدامة برنامجها النووي. وتزامن انتهاء فترة «بوش» الرئاسية مع تعاظم الدور والنفوذ الإيراني في المنطقة، وتراجع للحضور الأمريكي. وحملت سياسة «أوباما» تجاه إيران تنويعات سياسية وأطياف تعامل جديدة، لكنها لم تغادر إطار «العصا والجزرة»، ويرافق ذلك سعي لتوظيف الضغط والتأييد الدوليين بصورة أكبر من السابق.

من جانبها، تنظر إيران بالشك إلى سلوك أمريكا السياسي نحوها، حتى ذاك الذي يحمل دعوات للحوار[1]، وتضع من ملفها النووي والموقف منه

---

(١) في المجمل لابد من تسجيل ملاحظة أولية لفهم السلوك الإيراني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتعلق بفهم بناء القدرة وصناعة القرار في الجمهورية الإسلامية، وهو بناء معقد ومتعدد من حيث مراكز النفوذ، ولذلك لا يمكن القول بأن إقامة علاقات بين البلدين سيكون أمرًا ممكنًا إذا ما توافرت رغبة لدى الرئيس الإيراني بذلك، سواء أكان يتبع التيار الأصولي أو التيار =

محكًا تحاكم من خلاله سلوك واشنطن نحوها. وترى طهران أن «الإقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم على أراضيها» هو الدليل الذي تريده كعلامة على صدق النوايا، ولذلك فهي تصف هذا السلوك بالمرائي الذي يهدف بصورة فعلية إلى عزل إيران والضغط عليها[1]. وتركز على حدوث تغيير فعلي في السياسة الأمريكية، يرتكز على محاور عدة أهمها: أن تتوقف الإدارة الأمريكية عن القيام بأي فعل يكون هدفه إسقاط النظام في إيران، وأن تحترم وحدة الأراضي الإيرانية، وأن تقبل بمشروعية دور إيران في المنطقة. وفي هذا السياق تعاملت إيران مع ملفات العراق وأفغانستان كبالونات اختبار لما يمكن أن يقود إليه التعاون مع الولايات المتحدة.

وثمة وجه آخر للعلاقة يمكن توصيفه كحال اثنين على خلاف، لكن بينهما منافع ومصالح مشتركة تجبرهما على استخدام جميع أساليب التواصل ليكون كل طرف مطلعًا على وجهة نظر الطرف الآخر، لكن مع الحفاظ على الهيئة المتجهمة والعابسة في وجهه، ومع المواظبة على إيصال رسالة للآخرين أنهما لن يتنازلا مطلقًا. وهذا المثال يصدق على إيران وأمريكا؛ فطوال أكثر من ٣٠ عامًا من القطيعة كانت هناك مواقف مشتركة، وجلسات حوار، وحديث شفاف عن المواقف، والوقوف بحياد، وتبادل رسائل التهنئة أحيانًا والنصيحة أحيانًا أخرى، والدعوة إلى مناظرة (يمكن مراجعة الملحق رقم (١)).

= الإصلاحي، فعند الحديث عن إيران نتحدث عن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، والذي تعود إليه كل القرارات المتعلقة بالسياسة العليا، ونتحدث عن مجلس الشورى، الذي يضم عددًا كبيرًا من المحافظين الأصوليين، وعن فكر الخميني الذي يرى في أمريكا «الشيطان الأكبر»، وهناك رجال الدين المعممون والمرجعيات صاحبة النفوذ في قم، ونتحدث عن مجلس تشخيص مصلحة النظام. في المجموع نحن لا نتحدث عن بناء هرمي للنظام السياسي في إيران، وإنما هناك هيكل يشبه الخيمة، ولذلك فقرار تطبيع العلاقات مع واشنطن ليس منوطًا بجهة دون غيرها، وإن كان يجب أن يكون بقرار من المرشد الأعلى للثورة إذا أريد منه أن يكون مثمرًا.

(١) برقراري روابط بين إيران وآمريكا: نگاه تهران (إقامة علاقات بين إيران وأمريكا: النظرة الإيرانية)، المجموعة الدولية للأزمات تقرير الشرق الأوسط العدد ٢٨،٢ ـ حزيران ٢٠٠٩.

http://www.crisisgroup.org/ar/Other Languages/Farsi Translations/US-Iranian Engagement The View from Tehran.aspx

العلاقات .. مفاصل تاريخية

يمكن تقسيم سير العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى ثلاث دورات:

الدورة الأولى: منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية. ولم تشهد هذه الفترة نفوذًا أمريكيًا واضحًا في إيران؛ وذلك بسبب سياسة الانزواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة الأمريكية إلى إيران، ومجيء عدد من الخبراء بهدف إجراء إصلاحات في النظام المالي الإيراني.

الدورة الثانية: وهي الفترة التي بدأت مع احتلال الحلفاء إيران في فترة الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى انتصار الثورة عام ١٩٧٩. وقد شهدت هذه الدورة تناميًا تدريجيًا للنفوذ الأمريكي في إيران، ورافق ذلك نوع من الحضور العسكري على الأراضي الإيرانية. وهذه الدورة أيضًا يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: تختص الأولى بالفترة التي شهدت دخول الحلفاء، وحتى الانقلاب على حكومة الزعيم الوطني محمد مصدق يوم التاسع عشر من أغسطس عام ١٩٥٣م[1]. في هذه الفترة استغلت واشنطن إيران للقيام بدور مهم في مواجهة الشيوعية وإلحاقها بالمعسكر الرأسمالي، لكن سياسات مصدق شكلت عقبة أمام النفوذ الأمريكي؛ فتمت الإطاحة به في انقلاب لم تنكر واشنطن دورها المؤثر فيه. وبعد الإطاحة بمصدق وإعادة الشاه إلى الحكم كانت إيران تدخل مرحلة جديدة لقبت فيها بـ«شرطي أمريكا في المنطقة».

الدورة الثالثة: وتبدأ من انتصار الثورة الإسلامية، حيث جاءت مصحوبة بنزعات استقلالية ومعادية للنفوذ الأمريكي، معها كانت العلاقات الإيرانية الأمريكية تدخل مرحلة القطيعة، واعتبرت قضايا مثل: أخذ الرهائن، تجميد الأرصدة الإيرانية، حادثة طبس، الحرب العراقية الإيرانية، عوامل أسهمت بشكل كبير في تخريب العلاقات وتعزيز حالة القطيعة.

وبصورة عامة فقد أوجد التعامل الإيراني مع الغرب ثلاثة اتجاهات فكرية سياسية:

---

(١) نقش آمريكا در كودتاي ٢٨ مرداد ١٣٣٢،جمهورى إسلامى - تاريخ شمسى نشر ١٣٨٨/٠٥/٢٨.

١. سياسة التوازن الإيجابي: وهو التوجه الذي حكم أداء الساسة في إيران منذ الدولة القاجارية وحتى الحرب العالمية الثانية، حيث كانوا يعتقدون أن أفضل طريقة للحد من التهديد الروسي والبريطاني هو تقديم الامتيازات لها.

٢. سياسة القوة الثالثة: ورأى كثير من الساسة الإيرانيين أن إيجاد علاقة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من شأنه أن يحد من النفوذ الروسي والنفوذ الإنجليزي، وهو ما قدم دعمًا كبيرًا للحضور والنفوذ الأمريكي في إيران.

٣. سياسة التوازن العدمي: وهو مصطلح جرى إطلاقه للمرة الأولى في زمن سيد حسن مدرس الذي أعدم في زمن رضا شاه، وحازت هذه السياسة على دعم وموافقة الخميني. وتخالف هذه السياسية أي نوع من النفوذ الخارجي في إيران.

العلاقات المعقدة

ما زالت مسألة العلاقات الإيرانية الأمريكية في خطاب آية الله الخميني بحثًا مفتوحًا؛ ذلك أن فكر الرجل ما زال صاحب الكلمة الأولى في إيران، وما زال هذا الفكر يعاد إنتاجه وتبنيه ويُدافع عنه في الجمهورية الإسلامية إلى اليوم. وفي هذه القضية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة: طبقًا لموقف الخميني، هل هناك إمكانية لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة؟ وإذا كان الاحتمال واردًا فتحت أيّة ظروفٍ؟ ووفق أيّة شروطٍ يجب أن تكون؟ وعند إجراء قراءة في خطب ورسائل وأحاديث مؤسس الثورة الإسلامية، نستطيع القول إن إمكانية إقامة العلاقات أمر وارد، ولكن ضمن شروط خاصة. ويمكن القول إن خطاب الخميني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الزمنية بدأ منذ العام ١٩٦٦ (منذ حوادث ماعرف بـ ١٥ خرداد عام ١٣٤٢ ش) وحتى العام ١٩٨٩، ومر في ثلاث مراحل:

تختص المرحلة الأولى في الفترة التي ظهر فيها الخميني كزعيم شعبي (١٥ خرداد) عام ١٩٦٦ إلى سقوط حكم الشاه. وتبدأ المرحلة الثانية من سقوط حكم الشاه، وتستمر حتى تأسيس الجمهورية الإسلامية. أما المرحلة الثالثة فتبدأ منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية واستقرار النظام وحتى رحيل الخميني عام ١٩٨٩.

ويمكن القول إن كل مرحلة من هذه المراحل اتسمت بسمات خاصة؛ فالمرحلة الأولى المقاومة ورفض العلاقة إلى مرحلة الانتظار، وصولاً إلى توتر العلاقات وقطعها[1].

واتضحت ملامح المرحلة الأولى عقب رحيل آية الله بروجردي وتصدي الخميني للقيادة، وأبدى الخميني خلالها رفضه الشديد للنفوذ الأمريكي في إيران، وأدخل إلى المسألة بعدًا فقهيًا عندما تحدث عن «قطع السبيل»[2]، وضرورة الحيلولة دون وقوع المسلمين تحت سلطة غير المسلمين[3]، واعتبر أن العلاقة بين إيران وأمريكا تدخل ضمن هذا البحث، وأن مصائب إيران والأمة الإسلامية تأتي من تدخل الأجانب في شؤونها[4].

وتأتي مرحلة الانتظار، وهي مرحلة العبور الحساسة من النظام السابق إلى النظام الجديد، واتسمت برصد وتفحص من قبل الخميني لردود الفعل الأمريكية تجاه الاحتجاجات الشعبية على نظام الشاه وإسقاطه، وقد سُئِلَ الخميني من طرف أحد الصحفيين الأجانب: بما إن الحكومة الأمريكية تقدم دعمها الكامل للشاه، فهل ستكون العلاقات مع «واشنطن» جيدة بعد رحيله؟ وكان جواب الخميني أن: «هذه مسألة سيتم بحثها بعد رحيل الشاه وتشكيل الحكومة»[5]، وفي موقع آخر يقول الخميني: «العداوة تجاه أمريكا ستزول عندما تكف «واشنطن» عن دعم الشاه وحكومة بختيار»[6].

---

(١) شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية أول قطيعة دبلوماسية عام ١٩٣٦، وذلك عقب حادث سير تسبب به الوزير الإيراني جلال السلطنة الذي اعتقل لفترة قصيرة بسبب مخالفته لقوانين السير، ثم ما لبث أن أفرج عنه، لكن رضا شاه طالب باعتذار عن ذلك وعطل السفارة الإيرانية في واشنطن، وقام روزفلت عام ١٩٣٩ بإرسال مبعوث خاص إلى طهران وقدم اعتذارًا رسميًا عما حدث مع جلال السلطنة، وبعدها فتحت السفارة مجددًا في نفس العام.

(٢) وذلك استنادًا للآية القرآنية: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء الآية: ١٤١).

(٣) صحيفة نور، ج٢، ص ١٣٩.

(٤) موسوى خمينى، روح الله: صحيفة نور، جلد ٢٢، تهران، موسسة تنظيم ونشر آثار إمام.

(٥) برژينسكى، زيبگنيو: در جستجوى امنيت ملى، ترجمة إبراهيم حسيني، تهران، نشر سفير، ١٣٦٩

(٦) فاوست، لوئيس، إيران وجنگ سرد، ترجمة كاوه بيات، تهران، وزارت امو رخارجه، ١٣٧٤.

وفي سؤال آخر حول الموقف من كارتر يقول الخميني: «نحن نعارضه ما دامت سياسته تعارض إيران وتحمي الشاه، لكن لا خلاف لنا مع الشعب الأمريكي»[1]. لكن المرحلة الثالثة ما لبثت أن بدأت فمرحلة الانتظار لم تؤت ثمارها، وجاء القرار الأمريكي بقطع العلاقات بعد أزمة الرهائن. أيّد الخميني عملية الاحتجاز، وكانت الدوافع وراء احتجاز الرهائن هي المطالبة بعودة الشاه لمحاكمته في إيران، لكن الشاه توفي في يوليو ١٩٨٠، واستمر احتجاز الرهائن بعد وفاته لأشهر، إلى أن تم الإفراج عنهم في يناير ١٩٨١.

وخلال أزمة الرهائن، وجه الخميني رسالة إلى موسوي خوئيني والطلبة الذين سيطروا على السفارة، اعتبر فيها أن عملية الاحتجاز هي رد فعل طبيعي على الضربات التي تلقاها الشعب الإيراني على يد الأمريكيين، وحدد فيها شروط التعامل مع «واشنطن» وهي: إعادة جميع أموال الشاه، وإلغاء جميع الادعاءات بحق إيران، وتقديم ضمانات بعدم التدخل في الشؤون الإيرانية، والإفراج عن الأرصدة[2].

كان الخميني يرى أن العلاقات القائمة بين واشنطن وطهران، هي علاقات «السادة بالعبيد»؛ ولذلك لابد من تغييرها لتصبح علاقات سليمة[3]. «وإذا لم يكن تغييرها متاحًا فلا حاجة لها، ماذا نفعل بالعلاقة مع أمريكا؟ نحن لا نحتاجها، هم الذين يحتاجون إلى العلاقات معنا»[4].

وفي خلاصة نستطيع القول إن خطاب الخميني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يرفض العلاقة بصورة مطلقة، لكنها كانت مشروطة بألا تكون قائمة على التبعية، ووضع حدودًا واضحة وحادة بين العلاقة[5] والتبعية[6]. وحدد الخميني خمسة شروط للعلاقات السليمة والحسنة:

---

(١) دانشجويان مسلمان پيرو خط إمام، إسناد لانه جاسوسی، مركز نشر إسناد لانه جاسوسی، بی تا.

(٢) لوين، مايكل: شاه وكارتر، ترجمة مهدي افشار، تهران، دنياى كتاب، ١٣٧١.

(٣) صحيفة نور، جلد ٤، ص ٢٤١ .

(٤) خداوردي، حسن. روابط إيران وآمريكا از پيروزي انقلاب إسلامي تا تسخير لانه جاسوسي. مركز اسناد انقلاب إسلامي، ١٣٨٨

(5) Relationship

(6) dependency

- الاحترام المتبادل.
- حق تقرير المصير.
- اجتناب أي شكل من أشكال إعمال السلطة أو البحث عنها.
- حفظ المنافع الوطنية.
- تحقيق العدالة.

وقد شكّل اقتحام السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٨٠، واحتجاز الرهائن، حادثة مؤثرة في مسيرة الثورة الإسلامية، ونقطة حساسة بالنسبة للإدارات الأمريكية المتعاقبة. وبالنسبة إلى الإيرانيين، فحادثة الاقتحام باتت تقارب الأسطورة التي يعاد إنتاجها في كل مناسبة «تسخير عش الجواسيس»[١]. وفق قراءة للخطاب السياسي الإيراني هي «ثورة ثانية، وأكبر من الثورة الأولى» كما يقول الخميني، ونقطة تحول مكنت من إقامة «ركن أساسي وأوّلي من أركان الحكومة الإسلامية، وأول بيان استقلال سياسي» و«رمز شجاعة وجرأة الشباب الثوري في مواجهة جبروت الولايات المتحدة؛ لأن احتلال وكر الجواسيس أذل الولايات المتحدة»[٢]. وفق تعابير المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي.

ويبدو أن مصطلح «عش الجواسيس» قد أخذ اسمه من خطاب الخميني نفسه إذ يقول: «القضية هنا أنكم تسمونها سفارة، ونحن نسميها بيت التجسس، الذي بنيتموه ليس فقط للتجسس على إيران، بل وعلى كل المنطقة»[٣].

واستنادًا لقاموسه الخاص، بدأ الخميني يستخدم تعابير لها أبعاد دينية في وصف الولايات المتحدة والغرب؛ فتلك الحكومات هي «حكومات شيطانية»، مستبدة، كاذبة وظالمة. والملاحظة التي تسجل فيما يتعلق بالتعابير والمصطلحات التي كان ينحتها الخميني ويستخدمها عن الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية، أنها كانت تحتوي بعدين: أحدهما ديني إسلامي،

---

(١) التسخير: كلمة مأخوذة من اللغة العربية، وتحمل معاني كثيرة، أبرزها القهر والتذليل، ويقال سخرته أي قهرته، والمصطلح في أساسه مستقى من القرآن الكريم.

(٢) من كلمة وجهها خامنئي في تشرين الماضي للمتظاهرين بمناسبة الذكرى ٣١ لاحتلال السفارة الأمريكية في طهران .

(٣) سوليوان، ويليام وآنتونى پارسونز: خاطرات دو سفير، ترجمه محمود طاعى، تهران، علم، ١٣٧٥

والآخر وطني. كما كانت تعبوية مليئة بالتحقير للخصم. ومنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم والشعار الشهير: «الموت لأمريكا» باعتبارها «الشيطان الأكبر» يتردد صداه في المساجد والخطب الرسمية السياسية، حاملاً دلالة عميقة بأن النزاع الأيديولوجي بين الطرفين مازال عميقًا.

ومازالت حادثة اقتحام السفارة، مناسبة لتنافس الأجنحة في إيران، فهذه «معصومة ابتكار» من التيار الإصلاحي الإيراني تقول في الذكرى ٣١ لهذه الحادثة: «لم نندم، ولو عادت الدنيا إلى الوراء سنقوم بذلك مرة ثانية؛ فقد حققنا لبلادنا مكاسب أكثر مما تكبدنا من خسائر». وتقارن «ابتكار» بين تعامل حكومة خاتمي مع من نفذوا الاقتحام، ففي عهد خاتمي تسلم كثيرٌ منهم وزارات ومناصب مهمة، وفي عهد أحمدي نجاد تم الزج بهم في السجون»[1].

وفى فترته الرئاسية الأولى، وجّه «أوباما» رسالة تهنئة إلى الإيرانيين بمناسبة عيد الـ«نوروز»، وبعد عام من إعلانه «بداية جديدة» مع طهران، جدد فيها الرئيس الأمريكي عرض إدارته، بإجراء حوار مع طهران بعد عام من فشل عرضه الأول، وبينما اقتبس «أوباما» في عرضه الأول العام الماضي مقتطفات من شعر سعدي الشيرازي[2]، الشاعر الإيراني المعروف، فإنه استخدم عبارات لم تكن تخلو من الوعيد؛ حيث أكد أن «واشنطن ستسعى لفرض عقوبات قوية لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي»[3]. لكن خامنئي انتقد الرئيس الأميركي واصفًا إياه بأنه: «يقول كلمات ظاهرها وُديّ، لكنها ليست في الواقع سوى يد من حديد في قفاز من مخمل»[4]. وفي مقال أخير نشر في صحيفة كريستين ساينس مونيتور، قال سكوت بيترسون: إن خامنئي كان محقًّا في

---

(١) ابتكار:فاتحان لانه جاسوسى در زندان، سايت عصر ايران

http://www.asriran.com/fa/news/89363/ابتكارفاتحان-لانه-جاسوسى-در-زندان

(٢) بنو آدم جسد واحد ... إلى عنصر واحد عائد
إذا مسَّ عضوًا ألمُ السقام ... فسائر أعضائه لا تنام
إذا أنت للناس لم تألم ... فكيف تسميت بالآدمي؟

(٣) يمكن مطالعة نص رسالة أوباما على الرابط التالي:

http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=561873&issueno=11436

(٤) من كلمة وجهها خامنئي للمتظاهرين بمناسبة الذكرى ٣١ لاحتلال السفارة الأمريكية في طهران.

نظرته إلى «أوباما»، وقال بيترسون: إن وثائق ويكيليكس كشفت أن «أوباما» في محادثاته الخاصة مع الأوروبيين يدفع وباتجاه تشديد العقوبات على إيران، وأن السياسة الأمريكية تجاه إيران لها خطان متناقضان بنسبة ١٨٠ درجة[١]: أحدهما ظاهري معلن، والآخر خفي يناقضه[٢].

هل بدأت المواقف الإيرانية تتغير؟

عند الحديث عن الرؤية التي باتت سائدة داخل الأوساط السياسية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، يجدر هنا التوقف عند تصريحات صدرت مؤخرًا عن هاشمي رفسنجاني، ففي إجابة على سؤال حول العلاقة مع أمريكا، يقول مستعيرًا عبارة من ونستون تشرتشل: «بالنسبة لنا، لا يوجد عدو دائم أو صديق دائم، الدائم لدينا هو مصالحنا الوطنية». يقول رفسنجاني في المقابلة التي نشرتها فصلية الدراسات الدولية، أنه قام في السنوات الأخيرة من عمر الإمام الخميني بمخاطبته من خلال رسالة خطية، طرح خلالها سبعة موضوعات، نصح الخميني بأنها يجب أن تحل في حياته؛ لأنها بغير ذلك ستتحول إلى معضلة. وكان في مقدمة هذه القضايا: العلاقة مع أمريكا. ويعتقد رفسنجاني أن هذا الشكل من العلاقة لا يمكن أن يستمر؛ فأمريكا هي القوة الأولى في العالم، وما دامت لدول مثل الصين وروسيا حوارات وعلاقات مع أمريكا، فلماذا لا يكون لنا كذلك؟

وتأتي تصريحات رفسنجاني في هذا الوقت منسجمة مع حالة نقاش عام في إيران، ترمي إلى القبول بالحوار مع أمريكا، بمعنى أن المفاوضات لا تعني الاستسلام للإرادة الأمريكية. وإذا كانت فكرة الولاء والبراء المستمدة من القرآن هي التي حكمت جزءًا كبيرًا من التوجه الإيراني نحو العلاقة مع «واشنطن»؛ فالآراء المرحبة بالتفاوض اليوم تقول: «إن الإسلام لم يأمرنا بقطع العلاقة مع من يختلفون عنا في العقيدة».

---

(1) For Iran, WikiLeaks cables validate its skepticism of Obama's sincerity, November 30, 2010 http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2010/1130/For-Iran-WikiLeaks-cables-validate-its-skepticism-of-Obama-s-sincerity

(٢) وجهة النظر هذه أيدتها مقالة أخرى نشرت في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠.

مع تلك الدعوات، مازالت إيران تنظر بالشك إلى سلوك أمريكا السياسي نحوها، حتى ذاك الذي يحمل دعوات للحوار، وتضع من ملفها النووي (خاصة مع التأكيد على سلميته ونفيها السعي لامتلاك سلاح نووي) والموقف منه محكًا تحاكم من خلاله سلوك «واشنطن» نحوها. ولذلك مازالت وهي تتجه إلى طاولة التفاوض تصف السلوك بالمرائي، الذي يهدف بصورة فعلية إلى عزل إيران والضغط عليها. والحديث عن صفقة مفترضة يجب أن تركز من وجهة النظر الإيرانية على حدوث تغيير فعلي في السياسة الأمريكية.

قيود النظام الإيراني وأيديولوجيته تجاه العلاقة مع أمريكا وإسرائيل:

في الخطاب الإيراني على هذا الصعيد لا بد من القيام بعملية تفكيك بين ثلاث مقولات فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية الأمريكية، وهي: ١ ـ المفاوضات. ٢ ـ العلاقات الدبلوماسية. ٣ ـ العلاقات الحسنة[1].

إن صفقة قادمة بين الطرفين لا تعني بالضرورة الوصول إلى العلاقات الحسنة، بقدر ما يمكن وصفها بالإقرار المتبادل بمصالح كل طرف. والملاحظة التي يمكن التوقف عندها هنا، هي أن الجميع بما فيهم من يُنَظِّرُونَ عقائديًا وفكريًا لخيار القطيعة يُحَمِّلُونَ الطرف الأمريكي مسؤولية قطع العلاقات، ويعتقدون أن الخطأ الأمريكي حدث منذ أن قررت الولايات المتحدة قطع العلاقات مع إيران.

يشير المستشار الخاص لوزير الخارجية الإيرانية منوجهر محمدي إلى أن إيران لا تريد لعلاقتها مع الولايات المتحدة أن تكون «علاقة الذئب بالحمل»[2]؛ فأمريكا من وجهة النظر الإيرانية تمارس سياسية سلطوية، والشروط الأربعة

---

(١) من مائدة مستديرة حول العلاقات الإيرانية الأمريكية، عقدت في جامعة أمير كبير الصناعية ونشرتها صحيفة جام جم، بتاريخ ٠٣ آذر ١٣٨٨ (ديسمبر ٢٠٠٩).

(٢) في ذلك استعادة لخطاب آية الله الخميني فيما يتعلق بالحوار مع أميركا وهو: لماذا يتحاور الذئب مع الحمل؟ الذئب ليس مهتمًا بالحوار مع الحمل بل يريد أكله. لقد قلت مرارًا: إن العلاقة بين أمريكا وإيران هي علاقة الذئب والحمل فلا يمكن أن يقع بينهما صلح أبدًا (١١ ـ ١١ ـ ١٩٨٨).

التي وضعتها للعلاقات مع إيران تصب في هذه الخانة[1]، وطوال تاريخ العلاقة لم تتعامل الولايات المتحدة مع إيران كدولة مستقلة.

ورغم محاولات عدد من الساسة الإيرانيين إحداث تقدم على صعيد عودة العلاقات، إلا إن السياسية الإيرانية في المجموع، وخاصة على صعيد قيادة الثورة، لم تكن لديها رغبة قوية لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويصف الطرف الإيراني نمط التعامل الأمريكي بأنه غير عادل؛ فاشتراط وقف الدعم عن حزب الله والمقاومة الفلسطينية مقابل إنهاء المقاطعة والعقوبات الاقتصادية، هو أسلوب غير مناسب ومعاملة غير عادلة.

ويرى عباس سليمي نمين، رئيس مؤسسة دراسة وتدوين تاريخ إيران، أن اعتراف إدارة «أوباما» رسميًا بالمصالح الوطنية للشعب الإيراني، والحديث عن الاحترام المتبادل، ودعوة إيران للحوار أمر يحدث للمرة الأولى، ويعود الفضل فيه إلى السياسة الخارجية الإيرانية. لكن كاظم جلالي، الناطق باسم لجنة الأمن والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، يرى أن العلاقات بين إيران وأمريكا تتجاوز العلاقة بين دولتين، بل هي قضية تتعلق بوجهتي نظر مختلفتين لمسألة القوة والسلطة في المنطقة والعالم.

والسؤال الذي رافق على الدوام مشكلة العلاقات الإيرانية الأمريكية، ويطرح اليوم بقوة هو: ما إذا كان استئناف العلاقات أو إدامة القطيعة هي التي تصب في مصلحة الشعب الإيراني؟

ورغم اعتراف إدارة «أوباما» رسميًا بالمصالح الوطنية للشعب الإيراني، فإن أطرافًا قوية مازالت تقف بعناد ضد التقارب. وعلى صعيد الخطاب السياسي الإيراني، فإن هذا الخطاب لا ينبئ بأن إيران ستسجل تراجعًا فيما يتعلق بموقفها من إسرائيل، ولذلك فإن وقف الدعم لحزب الله أو حماس أو الجهاد الإسلامي ليس مطروحًا كخيار في إيران، بصرف النظر عن توجه الجناح الحاكم لإيران، وذلك ما يعبر عنه علي رضا سالاري، رئيس طاولة

---

(١) الشروط الأربعة هي: رعاية حقوق الإنسان، وعدم دعم الإرهاب، وعدم السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وعدم التدخل في عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

أمريكا الشمالية في وزارة الخارجية الإيرانية بقوله: إيران التي أعرفها ليس فقط لن تعترف بإسرائيل كدولة، بل لن تقيم علاقات معها[1]. ويرى أن العلاقات بين إيران وأمريكا تتجاوز العلاقة بين دولتين تختلفان في المصالح، بل هي قضية تتعلق برؤيتين مختلفتين لمسألة القوة والسلطة في المنطقة والعالم[2].

ووفقًا لعملية التفكيك السابقة، فالحديث عن تسوية أمريكية إيرانية قد لا يقود إلى مصالحة، وربما لن تتجاوز استئناف العلاقات، على قاعدة تفاهمات تشمل مناطق النفوذ والترتيبات الأمنية والحصص الاقتصادية، والملف الإسرائيلي ليس تفصيلاً عابرًا فيها.

وعلى الرغم من حديث المصالح الذي يعلو صوته، فإن الحديث عن الاحترام المتبادل ودعوة إيران للحوار أمر يحدث للمرة الأولى، لا تستطيع إيران تجاهله.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: مدى إمكانية حدوث تسوية أميركية/ إيرانية من دون تقديم ضمانات تكفل أمن الدولة العبرية ومصالحها. وهل يمكن أن تحدث إيران تغييرًا كبيرًا في أيديولوجيتها لإنجاح ذلك؟ وإن كان الجواب بالنفي، فإلى أي مدى يمكن لكل من الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية فصل المسارين مع إسرائيل، خاصة وأن إيران تشكل بالنسبة لإسرائيل عدوًّا وجوديًّا، خلافًا للحال مع أمريكا حيث العداء مصلحي.

وإن كان تطبيع العلاقات مع واشنطن قد يعود بالنفع على الجانبين، إلا إنه قد يكلف طهران ثمنًا سياسيًّا باهظًا؛ فالعداء مع أمريكا بوصفها رأس الاستكبار وعدو المستضعفين، هو من القواعد الأساسية للثورة الإسلامية،

---

(١) جاء ذلك في مقابلة أجرتها معه صحيفة وول ستريت، ونشرها أيضًا موقع «ديپلماسی إيران» على الرابط التالي:

http://www.irdiplomacy.ir/index.php?Lang=fa&Page=24&TypeId=5&ArticleId=4260&Action=ArticleBodyView

(٢) جاء ذلك في مقابلة أجرتها معه صحيفة وول ستريت، ونشرها أيضًا موقع «ديپلماسی إيران» على الرابط التالي:

http://www.irdiplomacy.ir/index.php?Lang=fa&Page=24&TypeId=5&ArticleId=4260&Action=ArticleBodyView

واتساع الخلاف والمواجهة مع واشنطن سيمكن الحكومة في طهران من تعزيز جبهتها الداخلية، سواء في حشد أنصارها أو لجم معارضيها.

يرى الخطاب الإيراني في أغلبه أن مسألته مع الولايات المتحدة الأمريكية هي مسألة «الاستكبار والاستضعاف»، وترى إيران أنها تقف في جبهة المستضعفين في مواجهة الجبهة الأخرى «المستكبرين». مع ملاحظة أن إيران وإن كانت تدعي حماية المستضعفين إلا إنها تتحدث عن نفسها دائما كمستضعف. واليوم يجري بشكل كبير إعادة «تأويل لخطاب الخميني» على هذا الصعيد، وبدأت تنتشر أحاديث عن أن الخميني لم يكن موافقًا على اقتحام السفارة الأمريكية. وينظر آية الله علي خامنئي إلى التصريحات الأمريكية والمتضمنة الرغبة في التفاوض بأنها لا تعدو أن تكون «خدعة»[1]، ويسخر من اعتقاد البعض بأن «التفاوض سيزيل العداء»؛ فالخصومة من وجهة نظره لا تزول بالتفاوض. وفي موضع آخر يشرح لأسباب رفض المحادثات لأكثر من مرة، ويخلص إلى أن إيران وصلت إلى نتيجة بعد تفحص تجارب الدول الأخرى ومشورة أصحاب الاختصاص؛ فإن التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية يتنافى مع المصالح الوطنية الإيرانية ويتعارض معها[2]. والسبب برأيه هو الاستكبار؛ فالمستكبر عندما يجري محادثات مع دولة أخرى، فذلك لا يعني أنه سيقبل وجهة نظرها. وليس الاستكبار وحده هو السبب، فخامنئي يرى في العلاقات والمفاوضات مع «دولة تعمل وتخصص ميزانية للإطاحة بنظام الحكم في إيران حماقة وخيانة»[3]. لكن خامنئي لم ينف قيام علاقات بصورة قطعية، وإنما أبقى الباب مواربًا، جاعلاً المسألة محكومة بمصلحة إيران، وسبق أن قال **خامنئي في حديث للنخب الثقافية في مدينة يزد عام ٢٠٠٧: العلاقة مع أمريكا**

(١) مذاكره ورابطه با آمريكا از ديگاه رهبر معظم انقلاب

http://www.edalatkhahi.ir/005465.shtml

(٢) آيت الله خامنه اى رهبر انقلاب اسلامى روز(سه شنبه، ١٢ آبان ١٣٨٨) در ديدار هزاران نفر از دانش آموزان، دانشجويان http://rajanews.com/Detail.asp?id=39103

(٣) المفاوضات لا تعني بالضرورة الوصول إلى قرار بإعادة العلاقات، فقد عقدت الولايات المتحدة وإيران ثلاث دورات من المحادثات بشأن العراق، وجرت مفاوضات أيضًا بشأن أفغانستان وقضايا أخرى.

في الوقت الحاضر لا تحمل أي نفع لإيران، وقال: في اليوم الذي ستكون فيه العلاقات ذات نفع للشعب الإيراني، سأكون أول شخص يؤيد ذلك[1].

محاور في العلاقة والتفاوض

الملف النووي الإيراني: تتخذ قضية «الغرور الوطني» أو «العزة الوطنية» مكانًا بارزًا في الخطاب الإيراني، وترتبط بصورة أساسية بالملف النووي، وقد ربط خامنئي بصورة علنية بين الموضوع النووي والعزة الوطنية، وأظهر استطلاع للرأي أُجْرِيَ عام ٢٠١١ أن ٩٨٪ من الإيرانيين (من بينهم معارضون للنظام) يعتبرون التمسك بالطاقة النووية حقًّا وطنيًا لإيران. ولذلك فليس مبالغةً القول إنه لا يوجد زعيم في إيران يمكنه التراجع أو تقديم تنازلات في الموضوع النووي. ما تريده إيران على هذا الصعيد هو القبول بها دولة نووية، حيث ترى أن «الإقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم على أراضيها» هو الدليل الذي تريده كعلامة على صدق النوايا. وتعتقد إيران أن الفتوى الصادرة على مرشد الثورة علي خامنئي بهذا الشأن هي الضمانة التي يطلبها الغرب وأمريكا. وتؤكد الفتوى حرمة صنع وتخزين واستخدام السلاح النووي، الذي يؤدي الى إزهاق أرواح بريئة أو الإضرار بها وبالبيئة على المدى الطويل، معتبرًا أن المبدأ الدفاعي في إيران لا يعتمد على أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمياوية والجرثومية.

قطاع النفط والغاز: تريد إيران على هذا الصعيد الحصول على ضمانات تحد من سعي الولايات المتحدة، التي تجهد للسيطرة على حقول النفط والغاز في تركمانستان بشكل جدي منذ عِقْدٍ من الزمن، وتخطط لأنابيب نفط من تركمانستان عبر أفغانستان لتصل إلى بحر العرب، ولخط غاز من تركمانستان إلى باكستان مرورًا بأفغانستان؛ وذلك للحد من النفوذ الروسي والإيراني في هذه المنطقة. ولذلك فإيران تريد أن تتراجع أمريكا عن إجهاض خط الغاز بين إيران وأفغانستان، كما تريد إنجاز مشروع خط النفط الذي يجمع بين تركمانستان وإيران وصولاً إلى بحر العرب، وذلك كفيل بتخليص إيران من

---

(١) رهبر معظم انقلاب در جمع نخبگان دانشگاهی یزد:١٥ دي ٨٦

http://www.adlroom.ir/vdch.inzt23nziftd2.html

قلقها، الذي يتعاظم مع تعاظم حضور الولايات المتحدة في المناطق الحساسة والاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تحت غطاء الناتو، من خلال معاهدات واتفاقيات اقتصادية وسياسية.

أمن منطقة الخليج والوجود العسكري الأجنبي: تبدو قضية الأمن ـ خاصة في منطقة الخليج ـ هاجسًا ملحًّا بالنسبة لإيران ومخططي سياستها، وخلال السنوات الخمس الماضية صدرت دعوات متكررة من مؤسسات بحثية رسمية بضرورة التوصل لاتفاقية أمنية في الخليج. وتقول هذه الدراسات إن التحديات القائمة لا يمكن للجمهورية الإسلامية مواجهتها إلا بترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية، تتم بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

ترى طهران أن السياسات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج، وتواجد قواتها المكثف بعد العام ١٩٩٠ سبب أساسي في تعزيز مأزق الأمن في هذه المنطقة، وتقف عائقًا يضعف السعي للتقارب بين إيران والدول العربية. فقد سعت «واشنطن» على الدوام لإيجاد جو نفسي وسياسي معاد لإيران ونواياها في منطقة الخليج العربي، واستخدمت ذلك بفعالية لمنح المشروعية لحضورها العسكري المكثف، وكان عنوان «التهديد الإيراني» وسيلة الولايات المتحدة لتعزيز روابطها الأمنية والعسكرية مع الدول العربية، وعبر ذلك عن نفسه بعدد من الاتفاقيات الدفاعية الثنائية. وتعتقد إيران أن المنطقة ستبقى تتصدر قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وهي الأولوية التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعاظمت أهميتها عقب هجمات أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

وترى الدراسة أن احتواء المنطقة على احتياطات كبيرة من الطاقة كان سببًا في زيادة التواجد العسكري الغربي. وهذا يضاعف من سعي الجمهورية الإسلامية للوصول إلى الطاقة النووية واستخدامها في المجال السلمي، ومعارضتها القوية للسياسات الأمريكية وقضايا مشابهة، من أهمية منطقة الخليج بالنسبة لطهران. وترى أن «واشنطن» تسعى ومن خلال اختبار خيارات متعددة إلى توظيف المنطقة قدر الإمكان لخدمة أهدافها العسكرية والأمنية؛ ولذلك فإن الجمهورية الإسلامية بوصفها أكثر دول المنطقة تأثيرًا، تحتاج أكثر

من أي وقت مضى لتحليل وبحث الخيارات الأمنية الموجودة؛ لانتخاب أنسب الطرق المتاحة لتعزيز أمن المنطقة والحفاظ على مصالحها. كذلك ترى إيران أن الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج، يجب أن تأتي بالتركيز على موضوع الطاقة والأمن كمفاتيح أساسية واستراتيجية.

ولا يمكن على هذا الصعيد إغفال دور الطاقة وأثرها على أمن منطقة الخليج مستقبلاً. ووفقًا للتقديرات، فمنطقة الخليج تحوي ثلثَيْ احتياطي النفط وثلث احتياطي الغاز في العالم، والطلب على الطاقة في نمو متسارع، وخاصة من قبل الدول الآسيوية وبشكل كبير من قبل الصين والهند، وستكون الطاقة وفق ما تتحدث عنه التقارير الاستراتيجية الإيرانية عاملاً مؤثرًا على التحولات الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة آسيا ومنطقة الخليج بشكل خاص. وسيكون لعامل الاستقرار في الخليج أثره الكبير على سوق الاقتصاد العالمي؛ فدول الخليج تنتج يوميًا ٢٣ مليون برميل من النفط، مما يعادل ٢٧٪ من الإنتاج العالمي. وتتوقع الأرقام العالمية حتى العام ٢٠٢٥ أن منطقة الخليج ستصدر ٣٦ مليون برميل من النفط يوميًا، وستعتمد اقتصادات الدول وخاصة النامية في آسيا على طاقة الخليج بشكل حيوي، وستؤثر أي توترات سياسية صغيرة كانت أم كبيرة على هذا الجانب بصورة واضحة.

تنتقد إيران السعي الأمريكي في السنوات الأخيرة، والذي يتضمن تشكيل اتحاد دفاعي بمشاركة مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف الاتحاد إلى إقصاء إيران عن أي ترتيبات أمنية تخص منطقة الخليج، وترى في ذلك مدخلاً لإعطاء المشروعية لتواجدها العسكري على الأراضي العربية.

وترى إيران في مجريات العملية السياسية في العراق خطوة على طريق طويلة ليكون البلد الجديد لا يشكل أي تهديد لجيرانه. ولن يكون أمام العراق سوى خيار تقوية روابطه الأمنية مع جيرانه، ضمن ترتيبات تضمن أمن منطقة الخليج بشكل عام، ولكن ذلك سيكون مرهونًا باستقرار الأمن والعملية السياسية في العراق.

كما تعتقد أن حلفًا كالناتو غير ممكن في منطقة الخليج العربي. وفي ظل الظروف القائمة، فإن عضوية الولايات المتحدة بشكل رسمي في أي اتفاقيات أمنية ستوصل المشاركة الإيرانية إلى الحد الأدنى، في حين أن نجاح أي ترتيبات يقتضي حضورًا إيرانيًا فاعلاً، ويعتبر ذلك سببًا في دعوة الخبراء الأمريكيين إلى أن تكون مشاركة بلادهم بصفة مراقب لا عضو رئيسي.

الوضع الحالي في سورية:

ما زالت إيران ببعدها الرسمي ـ ممثلة بالمرشد الأعلى للثورة، والتيار الأصولي، وعدد من المرجعيات الدينية ـ تؤيد الحكومة السورية منذ بداية الثورة، وتعتقد أن:

ـ الثورة في سورية لا تملك شرعية الثورات العربية الأخرى.

ـ الثورة في سورية مرتبطة بالخارج، وهدفها المساس بمواقف سورية المقاومة.

ـ الحكومة السورية تحكم السيطرة على الأوضاع، ولن يكون مصير نظام الحكم فيها مشابهًا لما جرى لنظام زين العابدين بن علي ومبارك والقذافي.

ـ استخدم التيار الأصولي الإيراني مصطلحات مماثلة للمصطلحات التي استخدمت في مواجهة حالة الاحتجاج، التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٩، ومن هذه المصطلحات: مصطلح «الفتنة».

لكن الخطاب الأصولي الإيراني تجاه الثورة في سورية لم يبق على ثباته، وشابه بعض التغيير، حيث جرى توجيه نقد مبطن لأداء الحكومة السورية على صعيد تنفيذ الإصلاحات. وعقدت إيران لقاءات مع المعارضة السورية، وطالبت بإجراء انتخابات حرة تضمن التعددية، لكنها ظلت تصر على منح وقت للأسد.

أمام سيناريو استمرار القمع، واستمرار النظام واستمرار الثورة (ثورة طويلة)، ستواجه سورية عقوبات وحصارًا، وستقوم إيران بمواصلة تقديم الدعم المالي والسياسي للنظام السوري، وستقدم له خبراتها في مجال مواجهة العقوبات الاقتصادية والعسكرية، وسيكون للنفوذ الإيراني في العراق دوره في

الالتفاف على العقوبات، وكسر الحصار المفروض على دمشق. لكن ذلك يعني أيضًا أن تفتح إيران المجال لروسيا ليكون لها مزيد من النفوذ في سوريا.

وقد تسعى إيران إلى محادثات مع المعارضة السورية، تحصل من خلالها إيران على ضمانات تحفظ بعض نفوذها، واستمرار وصول دعمها لحزب الله، مقابل أن ترفع طهران حمايتها عن الأسد، وتدخل في عملية مفاوضات مع تركيا وروسيا وربما أمريكا لترتيب مرحلة ما بعد الأسد. وهذا السيناريو وإن كان ليس المفضل بالنسبة لطهران، إلا إنه خيار ستسعى إليه إن وصلت إلى قناعة بأن النظام السوري ساقط لا محالة. وقد تقدمت إيران بمشروع إلى الإخوان المسلمين، تضمن خطة مقترحة للخروج من الأزمة في سورية، لكن المقترح الإيراني رفض من قبل الطرف الآخر.

التدخل العسكري الخارجي في سوريا:

تقف إيران بقوة أمام ذلك، وأرسلت رسائل تهديد واضحة بأن هذا الخيار يعني حالة حرب مع إيران.

المواقف الأولية للكتل والتيارات السياسية من خيار الصفقة الأمريكية ـ الإيرانية المحتملة:

لمناقشة هذه القضية لابد من إعطاء خلفية تاريخية عن مواقف هذه الكتل من العلاقة مع أمريكا من حيث الأساس:

الأصوليون: يستمد هذا التيار أدبياته في السياسة الخارجية من ثقافة معادية للخارج، والقلق والخوف من الخارج الغريب نابعان من حدوث التغيير في الثقافة الدينية والتقليدية التي تُعدّ المعقل الأساسي لهذا التيار. وربما تفسر هذه الجوانب الثقافية التعامل المحتاط لهذا التيار مع الغرب، في حين أنه مارس أسلوبًا أكثر اعتدالاً في التعامل مع العالم العربي، وحاول تطبيع العلاقات مع السعودية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي[1]. ويرفض هذا التيار أي محاولة للاتصال المباشر أو غير المباشر بالولايات المتحدة الأمريكية، ويمارس

---

(١) علي دارابي، «جريان شناسى سياسى در ايران» («علم التيارات السياسات في إيران»)، (تهران: سازمان انتشارات پژوهشكاه فرهنگ وانديشه اسلامى، الطبعة السابعة، ١٣٨٩)، ص ١٢٥.

نقدًا صريحًا لمحاولات البعض فتح باب الحوار معها[1]، ويرى أن خط الإمام لا ينسجم مع خط التفاوض معها؛ لأنها «عدو الثورة الإسلامية رقم واحد، ولن تتوقف عن نسج المؤامرات ضد الجمهورية الإسلامية»[2]. وتأتي النظرة المتوجسة من الغرب وأمريكا مرتبطة كثيرًا بالشأن الثقافي، وبالحديث الدائم عن الغزو الثقافي، وعن الخطر الذي يمثله على القيم الإسلامية الاجتماعية.

وفي المسار التاريخي أي من اليمين التقليدي للوصول إلى الأصوليين اليوم، فإن العلاقة مع أمريكا من القضايا التي بقيت ثابتة في طرح هذا التيار.

الرقم	الموضوع	اليمين التقليدي	الأصولية
١	أمريكا	أمريكا هي عدو الثورة الإسلامية اللدود، وبحسب تصريح الإمام الخميني هي «الشيطان الأكبر».	بحسب تصريح قائد الثورة، فإن المفاوضات مع أمريكا ليست سوى طريق مغلق.

الإصلاحيون: معروف أن اليسار في إيران كانت له مواقف متشددة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وكثير من رموزه كانوا مشاركين في اقتحام السفارة الأمريكية، ولكن خلال فترة الابتعاد عن السلطة، قام اليسار بمراجعة سياسته الخارجية، وفي وقت كان اليسار التقليدي ينادي بقوة بتصدير الثورة ومواجهة أمريكا، تحدث اليسار الحداثي عن نقد الحضارة الغربية لا رفضها ونفيها، ووجد أن التعامل مع هذه الثقافة من شأنه أن يقوي الثقافة الوطنية، ويحفظ الهوية الدينية، ويصون المجتمع في وجه الغزو. ودعا اليسار الحداثي وصولاً إلى ما يعرف بالتيار الإصلاحي إلى معرفة المدنيات الأُخرى ومدارس المعرفة الغربية، وهو ما نظّر له محمد خاتمي في أكثر من كتاب، فهو يقول: إن مشكلة المجتمع الإيراني اليوم ليست في «الابتلاء بداء التغريب»[3]، وإنما «الابتلاء

(١) النشرة الخاصة بانتخابات مجتمع رجال الدين المقاتلين، طهران، ١٣٧٥/١/٢٤، ص ٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٣) أطلق المفكر الإيراني جلال آل أحمد على عملية الاجتياح الغربية اسم «غرب زدگى»، وهو مصطلح مشبع بدلالات سلبية على كل ما هو غربي، ويوازيه بالعربية «وباء الغرب»، أو «الإصابة بالغرب»، أو «التسمم بالغرب»، أو «نزعة التغريب»، وغير ذلك. ويعتقد الدكتور عبد الجبار الرفاعي أن «الفيلسوف الإيراني أحمد فرديد هو أول من نحت مصطلح «غرب زدگي» بالفارسية. =

بداء العوام»، فالمشكلة اليوم لا تكمن في المواجهة بين الكفر والإسلام؛ لأن العالم اليوم يشهد كثيرًا من المدارس الفكرية التي يتعين على الإسلام أن يجيب على أسئلتها[1]. وقد أصبح الاهتمام الإيراني بحوار الحضارات جزءًا ثابتًا في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي[2]، ومثّل إحدى آليات الخطاب الإيراني للعالم الخارجي، وخصوصًا الخطاب الإيراني مع الغرب. وقد استطاع جهاز السياسة الخارجية الإيرانية أن يؤسس حوار الحضارات كقاعدة أساسية في العلاقات الإيرانية بالغرب والشرق، ووظّف حوار الحضارات في ساحة علاقات إيران بالدول وبمختلف المنظمات الدولية.

تيار نجاد: بشكل خفي ومعلن اندفع «نجاد» لمخاطبة الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي على حد سواء. ويبدو أن إقالة مصلحي التي أحدثت الأزمة لم تكن بعيدة عن هذه القضية، وخرجت تسريبات بأن نقاشًا حادًّا احتدم بينه وبين مشائي، على خلفية زيارة قام بها الأخير إلى دبي، وقابل خلالها مسؤولين أمريكيين.

وبموازاة رسائل النصح والتهنئة كان «نجاد» يجري على مدونته حوارًا مع الشعب الأمريكي، ويناقش السياسة الأمريكية مع أم فقدت ابنها في الحرب

= وقد استعار جلال آل أحمد هذا المفهوم الفلسفي من فرديد، لكنه صاغه صياغة أيديولوجية، وعبّأه بأفكاره التي استقى شيئًا منها في المرحلة الماركسية من حياته، وهي أفكار تمنح آلات الإنتاج دورًا مركزيًا في حركة التاريخ، وفي بناء المجتمعات وفقًا لمعاييرها الخاصة. ويعرّف آل أحمد «وباء الغرب» بأنه «مجموعة الأعراض التي تطرأ على حياتنا ثقافيًا وحضاريًا وفكريًا، من دون أن يكون لها أي جذور في التراث، أو أي عمق في التاريخ، ومن دون أن يكون دخولها متدرجًا يسمح بالاستعداد لها، فهي تداهمنا دفعة واحدة كي تقول لنا: إنا هدية الآلة إليكم، أو قل إنها الممهد للآلة». انظر: داريوش آشوري، «أسطوره ى فلسفة درميان ما: بازديدى از احمد فرديد ونظرية غرب زدكى» (تهران: ١٣٨٣)، ص ٢١٨.

(١) صحيفة «سلام»، ١١ فروردين ١٣٧٦، ص ١.

(٢) وقف الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد موقفًا مخالفًا لحوار الحضارات، وأصدرت الحكومة الإيرانية قرارًا بإغلاق مركز أنشأه خاتمي ويحمل هذا الاسم، كما ألغت يومًا كان يسمى يوم «حوار الحضارات» من التقويم الرسمي. انظر: «روز 'گفتگوى تمدنها' از تقويم حذف شد» («يوم حوار الحضارات حُذف من التقويم الرسمي»)، الموقع الإلكتروني «خبر أونلاين»، ٣٠ شهريور ١٣٨٩: http://www.khabaronline.ir/news-94323.aspx

على العراق[1]. لا يتوانى «نجاد» عن الحديث عن الحوار والتعاون، ولكنه يضعه ضمن إطار العدالة والاحترام للدور الإيراني، وتحقيق مصالح الشعب الإيراني، وهو كما يقول: «لا يسعى لإراحة بال الساسة الأمريكيين، وبدون ذلك لن تتغير السياسات». ومع مجيء نجاد إلى السلطة، وبدون الخوف من أي ردة فعل، كان يوجه خطاب نصيحة إلى «بوش» في مايو من العام ٢٠٠٦م[2]، وتم قراءة الرسالة على أنها رغبة إيرانية في فتح باب للتفاوض. ومع مجيء «أوباما» إلى الرئاسة أرسل «نجاد» رسالة تهنئة لم ترض عنها المحافل الأصولية في إيران[3].

ويتهم «نجاد» بأنه اندفع أكثر مما يجب نحو أمريكا، وبأنه أكثر رئيس إيراني لديه رغبة بإقامة علاقات مع «واشنطن»، وهو ما يشكل مسارًا مغايرًا لخطاب خامنئي الذي لا يجد مصلحة لإيران في الحوار مع أمريكا. وفي حديث «نجاد» عن التفاوض مع الولايات المتحدة نجد خطابًا بوجهين، فهو لا يخفي رغبته في فتح باب للتفاوض والحوار؛ لكنه في الوقت ذاته يعرف حساسية ذلك داخل إيران، فيطرح ذلك في إطار الدعوة لمناظرة حول عناوين خلافية بشكل كبير[4]. وقد قرأ التيار الأصولي في سعي «نجاد» خروجًا على قاعدة «الولاء والبراء» التي يؤمن بها[5].

---

(١) «پاسخ رييس جمهور به نامه يك مادرآمريكايي»، (جواب رئيس الجمهورية على رسالة أم أمريكية)، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، ١٧آذار ٢٠٠٧:

http://www.president.ir/fa/print.php?ArtID=3545

(٢) «نامه احمدى نژاد به بوش»، (رسالة أحمدي نجاد إلى بوش)، مهر نيوز، ١٣٨٥/٢/١٨:

http://www.mehrnews.com/fa/NewsDetail.aspx?NewsID=322987

(٣) «انتقاد توكلى از نامه احمدى نژاد به اوباما»، (انتقاد توكلي لرسالة أحمدي نجاد إلى اوباما)، فردا،١٨آبان ١٣٨٧:

http://www.fardanews.com/fa/news/65578/انتقاد_توكلى_از_نامه_احمدى_نژاد_به_اوباما

(٤) «پيشنهاد أحمدي نژاد براي مناظره با أوباما نشانه موضع شفاف إيران است»، (اقتراح نجاد بمناظرة أوباما دليل على المواقف الشفافة لإيران)، ايرنا، ٧ آب، ٢٠١٠:

www.irna.ir/NewsShow.aspx?NID=3858

(٥) علي دارابي،جريان شناسي سياسي در ايران، (علم التيارات السياسية في إيران)، سازمان انتشارات پژوهشكاه فرهنگ وانديشه إسلامى، الطبعة السابعة، ١٣٨٩،ص ١٢٥.

في المجموع تحمل غالبية التيارات السياسية الإيرانية توجهًا إيجابيًا تجاه محادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من موقفه المتشدد من أي صفقة مع الولايات المتحدة، إلا إن التيار الأصولي بدأ يتحدث مؤخرًا عن أن هذه القضية مسألة ترجع إلى قرار المرشد، وإذا ما قرر المرشد إعطاء الضوء الأخضر على هذا الصعيد؛ فإن ذلك يعني أننا سنشهد تحولاً في الخطاب الأصولي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مشفوعًا بحجج الحفاظ على الجمهورية وحماية أمن إيران. وكان من مشكلات «نجاد» داخليًا أنه حاول إحراز تقدم على هذا الصعيد دون الرجوع إلى المرشد.

تعود أخبار التفاوض المباشر إلى السطح، ويتصدر هذه الأنباء، وكذلك الإشاعات، شخصية من أكثر الشخصيات قربًا من علي خامنئي، وهو مستشاره علي أكبر ولايتي، الذي سبق وشغل منصب وزير الخارجية. وتتحدث بعض الشائعات عن زيارة سرية لولايتي إلى واشنطن، يرافقه رئيس شعبة الاستخبارات في الحرس الثوري. والملفت أن هذه الشائعات تتزامن مع تصريحات أدلى بها لاريجاني ـ المقرب أيضًا من خامنئي ـ للصحافة الغربية، وتتحدث عن تفاوض واسع يفتح ملفات الخلاف.

وتشير تقارير عدة إلى أن التفاوض المباشر الذي يجري الحديث عنه اليوم، يأتي استمرارًا لمفاوضات سابقة شهدتها دول أوروبية مثل سويسرا وألمانيا، لكن التطور المهم أنها تأتي هذه المرة محمولة بأسماء مقربة من خامنئي وليس أحمدي نجاد، وتتصدى لها شخصيات محسوبة على «المرشد» ومعارضة لنهج «الرئيس».

حسابات الربح والخسارة في مسألة الصفقة المفترضة

الأصوليون المتشددون (الجبهة الموحدة)

يأتي الأصوليون المتشددون على رأس قائمة التجمعات السياسية المؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية، وسيكون لهم دور كبير في أي صفقة تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أنهم يشكلون الغالبية في مجلس الشورى الإسلامي في دورته التاسعة، ولهم حضور كبير على الصعيد الاجتماعي وفي

أوساط رجال الدين. وإذا ما جاءت الصفقة بضوء أخضر معلن من المرشد؛ فلن يملك هذا التيار إلا تقديم الدعم للصفقة، وإعطاء صبغة شرعية وقانونية تحت شعار: ضرورات حماية الجمهورية الإسلامية ومصلحة النظام. وتتصدر هذا التيار «الجبهة المتحدة للأصوليين» وشخصيات مثل رئيس مجلس خبراء القيادة محمد رضا مهدوي كني، ومجتمع مدرسي الحوزة العلمية في مدينة قُم برئاسة الشخصية الدينية الشهيرة محمد يزدي. وعلى صعيد الأحزاب يتصدر «حزب المؤتلفة الإسلامي» وأمينه العام محمد نبي الله حبيبي ٢٠١٢، صاحب الحضور الكبير في الـ«بازار»، ومن المرشد أيضًا. وسيكون لرئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، وقيادات سابقة في الحرس دور كبير على هذا الصعيد.

ويمكن مراجعة تصريحات عدد من قادة التيار الأصولي بشأن هذه القضية، وهي تشير إلى نقاش عام يهدف لخلق حالة شعبية تؤيد التفاوض مع أمريكا، وترى فيه مصلحة وطنية، فعقب فوز «باراك أوباما» في الانتخابات الرئاسية الأمريكية قال محمد جواد لاريجاني - شقيق رئيسي السلطتين القضائية والتشريعية، وأهم منظّري التيار الأصولي في إيران، ورئيس لجنة حقوق الإنسان في السلطة القضائية - إن بلاده مستعدة للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية ولو في قعر جهنم، إذا ما اقتضت مصلحة الجمهورية الإسلامية ذلك. وهذا ينسجم مع تصريحات للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، الذي يقول - على الرغم من خطابه المتشدد تجاه واشنطن - بأنه سيكون «أول مَنْ يؤيد إقامة العلاقات مع أمريكا لو وجد فيها فائدة لإيران». ونقلت وكالة «مهر» للأنباء شبه الرسمية أن لاريجاني شدد على أن «المفاوضات مع أمريكا ليست تابوهًا حتى تكون محرمة»، وحمل الإصلاحيين الإيرانيين مسؤولية ما قال إنه «تحويل المفاوضات مع أمريكا إلى تابوه». وانتقد لاريجاني الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني بخصوص الموقف من التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدًا ضرورة «تبني خطة التعامل مع العدو»، في إشارة إلى احتمالات التفاوض مع واشنطن.

وفي السياق ذاته، صرّح صادق لاريجاني في اجتماع لكبار المسؤولين في السلطة القضائية التي يرأسها، أن «على الأمريكيين أن لا يظنوا أنه بإمكانهم

ابتزاز شعبنا عبر الجلوس على طاولة المفاوضات مع إيران». منوهًا إلى أن «العلاقات مع أمريكا ليست سهلة، فبعد كل الضغوط على الشعب الإيراني، والجرائم التي ارتكبتها أمريكا بحقه، من الصعوبة بمكان إقامة هذه العلاقات بين ليلة وضحاها». وبدا واضحًا تعمد المسؤولين الإيرانيين في الآونة الأخيرة الحديث حول التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، واحتمالات استئناف العلاقات المقطوعة معها منذ أكثر من ثلاثة عقود ونيف.

ومن الممكن أن تتخذ جبهة «صوت الشعب» التي يتصدرها علي مطهري موقفًا معارضًا، خاصة مع ما سجله من مخالفة للجبهة الأصولية بشأن قضايا منها صلاحيات المرشد. وتأتي معارضة مطهري من مدخل أن هذه الصفقة ستضر بصورة إيران في العالم، خاصة بين صفوف المسلمين؛ لأنها تمثل تراجعًا عن شعارات الثورة، والأسس الأيديولوجية التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية، وقد تؤيد هذه الجبهة صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تتضمن تقديم تنازلات بشأن القضايا الكبرى، وفي مقدمتها الملف النووي، وقضية فلسطين، ودعم حزب الله وحركات المقاومة.

جبهة الثبات: والتي تضم في صفوفها شخصيات كانت في الماضي داعمة لنجاد، لكنها بدأت تعلن معارضتها لسياساته، ومن أبرز شخصياتها آية الله مصباح يزدي، أحد تلامذة الخميني، والذي اعتبر أبًا روحيًّا لنجاد في دورته الرئاسية الأولى. وتضم الجبهة أمين مجلس الأمن القومي الأعلى سعيد جليلي، ومرتضى طهراني المعروف بـ«أستاذ الأخلاق»، والذي يقدم من فترة لأخرى دروسًا في الأخلاق لطاقم حكومة «نجاد». وهذه الجبهة أيضًا ستؤيد الصفقة إذا ما جاءت بتوجيهات من المرشد، خاصة وأنها أعلنت في أكثر من مناسبة ولاءها للمرشد مع تصاعد الحديث عن الخلاف بين الرئيس وخامنئي.

التيار النجادي: وكذلك مؤيدو رحيم مشائي سيرحبون بصفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن «نجاد» سعى إليها، وبذل رحيم مشائي جهودًا كبيرًا لخلق تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسيعتبرون أنها جاءت نتيجة لما بدأه «نجاد» منذ سنوات. ومن الممكن أن نعود هنا إلى تصريحات نائب وزير الخارجية الإيراني حسن قشقاوي مؤخرًا، حيث أكد

الطبيعة المعقدة لأي محادثات محتملة بين بلاده والولايات المتحدة، لكنه لم ينف حدوثها، وقال قشقاوي في تصريحات أوردتها وكالة أنباء «فارس»: «إن عمل علاقات أو إجراء مفاوضات مع واشنطن ليس بالأمر المحظور في طهران، كما إنه ليس أمرًا بسيطًا ممكن الحدوث بين عشية وضحاها». ونجد أن المسؤول الإيراني قد أشار إلى ضرورة حدوث تغيير في المطالب التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية لحدوث تقدم: «إذا ما أصر المسؤولون الأمريكيون على توجههم غير الواقعي، فلن يكون هناك أمل باق في تغيير حال العلاقات الإيرانية/الأمريكية الراهنة، لكن إذا ما أظهرت واشنطن صدقًا في الرغبة في إجراء مفاوضات مع طهران؛ فإننا لا نرى مانعًا في دراسة طرق تأمين مصالح دول الإقليم، وإجراء محادثات سلام إقليمية ودولية مع أمريكا».

وقد اتسعت دائرة النقاش داخل الأوساط الحكومية الإيرانية حول التفاوض مع أمريكا، في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى نيويورك في الشهر الماضي، وأعرب عن استعداد بلاده للدخول في محادثات ثنائية مع أمريكا. ففي مقابلة مع محطتي «سي بي إس» و«بي بي إس» تساءل الرئيس الإيراني قائلاً: «لماذا لا نصرف طاقاتنا لنتعامل مع بعضنا بعضًا؟». وفي مقابلة أخرى مع تلفزيون «إن إتش كي» الياباني، ذهب أحمدي نجاد إلى أبعد من ذلك، مؤكدًا ضرورة «إنهاء حالة العداء بين إيران وأمريكا» قائلاً: «مسيرة حل القضايا العالقة مستمرة»، دون أن يقدم إيضاحات إضافية بهذا الخصوص، الأمر الذي فسّره بعض خبراء الشؤون الإيرانية الأمريكية بأنه بمثابة إشارة إلى استمرار المفاوضات بين طهران وواشنطن خلف الكواليس.

تيار الوسط: ويعرف بـ«جبهة المقاومة» التي يتزعمها محسن رضائي القائد السابق للحرس الثوري، وسيكون مؤيدًا للصفقة إذا جاءت بضوء أخضر من المرشد الأعلى.

الإصلاحيون: سيؤيدون على اختلاف موقفهم من مجريات العملية السياسية الداخلية صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أنهم يعتقدون أن أزمات إيران على الصعيد الدولي يجب أن تحل بالحوار، كما إن شخصيات مهمة داخل الحركة مثل هاشمي رفسنجاني تؤيد ذلك. يقول رفسنجاني في

المقابلة التي نشرتها فصلية الدراسات الدولية مؤخرًا: إنه قام في السنوات الأخيرة من عمر الإمام الخميني بمخاطبته من خلال رسالة خطية، طرح خلالها سبعة موضوعات، نصح الخميني بأنها يجب أن تحل في حياته؛ لأنها بغير ذلك ستتحول إلى معضلة، وكان في مقدمة هذه القضايا العلاقة مع أمريكا. ويعتقد رفسنجاني أن هذا الشكل من العلاقة لا يمكن أن يستمر؛ فأمريكا هي القوة الأولى في العالم، وما دامت لدول مثل الصين وروسيا حوارات وعلاقات مع أمريكا، فلماذا لا يكون لنا كذلك؟ والحقيقة أن تصريحات رفسنجاني ـ في هذا الوقت بالذات ـ تأتي منسجمة مع حالة نقاش عام في إيران ترمي إلى القبول بالحوار مع أمريكا. بمعنى أن المفاوضات لا تعني الاستسلام للإرادة الأمريكية، وإذا كانت فكرة الولاء والبراء المستمدة من القرآن هي التي حكمت جزءًا كبيرًا من التوجه الإيراني نحو العلاقة مع واشنطن، فالآراء المرحبة بالتفاوض اليوم تقول إن «الإسلام لم يأمرنا بقطع العلاقة مع من يختلفون عنا في العقيدة».

ويطرح منظرو التقارب اليوم فكرة تقول: نحن لا نقول إن أمريكا والجمهورية الإسلامية يجب أن تكونا دولتين صديقتين، لكن الطرفين يجب أن ينظرا إلى هذه القضية بشكل منطقي؛ فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت بينهما حرب باردة، لكن أكبر سفارة لروسيا كانت في واشنطن، وأكبر سفارة لأمريكا كانت في موسكو.

في النتيجة:

إن قياس الربح والخسارة مرهون ببنود الصفقة؛ فقد تكون إيران رابحة، إذا ما تضمنت الصفقة إقرارًا بحقها النووي وقبولاً بها كدولة نووية؛ لأن ذلك معناه مكاسب اقتصادية لإيران، ورفع للعقوبات، وقبول دولي. وستكون الصفقة رابحة للولايات المتحدة التي ستعود إلى التواجد الدبلوماسي في إيران التي ظلت محرمة عليها لعقود، وستحظى الولايات المتحدة بمساعدة إيرانية لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، على حساب روسيا التي تسعى لأهداف مماثلة.

سيختلف الأمر بالنسبة إلى دول الخليج والمملكة العربية السعودية؛ لأن الصفقة ستقود إلى تغيير في ميزان القوى، وتعاظمًا للدور الإيراني وثقله

الإقليمي. وعلى الصعيد الإسرائيلي، فإن صفقة تقضي بقبول إيران نووية لن يضمن لإسرائيل تفردها كقوة نووية وحيدة في المنطقة، يميل ميزان القوى لصالحها.

من ناحية أخرى ستكون إيران خاسرة على الصعيد القيمي الأيديولوجي؛ فقيام صفقة معلنة مع الولايات المتحدة سيوجه ضربة إلى صميم خطاب الثورة الذي يتحدث عن حماية المستضعفين ومقاومة الاستكبار، وستضطر الجمهورية إلى إجراء مراجعة لشعاراتها القديمة وربطها بظروف ومجموعات محددة، وهو ما بدأ فعليًا؛ إذ بدأت أصوات تشكك في كون آية الله الخميني قد أيد عملية اقتحام السفارة الأمريكية في طهران بدايات الثورة، وتتحدث عن أن خطابه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لم يعارض إقامة العلاقة لكنه وضع شروطًا لها. وعلى هذا الصعيد أيضًا من الممكن إدراج حزب الله في قائمة الخاسرين؛ إذ إن مكاسب سياسية داخلية، ستكون على حساب دوره وتعريفه كحركة مقاومة.

إن القدرة على تغيير الخطاب سيكون متاحًا من طبيعة البناء السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي يعطي النظام قدرة تعيد إنتاج ذاتها، وتتغذى على البعد النفعي بصورة أساسية، فبينما كان الإصلاحيون يمارسون التجريب وإعادة التجريب خلال ثماني سنوات، كانت «حكومة الظل» تنمو وتتسع وتستحوذ شيئًا فشيئًا، وبينما كان نفوذ «نجاد» يتعاظم في فترته الرئاسية الأولى، تضافرت عناصر عدة في النظام لتكبيله ليبقى على حافة الجمهورية طوال فترته الرئاسية الثانية، وفي وقت يظن فيه الجميع أن التيار الإصلاحي انتهى، قد تلزم المنفعة ومصلحة النظام عودته.

إن نجاح صفقة شاملة أو جزئية بين الطرفين يعني مرحلة قادمة من التنسيق الإقليمي بين الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من القضايا الحساسة، ويعني مبادرات أكثر جدية لإنهاء الأزمة السورية، ودورًا أكبر لحزب الله على الصعيد السياسي الداخلي، مع هدنة غير معلنة مع إسرائيل، كما يعني نجاح الصفقة قبولاً دوليًا بإيران كدولة نووية، ودورًا إيرانيًا محايدًا إن لم يكن مؤيدًا لدخول أطراف فلسطينية مثل حماس في مفاوضات مع إسرائيل. وفشل الصفقة يعني احتمالات حرب إقليمية قادمة، تأتي عقب ضربة عسكرية إسرائيلية لمواقع نووية إيرانية.

الملحق رقم (١): صفقات ومفاوضات

• في العام ١٩٨٠م جرت محادثات بين مسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية والدكتور محمد بهشتي، الذي كان واحدًا من زعامات الثورة، وشغل منصب وزير العدل ونائب رئيس مجلس الخبراء لصياغة الدستور. وأوصل بهشتي للأمريكيين رسالة بأن استقبال الشاه سيكون سببًا لتقوية مشاعر العداء لأمريكا في صفوف الشعب الإيراني، وأن أي محاولة للانقلاب على الثورة ستكون أمريكا مسؤولة عنها؛ بسبب نفوذها العميق داخل صفوف الجيش الإيراني. وأعقب ذلك لقاء بروس لينغلن وهنري بيركت مع رئيس الوزراء الإيراني مهدي بازرجان، ووزير خارجية الثورة في ذلك الوقت إبراهيم يزدي، حيث نقلا إليها رسالة بأن قبول الشاه على الأراضي الأمريكية جاء لأسباب إنسانية، وكان جواب يزدي أن استقبال الشاه أخرج الأمور في إيران عن السيطرة.

• تكرر لقاء المسؤولين الإيرانيين مع الطرف الأمريكي في احتفالات الذكرى الـ(٢٥) لانتصار الثورة الجزائرية، حيث جرت محادثات بين مهدي بازرجان وإبراهيم يزدي ومصطفى جمران الذين حضروا الاحتفال، والمستشار الأمني للرئيس الأمريكي جيمي كارتر برجنسكي، وكانت هذه المحادثاث قبل ثلاثة أيام من اقتحام السفارة الأمريكية في طهران، حيث طالب الطرف الإيراني من الأمريكيين بتغيير أسلوب التعامل مع إيران، وحذروهم من حساسية استقبال الشاه وتبعات ذلك على العلاقة مع واشنطن. ويقال إن الأمريكيين هم الذين طلبوا إجراء هذه المحادثات.

• كان للكشف عن هذه المحادثات تبعاته على حكومة بازرجان؛ حيث تصدى لذلك حزب «الجمهورية الإسلامية»، وأصدر بيانًا ومساءلة لبازرجان ما إذا كان اللقاء مع برجنسكي ينسجم مع الحركة الثورية للشعب الإيراني. ويقال إن هذا التحرك الذي قاده «حزب الجمهورية» هو الذي أشعل مشكلة السفارة. ووجهت أحزاب إيرانية رسالة لبازرجان تقول فيها إن السياسة الأمريكية لن تتغير إلا بإقدامات ثورية وسياسية.

• رغم حديث المعارضين عن أن هذه المحادثات جرت بدون علم آية الله الخميني، إلا إن ابراهيم يزدي أعلن صراحة أن احتمال اللقاء مع مسؤولين أمريكيين كان واردًا، وتم وضع الخميني في صورة هذه الاحتمالية.

• قادت أولى المحادثات إلى احتلال السفارة الأمريكية، وإن كانت هذه المحادثات لم تصل إلى نتيجة بشأن ٢١ مليار دولار هي أرصدة إيران لدي أمريكا، إضافة إلى مصير الشاه، فهي قادت إلى قطع العلاقات بين الجانبين.

• بعد عام على ذلك كان رئيس الحكومة محمد علي رجائي يصل إلى قناعة بضرورة حل مشكلة الرهائن، وتم قبول وساطة الجزائر مما أدى إلى إطلاق سراحهم.

• بعد ذلك بسنوات كان المستشار الأمني لرونالد ريغان مك فارلين يصل إلى طهران عام ١٩٨٦م لبحث قضية الرهائن في بيروت، ورغم زعم الإيرانيين بشكل رسمي أن المسؤولين الإيرانيين رفضوا إجراء محادثات مع فارلين وفريقه، لكن إيران تلقت كمية صواريخ أمريكية بعد فترة قصيرة، ومن ثم أطلق سراح أحد الرهائن الأمريكيين، وقالت أمريكا وقتها إن المحادثات تجاوزت موضوع الرهائن وبيع الأسلحة إلى إعادة العلاقات.

• بعد أحداث ١١ أيلول كان الرئيس الإيراني محمد خاتمي يتقدم بالتعزية للشعب الأمريكي، ومع أن حكومة كلنتون أرسلت رسائل عديدة تعبر عن رغبتها بالحوار والتفاوض مع إيران وإعادة العلاقات، إلا إن حكومة خاتمي لم تستجب لذلك، ولم يفلح الاعتذار الرسمي الذي قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية عن دور بلادها في إسقاط حكومة مصدق الوطنية، في جعل خاتمي يصافح كلنتون، ويقال إنه لجأ إلى الدورة الصحية في ممر الأمم المتحدة حتى لا يضطر إلى مصافحة كلنتون.

• قبل الحرب على أفغانستان كانت محادثات سرية طويلة تجري بين مسؤولين أمريكيين وإيرانيين كما يكتب رايان كروكر في مذكراته، واستمرت المحادثات أيضًا حول موضوع الحرب في العراق.

• مع مجيء نجاد إلى السلطة وبدون الخوف من أي ردة فعل، كان يوجه خطاب نصيحة إلى بوش في مايو من العام ٢٠٠٦م، لكن الرسالة التي تكونت من ١٨ صفحة لاقت استقبالاً باردًا من الطرف الأمريكي، فهي لم تحمل أي مقترحات بشأن الموضوع النووي الإيراني، وإنما حملت مجموعة عظات. وقرأتها الصحافة الأمريكية على أنها رغبة إيرانية في فتح باب للتفاوض.

• في عام ٢٠٠٧م عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران محادثات بشأن العراق، تجاوزت الموضوع العراقي إلى قضايا أخرى، من بينها: الوضع في أفغانستان، ودور إيران الإقليمي.

• مع مجيء أوباما إلى الرئاسة أرسل نجاد رسالة تهنئة لم ترض عنها المحافل الأصولية في إيران.

العلاقات اليمنية الإيرانية
الجذور التاريخية والفكرية وأثرها في التطورات السياسية

محمد يحيى عزان[1]

علاقة اليمن ببلاد فارس قبل الإسلام

بدأت علاقة اليمن ببلاد فارس ـ فيما نعرف ـ إبان الغزو الحبشي لليمن، حيث كانت الثورات اليمنية غير قادرة على إخراج الأحباش؛ بسبب ضعفها وتفرقها من جهة، وقوة الأحباش وشدة سطوتهم من جهة أخرى، ما دفع «آل ذي يزن الحميري» إلى اللجوء إلى الاستعانة بالقوى الكبرى ـ آنذاك «الروم والفرس» ـ وفشلت المحاولة مع الروم، ونجحت مع الفرس؛ فبعث كسرى جيشًا مع «سيف بن ذي يزن» إلى شواطئ عدن، ومنها توجه نحو صنعاء حيث هزم الأحباش، ونصَّب أهل اليمن سيف بن ذي يزن ملكًا عليهم، وأتت وفود العرب وزعاماتهم مهنئة، وعاد أكثر الفرس إلى بلادهم، ومنهم من تزوج في اليمن واستوطن بها. ولم تمض فترة حتى تم اغتيال سيف بن ذي يزن، فبعث كسرى القائد «وهرز الديلمي»، حاكمًا لليمن، فلم يلبث أن ثار عليه اليمنيون، فبعث كسرى القائد «باذام أو باذان» فواجه معارضة واحتجاجات كثيرة، حتى عقد اتفاقًا مع كبرى القبائل اليمنية حول تنظيم الحكم وتقاسم السلطات، وصاهر اليمنيين، واختلط ذووه بالمجتمع حتى صاروا جزءًا منه[2].

---

(١) باحث في الفكر والتاريخ الإسلامي

(٢) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦/٢١٧ ـ ٢١٨.

ومع مرور الأيام انتشر المنحدرون من أصول فارسية في البلاد اليمنية، وتماهوا في المجتمع كغيرهم من الأصول القادمة من مناطق مختلفة من الجزيرة العربية، وأفريقيا، والهند، والشمال. ومن أشهر مواطنهم في اليمن قرية «الفرس» في وادي رجام، وقرية «الأبناء» في وادي السِّر في قبيلة بني حشيش، وقرية «بني بهلول» جنوب صنعاء و«بيت بوس» غرب صنعاء، وقرى أخرى في خولان الطيال شرق صنعاء[1].

اليمن وإيران بعد الإسلام

جاءت دعوة الإسلام لأهل اليمن أيام «باذام أو باذان» فدخل الإسلام مع أهل اليمن ـ في قصة معروفة ترويها كتب التاريخ ـ ويبدأ فصل جديد؛ دخل فيه اليمانيون تحت لواء رسالة الإسلام، ومضت عليهم نظمه وأحكامه، وتعافى من الانقسامات الحادة التي كان يعاني منها.

واستغنى الناس عن الهويات العرقية بالهوية الإسلامية، التي أعلنت أن هذه الأمة أمة واحدة، وأن الله ما جعل الناس شعوبًا وقبائل إلا ليتعارفوا، وأن الأعراق والأنساب لا تمنحهم الخيرية، ولكن أكرمهم عند الله أتقاهم.

التاريخ الفكري والسياسي المشترك للدعوة الزيدية في كل من اليمن وإيران

خرج الإمام زيد بن علي ثائرًا على حكم بني أمية سنة (١٢١هـ) في الكوفة، وقُتل في ٢٥/محرم ١٢٢هـ، ولم تنته الأسس التي قامت عليها ثورته، بل توطدت واستمرت بزعامة سلسلة من تلاميذه وأهل بيته الذين باتوا يعرفون لاحقًا بـ«الزيدية»[2]. وكان يحيى بن زيد بن علي أول من قصد المشرق من الزيدية؛ فتوجه نحو خراسان وبها خاض معارك ضد الأمويين قتل على إثرها

---

(١) إبراهيم المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية ١٨/١ .

(٢) تفاصيل قصته وأسباب ثورته في كتابي: (الإمام زيد بن علي شعلة في ليل الاستبداد).

عام ١٢٦هـ، بعد أن أسس جبهة معارضة للحكم الأموي، استمرت حتى سقط عام ١٣٢هـ على يد التحالف العلوي العباسي.

وبعد مقتل الإمام الحسين بن علي المعروف بـ«الفخي» سنة (١٧٠هـ) على يد العباسيين، خرج الإمام يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ـ الثائر الخامس بعد الإمام زيد بن علي ـ إلى اليمن، وأقام بصنعاء عدة أشهر، ثم توجه نحو بلاد «الديلم» و«خراسان» حوالي سنة (١٧١هـ)، متخفيًا من العباسيين أيام الرشيد، ولم يقم في بلاد الديلم طويلاً، ولكنه أسس للزيدية وجهة نحو المشرق، واستمر أتباعه هناك في الدعوة إلى ما كان يدعو إليه، أما هو فعاد إلى بغداد في ظل أمان من هارون الرشيد، وبها حُبس ومات مسجونًا سنة (١٨٠هـ)[١].

وبعده بنحو ستين سنة ظهر في بلاد الديلم وطبرستان الداعيان الزيديان: الحسن ومحمد ابنا زيد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي، سنة (٢٥٠هـ)، وسيطرا على أجزاء واسعة من خراسان وطبرستان وجرجان، وأسسا الدولة الزيدية هناك؛ فكان الحسن بن زيد أول من حكم تلك البلاد من الزيديين. وذكر عالم الآثار البريطاني «استانلي لين بول»: أن الدولة العلوية أقيمت على ولايات جنوب بحر الخزر وأن النقود ضُربت باسمها[٢]. وقال رتولد اشبولر: «أسس الزيديون في السواحل الجنوبية لبحر الخزر في سنة (٨٦٤م) دولة تركت في التاريخ أثرًا بارزًا»[٣].وظلت الزعامة في بلاد المشرق للحسن بن زيد حتى توفي سنة (٢٧٠هـ)، فبويع أخوه محمد بن زيد حتى قتل في معركة مع معارضيه سنة (٢٨٧هـ)[٤]، وانهار حكمه.

---

(١) أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ)، مقاتل الطالبيين ٣٨٨. أبو طالب الهاروني (٤٢٤هـ)، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة ١٤٧.

(٢) حسن الأمين، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية ١٢٨/٣ نقلا عن كتاب استانلي لين بول (طبقات سلاطين الإسلام).

(٣) حسن الأمين، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية ١٢٨/٣. نقلا عن كتاب رتولد اشبولر (تاريخ إيران).

(٤) نصوص ودراسات المعهد الألماني للدراسات الشرقية، جمعها: «فيلفرد ماديلونغ» بعنوان: =

وكان الناصر الحسن بن علي بن عمر المعروف بـ«الإمام الأطروش» ـ وهو من أبرز أصحاب الداعي محمد بن زيد ـ قد نجا وانصرف إلى بلاد الديلم، وأخذ يحضر لاستعادة سلطة الدولة الزيدية، وتمكن من ذلك حين بويع له بالإمامة سنة (٣٠١هـ)[1]، ودخل خلق كثير على يديه الإسلام، وبنى لهم المساجد، وقضى على النظام الإقطاعي الذي كانت تستند عليه سلطة رؤساء العوائل، واستبدل به نظام التعاون بين طبقات الديلم المختلفة، الأمر الذي سهل عليه تثبيت زعامته السياسية إلى جانب زعامته الدينية[2]، حتى قال عنه معاصره الإمام ابن جرير الطبري: «ولم ير الناس مثل عدل الأطروش وحسن سيرته وإقامته الحق»[3]. وقال ابن حزم: «هو الذي أسلم الديلم على يديه». وأضاف: «كان فاضلاً، حسن المذهب، عدلاً في أحكامه؛ ولي طبرستان»[4].

وبعد وفاة الأطروش سنة (٣١٦هـ) استمرت الإمامة الزيدية في بلاد الديلم وطبرستان وخراسان وما جاورها، حتى استولى «البويهيون» على الزعامة السياسية سنة (٣٣٤هـ)، وتركوا لأبناء علي الزعامة الدينية، كل في الناحية التي يسكنها، وعلى امتداد الجغرافيا الزيدية في بلاد المشرق قامت دولة بني بويه، وامتدت لتشمل مناطق النفوذ العباسي، حيث صار البويهيون الحكام الفعليين للبلاد، وتركوا للعباسيين رمزية الخلافة وشكلها فحسب.

وبعدما تغلب الصفويون على بلاد فارس في القرن التاسع الهجري؛ أعلنوا المذهب الإمامي الاثني عشري مذهبًا رسميًا للدولة، وكانت الزيدية ضمن أكثر من استهدفوها وجودًا وفكرًا؛ فقُتلوا وشردوا حتى تلاشوا، ولم

= «أخبار أئمة الزيدية في طبرستان وديلمان وجيلان»، ص ١٢٢، منتزع من كتاب «جلاء الأبصار» للحاكم المحسن بن كرامة الجشمي المتوفى (٤٩٤هـ).

(١) المصدر السابق ص ٢٤، منتزع من كتاب «التاجي في أخبار الدولة الديلمية» لإبراهيم بن هلال الكاتب.

(٢) حسن الأمين، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية ٥٨/٣ .

(٣) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك ١٤٩/١٠.

(٤) جمهرة أنساب العرب ص ٥٤.

يبق منهم اليوم إلا بعض آثار العمران ومشاهد الموتى، وشيء من التراث الفكري المغمور.

وفي اتجاه موازٍ لنشاط الدعاة الزيديين في بلاد «طبرستان»، خرج يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي من «المدينة» متوجهًا نحو اليمن ـ بعد عودته من زيارة لدولة بني عمه في خراسان وجرجان ـ فوصل إلى «صعدة» سنة (٢٨٣هـ) واستوطنها وعمل على تأسيس دولة، جعل بلاد صعدة ونواحيها مركزها، وطلب من الناس البيعة، وتلقب بـ«الهادي إلى الحق»، وبنى نظام حكمه على أصول دينية وفق النظرية الزيدية في «الخروج على الحاكم الظالم»، والعمل على تغيير الأوضاع الفاسدة ولو بقوة الثورة الشعبية، واشترط لشرعية الثورة أن تكون منضوية تحت راية يتزعمها أحد الأشخاص المنتمين ـ نسبًا ـ إلى أبناء الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب، وهو ما عرف في أوساط الزيدية بـ«حصر الإمامة في البطنين»، وحول هذه المسألة ثار جدل فكري وسياسي كبير لا يزال قائمًا حتى اليوم[١].

وسمع جماعة من أهالي طبرستان في المشرق بأمر الإمام الهادي، فقصدوه نحو اليمن، وأقاموا معه، وكانوا من خلص رجاله، واستمروا مع أولاده وأحفاده من بعده، وتزوجوا من أسرة الهادي وغيرها من الأسر اليمنية، حتى كوَّنوا مجتمعًا داخل المجتمع اليمني، وصاروا جزءًا من تركيبته الديموغرافية، ولا يزال حي من أحياء صنعاء القديمة إلى اليوم يعرف بـ «حي الطبري».

وبعد وفاة الهادي سنة (٢٩٨هـ) توارثت أسرته من بعده إمامة الزيدية إلى عصرنا هذا، وظلت زعامتهم السياسية ـ كغيرها من أنماط الحكم في اليمن ـ تظهر أحيانًا وتختفي أخرى، ويتسع نفوذها حتى يصل إلى الحجاز ومكة، أو ينحسر حتى لا يتجاوز بعض القرى في ضواحي صعدة أو صنعاء، كل ذلك حسب الظروف والمتغيرات، وقوة المنافسين وضعفهم.

---

(١) استوفيت البحث في المسألة في كتاب لي بعنوان: «قرشية الخلافة.. تشريع ديني أم رؤية سياسية؟».

ومن المهم أن أشير هنا إلى أن أحكام وفتاوى وسياسات وآراء أئمة الزيدية - في كل من اليمن وبلاد فارس - كانت تسري على جميع المنتمين إلى المذهب الزيدي في كلا البلدين، وأينما كان للزيدية وجود، باعتبارها صادرة عن مدرسة دينية واحدة، عابرة لحدود الأقاليم، وخصوصية المكونات القومية والقبلية.

وكانت كتب علماء الزيدية في اليمن تدرس وتشرح في بلاد الديلم وخراسان وجرجان والري، كما كانت كتب علماء الزيدية في تلك البلدان تأتي إلى اليمن فتحظى بالقبول والاهتمام. ولا يزال عند الزيدية في اليمن كثير من ذلك التراث المشترك، كما اطلعت أثناء زيارتي لإحدى المكتبات الخاصة بالمخطوطات في مدينة «قم» على كتب ومراجع زيدية كتبت باللغة العربية، وأخرى بالفارسية ولغات أخرى.

وكان من الطبيعي أن تتم الدعوة والبيعة في كلا البلدين لأي قائم إن كان مستوفى شروط الإمامة الزيدية، فإذا صار إمامًا يبعث عماله لمتابعة شأن الداخلين تحت ولايته[1]. حتى إن أشخاصًا من اليمن ذهبوا إلى بلاد المشرق فكانت لهم هناك مناصب سياسية ودينية رفيعة، وكذلك جاء إلى اليمن أشخاص من بلاد فارس فكانوا أئمة في اليمن، كالإمام أبو الفتح الديلمي الذي بويع له بالإمامة بعد مجيئه من ناحية الديلم في عقد الثلاثين وأربعمائة، وحكم صعدة واختط ظفار، ودخل في حروب مع الصليحيين حتى قتله الصليحي في عشر الخمسين وأربع مائة هجرية، بمكان يسمى (نجد الجاح) من بلاد رداع، وقبره بردمان من بلاد عنس وسط اليمن، في قاع يسمى اليوم: «قاع الديلمي»[2].

وعلى مشارف الألفية الهجرية الثانية خاضت دولة الزيديين صراعات وحروبًا ضد الوجود العثماني في اليمن دون أن يغلب عليه الطابع الطائفي، واشتدت ضراوة المواجهات حينما بويع الإمام القاسم بن محمد عام (٩٨٧هـ =

(١) التفاصيل والأمثلة في ترجمة الإمام أبو الرضا الكيسمي والإمام أبو طالب الأخير، في الحدائق الوردية ٢/١٤٢.

(٢) محمد بن علي بن يوسف الزحيف، مآثر الأبرار الجزء الثاني من ثلاثة أجزاء (مخطوط). إبراهيم المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية ١٧١٩/٢

١٥٩٧م)، وبعد سنوات من الكر والفر تمكن اليمنيون من إخراج العثمانيين عام (١٣٢٧هـ = ١٩١٨م).

وفي عام (١٣٤٥هـ = ١٩٢٦م) أعلن الإمام يحيى حميد الدين شمال اليمن دولة مستقلة، وخلط بين مفهوم الإمامة الزيدية التقليدية والملكية؛ التي أضحت نظام الحكم في البلدان العربية، وأعلن نفسه ملكًا على «المملكة المتوكلية اليمنية»، وحظي باعتراف دولي، وأعلن ولده أحمد وليًّا للعهد، فتولى الحكم بعد مقتل أبيه عام ١٩٤٨م.

الثورة على الإمامة في اليمن

في وضع وصفه المؤرخون بالمضطرب، حكم الإمام أحمد حميد الدين بعد مقتل أبيه أربع عشرة سنة، وعين ولده محمدًا وليًّا للعهد، فلم يمض على ولايته أيام - بعد موت أبيه في ١٩٦٢/٩/١٩م - حتى قامت ثورة الجمهوريين عليه في ١٩٦٢/٩/٢٦م بمساعدة وتأييد الزعيم المصري جمال عبد الناصر، فكان الإمام أحمد آخر من حكموا اليمن من سلالة الإمام الهادي.

وكان الهدف من ثورة سبتمبر تغيير الوضع السياسي والإداري الذي لم يعد صالحًا للمجتمع، حتى ضاق به اليمانيون، بمن فيهم كثير من الزيديين، بل كانت بعض شخصيات أسرة آل حميد الدين من قادة الثورة، خصوصًا بعد تحويل الإمامة إلى ملك، الذي انتقده كثير من علماء الزيدية، لذلك لم تأخذ الثورة طابعًا طائفيًّا، ولم يتعامل الناس معها على أنها موجهة ضد الإمامة كنظرية زيدية، أو الأسرة الهاشمية كانتماء عرقي.

بيد أن بعض الذين اعتلوا صهوة الثورة بعد إسقاط النظام الملكي، أبدوا مخاوف من عودة النظام السابق، فأفرطوا في سعيهم لاقتلاع جذوره الوجودية والفكرية، ولاحت لهم الفرصة لضرب بعض رموز الأسرة الهاشمية؛ بحجة أنهم كانوا يمتهنون العباد ويفسدون في البلاد، وينظرون إلى أهل اليمن نظرة

دونية[1]. الأمر الذي وجد فيه الهاشميون انحرافًا بوجهة الثورة، وتحويلها من ثورة على الوضع المتردي، إلى تصفية حسابات اجتماعية ودينية.

واتهم الزيود نظام الحكم في الجمهورية الفتية باتخاذ ترتيبات غير معلنة تستهدف كل ما له صلة بأسرة آل حميد الدين، بما في ذلك المذهب الزيدي الذي ينتمون إليه، وأخذوا يتذمرون من أشياء كثيرة، من أبرزها:

• إقصاء رموز المدرسة الزيدية والتضييق عليهم، سواء كانوا هاشميين أو غير هاشميين، حيث تمت تصفية بعضهم، وتهجير آخرين، والتضييق على كثير ممن بقي منهم، رغم أن بعضهم آثر التماشي مع الوضع الجديد، وأدرك أن ما حل بهم كان نتيجة السلوك الخاطئ في التعامل مع الناس أيام الملكية، في حين ظل بعضهم يرى أن تميزهم على غيرهم من الناس كان ولا يزال حقًّا شرعيًّا لهم، وأنهم سيظلون يسعون لاسترجاعه، ويتحينون الفرصة لإعادته بحجة أنه أمر الله ودينه وحكمه في خلقه.

• استقدام المنهج الدراسي المصري برمته، دون أدنى مراعاة لأي اختلاف ثقافي أو فكري أو اجتماعي، ودون أي تكتيك معقول للانتقال التدريجي، بل تعمدت بعض المواد الإساءة إلى تاريخ الزيدية في اليمن دون استثناء أو تمييز بين محسن ومسيء.

• تسهيل دخول ما يسمى «المذهب الوهابي» اليمن من أوسع الأبواب، بعد أن كانت طلائعه قد سبقت منذ أكثر من قرن من الزمان، وكان علماء الزيدية ولا يزالون يتهمون النظام بدعم المد الوهابي، وتمكينه من إنشاء نحو سبع مائة معهد لتدريس مناهجه وأفكاره التي كان توسعها على حسابهم في كثير من المناطق، حتى تمكن من التغلغل في مفاصل الدولة والاستقواء بشرعيتها لفرض نفسها، وصارت منابر التعليم والتأثير كالجامعات، والمدارس، وحتى المساجد تمضي في اتجاهه وحسب ترتيباته.

---

(١) عبد الله السالمي، ثورة سبتمبر وإعادة صياغة الهوية الوطنية، ملحق صحيفة الجمهورية ٢٠١٢/٩/٢٦م.

كانت تلك الإجراءات بمثابة صدمات متلاحقة؛ جعلت كثيرًا من الزيود يشعرون بأن الثورة خرجت عن مسارها، ووضعت في مسار آخر، مما جعلهم يعيشون حالة احتقان غير معلن، رغم مشاركة كثير منهم في تسيير الشأن العام للبلاد سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. الأمر الذي جعل كثيرًا منهم يرى أن قضية الثورة لم تعد قضية تحرير المجتمع والارتقاء بمستوى وعيه، والبحث عن رغد عيشه. وتجاوزت فكرة تأديب النافذين في نظام الأمس، إلى استهداف الخلفية الفكرية لشريحة كبيرة من المجتمع.

أصداء الثورة الإيرانية في اليمن

جاء المتنفس ـ بالنسبة للزيود ـ بقيام الثورة الإسلامية الإيرانية، خصوصًا بعد بلوغ صوتها الإعلامي الذي يوحي بمشروع جديد، ينطلق ـ بشكل عام ـ تحت مظلة «أهل البيت» ويسعى لإحياء تراثهم، وكان أحسن ما فيه بالنسبة للزيود في اليمن أنه يتعارض مع المد الفكري القادم من الشمال، والذي ضاقوا به ذرعًا.

ولكن التيار المتعاطف مع الثورة في إيران، والمتطلع إلى دور لها في اليمن لم يكن له تكتل سياسي، أو حتى مؤسسة ثقافية أو دينية يمكنها تأسيس علاقة معتبرة مع النظام الجديد، الذي لم يتردد في إعلان رغبته في «تصدير الثورة» إلى الجوار العربي، وذلك مما جعل أبواب النفوذ السياسي الإيراني إلى الجمهور صعبًا في بداية الأمر.

ولم تتمكن الجماعات المهاجرة على خلفية ثورة ١٩٦٢م ـ من أسرة آل حميد الدين، وآل الوزير، وغيرهم ـ من صناعة العلاقة التي كانت الجمهورية الإسلامية تتطلع إليها؛ لأن مركز إقامة تلك الجماعات كان في المملكة العربية السعودية، أو المملكة الأردنية الهاشمية المعروف موقفهما المعارض للسياسات الإيرانية.

وعلى مستوى الداخل تعرضت سياسة الثورة الإسلامية لحملات هجوم ونقد واسعة من قبل المؤسسات الرسمية والإعلام المحلي، حتى صار مجرد التفكير في الانفتاح على إيران جريمة يعاقب عليها.

ورغم الصد الرسمي استمر الإيرانيون في سعيهم للنفوذ إلى عمق المجتمع اليمني، ولم يكتفوا بما كان متاحًا لهم ولغيرهم من تكوين علاقات قائمة على خلق حزمة من المنافع المتبادلة مع مراكز قوى سياسية وقبلية، تؤمّن مقدارًا كافيًا من الحضور السياسي والاقتصادي في الساحة اليمنية؛ لأنهم أرادوا علاقة من نوع آخر، علاقة تعتمد على أيديولوجية دينية، تنشأ عنها رؤية سياسية مشتركة، لاسيما وأن ثمة علاقة «تاريخية: فكرية وسياسية» بين المجتمع اليمني والإيراني.

وبما إنه لا يمكن إغفال الكلام عن الروابط الدينية إذا ما تحدثنا عن العلاقة السياسية الشعبية مع إيران، فإننا نشير إلى أمرين مهمين:

الأمر الأول: أن اليمن تعتبر أهم معاقل الزيدية ـ المحسوبين من فرق الشيعة ـ وهم ضمن من تعتبرهم إيران في دائرة مسؤوليتها؛ فهي ترى نفسها راعية التشيع في العالم. وبالتالي يرى الإيرانيون أن التواصل مع شيعة اليمن واجب ديني ومسئولية أخلاقية، وليس مجرد تكتيك سياسي عابر.

علمًا بأن الزيدية ـ سواء الذين كانوا في إيران أو الذين لا يزالون في اليمن ـ يختلفون مع الإمامية الاثني عشرية في أهم ركائز مذهبهم في المجال الديني والسياسي، وإن جمعهم عنوان التشيع، ومن ذلك:

• أن الزيدية لا ينظرون إلى النص على إمامة علي بن أبي طالب، على النحو الذي تراه الإمامية (أنه نص قطعي الثبوت والدلالة)، ولذلك يحملون من تقدمه من الخلفاء على السلامة، ولا يسبون أو يتبرأون من فضلاء الصحابة، ويحسنون القول في أمهات المؤمنين.

• ينكرون أن يكون النبي ﷺ نص على اثني عشر إمامًا بأعيانهم، ولا يرون أن أحدًا من الأئمة معصوم كالنبي ﷺ، أو أنه يعلم المستور المغيب، أو أنه يكون عالمًا دون تعلُّم، بل يحتاج إلى تعلم ويتم اختياره من قبل الناس، وكلامه ليس تشريعًا ملزمًا، وهو معرض للخطأ والفسق والكفر كغيره من الناس.

• ولا يرون صحة القول بأن المهدي المنتظر قد ولد، وأنه غائب في سرداب أو غيره، وإن كانوا يرون أن ثمة أخبارًا عنه، لا يختلفون فيها عما يرويه أهل السنة في الموضوع.

• القرآن نص موجه لهداية الناس وإرشادهم، لا زيادة فيه ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير، وقد جاء بلسان عربي واضح يفهم كل مكلف ما كُلِّف به منه، ولا يحتاج فهمه إلى إمام ظاهر أو مندوب عن إمام غائب كي يكشف معانيه الباطنة، أو يتأول دلالته الظاهرة.

• يؤخذ بما صح عن النبي مما جاء في سائر كتب المسلمين من السنة النبوية المروية من طريق الصحابة والتابعين وتابعيهم، ومن روى عنهم من المحدثين من أي فرق الإسلام كانوا، ولا يُرَدُّ منها إلا ما لم يصح بموجب الضوابط العلمية المدونة في كتب الأصول.

• أهل البيت كسائر الناس ليسوا معصومين عن الخطأ، وليست أقوالهم حجة على أحد، بل يؤخذ من أقوالهم ويرد، ولا يلتفت إلى شيء منها إلا ما دل عليه الدليل الشرعي المعتمد على صريح القرآن وصحيح السنة.

• فكرة المرجعيات الدينية المتمثلة في أشخاص يتعين تقليدهم على وجه الخصوص، فكرة سياسية غير لازمة دينيًا؛ إذ الأصل أنه يجب على كل مكلف النظر، ولا يجوز له تقليد غيره في مسائل العقيدة. وفي مسائل التشريع يجوز للعوام القاصرين عن فهم النصوص تقليد المشهور من أئمة العلم في زمانهم، أما غير العوام فعليهم أن ينظروا في مسائل الشريعة على قدر استطاعتهم؛ ليتعبدوا لله وفق قناعتهم هم. وأما المسائل السياسة فهي مسائل دنيوية لا يختص أحد بفهمها، لذلك يتعاملون فيها بالتوافق مع سائر شركائهم في الحياة حسب ما تقتضي مصلحة المجتمع[1].

(١) محمد عزان، الفروق بين الزيدية والاثني عشرية، العدد الثالث من صحيفة الواقع اليمنية.

وهذه فروق جوهرية، غير أن السياسة أحيانًا تقتضي تجاهلها والاقتصار على التفكير فيما يجمع الطرفين في الإطار العام للتشيع، خصوصًا عند الاستنفار لمواجهة طرف هنا، والتصدي لطرف هناك.

الأمر الثاني: أن من عقيدة الشيعة الاثني عشرية ـ التي تقوم عليها الدولة في إيران ـ أنه سيخرج من اليمن راية تنصر الإمام المهدي المنتظر، وأنها ستكون أهم الرايات وأهداها، فهم يروون عن أبي جعفر الباقر كلامًا طويلاً يتحدث عن قصة خروج السفياني والخراساني واليماني، وفيه أنه قال: «وليس في الرايات أهدى من راية اليماني، إذا خرج فانهض إليه، فإنّ رايته راية هدىً، ولا يحلُّ لمسلمٍ أن يلتوي عليه، فمن فعل فهو من أهل النّار؛ لأنّه يدعو إلى الحقّ وإلى طريقٍ مستقيم»[1].

وهذا أمر مهم، وهو يؤكد أن نظرة النظام القائم في إيران للعلاقة مع اليمن ليست مجرد نظرة سياسية دبلوماسية فحسب، ولكنها نظرة دينية مصيرية، توجب عليهم شرعًا ـ حسب فقههم ـ تأييد ومناصرة أي ظاهرة تمهد لأمر الموعود الذي ينتظرونه من مئات السنين.

هذا إلى جانب أن التأثير السعودي في اليمن صار محل شكوى كثير من اليمنيين، حتى إن بعض القوى القومية واليسارية أخذت تشجع النشاط الإيراني؛ عل ذلك يحد من النفوذ السعودي المتنامي، خصوصًا على الصعيدين الديني والسياسي.

وزد على ذلك أهمية موقع اليمن؛ سواء بالنسبة للبحار التي يطل عليها، أو قربه من منطقة القرن الإفريقي، أو لكونه البوابة الجنوبية للجزيرة العربية، دع عنك طبيعة تضاريسه، وكثافة سكانه، ووضعهم السياسي المضطرب.

هذا إلى جانب عوامل أخرى سياسية واقتصادية وأمنية، جعلت الجمهورية الفتية في إيران ـ رغم انشغالها بالحرب مع العراق، ومعرفتها بدخول

---

(١) علي الكوراني، عصر الظهور، مبحث تحت عنوان: اليمن ودورها في عصر الظهور.

اليمن المعركة إلى جانب صدام ـ تفتش بين أنقاض الماضي وركام الحاضر؛ علّها تجد أثرًا يوصلها إلى تكوين علاقة تمكنها من موطئ قدم في اليمن.

وفي أوائل ثمانينيات القرن الماضي، استطاعت السفارة الإيرانية في صنعاء أن تتواصل مع بعض الشباب اليمني المتحمس، وأمدتهم ـ عبر بعض المطبوعات ـ بروح ثورية، فأقاموا أنشطة ذات طابع دعوي سياسي، تعرضوا على إثرها للسجن والملاحقة، وضيقت عليهم المؤسسات الأمنية، ولكنهم ظلوا يمارسون نشاطهم كيفما أمكنهم وبأي مقدار.

وفي احتفالات الذكرى الثامنة للثورة الإسلامية عام ١٩٨٦م، تمكنت السفارة الإيرانية من التواصل مع بعض الشخصيات الدينية والقبلية، وقدمت دعوات للمشاركة في طهران؛ فاستجاب لها مجموعة من طلاب المدارس الدينية من شباب الزيدية، وذهبوا على أنهم ممثلون لمن وراءهم من العلماء وطلاب العلم. وهنالك أعجب الشباب ما شهدوا من النشاط الديني والثقافي الموجه لإنعاش التشيع، من خلال إقامة المدارس والمراكز البحثية المتخصصة، فضلاً عن إقامة الشعائر والمناسبات الدينية، التي تجتمع فيها الجماهير، ويسهل فيها شدهم عاطفيًا نحو الخصوصية المذهبية.

وأخذ الشباب الضيوف يفكرون في كيفية نقل ما أمكن من شكل التجربة إلى اليمن، مع استبعاد المحتوى الفكري والثقافي المخالف لما عند الزيدية، والإبقاء على ما يبدو أنه مشترك في الجملة، ووجدوا أن المتاح حينها هو تشجيع أكبر عدد من الشباب على الالتحاق بحلقات الدروس الدينية التي كانت تقام في بعض المساجد، إذ لم يكن لدى الزيود مدارس ولا مراكز خاصة، كما كان عند غيرهم من ذوي التوجهات المذهبية الأخرى[1].

وفي تلك الفترة نشطت السفارة الإيرانية في صنعاء ومحيطها، وتحركت ميدانيًا تجاه صعدة والجوف، وبعض مناطق مأرب، وهو ما لفت نظر الدولة؛ فقامت عام ١٩٨٧م بحملة ملاحقات واعتقالات أودع على إثرها مجموعة من الناشطين

---

(١) كنت أحد الضيوف المشاركين، وأنا أتحدث هنا عن مشاهداتي .

السجن، مما أثر على النشاط السياسي. ولم يوقف النشاط الفكري والثقافي، بل دفع الناس لاستحضار الروح الثورية المقاومة والباحثة عن حرية التعبير، لاسيما وأن الزيود كانوا يشهدون ما يُقَدَّم للتيارات المناوئة لهم من دعم كبير.

تصنيف الإيرانيين للجماعة المنفتحة عليهم

ارتبك الإيرانيون أمام تعدد الجماعات واختلافها، وتفاوت مستوى نفوذها وتأثيرها، فضلاً عن المجالات التي يمكن التعاون معهم فيها، مما جعلهم يتعاملون مع الناس على أنهم ثلاثة أصناف:

١ . الزيود الدارسون للفكر الزيدي، والمدركون للفروق بينه وبين المذهب الإمامي الاثني عشري، وهؤلاء لم يكن لديهم مانع من تكوين علاقة مع إيران، على أن يكون الغرض منها دعم الجانب الثقافي والفكري، بعيدًا عن الأغراض السياسية، وأن تقوم العلاقة على مبدأ الحفاظ على المذهب الزيدي ودعمه كما هو، دون مماهاته في المذهب الاثني عشري، والتأثير على المنتمين إليه بحكم التفوق في الإمكانات. بيد أن الإيرانيين ـ سواء في المؤسسة الرسمية أو الدينية ـ لم يتحمسوا لهذا المسار ولم يتفاعلوا معه، رغم الوعود التي كانوا يقدمونها، ولعل سبب ذلك ما أدركوا من وسطية هذا المسار، التي لن تسمح له بالانحياز بشكل حاد إلى جانبهم، وإدراكهم أن له مشروعه الفكري والسياسي الخاص، وهذا ما عانوا منه مع الزيود السابقين، الذين نافسوهم على جمهور الشيعة في أماكن كثيرة، حتى في بلاد فارس نفسها.

٢. العوام والمتحمسون لمجمل التشيع والولاء للإمام علي وأهل بيته، ممن يمكن تشكيل ثقافتهم وإفراغها في قالب شيعي اثني عشري، أو الدفع بهم نحو المدرسة الجارودية التي تتفق مع الإمامية في بعض المسائل السياسية الدينية الحساسة[١].

(١) الجارودية جماعة زيدية متشددة في مسألة الإمامة، كتبت عنها بحثًا في مجلة المسار الفصلية، العدد الواحد والثلاثون، العدد الأول لسنة (١٤٣١هـ/٢٠١٠) بعنوان: «الجارودية انتماء زيدي بأفكار إمامية».

وهؤلاء تركوا للمؤسسة الدينية أن تتولى ترتيب العلاقة معهم؛ فاستقدمت كثيرًا من شبابه للدراسة في إيران، وأسست لهم في فترات الهدوء السياسي مع اليمن مراكز ثقافية، وحسينيات يمارسون فيها طقوسهم الخاصة، ويتبنون توزيع بعض الكتب وطباعة بعض البحوث والنشرات المتخصصة في الاحتجاج للمذهب الاثني عشري، حتى صار كثير منهم جزءًا منه، وعقدوا المحاضرات والندوات لاستقطاب الشباب الزيدي والسني على حد سواء، وهؤلاء أصبحوا ـ بعقيدة ـ رافدًا مهمًا للسياسة الإيرانية في المنطقة.

٣. خليط من الطلاب والمثقفين ورجال الدين المهتمين بشأن السياسة، المعجبين بالتجربة الإيرانية في الحكم، بصرف النظر عن التفاصيل المذهبية والرؤى الدينية، وهذا ما وجدت فيه المؤسسة الرسمية الإيرانية غرضها؛ فأبدت ارتياحها من إعلان تأسيس بعض الأحزاب التي كانت لها رؤية منسجمة مع سياستهم العامة في المنطقة والعالم.

الأحزاب السياسية

صُنفت ثلاثة أحزاب ـ من الأحزاب التي تم الاعتراف بها رسميًا ـ على أنها موالية لإيران، وهي: «حزب الحق، وحزب العمل الإسلامي، وحزب اتحاد القوى الشعبية»، لصلتها بالزيدية.

فأما «حزب اتحاد القوى الشعبية»، فيعتبره مؤسسوه ـ من آل الوزير ـ امتدادًا لثورة ١٩٤٨م على الإمام يحيى حميد الدين، بزعامة الأمير عبد الله بن علي الوزير، وهو أبعد الأحزاب الثلاثة عن الاصطفاف إلى الجانب الإيراني، وأكثرها انفتاحًا، وأوسعها رؤية.

أما «حزب العمل الإسلامي»، فبقي خارج المشاركة السياسية الرسمية، واقتصر على نشاط إعلامي وثقافي، وطد فيها العلاقة مع بعض المؤسسات في إيران، والتحقت بعض كوادره بالدراسة في «قم»، وتحولت إلى المذهب الاثني عشري، ثم تلاشى الحزب ولم يعد له صوت يسمع، إلا من خلال صحيفة «البلاغ» الناطقة باسمه.

وأما «حزب الحق»، فقد كان الأوسع شعبية، وقد استطاع أن يدخل برلمان ١٩٩٣م بممثلين (حسين بدر الدين الحوثي، وعبد الله عيضة الرزامي)، ونافس على مقاعد أخرى منافسة قوية، وشارك في الحياة السياسية، وكانت علاقته مع إيران مميزة، ولم يخف تطلعه إلى علاقة أوسع مع إيران، كما كان يظهر من أنشطته الثقافية والسياسية والإعلامية. وفي انتخابات عام ١٩٩٧م لم يتمكن من العبور إلى البرلمان نتيجة تخلخله من الداخل، واستقالة كثير من كوادر «الشباب المؤمن» عنه، وهم الذين كانوا يمثلون قاعدته الكبرى، وبقي حيًّا من خلال صحيفة «الأمة» الناطقة باسمه، حتى صمتت هي أيضًا، وظهر الخلاف بين قياداته فأعلن بعضهم حله، وبعضهم تمسك به وأدخله ضمن تكتل «اللقاء المشترك» الذي واجه «حزب المؤتمر الشعبي» الحاكم، وتمثل في حكومة الوفاق بعد احتجاجات ٢٠١١م بوزير واحد.

ورغم التأييد والدعم الإيراني لحزبي «الحق» و«العمل» فقد خيبا آمال الإيرانيين، ولكن ذلك لم يمنعهم من التواصل مع القواعد الشعبية للأحزاب، ولم يَحُل دون تنمية علاقاتهم الفكرية والثقافية مع المدارس الدينية، التي شهدت نموًّا مطردًا نوعًا وكمًّا.

الشباب المؤمن

حينما تحققت الوحدة بين شطري اليمن ١٩٩٠م دخلت البلاد برمتها في مرحلة جديدة، كان أبرز معالمها: إمكانية تكوين الأحزاب السياسية، وإنشاء المؤسسات والمراكز الاجتماعية والخيرية والثقافية الخاصة، وهذا مما أتاح المجال للجمهور أن ينخرطوا في الأحزاب، أو يشكلوا تيارات ثقافية، انضوى تحت لوائها كثير ممن شعروا بأنهم استهدفوا من قبل النظام الشمولي، الذي كان قائمًا قبل الوحدة، ففي صيف عام ١٩٩٠م أقيم في مدينة صعدة وضواحيها عدة مراكز صيفية دينية، نظمها مجموعة من الشباب المهتمين بشأن الدعوة، وأدخلوا فيها أنشطة مختلفة، فكان لها أثر كبير شجع الشباب على التخطيط لعمل مشترك مميز؛ فكان «منتدى الشباب المؤمن» الذي جاء بمشروع تربوي

ديني، جمع بين أصالة التراث ومعاصرة المنهج، واستمد خلفيته الفكرية من روح المذهب الزيدي، الذي عاش شيعيًا في الوسط السني.

ونجحت حركة الشباب المؤمن في فرض نفسها كتيار ثقافي توعوي، وصل صداها إلى رئيس الدولة الذي دعا قياداتها منتصف عام ١٩٩٧م، واستبان منهم طبيعة نشاطهم، وطمأنهم بأن لهم الحق في أن ينشطوا على الساحة في ظل ما يكفل لهم الدستور، كغيرهم من الحركات والأحزاب والتيارات، ومنحهم يومها مساعدة شهرية تعادل ألفي دولار، كانت تصرف في طباعة كتب وأدبيات المراكز الصيفية[١].

وأمام تلك التحركات الرسمية كانت إيران تراقب عبر سفارتها حركة الشباب المؤمن، وتأمل أن يكون لها صلة وثيقة معها؛ لفرض وضع جديد يمكّن من ترتيب نوع آخر من العلاقات المباشرة مع حركة شعبية يحسب لها الآخرون ألف حساب. وجرت عدة لقاءات بين قيادات الشباب ومسؤولين إيرانيين، وسافر بعض القيادات إلى إيران بدعوات من المؤسسة الرسمية تارة، ومن المؤسسة الدينية تارة أخرى، ولكنها اقتصرت على الشكليات ولم تسفر عن علاقة وثيقة يمكن التعويل عليها؛ لأسباب مختلفة، أهمها في نظري:

• أن الإيرانيين كانوا يراهنون على حزب الحق، كحزب سياسي رسمي معترف به، خصوصًا وأن أكثر كوادر الشباب المؤمن وجماهيره منضوون سياسيًا تحت لوائه، فضلاً عن أن بعض قيادات الحزب طلبت من الإيرانيين أن لا يقيموا أي صلات مع الشباب؛ حتى لا يندفعوا نحو الاستقلال ويخرجوا عن السيطرة.

• أن المؤسسة الدينية في إيران كانت قلقة من النبرة العالية لدى الشباب في التحرر من قيود الموروث المذهبي، حتى إنني لا أنسى أن بعض علماء

(١) كنت أحد المشاركين في مقابلة الرئيس علي عبد الله صالح، وكنت الذي أشرف على طباعة كتب المراكز.

«قم» أطلق على الشباب المؤمن وصف: «وهابية الزيدية» لما رأوا من مستوى انفتاحهم على مذاهب السنة.

واستمر منتدى الشباب المؤمن في تحقيق النجاحات على المستوى الفكري والتربوي، ولكنه لم يلبِّ الطموحات السياسية التي ينشدها الراغبون في قيادة المجتمع، وزعامة الأمة بحجة استرجاع الحق الإلهي المسلوب، كما إنه لم يكن بمستوى تطلعات الوسط المتشدد الذي كان يريده ردة فعل عنيفة على المخالفين فكريًا وسياسيًا، بل أقلق الوسط التقليدي من الاكتساح السريع للساحة، وما شهدت من توجه الناس نحو الولاء للفكرة، بدلاً من مجرد التعصب للانتماءات، وذلك مما دفع التيارات المذهبية التقليدية للوقوف في طريق حركة الشباب، ودخلت في تحالفات حتى مع القبائل والعوام للتصدي لها، وجاءت الحرب مع الحوثي فخلطت الأوراق، ووقع منتدى الشباب المؤمن ضحية صراعات الطرفين.

حركة الحوثي والحروب الست

في أواخر عام ٢٠٠٢م عمل الأخ حسين بدر الدين الحوثي على تعطيل نشاط أحد المراكز الصيفية التي كانت في منطقة «مران» ـ محل سكناه ـ وقرر إلغاء ما كان يدرَّس فيه من مناهج الشباب المؤمن، ووجه أتباعه لترديد شعار (الموت لأمريكا الموت لإسرائيل) في التجمعات ثم في المساجد، ثم نشرهم لكتابته على الجدران وفي الطرقات، وعمل على استقطاب شباب مراكز الشباب المؤمن والتمدد في أوساطهم، التي كانت تعتبر مساحة مشتركة، ولم يكن بالإمكان صدهم عنها؛ خصوصًا وأنهم يرفعون شعارًا غير مستنكر في ذاته، وفي وقت كانت مشاعر الناس مشحونة ضد أمريكا وإسرائيل نتيجة الحرب على العراق، فضلاً عما يجري في فلسطين ولبنان، وكان ذلك الهتاف يردد في إيران وفي لبنان، مما جعل المراقبين يرون أنه يحمل دلالة سياسية، وأنه مجرد حلقة في سلسلة تحركات تهدف إلى إعادة حكم الإمامة إلى اليمن، أو استنساخ النموذج الإيراني، خصوصًا مع ما يلاحظ على الحوثيين من تمسك بإيران، وتجنبهم ـ ما أمكن ـ رفع العلم الجمهوري، ووصفهم ثورة سبتمبر

بأنها مجرد انقلاب، وتأكيدهم على حقهم الإلهي في قيادة الأمة، كما جاء في محاضرات زعيمهم حسين الحوثي، وأكده أتباعه في وثيقة أصدروها مطلع العام الحالي (٢٠١٢) بعنوان: «الوثيقة الفكرية والثقافية».

وبعد تلقي أتباع الحوثي سلسلة من المحاضرات التي تدعو إلى الرجوع إلى من اعتبرهم «أهل البيت» مؤكدًا ضرورة تسليم الأمر الديني والسياسي لهم، والاكتفاء بالاتباع والموالاة، إلى جانب تحذيره مما أسس له الشباب المؤمن من الوسطية والانفتاح؛ بحجة أن ذلك سيؤدي إلى تلاشي المذهب وذوبانه في المذاهب الأخرى، التي يرى أنها بُنيت على ضلالة منذ تأسيسها، وألزم أتباعه بالتخلي عن دراسة بعض المواد الدينية مثل: أصول الفقه، وعلم الكلام، وعلم الحديث، بل صرفهم عن الدراسة الدينية بشكل عام، وانشغلوا بعدها بمحاضراته التي فرغت إلى ملازم يتداولونها ويعكفون على دراستها.

وبدأت الحركة تأخذ طابع العنف اللفظي في مواجهة الآخر، وتبنت مبدأ الاتهام لمن لا ينضوي تحت لوائها بأنه عميل للأمريكيين. وشيئًا فشيئًا دخلت الحركة في مواجهة مع الدولة، بدأت بالتحدي وانتهت بحروب طاحنة يتحمل الفريقان مسؤوليتها، وإن بنسب متفاوتة، وحسب المراحل والتطورات[١].

وحينما انفجرت المواجهة لم يكن لجماعة الحوثي عنوان معروف، وكان العنوان البارز يومها هو «الشباب المؤمن»، فأطلقه من لا يعرف حقيقة الوضع على الحوثيين، وصار ذلك هو ما تردده وسائل الإعلام؛ فاستهدف الشباب المؤمن بشكل عام، وتمت ملاحقتهم والتضييق عليهم، واختلطت الأوراق الحزبية والمذهبية والثقافية والاجتماعية، مما فاقم المشكلة وجعلها عصية على حل قريب[٢].

---

(١) لا نستطيع أن نستوفي ما للحركة وما عليها في هذا العرض، وما هذه إلا مجرد لمحة موجزة.

(٢) كنت ممن أعتقل يوم ٢٠٠٤/٧/١٠م أثناء عودتي من لبنان، وبقيت في سجن الأمن السياسي إلى ٢٠٠٥/٤/٢٧م.

كانت إيران ترقب ما يجري في صعدة، وتؤكد في نفس الوقت: أن لا صلة لها بالأمر، غير أن المؤسسات الأمنية اليمنية كانت تقول إن لديها أدلة على تورط إيران في مسار الأحداث، عبر شبكة العلاقات التي أنشأتها في الداخل والخارج. وأصرت بعض وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية في اليمن على إعطاء المواجهات بعدًا مذهبيًا وأجندة إيرانية، وبالغ بعضها في ذلك، حتى بدا للشيعة في العالم أن الحرب قامت على الحوثي بسبب مذهبه، مما أكسبه تعاطفًا كبيرًا في الوسط الشيعي في الداخل والخارج، ومكنه من استنفار الزيود الذين لم يؤيدوه في السابق، وأحرج الزيود الذين لا يؤمنون بمشروعه الجديد.

• وحينما شاركت القوات السعودية في الحرب بشكل مباشر في ٢٠٠٩م، وجدت إيران نفسها في حرج، ولم يمكنها أن تنأى بنفسها عما يجري، وتقف مكتوفة الأيدي تجاه من تقول وسائل الإعلام: إن الحرب قائمة معهم بسبب علاقتهم بإيران؛ فأخذ الإيرانيون يتواصلون مع جماعة الحوثي في الداخل والخارج لترتيب ما يمكن فعله، وظهر من نتائج التواصل:

• الدعم الإعلامي عبر مختلف الوسائل، والذي توج مؤخرًا بتمويل قناة خاصة بجماعة الحوثي، وتدريب كوادرها الإعلامية.

• استقدام المبعوثين إلى إيران لأغراض مختلفة، وتقديم حركة الحوثي على أنها الممثل الشرعي للشيعة في اليمن.

• التدخل السياسي المباشر من خلال ما ذكرت وسائل الإعلام أنها مساع إيرانية للمصالحة بين الدولة والحوثيين، فضلاً عن دخول رجال الدين السياسيين في كل من إيران والبحرين والعراق ولبنان على الخط بتأييد الحوثي، والثناء على طبيعة نشاطه.

• إرسال الأسلحة والذخائر إلى الحوثيين، وتدريب كوادرهم في معسكرات خاصة، «حسب تقارير الحكومة اليمنية».

أما الحوثيون فيلخصون موقفهم من العلاقة بإيران، في الآتي:

• يرون أن علاقتهم بإيران طبيعية ومشروعة، جاءت نتيجة لتعاطف الإيرانيين معهم بسبب الحملات الإعلامية والعسكرية التي تعرضوا لها.

• إيران دولة مسلمة يتفقون معها في إطار مقاومة التدخلات الأمريكية في المنطقة، وموالاتها خير من مولاة الصهاينة ومن يناصرهم.

• يقولون إن ما يشاع من تلقيهم الأسلحة من إيران غير صحيح؛ إذ السلاح موجود في اليمن بين أيديهم وبمختلف أنواعه، ولا يحتاج إلى جلبه من الخارج، والدولة تعرف مصدره جيدًا.

الجعفرية في اليمن وعلاقتها بإيران

منذ مئات السنين عاش على الساحل الجنوبي لليمن ـ وخصوصًا في عدن ـ مجموعة من الشيعة الاثني عشرية، جلبتهم طبيعة الهجرات المتبادلة التي شهدتها المنطقة منذ زمن بعيد، ولكنها لم تكن معروفة ولا مسموعة خارج نطاقها.

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وانفتاح اليمن فكريًا على مختلف الثقافات، تصاعد النشاط الدعوي الشيعي الاثني عشري في اليمن، من خلال استقدام الشباب للدراسة في إيران. وكانت الأجواء مهيأة في ظل الصراع مع التيارات السنية المدعومة، كل ذلك جعل المذهب الاثني عشري يجد له مكانًا في بعض المناطق اليمنية؛ فأخذ يتمدد خصوصًا في مناطق شرق صنعاء، جهة خولان ومأرب، وفي بعض مناطق الجوف، وذمار، وصولاً إلى العاصمة صنعاء وضواحيها.

وقد ظهر وجودهم من خلال إحياء بعض المناسبات وإقامة بعض الفعاليات، حتى إنهم شاركوا في ثورة الشباب بكيان خاص سموه: «مستقبل العدالة»، وكانت لهم مخيماتهم وأنشطتهم، ولا يتنكرون لعلاقتهم بإيران، ويصفونها بالطبيعية والمشروعة؛ إذ لا تختلف عن طبيعة علاقة التيارات السنية بالسعودية ومصر وسائر بلدان الخليج.

الحركات القومية واليسارية في اليمن

كانت الحركات القومية واليسارية ـ ولا تزال ـ تشعر بامتعاض من هيمنة النفوذ السعودي في اليمن، وتحكمه في القرارات السياسية للدولة اليمنية، ولكنها تحولت إلى موقف بعد الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس صالح، واستفادت من التدخل الإيراني لمواجهة ما بات يعرف بالمشروع السعودي الأمريكي في اليمن، من خلال أصدقائهم الحوثيين الذين باتوا إحدى القوى الفاعلة على الساحة اليمنية. إلى جانب استقدام كثير من الإعلاميين والسياسيين والناشطين اليمنيين المناوئين للنفوذ السعودي في اليمن؛ لخلق توازن تخلقه المنافع المتبادلة. وانعكس ذلك على الأرض في ظهور تحالفات بين بعض القوى والحوثيين، مما مكنهم من التوغل في المناطق التي لم تكن يومًا مسرحًا للنفوذ الإيراني.

العلاقات الرسمية اليمنية الإيرانية.. انتعاش وفتور

منذ الإعلان عن إقامة علاقة دبلوماسية بين اليمن وإيران كانت علاقة طبيعية، كعلاقة سائر الدول العربية، وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران مرت بحالات مد وجزر وانتعاش وفتور؛ فهي تتأثر بشكل مباشر بطبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية، خصوصًا المملكة العربية السعودية، لما لها من تأثير على القرار السياسي في اليمن، بحكم الجوار والمصالح المشتركة.

وكانت العلاقة اليمنية الإيرانية قد مرت بحالة من القطيعة والتوتر؛ نتيجة انضمام اليمن إلى المعسكر العربي لمواجهة إيران في الحرب العراقية الإيرانية، ثم عادت للحياة تدريجيًّا بعدما توقفت الحرب عام ١٩٨٨م، واستقرت بعض الشيء ـ خصوصًا في أيام الرئيسين «رفسنجاني وخاتمي» ـ حيث بدا أن السياسة الإيرانية تتوجه نحو الاكتفاء بالتعامل الرسمي مع الدولة، وتم تبادل الزيارات على أعلى المستويات، ونشط التبادل التجاري، حتى بلغ مستويات متقدمة، وأتيحت الفرصة للنشاط الفكري والثقافي، حيث فتحت بعض المراكز الثقافية في اليمن، وذهبت بعض البعثات الطلابية للدراسة في إيران، وحظي اليمن ببعض المساعدات الإيرانية.

وحينما توترت العلاقات السعودية الإيرانية أيام الرئيس نجاد، انعكس ذلك على العلاقات اليمنية الإيرانية، وأخذت في التقلص والتوتر، إلى حد إغلاق المراكز الثقافية والصحية، والتضييق على الوكالات التجارية، خصوصًا بعد المواجهات التي خاضتها الدولة مع الحوثيين في شمال اليمن، حيث كانت الحكومة اليمنية تتهم إيران بدعمهم وتأييدهم.

وللحفاظ على بقاء العلاقة الرسمية قائمة ولو في مستوياتها الدنيا، كانت الحكومة اليمنية ـ أيام الرئيس صالح ـ توجه اتهاماتها نحو المؤسسة الدينية الشيعية في إيران، وتؤكد أنها تعمل على إنشاء ودعم شبكات تواصل ودعم لحركة الحوثي، الذي يسعى ـ بحسب التقارير الرسمية ـ إلى إعادة نظام حكم الإمامة الذي قامت الجمهورية على أنقاضه.

وبعد اندلاع احتجاجات ٢٠١١م التي أطاحت بالرئيس صالح، شهدت العلاقات الرسمية اليمنية الإيرانية توترًا ملحوظًا؛ حيث أعلن في اليمن في يوليو ٢٠١٢م عن اكتشاف عدة شبكات تجسس، قيل إنها تعمل لصالح إيران[1]. مما دفع بالرئيس الإيراني إلى إرسال مبعوث خاص إلى اليمن لاستيضاح الأمر، وبحث العلاقات الثنائية، وتأكيد حرص بلاده على سلامة اليمن وسيادته واستقراره، غير أن الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي رفض مقابلته، واكتفى بلقاء وزير الخارجية.

وأثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠١٢م انتقد الرئيس هادي موقف إيران من المبادرة الخليجية، واعتبره تدخلاً في شؤون اليمن الداخلية لنشر الفوضى، واتهمها بدعم إعلاميين وسياسيين معارضين من أجل إجهاض التسوية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية، وكان قبل ذلك هدد في كلمة ألقاها في يوليو ٢٠١٢م أمام طلاب الكلية الحربية باتخاذ إجراءات صارمة ضد التدخل الإيراني في شؤون بلاده، وقال إن الرد على التدخلات سيكون قاسيًا. وأضاف: «نقول لهم من الكلية الحربية يا أشقاءنا في

---

(١) صحيفة ٢٦ سبتمبر ٨/أكتوبر/٢٠١٢م.

إيران، ارفعوا أيديكم عن اليمن؛ فاليمن لن يكون ألعوبة بأيديكم، وستدفعون الثمن غاليًا إذا استمررتم في تصرفكم غير المسؤول، عندنا وثائق وأشخاص مضبوطون، وغرف عمليات، وسنفضحها أمام العالم»[1].

ويبلغ التوتر إلى حد أن رئيس الدائرة الإعلامية لحزب الإصلاح ـ ثاني أكبر الأحزاب المشاركة في حكومة الوفاق ـ طالب في كلمة خلال مهرجان محلي بطرد السفير الإيراني في صنعاء، وقطع العلاقات الدبلوماسية بين صنعاء وطهران؛ احتجاجًا على ما اعتبره تدخلاً في شؤون اليمن. غير أن التجمع اليمني للإصلاح أعلن أن موقفه من علاقة اليمن الخارجية مرتبط بموقف المؤسسات الحكومية الرسمية، في إشارة إلى عدم تبنيه تصريحات أحد قيادييه، وقالت الأمانة العامة للإصلاح في بيان صادر عن اجتماعها يوم الأربعاء ٣ أكتوبر ٢٠١٢م إنها تؤكد «أن موقف الإصلاح من العلاقات اليمنية الإيرانية، هو ما يصدر عن مؤسساته وهيئاته الرسمية، وأن ما ينشر من تصريحات لا تصدر عن مؤسسات الإصلاح هي مواقف شخصية، لا تعبر عن موقف الإصلاح الرسمي»[2].

وهذا القلق الرسمي اليمني ناشئ عن عدة مؤشرات تتحدث عنها الصحف والمواقع الرسمية، ونلخصها في الآتي:

• تورط إيران في دعم «الحوثيين» بمختلف الوسائل؛ لتأسيس كيان شيعي مسلح في صعدة وما جاورها، على غرار «حزب الله» في لبنان؛ ليكون منطلقًا لها إلى منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، فضلاً عن كونه شوكة تثير قلق دول الجوار الخليجي، وكذلك واشنطن.

• امتداد تأثير النفوذ الإيراني إلى المحافظات الجنوبية عبر بعض فصائل «الحراك الجنوبي»، وخصوصًا تلك التي يديرها من بيروت نائب الرئيس السابق، ويتلقى ـ بحسب المصادر الحكومية ـ أموالاً من طهران؛ لتمويل المشروع الانفصالي في جنوب اليمن.

---

(١) صحيفة ٢٦ سبتمبر ١٨/يوليو/٢٠١٢م.
(٢) صحيفة الحياة ٢٠١٢/١٠/٤م.

• شعور الحكومة اليمنية بأن النفوذ الإيراني في اليمن لم يعد محصورًا في مناطق الوجود التاريخي للزيدية في شمال الشمال، ولكن تأثيره بدا واضحًا في محافظات سنية مثل «إب» و«تعز»، التي يقع «مضيق باب المندب» ضمن نطاقها الجغرافي.

• ظهور جماعات تقول إنها تنتمي إلى المذهب الشيعي الاثني عشري، القائم على التزام التبعية للمرجع الديني السياسي، الذي غالبًا ما يكون في إيران. ففي مقابلة تلفزيونية ـ مع قناة «اليمن اليوم» أوائل نوفمبر ٢٠١٢م ـ أكد أحد زعمائهم أنهم يتواجدون في أكثر من خمس عشرة محافظة، وأنهم يتوسعون قدر الإمكان، وأنهم يجاهرون بصلاتهم بالمرجعيات الدينية في إيران، ويسعون إلى تحسين علاقة اليمن بإيران، ولو على حساب العلاقة بدول إقليمية أخرى.

واقع العلاقة العربية الإيرانية ومستقبلها

لعل من نافلة القول: إن العلاقات العربية الإيرانية تشهد حالة من التوتر والاضطراب منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وخاصة مع دول الخليج؛ فإيران تبدي تخوفًا من الوجود الأمريكي في المنطقة، وتحمِّل الدول العربية مسؤولية إدخالها إلى المنطقة، وتطالب بأن تتولى دول الخليج العربية وإيران شأن حماية أمن الخليج، وأن يتم إبرام اتفاقيات تنص على عدم اعتداء بين دول المنطقة، وإقامة علاقات اقتصادية وأمنية تخدم الشعوب الإسلامية[١].

غير أن دول الخليج تشعر أن إيران تريد أن تفرض هيمنتها، بحيث تكون لها اليد الطولى في منطقة الخليج، مما يمكنها من فرض أجندتها الخاصة، ويسهل عليها الوصول إلى الجماهير؛ لبناء علاقات ثقافية ودينية خاصة تتفاعل مع توجهاتها في أي وقت، كما يحدث في العراق ولبنان والبحرين والكويت ومؤخرًا في اليمن. وهذا مما جعل دول المنطقة لا تثق بإيران، رغم أنها دولة إسلامية جارة، يمكن أن يلعب التعاون معها دورًا كبيرًا في إعادة الحضور الإسلامي في العالم بأسره، سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا.

---

(١) جاء ذلك في خطاب للرئيس رفسنجاني في دمشق ١٩٩٠/٩/٢١م ونقلته وسائل الإعلام يومها.

واليوم ـ وبعد عاصفة ثورات الربيع العربي ـ تَخْلُق التطورات ومسارات الأحداث على الساحة العربية شعورًا بأن سياسات كثير من الدول العربية ـ بما فيها اليمن ـ لم تعد صناعتها حكرًا على الحكومات، أيًّا كانت طبيعة الفئة التي ستعتلي صهوة إدارة شؤونها، نتيجة وجود قوى مؤثرة في الداخل لها علاقاتها الخاصة بالخارج، ولها رؤيتها في التحالفات الإقليمية، والمواقف الدولية. وسيعمل على الحيلولة دون الذهاب بموقف الدولة نحو إحدى المعسكرات المتنافسة في المنطقة والعالم، كما هو الحال في لبنان والعراق، وكما يمكن أن تكون عليه في بلدان أخرى.

ومن المؤكد أن التحول في العلاقات اليمنية الإيرانية سيكون له تأثير مباشر في منطقة الخليج عمومًا؛ نظرًا لوحدة المنطقة الجغرافية، وانتشار اليمنيين في دول الخليج وصلاتهم بأهلها، إلى غير ذلك من العوامل التي يتعين النظر فيها بجدية، ومراعاتها بمسؤولية، خصوصًا مع انحسار المد الأمريكي، وعدم قدرته على إيقاف نتائج دفعه للمنطقة إلى حالة تشبه الفوضى أكثر مما تشبه الديمقراطية.

ولا شك أن من الأفضل للأمة العربية والإسلامية، بل وللاستقرار العالمي، أن تعيد إيران ودول منطقة الخليج واليمن التفكير في صياغة علاقاتها بما يضمن للجميع حقوقهم، ويتفهم مخاوفهم، علاقة تقوم على أساس الندية التامة، والشراكة الطوعية، والوضوح الكامل؛ لأننا إذا فتشنا في أعماق أسباب الصراع بين الأمم والشعوب، فإننا سنجده يرجع إلى عاملين مهمين، يجتمعان في: الخوف، والطمع.

أما «الخوف» فينشأ نتيجة تصرفات طرف توحي بأنه يسعى لإلغاء الآخر وطمسه، أو سحقه واضطهاده، أو الاستحواذ عليه، وهذا ما يجعل الطرف المتخوف يبحث عمن يشاركه تلك المشاعر، فيشكل معه جبهة تنشأ ـ حتى دون كثير من التخطيط والترتيب ـ وتلقائيًا يلتحق بها كل متخوف وإن اختلفت أسباب مخاوفهم، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية، حتى إننا نجد أحيانًا ما يشبه التناقض، حينما نجد التيارات المتنافرة تشكل جبهة ضد

طرف محسوب على بعضها، وما ذلك إلا لأن مخاوف معينة حضرت وغاب سواها، وكلما أمِّن أي فريق الآخرين من نفسه التحموا معه، وانتقلت المخاوف إلى الأبعد فالأبعد.

وأما «الطمع» فهو ما يعبِّر عنه كل بالعمل على بسط سيطرته، واستحكام نفوذه على أكبر قدر ممكن من خيرات الأرض، ومقومات التميز، وعوامل البقاء. وبسبب تلك الأشياء نشبت الصراعات بين الأمم والشعوب على مر العصور، ولا يزال المختصمون عليها يتفننون في أساليب الصراع، ويطورون آلات الفتك والدمار، حتى صارت كفيلة بالقضاء على الجميع وما يتصارعون عليه من خيرات الأرض ومُلكها.

وذلك يعني أن على مختلف الأطراف ـ إن أرادوا تحسين العلاقة فيما بينهم ـ أن يعملوا على:

• إزالة أسباب مخاوف الجيران بالكف عن التدخل في شؤونهم الداخلية، واحترام خصوصياتهم، والاعتراف بحقهم في اختيار توجهاتهم السياسية ومناهجهم الفكرية، وأنماط عيشهم، ومعالم علاقاتهم السياسية، وأنشطتهم التجارية.

• الاكتفاء بتطوير العلاقات الرسمية المتكافئة بين دولة ودولة، والتعاون بينها في إطار برامج معلنة ومدروسة، تعزز الثقة وترسخ روح التسامح، وتعود بالنفع على كافة فئات شعوب المنطقة، بعيدًا عن الاختصاص بحزب أو جماعات تؤثرها وتنفُذ من خلالها لأغراض خاصة.

• الفصل بين العلاقات السياسية والاقتصادية كدول، والنشاط المذهبي كأيديولوجية لها قراءتها الخاصة فيما مضى من أنظمة حكم إسلامية، ولها رؤيتها وتطلعاتها فيما ينبغي أن يكون عليه في الحاضر والمستقبل، ولكل الحق في اعتقاد ما يراه صوابًا، وله أن يمارس شعائره بالطريقة التي يعتقد صحتها.

• الضغط على وسائل الإعلام المحسوبة على الطرفين؛ كي تكف عن الإساءات إلى رموز ومقدسات الآخرين، وتعمل على تحويل التقريب من نظرية مستغلة إلى تطبيق يلامس الواقع.

• الاشتراك في أنشطة تجارية واقتصادية كبرى، توطد العلاقات وتمكن من التقارب واللقاء، وإنشاء المؤسسات والهيئات المشتركة في شتى المجالات، وخصوصًا تلك التي تقرب شعوب المنطقة من بعضهم، وتشيع روح التسامح والتعاون بين ضفتي الخليج.

• تتبنى المؤسسات ـ الإعلامية والثقافية والدينية ـ ثقافة التسامح والتعايش، وتستبدل بالخطاب الطائفي خطابًا إنسانيًّا جامعًا، ثم تقوم بضخ ذلك عبر قنوات التأثير، مهما كانت انتماءات القائمين عليها، ويتولى فريق من النخب استحضار قيم التسامح من الدين الحنيف، وتقديمها كنظريات للحياة الكريمة، وتمارسها بالفعل في سلوكها اليومي، حتى يثبت للمجتمع بكل أطيافه أنه لا يمكن لأحد أن يلغي أحدًا، وأن التعايش والتسامح هو الخيار الأمثل للشعوب والمجتمعات، مهما اختلفت قناعاتها الفكرية وخياراتها السياسية.

فقد علمتنا الأيام وعلمت جميع من خاضوا الصراعات من قبلنا أن ليس بإمكان أي طرف أن يقضي على طرف آخر، وإن أضعفه أو غيَّبه فترة من الزمن؛ فمن كان يتوقع ما يجري من تحولات في المنطقة؟ أو يتوقع عودة تيارات كنا نظن أنها قد هرمت، وقضت عليها عاديات الزمن؟!

إيران والعالم العربي: لبنان نموذجًا

د. سعود المولى

أولاً: في نقد بعض المفاهيم الخاطئة

ينبغي بداية أن نوضح ما يأتي:

١ ـ ليست إيران هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي قامت على أساس مذهب وأسرة حاكمة (التشيع والصفوية) كما يخيل لمن يقرأ بعض الأبحاث المعاصرة، فقد كان الدين والعائلة في أساس قيام العديد من الدول العربية على مر التاريخ، منذ دول الغلبة والاستيلاء البويهية والسلجوقية وصولاً إلى الدولة العثمانية، ومنها الدولة السعودية (الوهابية وآل سعود)، أو دولة عُمان (الإباضية وآل قابوس)، أو دول عربية أخرى مثل: الإمارات العربية المتحدة، أو الكويت، أو قطر، أو اليمن، الخ. وصولاً إلى الأردن الهاشمية، وسورية البعث النصيرية، وعراق صدام السني العربي التكريتي، ولبنان الماروني فالشيعي اليوم..

٢ ـ وليست إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنص في دستورها على دين/مذهب الدولة، أو على دين/مذهب رئيس الدولة، فهذا موجود حتى في دول غربية كبرى، مثل: المملكة المتحدة البريطانية (الملكة والكنيسة)، أو السويد والدنمارك والنروج وبلجيكا وكندا، الخ..

٣ ـ ليست الطائفية بدعة جديدة أدخلها الاستعمار والصهيونية كما نقرأ في بعض التحليلات العربية المعاصرة. لعل الطائفية المذهبية في بلادنا بدأت

منذ سقيفة بني ساعدة أو حرب الجمل أو صفين أو كربلاء أو زمن البويهيين، أو فتنة المعتزلة والحنابلة، أو سياسة المأمون أو المتوكل، الخ.. ولكنها كمذهبية سياسية قبلية كانت موجودة منذ الجاهلية.

٤ ـ والانقسام العربي القديم إلى قيسية ويمنية كان وما يزال في أساس كثيرٍ من الحزبيات ومن الصراعات العربية الداخلية والإقليمية، ولو أنه لم يأخذ حقه من الدراسات المعاصرة.

٥ ـ والأحزاب المسماة علمانية لم تكن في حياتها ديمقراطية، أو تؤمن بالتعددية حتى تسمح لنفسها بالحديث عن الإسلاميين وكأنهم غول استبدادي رجعي، فالمجازر الكبرى في تاريخنا العربي والقمع الأشد والاستبداد الأدهى كانت صناعة علمانية بامتياز، من مصطفى كمال أتاتورك إلى محمد رضا شاه البهلوي إلى أمان الله خان الأفغاني، فإلى حزب البعث في سورية والعراق وإلى التجربة الناصرية، وصولاً إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ومذابح الرفاق الماركسيين وتصفياتهم الداخلية، فإلى الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى وجنون عقيدها.

٦ ـ التدخل الخارجي في لبنان قديم قدم هذا البلد نفسه. الفرق الوحيد هو أن الشيعة ـ الذين لم يكن لهم من ناصر خارجي يستندون إليه ـ صار عندهم اليوم دولة شيعية تمتلك نفوذًا كبيرًا، وقوة لا يُستهان بها، وربما أسلحة نووية، وهي تمارس سياسة التدخل على أكمل وجه. أما ما يجعل تدخلها في الوقت الحاضر يأخذ طابعًا مأساويًّا، فهو غياب الغرب الحامي التقليدي للمسيحيين في لبنان، وانهيار النظام الإقليمي العربي الحامي التقليدي للمسلمين السنة والدروز (هذا قبل الربيع العربي).

٧ ـ لا يمكن الكلام عن صراع عربي/إيراني كما يحاول البعض أن يصوّر لنا الوضع؛ فقطر كانت حليفة إيران حتى العام ٢٠١١. أما عُمان فما تزال حليفة إيران إلى اليوم. أما شيعة الكويت فتدعمهم إيران؛ إذ تتحالف مع الأسرة الحاكمة ضد تحالف الإخوان والسلفيين والليبراليين. وإذا نظرنا إلى الإمارات العربية المتحدة والسعودية، فسوف نجد أنهما تعاديان الإخوان بشدة

بعد وصولهم إلى السلطة في مصر وتونس والمغرب وتركيا. ووسط هذا العداء العنيف لا مصلحة لإخوان مصر (أو تونس أو تركيا أو المغرب) بالحرب مع إيران، والأمثلة تطول. المهم أن نسجل تقلب السياسات والتحالفات بتقلب المصالح والاستراتيجيات والصراعات الأخرى بين الدول العربية نفسها.

٨ ـ إن لبنان مثال على انقلاب التحالفات؛ فحتى العام ٢٠١١ كانت السعودية وقطر وتركيا تدعم نظام الرئيس الأسد وسياسته في لبنان، وتحمي بذلك صعود قوة حزب الله للاستيلاء على الحكم. وبعد أزمة البحرين ودرع الجزيرة، انقلبت تركيا وقطر والسعودية على سورية، وصار مطلبها إسقاط نظام الأسد؛ فانعكس ذلك بسقوط حكومة الوحدة الوطنية التي كان يرأسها سعد الحريري في بيروت، وقيام حكومة جديدة مرتبطة إلى حد ما بإيران وسورية، مع هامش حركة لتيار وسطي فيها.

٩ ـ نعم، يوجد هناك مشكلة فعلية في العلاقات العربية الإيرانية تؤدي إلى اصطفاف مذهبي خطير وإلى تدخلات أجنبية أخطر، ولا يجوز للإخوة الإيرانيين أن لا ينتبهوا إلى تصاعد الاصطفاف المذهبي من حولهم، وإلى عزلتهم الكبيرة، وإلى عداء المجتمع العربي لسياساتهم في بلادنا. وباعتقادي أن المسؤول الأول عن هذا الوضع هو إيران نفسها وسياساتها الخاطئة.

ثانيًا: مقاربات تأسيسية حول إيران والعالم العربي

١ـ الدين والدولة في إيران وعلاقة ذلك بالسياسة الخارجية:

هناك ثلاثة عوامل لعبت في تاريخ إيران ـ وما زالت تلعب ـ دورًا مؤثرًا في تكوين رؤية إيران لنفسها ولدورها في العالم وفي محيطها المباشر:

أ ـ العامل الجغرافي الاستراتيجي للبلاد.

ب ـ المؤسسة البيروقراطية الموروثة من الإمبراطورية وتراثها.

ج ـ الدين، كحليف وحام للسلطة، أو كمعارض وخصم لها، فهو دائمًا دعامة النظام القائم أو أداة الانقلاب عليه.

ولم تتخلص إيران من التفكير الامبراطوري عن نفسها كدولة كبرى ذات مصالح حيوية في الشرق الأوسط (هي أطماع بالنسبة لجوارها)، ولم يتحول هذا التفكير عن أن يكون مرتكز سياساتها واستراتيجياتها من زمن الشاهنشاهات إلى زمن ولاية الفقيه.

وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى علاقة الدولة بالدين، وعلاقة إيران بالتشيع؛ إذ إنه على ضوء هاتين العلاقتين يمكن سبر أغوار علاقة إيران بلبنان في الآتي:

أ ـ «في العهد الساساني الزرادشتي، كان للروحانيين التفوق الكامل في جميع الشؤون الاجتماعية، وكانوا ينقسمون إلى ثلاث فرق: الأولى الموابذة، ورئيسهم: موبذان موبذ، أوموبذ موبذان، كان هو الشخص الأول الروحاني للدولة وله صلاحيات غير محدودة»[1].

ب ـ «اختلفت تجربة الدولة الصفوية في مرحلتها الأولى عن التجارب السياسية الشيعية السابقة (كالدولة البويهية والسربدارية والمرعشية والمشعشعية) في أن هذه التجارب كانت دولاً سياسية بحتة، أي غير أيديولوجية، بينما حاولت الدولة الصفوية تقديم نفسها كدولة عقائدية ومرتبطة بالأئمة الاثني عشر بصورة روحية غيبية. وقد طوّر الشاه إسماعيل أو تطور على يديه فكر سياسي جديد حاول الالتفاف على فكر التقية والانتظار؛ فادعى ذات يوم أنه أخذ إجازة من صاحب الزمان ـ المهدي المنتظر ـ وأنه شاهد الإمام عليًّا (الذي) حثه على القيام وإعلان الدولة الشيعية»[2].

جـ ـ هناك رواية/أسطورة نسجها الإيرانيون في العهد الصفوي وتصدى لدحضها وتكذيبها كثيرٌ من علماء الدين، وعلى رأسهم مرتضى مطهري وعلي شريعتي، تقول الرواية: إن عمر بن الخطاب عند فتحه لبلاد فارس سبى نساء الشاه يزدجرد آخر ملوك الساسانيين وجاء بهن إلى المدينة، وإن الإمام عليًّا

(١) مرتضى مطهري، الإسلام وإيران، كتاب في ٣ أجزاء صدر في إيران بعد الثورة، لا دار نشر، طهران، ١٩٨٠، الجزء الثاني، ص٢٢٣.
(٢) أحمد الكاتب: تطور الفكر السياسي الشيعي، دار الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص٣٧٥.

ثار على هذا الأمر، وقام بتزويج شهربانو ابنة يزدجرد من ابنه الحسين، وإن شهربانو هذه هي أم الإمام الرابع علي بن الحسين(زين العابدين)[1].

د ـ اعتمد الصفويون على فكرة الحق الإلهي للملوك الإيرانيين قبل الإسلام، وذلك بوراثة هذا الحق باعتبارهم «سادة» وأن جدهم الحسين بن علي، فاجتمع الحقان: حق أهل البيت في الخلافة (حسب النظرية الشيعية الإمامية)، وحق الملوك الإيرانيين فيهم، بالإضافة إلى نيابة الإمام المهدي[2].

هـ ـ «استهوت التجربة الصفوية ـ في بدايتها ـ الشيعة المضطهدين في العراق وجبل عامل (لبنان) والبحرين، وذهب العلماء بالخصوص ليدعموا تأسيس الدولة الشيعية الوليدة»[3].

ز ـ وقد استعان الصفويون بعلماء جبل عامل والبحرين لتشييع إيران، وكان أسوأ عمل قام به الصفويون هو إجبار الناس على التحول بالقوة إلى المذهب الاثني عشري. الأمر الذي أدى إلى ردة فعل عنيفة من قبل الدولة العثمانية، وإبادة كثيرٍ من الشيعة هنا وهناك، والتسبب في تمزيق الوحدة الإسلامية، وزرع الأحقاد الطائفية بين الشيعة والسنة منذ ذلك الحين إلى اليوم»[4].

يشير ما سبق إلى حقيقة الصلة الثقافية الدينية بين إيران ولبنان، وإلى دور الدين ورجاله في إدارة الدولة. لا، بل إلى صيغة لنظام سياسي ليست بعيدة عن صيغة البابوية القيصرية، حيث القائد الديني هو في الآن نفسه قائد الدولة، أو القائد السياسي هو في الآن نفسه الزعيم الديني؛ ولهذا الأمر أهمية كبرى لفهم العلاقات اللبنانية/الإيرانية.

---

(١) انظر مطهري: المصدر السابق، الجزء الأول، ص١١٠ ـ ١١١، وقارن مع علي شريعتي: التشيع الصفوي والتشيع العلوي، دار الأمير، بيروت،٢٠٠٢، ص١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢) عالج مطهري وشريعتي هذه النقطة في كتابيهما المذكورين أعلاه.

(٣) أحمد الكاتب، مصدر سابق، ص٣٧٩.

(٤) نفس المصدر، ص٣٨٧.

٢ـ ولاية الفقيه العامة المطلقة أو المركزية الإسلامية:

لم يكتب أحدٌ من فقهاء الشيعة على مر التاريخ أنَّ أحدًا يدعو إلى الولاية العامة والمطلقة للفقيه، باستثناء ما ورد عند الشيخ أحمد بن محمد مهدي النراقي (ت: ١٢٤٥هـ) الذي أخذ عنه الإمام الخميني القول بأن: «كل ما كان للنبي والإمام فيه الولاية، وكان لهم، فللفقيه أيضًا ذلك، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما». «إن الفقهاء هم الحكام في زمن الغيبة والنواب عن الأئمة». «إن ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر». «الفقهاء أوصياء للرسول من بعد الأئمة، وفي حال غيابهم، كُلِّفوا بجميع ما كُلِّف الأئمة القيام به». «إن للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة مما يرجع إلى الحكومة والسياسة». «إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس، ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة»[1].

وقد استند الخميني ـ كما النراقي من قبله ـ إلى روايتين لا غير، من المروي عن أئمة الشيعة: الأولى وتسمى: مقبولة عمر بن حنظلة، والثانية تسمى: مشهورة أبي خديجة.

رواية عمر بن حنظلة:

«سألت أبا عبد الله ﷺ ـ الإمام جعفر الصادق ـ عن رجلين من أصحابنا، بينهما منازعة في دَيْنٍ أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان، وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتًا، وإن كان حقًّا ثابتًا له؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وما أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى:

(١) مقتطفات من كتاب الخميني: الحكومة الإسلامية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.

﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾[1]». قلت: فكيف يصنعان؟ قال: «ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا، وينظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكمًا، فإني قد جعلته عليكم حاكمًا، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله، وعلينا رد، والراد علينا راد على الله، وهو على حد الشرك بالله». قال: فإن كان كل واحد اختار رجلاً من أصحابنا، فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما، فاختلفا فيما حكما، وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ فقال: «**الحكم ما حكم به أعدلهما، وأفقههما، وأصدقهما في الحديث، وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر**»[2].

مشهورة أبي خديجة:

روى الشيخ الطُّوسيّ هذه الرِّواية عن أبي خديجة أحد أصحاب الإمام جعفر الصَّادق، وقد استدلّ بها الخميني لإثبات ولاية الفقيه العامَّة:

«قال: بعثني أبو عبد الله (عليه السلام) إلى أصحابنا، فقال: قل لهم: إيّاكم، إذا وقعت بينكم خصومة، أو تدارِ في شيء من الأخذ والعطاء، أن تحاكموا إلى أحد من هؤلاء الفسّاق. اجعلوا بينكم رجلًا قد عرف حلالنا وحرامنا. فإنّي قد جعلته عليكم قاضيًا، **وإيّاكم أن يخاصم بعضكم بعضًا إلى السلطان الجائر**»[3]. فالاستدلال بهذه الرِّواية على الولاية العامَّة للفقيه قريب جدًّا من الاستدلال بمقبولة عمر بن حنظلة؛ لأنّه مُنع الرجوع فيها إلى الفسّاق وقضاة الجور في المنازعات الحقوقيَّة (تدارِ) وكذلك الرُّجوع إلى الحاكم والسلطان، وأكّدت بالمقابل الرجوع إلى الفقيه العادل. وقد قال الإمام الخمينيّ في تقرير استدلاله بهذه الرِّواية: «المراد من «التَّداري في شيء» الوارد في الرِّواية، هو الاختلاف الحقوقيّ، أي لا ترجعوا في النِّزاعات الحقوقيَّة والقضايا الجزائيَّة

(١) سورة النساء، الآية: ٦٠.

(٢) راجع: الوسائل ج١٨ ص٩٩، والكافي ج١ ص٤١٢، والتهذيب ج٦ ص٢١٨ و٣٠١ ـ ٣٠٢، وذكر الصدوق ذيل الحديث في من لا يحضره الفقيه ج٣ ص٥، والاحتجاج ج٢ ص١٠٦، ومستدرك الوسائل ج٣ ص١٨٧ والجواهر ج٤٠ ص٣٢.

(٣) وسائل الشِّيعة، ٢٧: ١٣٩ ح٦، باب ١١ من أبواب صفات القاضي.

إلى هؤلاء الفسّاق. ثمّ قال ﷺ (جعفر الصادق) بعد ذلك: «فإنّي قد جعلته عليكم قاضيًا»، يتّضح أنّ المقصود من «الفسّاق» هم القضاة المعيّنون من قبل السلاطين وأُمراء ذلك الوقت، والحكّام غير الشرعيين. ثمّ قال (ﷺ) في ذيل الرّواية: «**وإيّاكم أن يخاصم بعضكم بعضًا إلى السلطان الجائر**»، أي لا ترجعوا في الأُمور ذات العلاقة بالسلطة التنفيذيّة إلى هؤلاء الحكّام غير الشرعيّين. ولئن كان «السُّلطان الجائر» هو كلّ حاكم جائر وغير شرعيّ ـ بشكل عامٍّ ـ ويشمل جميع الحكّام غير الإسلاميين، والسُّلطات الثلاث القضائيّة والتشريعيّة والتنفيذيّة جميعًا، وبالالتفات إلى أنّه قد نهى قبل ذلك عن الرُّجوع إلى قضاة الجور، فإنَّه يتّضح أنّ المراد بهذا النَّهي فريق آخر، وهو السلطة التنفيذيّة. والجملة الأخيرة ـ بالطبع ـ ليست تكرارًا للكلام السابق، أي النَّهي عن الرُّجوع إلى الفسّاق؛ وذلك لأنّه قد نهى أولاً عن الرُّجوع إلى القاضي الفاسق في الأُمور المتعلّقة به من التحقيق، وإقامة البيّنة، وأمثال ذلك. وأوضح وظيفة اتّباع القاضي الّذي عيّنه. ثمّ منع بعد ذلك من الرُّجوع إلى السلاطين أيضًا»[1].

وبحسب من رفضوا ولاية الفقيه العامة والمطلقة، فإن الحديثين لا يشيران أبدًا إلى الولاية السياسية أو الحكم المطلق للفقهاء، وإنما إلى مرجعية فقهاء الشيعة من أصحاب العلم والتقوى والعدالة والكفاءة للحكم بين المتخاصمين وللفتيا بين الناس. وهنا فرق بين المرجعية الدينية والولاية العامة؛ ذلك أن أئمة أهل البيت شكلوا المرجعية الدينية للشيعة في معرفة الأحكام الشرعية وتطبيقها، وفي زمن غيبة الإمام المهدي الممتدة إلى اليوم، صار الفقهاء العلماء العدول الأكفاء هم المراجع؛ تأكيدًا للحديث المروي عن الأئمة: «من كان من الفقهاء صائنًا لنفسه، حافظًا لدينه، مخالفًا لهواه، مطيعًا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه»[2]. وهي الرواية الشهيرة التي يتخذها جميع علماء الشيعة سندًا لتقرير

---

(١) الخميني: الحكومة الإسلاميّة، ص. ١٤٠ و١٤١.

(٢) الشيخ الطوسي يروي الحديث عن الإمام الحسن العسكري الذي ينقله عن الإمام جعفر الصادق؛ الطوسي: كتاب الاحتجاج، ج٢، ص٤٥٧. وانظر الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج٧٢، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

مسألة ضرورة وجود مرجع للتقليد في أمور الدين، وتقرير ما ينبغي أن يكون عليه مرجع التقليد من علم وتقوى وعدل.

أما الولي الفقيه فهو الذي بيده إدارة المجتمع الإسلامي والدولة، ويشمل ذلك الأحكام القضائية والتشريعية والجهاد والحرب والصلح وحفظ النظام. والولي الفقيه هو مصدر السلطات كلها من تشريعية وقضائية وتنفيذية، وولايته تشمل كل المسلمين في العالم حتى خارج حدود دولته التي يقيمها، وله أن يعين وكلاء وولاة عنه في سائر البلدان حتى تلك التي لا تخضع لنظام ولاية الفقيه، وهؤلاء لا يجوز مخالفة أوامرهم، ووجبت الطاعة والتسليم لهم.

تقوم نظرية الولاية العامة للفقيه إذن على أن الدليل (العقلي والشرعي) قد دل على أن الإمام المعصوم (أي المهدي) قد نصب الفقيه الجامع للشرائط (أي الذي يجمع في شخصه شروط العلم الفقهي والعدالة والكفاءة في الإدارة، إلى جانب التصدي والبروز للقيادة) وذلك في عصر غيبته الكبرى (أي غيبة الإمام المهدي التي لا يعرف متى تنتهي إلا من حيث أنه سيرجع ليملأ الدنيا قسطًا وعدلاً بعد أن امتلأت ظلمًا وجورًا). وهو (أي المهدي) قد نصب هذا الفقيه وليًّا عامًّا، ولاية تصرّف على المسلمين، وقد ثبت للفقيه بمقتضى هذه الولاية العامة (أو السلطة المطلقة) جميع ما ثبت للإمام المعصوم وللنبي نفسه؛ فالولي الفقيه الجامع للشرائط هو «الحاكم الإسلامي المطلق» (الإمام، ولي أمر المسلمين) المعيّن بالنصب العام حاكمًا على المسلمين، أي إنه ليس فقيهًا متشرعًا فقط، أو مرجعًا للتقليد، بل هو حاكم عام مطلق الولاية له صلاحيات الإمام والرسول.

٣ - إيران بين القومية الشوفينية والإسلامية المركزية:

قدّم الشاه البهلوي تصوّرًا للإيرانية كقومية شوفينية آرية، لا يلغي فقط الإسلام أو يغفله من مشهد أربعة عشر قرنًا من التاريخ، بل يجعل القومية الإيرانية أيديولوجية توسع وهيمنة وتعصب حيال الجوار الجغرافي والثقافي والإثني. وبالمقابل، قدمت الخمينية تصورًا للإسلامية لا يلغي فقط الخصوصيات الإثنية والقومية وعناصر التعددية والاختلاف في حياة الجماعات والشعوب، وإنما

يشرعن ويبرر سياسات إقليمية ومركزية حيال الجوار، واستبدال وإلغاء إرادة الآخر، واختراق المجتمعات الأخرى المختلفة. كان ذلك أولاً تحت عنوان: «تصدير الثورة»، ثم صار باسم: «الدفاع عن دولة الإسلام، أو الدولة المركز، أو الدولة ـ القاعدة»، وتحول مؤخرًا إلى مقولة: «الدولة الممهدة لمجيء المهدي». وفي نفس السياق تحولت صيغة ولاية الفقيه الحاكمة في إيران إلى مركز منتج لخطاب سياسي/ديني تخترقه وتؤثر فيه ـ عن قصد ـ اعتبارات الدولة الإقليمية ومصالح الجغرافية الاقتصادية والاستراتيجية[١].

وحين حافظت إيران الإسلامية على النزعة القومية الفارسية الآرية، وأضافت إليها القداسة الإلهية (ولاية الفقيه) ومزجت بين الأيديولوجية الإسلامية والفارسية، فإنها وحدت بذلك الحقل الجيواستراتيجي والأمني، ووحدت من خلاله الصورة الجماعية للدولة/الأمة تجاه الآخر.

«إن الروح التي دفعت القوات الإيرانية للصمود، كانت القومية أكثر منها الدين. إن هذه الحرب ـ مع العراق ـ أصبحت بالنسبة للإيرانيين حربًا وطنية، تمامًا مثلما حارب الروس من أجل روسيا الأم، وليس من أجل الشيوعية»[٢].

وفي حين استخدمت إيران الإسلامية تلك القومية الفارسية الآرية، فإنها لم تترك مناسبة إلا وهاجمت فيها القومية العربية، وقالت عنها: إنها صهيونية ورجعية وإمبريالية وممزقة للأمة، كما لم يتردد المسؤولون الإيرانيون الإسلاميون بتشبيه القومية العربية بالصهيونية[٣]. وقد يكون في الأمر رد فعل على القومية البعثية التي دأبت على نعت الشيعة بالفرس، والإيرانيين بالشعوبيين والمجوس.

---

(١) انظر: وجيه كوثراني: بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٧، ص.١٢١ ـ ١٢٣.

(٢) محمد حسنين هيكل: مدافع آيات الله، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٢، ص.٢٦٩.

(٣) راجع خصوصًا المؤتمرات التي كان يعقدها المعهد الإسلامي في لندن ورئيسه الباكستاني كليم صديقي منذ العام ١٩٨٢، وانظر على الأخص مؤتمر «تأثير القومية على الأمة»، ٣١ تموز/يوليو ـ ٣آب/أغسطس١٩٨٥. وقارن بكتابات المرحوم صديقي التي كانت تصدر عن المعهد المذكور، وكذلك بكتاب علي محمد نقوي «الإسلام والقومية»، وقد طبعته وزارة الإرشاد الإسلامي في طهران، الطبعة الإنكليزية، طهران١٩٨٤، ص.٢٧ ـ ٣٩.

٤- سياسات إيران المعاصرة قبل الثورة الإسلامية ١٩٧٩:

إيران هي بلا شك قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك بفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والامبراطوري. وقد نجحت ـ خلال مراحل تاريخية مختلفة ـ في أن تشارك من موقع قوي في صياغة الترتيبات الإقليمية للشرق الأوسط. وهذا الدور الإقليمي الإيراني، تصاعد في أواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وعرف زخمًا جديدًا في عهد الثورة الإسلامية.

وفي عام ١٩٤١ خلع البريطانيون الشاه رضا بهلوي وجاءوا بابنه الأكبر محمد رضا خلفًا له؛ وذلك لمحاولة الوالد التقرب من الألمان إبان الحرب العالمية الثانية. رسم شاه إيران البهلوي موقع ودور إيران في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال مجموعة سياسات يمكن تلخيصها بأنها سياسة اعتماد وتحالف مطلق مع الغرب في مواجهة الخطر الروسي (العدو)، وتحويل إيران الى أحد المراكز الرئيسية للقواعد الأمريكية وللأحلاف الغربية (حلف بغداد كمثال). وقد صار التحالف مع أمريكا السمة الغالبة على نظام إيران في الستينيات، مع بداية انهيار النفوذ البريطاني في الخليج وحلول واشنطن محل لندن في المنطقة. وإضافة إلى حلف بغداد الذي سقط مع الثورة العراقية والثورات في لبنان والأردن (١٩٥٨)، انضمت إيران إلى حلف السنتو (باكستان، إيران، تركيا، بريطانيا، أمريكا) كتحالف غربي/إسلامي في وجه الاتحاد السوفياتي، كما عقدت إيران اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية RCD مع تركيا وباكستان.

وفي مرحلة لاحقة، اعتمد الغرب على إيران في منطقة الخليج تحديدًا حيث شاركت في قمع ثورة ظفار وتحولت إلى شرطي الخليج.

ومع أن إيران صارت ابتداء من عقد السبعينيات أحد أهم حلفاء الغرب، ولعبت دورًا مهمًا في حماية المصالح الغربية عمومًا، والأمريكية خصوصًا،

وشكلت الركيزة العسكرية فيما يسمى «مبدأ نيكسون»[1]، مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية، إلا إنها لم تتخل عن طموحها لتكون قوة إقليمية ذات مصالح وسياسات خاصة بها في ملفات المنطقة. فعلى سبيل المثال، لم يكن لإيران أي سياسة خاصة بها حيال الصراع العربي/الإسرائيلي، وذلك حتى مطلع السبعينيات حيث نشأ تحالف أو علاقة خاصة مع مصر السادات، خصوصًا منذ مؤتمر الأوبيك في شباط/فبراير الذي صدر عنه اتفاق طهران (تحديد أسعار البترول في السوق العالمي)، ثم مؤتمر الأوبيك في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ الذي قرر بدء التفاوض لزيادة أسعار البترول ووضع حد لدعم إسرائيل. وفي الأعوام ٧٣ ـ ٧٦ تطورت تلك العلاقات وذلك من خلال حرب أكتوبر أولاً، ثم وقوف شاه إيران والأوبيك مع قرار الدول العربية البترولية بقطع النفط عن الغرب، ثم بعد ذلك إنجاز اتفاقية التسوية مع صدام حسين ١٩٧٥ (أثناء قمة منظمة الأوبيك في الجزائر).

إن دور إيران داخل منظمة الأوبيك وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعملية قطع النفط عن الغرب، قرّبها من الدول العربية المعتدلة، في مواجهة تصاعد تيارات التطرف واليسار داخل إيران والدول العربية مع تصاعد موجة الثورة الفلسطينية؛ فقد ارتبطت المجموعات الإيرانية الثورية من يسارية وإسلامية بالثورة الفلسطينية بشكل واضح. وارتبط الشاه بحلف مع مصر ودول الخليج جعله يدعمها في حرب أكتوبر كما في سياسة النفط، الأمر الذي جعله يحظى بصداقة ودعم الصين الشعبية التي رأت فيه (في تلك المرحلة) قيادة عالمثالثية مستقلة تنتمي إلى نظرية الصين عن العوالم الثلاثة. وبرأيي أن الشاه بدأ منذ مطلع السبعينيات يستشعر إمكانية استعادة الدور الكبير لإيران في المنطقة، الأمر الذي يفسر احتفالاته الامبراطورية وخطواته في الأوبيك ومع العرب المعتدلين[2].

---

(١) مبدأ نيكسون: أعلنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في تموز/يوليو عام ١٩٦٩، وينص على أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث على تحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها، وأن يقتصر دور أمريكا على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة.

(٢) احتفالات ذكرى مرور ٢٥٠٠ عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١.

وفي عام ١٩٧٥ عقد الشاه أضخم اتفاقية من نوعها بين بلدين، وهي الاتفاقية الإيرانية/الأمريكية (بقيمة ١٥ مليار دولار). والحقيقة أن أمريكا كانت تحتاج الدور الإيراني في المنطقة مع تصاعد الهجوم السوفياتي العالمي، وتحقيقه انتصارات كبيرة من الهند الصينية إلى أفريقيا، مرورًا بجمهورية عدن الشيوعية وبحرب لبنان الأهلية. ويمكن القول إن سياسة إيران الخارجية تجاه الشرق الأوسط بدأت ترتسم في السبعينيات على أنها سياسة تحالف مع مصر والخليج من جهة، ومع إسرائيل وتركيا وباكستان من جهة ثانية، ولكن ضمن رؤية مستقلة عن التبعية الكاملة للسياسة الأمريكية.

لقد كانت مرحلة السبعينيات فعلاً مرحلة محاولات استقلالية للدول العربية مع الرئيس السادات والملك فيصل، ومحاولة إيران أن تكون دولة كبرى في المنطقة، ذلك أن تدفق أموال البترول سمح بنهوض اقتصادي وعسكري لهذه الدول، وبشعورها بالقدرة على التعامل شبه النِّدّي مع الغرب وخصوصًا أمريكا. وقد تزامن ذلك ـ وليس بالصدفة ـ مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، وتوقيع اتفاقية الجزائر مع العراق، واندفاع السادات في اتجاه أمريكا والغرب بعد حرب أكتوبر(اتفاقيات فصل القوات، ثم زيارة القدس وصولاً إلى كامب ديفيد)، وانتهت تلك المرحلة باغتيال الملك فيصل واندلاع الصراعات اليمنية في الشمال والجنوب وبينهما، وبتفاقم الحرب الأهلية اللبنانية، وتدخل سورية بدعم أمريكي في لبنان.. الخ. مما ليس المجال هنا لاستعراضه.

المهم ـ كخلاصة ـ هنا أن الدور الإقليمي القوي لإيران بدأ في زمن الشاه، وبالتحديد في السبعينيات من القرن العشرين، وأن إيران الإسلامية لم ترث هذا الدور فقط، وإنما أعطته مشروعية إسلامية/شيعية، دون أن ننسى هنا أن المعارضين للشاه من كل الاتجاهات الماركسية والوطنية والإسلامية لجؤوا إلى قواعد الثورة الفلسطينية في لبنان منذ العام ١٩٧٠، وكان لهم دور كبير في تأسيس الوعي الشيعي اللبناني الجديد الذي صار مرتبطًا لاحقًا بإيران.

٥ ـ العلاقات العربية الإيرانية في التاريخ المعاصر

تشكلت الدولة القومية الإيرانية (الدولة الصفوية مطلع القرن السادس عشر) على حدود الدم والعداوة مع جارتها العثمانية التركية. وكان العراق هو الملعب المميز وساحة الحروب التي أججت المشاعر القومية المتعادية، وكل الإحن والمشاعر والعداوات المذهبية التاريخية ما بين سنة وشيعة. ولم يؤد انهيار الدولة العثمانية وتقاسم المناطق التي كانت تحت سلطتها ما بين قوى الاستعمار الأوروبي، ولا تصدي علماء ومجاهدي العراق من الشيعة العرب للقوات البريطانية عام ١٩١٥ (حين كانت النخب العربية تتبارى في خدمة لورنس وكوكس وفيلبي)، ولا ثورة العشرين التاريخية في النجف وكربلاء والبصرة، ولا تاريخ الممانعة الشيعية العراقية والإيرانية واللبنانية للأحلاف الغربية ولسياسات الدول الاستعمارية، ووقوفهم مع جمال عبد الناصر، ومع ثورة الجزائر، ومع الثورة الفلسطينية، ومع كل حركة تحرر في العالم العربي. لم يؤد ذلك كله إلى أي تغيير في النظرة إلى إيران وإلى الشيعة العرب.

في الخمسينيات من القرن الماضي تعاونت الأسرة البهلوية الإيرانية مع الدولة القومية الأتاتوركية على تصعيد وتوتير المشاعر القومية؛ لحشد التعبئة الجماهيرية وراء سلطاتها المستبدة. غير أن الأمر الخطير أو التحول الذي حدث في ذلك الوقت، تمثل في اندراج البلدين المتعاديين في سياق حلف أكيد ومتين مع الغرب، وهو حلف وقف ضد أماني العرب القومية والتحررية، خصوصًا بعد نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨. ولم تكتف إيران الشاه وتركيا الأتاتوركية بالوقوف مع الغرب سياسيًا وحضاريًا، وإنما وسعتا نطاق التحالف والتعاون إلى المجال الأمني العسكري، مما كان له أثر بليغ على مشاريع النهوض والوحدة العربية في مرحلة الخمسينيات والستينيات، وحتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧. وقد لعبت إيران دورًا بالغ الخطورة في دعم إسرائيل، خصوصًا بعد إسقاط

حكومة الرئيس محمد مصدق بانقلاب عسكري (١٩٥٣)، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا بأنها سهلته ومولته وشاركت في إنجاحه[١].

وأول ما استخدمه معارضو الشاه من حجج وتبريرات لخيارهم الكفاحي المسلح كان قضية فلسطين. لا، بل إن أول تنظيم طلابي كفاحي معارض للشاه لوحق واعتقل وحوكم كان تنظيمًا لدعم الثورة الفلسطينية بعد معركة الكرامة (آذار ١٩٦٨)، وعرفت محاكمة أعضائه يومها باسم «قضية فلسطين» و«مجموعة فلسطين». ولم تكن العلاقات العربية/الإيرانية لتسوء فقط بسبب دعم الشاه لإسرائيل، ووقوفه مع أمريكا والغرب عمومًا في وجه بعض العرب المتحالفين مع السوفيات: مصر وسورية والعراق، أو ما كان يسمى بالأنظمة التقدمية، وإنما هي ساءت حتى مع الدول العربية التي لم تكن تنتمي إلى الحلف السوفياتي خصوصًا في منطقة الخليج، حيث كان للشاه ولإيران أطماع؛ فإيران الشاه لم تكن فقط مخلب قط أمريكي في المنطقة، بل هي كانت قوة إقليمية كبرى تحاول أن تكون لاعبًا أساسيًّا، وهذا ما برهنت عليه في التصدي الكبير للثورة التي عرفت باسم ثورة ظفار في سلطنة عمان (أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)، وفي احتلالها للجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، والتي ما زالت إلى اليوم تحت الاحتلال الإيراني. وليس الخلاف على تسمية الخليج (عربي أم فارسي) بالخلاف اللغوي أو الجغرافي، بقدر ما يعكس إرادة الهيمنة الإيرانية كقوة إقليمية كبرى في الخليج والشرق الأوسط.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية استمرت القطيعة مع العرب؛ وذلك بسبب شعار وممارسة «تصدير الثورة». فلم تكن دول الخليج هي وحدها المعنية بالشعار؛ إذ هو امتد ليشمل دول المغرب العربي ومصر وحتى السودان. وقد شهدت حقبة الثمانينيات من القرن العشرين ظاهرة تصدير الثورة الإيرانية تحت عناوين ومسميات شتى، وعرفت دول الخليج نشوء منظمات «للثورة الإسلامية» كانت

(١) في كلمة ألقتها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، اعترفت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، بدور المخابرات المركزية الأمريكية بالانقلاب الذي أطاح بالرئيس مصدق لصالح الشاه محمد رضا بهلوي في ٩ آب/أغسطس ١٩٥٣.

شيعية الهوية وإيرانية الهوى. وحصلت نتيجة ذلك توترات وصراعات (مسلحة) حتى في الكويت والبحرين والسعودية أثرت كثيرًا على وضع تلك البلدان من جهة، وعلى العلاقات مع إيران من جهة ثانية. وامتد تيار الثورة المصدرة إلى مصر وجماعات الجهاد، وإلى المغرب العربي، وهو لم يخل من ممارسات «تشيّع» لاقت استهجانًا حتى لدى كبار علماء الشيعة، مثل المرحوم الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الذي أفتى يومها بحرمة ما تقوم به بعض الأوساط الإيرانية في بلدان عربية عديدة من تبشير وتشييع للناس تحت عنوان: «اختيار مذهب أهل البيت»، أو تغيير لمذاهب الناس من خلال السياسة والعمل السياسي الثوري.

وعلى الرغم من وقوف إيران مع شعب فلسطين ومع المقاومة في لبنان؛ فقد أدت الحرب الإيرانية/العراقية وما رافقها من توترات إلى المزيد من تعميق الشروخ في العلاقات العربية/الإيرانية، وهو أمر نتج عنه انقسامات مذهبية لم تخل من خطورة، خصوصًا في بعض الدول العربية كالعراق نفسه والكويت والسعودية والبحرين.

وحمل عام ١٩٨٩ بداية التغيير في تلك الأوضاع الصراعية؛ فقد وافق الإمام الخميني على وقف إطلاق النار مع العراق (تموز ١٩٨٨) قائلاً: «إنه يشرب السم مكرهًا»، وجرى انتقال دراماتيكي للسلطة بعد إزاحة نائب الإمام وخليفته المعين الشيخ حسين منتظري، وبعد تصفية أنصاره (بعد قضية مهدي هاشمي وإعدامه وسجن العشرات من جماعته). وجاء إلى السلطة تحالف جديد واسطة عقده كان ابن الإمام الخميني نفسه (السيد أحمد) وعرابه رئيس الجمهورية الجديد الشيخ هاشمي رفسنجاني، وصعد فيه معهما، ثم تجاوزهما القائد والمرشد الجديد للثورة الرئيس السابق للجمهورية السيد علي خامنئي.

وقد جرى تعديل الدستور بعد شهر على وفاة الإمام الخميني (توفي في ٣ حزيران ١٩٨٩) وجرى بعد ذلك تصفية معاقل ما كان يسمى بخط الإمام: إقالة السيد محتشمي من وزارة الداخلية ـ منعه هو وبهزاد نبوي وغيرهما من الترشح لانتخابات مجلس الشورى عام ١٩٩٢ ـ استقالة السيد خاتمي من وزارة الثقافة. وصعد نجم الثلاثي أحمد الخميني ـ هاشمي رفسنجاني ـ علي

خامنئي كقوى معارضة لتيار تصدير الثورة وللمرحلة الخمينية، وحملوا لواء تأييد تطبيع العلاقات مع أمريكا والغرب ومع العرب المحسوبين على أمريكا، وبدأت معهم عملية تصفية آخر ما تبقى من التركة الخمينية الثورية، وقاد الشيخ رفسنجاني (رئيس الجمهورية بين ١٩٧٩ و١٩٩٧) هذا الانفتاح الإصلاحي اليميني في مواجهة التيار اليساري المحسوب على خط الإمام (منتظري ـ محتشمي ـ بهزاد نبوي).

سمح استقرار الوضع الداخلي بعد عام ١٩٩٢ (بعد عاصفة الخليج والحرب العالمية لتحرير الكويت، وانقلاب التحالفات العربية والإقليمية والدولية، وسقوط الاتحاد السوفياتي وكتلته) بإعادة طرح قضية استقرار وتحسن العلاقات العربية الإيرانية؛ فقد توحد العرب والإيرانيون في الجبهة العالمية للحرب ضد العراق، وانهار الصرح الأيديولوجي والعسكري للشيوعية العالمية، وسقط في إيران شعار الثورة الدائمة أو المستمرة ومشاريع تصدير الثورة، مع انكفاء الإيرانيين على أوضاعهم الداخلية بعد حرب مدمرة وحصار دولي قاسٍ. وعلى الرغم من ذلك ظل في الجو شيء ما يعكر أو يعطل العلاقات العربية الإيرانية.

ـ فقد كان هناك الحذر المتبادل بعد عقود وعقود من الصراعات والتدخلات والتجارب التي ولدت انعدام الثقة.

ـ وكان هناك من جهة أخرى الموقف الأمريكي الذي لا يسمح للعرب بالمصالحة التامة مع إيران، بل يريد إبقاء ورقة العلاقات المتوترة أو المقطوعة كأداة ضغط على إيران لابتزاز المزيد من التنازلات.

ـ وكان هناك الوضع الإيراني الداخلي حيث يحتدم الصراع على السلطة عند كل منعطف إقليمي/دولي جديد شبيه بمنعطف ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩.

٦ ـ فاصلة ربيع السيد خاتمي

جاءت رئاسة السيد محمد خاتمي (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٥) لتعيد إلى الواجهة التيار اليساري القديم (خط الإمام)، ولكن بثوب جديد يحمل عنوان

الإصلاح والتجديد وشعارات الحرية والديمقراطية. وكان طبيعيًا أن يطرح التيار الإصلاحي الجديد قضية العلاقات مع العرب ومع الغرب وأمريكا من ضمن محاولته إعادة تحديد موقع ودور إيران في المرحلة الجديدة، ونظرًا للعلاقة الأكيدة والجدلية بين تطورات الخارج والداخل الإيراني. ولكن مرحلة أحمدي نجاد ـ خامنئي (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١) قد أنهت ذلك الانفتاح الذي كان عرابه الأول الشيخ هاشمي رفسنجاني منذ العام ١٩٩٢، والذي تطور مع السيد خاتمي إلى سياسة واقعية وحوارية حضارية. وها نحن نشهد جولة جديدة من الصراع الداخلي في إيران مرتبطة بما يجري في المنطقة والعالم، ونشهد اصطفافًا جديدًا للقوى الإيرانية، حيث إن عنوان المرحلة هو الديمقراطية والعلاقات مع أمريكا والغرب، والعلاقة مع العرب بعد الربيع الثوري.

إن احتدام الصراع على السلطة في إيران في ظل الوضع الدولي الجديد الناجم عن احتلال أمريكا لأفغانستان والعراق ـ على حدود إيران ـ وعن التحول المهم في الجارة تركيا، واشتداد الضغوط على الحليف سورية، ومأزق التسوية في فلسطين، كل ذلك أدى إلى انتقال التيار الإصلاحي اليميني الانفتاحي لحلف خامنئي ـ جنتي ـ شاهرودي إلى صف المعارض لانفتاح إيران على العرب (مصر والخليج) «الرجعيين»، والمعادي لأي انفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت شعارات ما أصبح يعرف باسم «الجناح المحافظ» هي العودة إلى الخط الثوري وإلى العداء لأمريكا وعربها، في حين حمل الجناح الإصلاحي ـ اليساري الثوري سابقًا ـ شعارات الانفتاح وتطبيع العلاقات مع العالم ومع المحيط العربي خصوصًا.

غير أن ما منع تحقيق هذا الطموح الإصلاحي الداخلي والتقاربي مع العرب والحواري مع العالم أزمة مركبة، تتمثل في انعدام الرؤية والتوازن، وفي طغيان المصالح الخاصة والقومية المتناقضة بين العرب وإيران. هذا ناهيك عن المصالح العربية المتناقضة وغير المتفقة على سلم أولويات، وعلى مشروع نهضوي عربي يحقق تكاملاً للمنطقة وتطبيعًا للعلاقات البينية؛ فقد كانت كل دولة عربية تريد إقامة حلف أو مشروع مشترك مع تركيا أو مع إيران أو حتى مع

إسرائيل، ولم يكن هناك من مشروع لنظام إقليمي عربي واضح يستطيع إقامة أفضل العلاقات مع المحيط (بما فيه إيران وتركيا) وتحديد ما يريده في العلاقة مع إسرائيل والغرب الأمريكي أو الأوروبي (أو حتى الصين وروسيا واليابان).

والمسألة تلخصت خلال تلك الفترة في عجز متعدد المستويات:

١. عجز عربي عن إنتاج مشروع نظام إقليمي عربي جديد يرسم أدوارًا واضحة للجميع، ويبني علاقات سوية مع الجميع. ففي مقابل الرفض المشروع لخطة الشرق الأوسط الكبير، لم تقدم الدول العربية الرئيسة أي مشروع جدي، ولم تستطع حتى عقد قمة عربية هي أكثر من ضرورية، ولم تستطع في السابق تسويق خطة الأمير (الملك) عبد الله بن عبد العزيز للسلام، ولا استطاعت منع كارثة العراق. وبالتالي فقد عجز العرب عن بلورة موقف محدد وموحد يصلح أساسًا للتحاور مع إيران. وفي غياب الموقف العربي المدافع عن مصالح عربية مشتركة وأمن عربي مشترك، برز سلوك إيران القومي الذي يقوم على تحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح دول الجوار العربي، ما نتج عنه سياسات تدخل وهيمنة لم تفعل غير تأجيج أحقاد وذكريات الماضي والتوترات المذهبية.

٢. عجز إيراني عن إنتاج معادلة داخلية جديدة تخرج من مشروع الثورة الدائمة ومن أزمة ولاية الفقيه، لتدخل في عمل مشترك مع العرب من أجل إسلام ديمقراطي تعددي وحضاري. ومع وصول تحالف أحمدي نجاد ـ خامنئي إلى السلطة، تفاقمت أزمات إيران الاقتصادية والاجتماعية، كما تفاقمت عزلتها الإقليمية والدولية؛ ما أدى بها إلى مزيد من التشدد ومن التمسك بالحلف مع سورية، وضرورة استمرار الإمساك بالورقتين اللبنانية والفلسطينية. وهذا ما يفسّر سياستها الهجومية في لبنان وإسقاط حكومات الرئيس الحريري، ناهيك عن اتهامها بالاغتيالات، وصولاً إلى دعمها السياسي والعسكري للنظام السوري.

٣. عجز أمريكي عن تغليب منطق العدل والحقوق، وعن صياغة علاقات متوازنة مع دول المنطقة (ولا نقول علاقات ضد إسرائيل، بل على الأقل متوازنة). وقد تفاقم هذا العجز بعد احتلال العراق وما يجري في فلسطين، وواصلت الإدارة الأمريكية سياسة العزل ضد إيران في ظل خاتمي،

ما سمح بتصاعد قوة الجناح الأصولي والمحافظ والراديكالي المعادي للانفتاح على العرب والغرب.

٤. هذا العجز الأمريكي - ومثيله العجز الأوروبي عن صياغة مشروع أوروبي موحد وفاعل في الشرق الأوسط خارج إطار الهيمنة الأمريكية - سمح لروسيا والصين بالنفاذ إلى المنطقة مجددًا من خلال التحالف مع سورية أولاً، ودعم إيران ثانيًا في وجه العقوبات وفي دبلوماسية الملف النووي.

٥. عجز إسلامي عن إقامة تضامن حقيقي - ولو بالحد الأدنى - بين أنظمة العالم الإسلامي، وعن إنتاج خطة مواجهة (ليس بالضرورة خطة صدام أو تصد)، وعن توحيد الجهود وبلورة المشتركات وتحديد الأولويات حفظًا للذات ليس إلا. ويلفت الانتباه هنا التنسيق الأمني بين أمريكا وكل بلد إسلامي أو عربي على حدة، وقيام علاقات أكثر من ممتازة مع أمريكا، ناهيك عن استمرار البعض في علاقاته مع إسرائيل.

٧ - إيران والشرق الأوسط والأمن العالمي بعد ١١ سبتمبر

يمكن القول بأن القضايا الرئيسة التي سادت «شرق أوسط ما بعد ١١ من سبتمبر» تمثلت في: ظهور متغيرات مؤثرة جديدة، والأمن السياسي والتطورات الجيوبوليتيكية، والتحول في دور اللاعبين، فأحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ أثرت بشكل كبير على التفاعلات الإقليمية؛ إذ لم تعد مواجهة القاعدة مسألة تخص كل دولة على حدة، وصارت «الحرب على الإرهاب» في مركز الاهتمام الرئيس لنظام الأمن العالمي.

وفي هذا الإطار، فإن التحيز الأمريكي لإسرائيل في إطار عملية السلام العربية/الإسرائيلية قد تصاعد، ناهيك عن الدعم الأمريكي «الأعمى واللامتناهي» لها، وبحجة «مكافحة الإرهاب وحماية قلعة الديمقراطية في الشرق الأوسط»(١).

---

(١) انظر دراسة كايهان بارجيزار (الأستاذ الزائر بجامعة هارفارد وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة «أزاد الإسلامية» بطهران)، «إيران والشرق الأوسط والنظام العالمي»، المنشورة في دورية Ortadogu =

وقد تصاعد خلال تلك الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠١١) التوتر السني الشيعي من جهة (من العراق إلى لبنان مرورًا بباكستان)، كما تصاعد التوتر بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي من جهة أخرى (من الرسوم الدنماركية إلى مواقف البابا بندكتوس السادس عشر، إلى إحراق المصحف والفيلم المسيء في أمريكا...إلخ). وفي هذه المعمعة وجدت إيران أنها تستطيع القيام بمحاولات لامتلاك السلاح النووي.

إن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد أعادت تعريف الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة فيما يتعلق بكل من: المعركة ضد الإرهاب، وامتلاك القاعدة لأسلحة دمار شامل، وسياق معاهدة منع الانتشار النووي.

ورغم أن قضية إرهاب «القاعدة» كانت موجودة خلال التسعينيات، إلا إن درجة ونوعية وتأثيرات عملياتها بعد هجمات ١١ من سبتمبر قد حوّل العمليات الإرهابية التي تقوم بها إلى تهديد استراتيجي عالمي. كما إن احتمال امتلاك القاعدة لأسلحة دمار شامل وإمكانية استخدامها ضد الولايات المتحدة، قد حول قضية القاعدة إلى «تهديد وجودي»، ولذا كان من الطبيعي أن تُحول الحرب ضد القاعدة أولويات واشنطن فيما يتعلق بنظام منع الانتشار النووي. فخلال الحرب الباردة كانت الالتزامات متعددة الأطراف وتحقيق الإجماع هي أسس نظام منع الانتشار النووي، لكن مع وقوع هجمات سبتمبر ٢٠٠١، أدى نزوع الولايات المتحدة لمواجهة التهديد الوشيك للقاعدة باستخدام القوة العسكرية، إلى أن تتبنى واشنطن موقفًا مهيمنًا داخل نظام منع الانتشار[1].

وقد أدت الحرب التي يخوضها المجتمع الدولي ضد «القاعدة» إلى بروز أزمات إقليمية جديدة في أفغانستان والعراق، أنتجت بدورها تطورات جيوبوليتيكية جديدة في المنطقة، بشكل وضع الشرق الأوسط في قلب

= Etutleri، عدد يوليو ٢٠٠٩، وقد نشرتها بالعربية مجلة العدالة، بيروت، السنة الأولى، العدد ٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(١) المرجع السابق.

اهتمامات الأمن العالمي؛ فالأزمات في العراق وأفغانستان (ومن ثم لبنان) قد زادت أهمية قضايا الشرق الأوسط وارتباطه بالأمن العالمي من خلال أمرين:

الأول: عن طريق تغيير دور الفاعلين الإقليميين والدوليين.

والثاني: عن طريق تغيير طبيعة التهديدات الأمنية.

وفيما يتعلق بتغير دور الفاعلين على المستوى الإقليمي، فإن الأزمات الإقليمية قد أنتجت تغيرات جيوبوليتيكية في جانبين أساسيين:

الأول: ترابط التطورات السياسية في الدول الإقليمية؛ فمن شأن أي تطور سياسي في بلد ما التأثير على البلدان الأخرى.

والثاني: التحول في الدور التقليدي والنفوذ، والمصالح الخاصة بالفاعلين الإقليميين والخارجيين.

وفي هذا السياق شكلت أزمة العراق تحولاً في دور الفاعلين. فمنذ بداية الأزمة، أدى التغير الذي طرأ على هيكل السلطة التقليدي في العراق وفي سياسته (أفول قوة الأقلية السنية العربية) واستبداله بهيكل جديد (صعود قوة الأغلبية الشيعية ومعها الأكراد) إلى التأثير على كل تطورات الأمن السياسي في المنطقة. والأكثر أهمية من ذلك، أن تصاعد أهمية العامل الشيعي والكردي في العراق الجديد قد أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني في البلاد، كما أدى إلى تدخل الدول المجاورة (السعودية والأردن وسورية وتركيا).

كما أدت التطورات الجديدة في هيكل القوة في السياسة العراقية وصعود الشيعة إلى السلطة إلى ربط الشؤون العراقية بالتطورات السياسية في لبنان، من خلال حزب الله الذي أعلن صراحة مؤخرًا عن دعمه لحكومة المالكي.

وفيما يتعلق بتغير أدوار الفاعلين على المستوى الدولي، فإن التطورات الجيوبوليتيكية الجديدة قد أدت إلى أن يمارس الفاعلون الخارجيون، مثل: الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، دورًا أكثر فاعلية في المنطقة؛ استنادًا إلى مصالحهم القومية والدولية المتمثلة في أمن الطاقة، وأسلحة الدمار الشامل، ومنع الانتشار النووي، ومواجهة إرهاب القاعدة.فقد أصبحت دول الاتحاد

الأوروبـي ـ نتيجة للأزمة في أفغانستان ـ أكثر انخراطًا في الشؤون الأمنية الخاصة بالمنطقة (من خلال قواتها هناك على الأقل). إضافة إلى ذلك، فإن المصالح الاقتصادية المتنامية للاتحاد الأوروبي في الخليج العربي، قد أرغمته على لعب دور أكثر نشاطًا في العراق والعالم العربي وفي العلاقات مع إيران. كما إن ارتباط الاتحاد الأوروبي الدبلوماسي بالأزمة النووية الإيرانية، قد أعطاه دورًا فعالاً في الشؤون الاستراتيجية والسياسية في الشرق الأوسط.

وفي الوقت ذاته، فإن التطورات الأمنية/السياسية التي شهدها الشرق الأوسط، قد أعطت لروسيا والصين فرصة لتشكيل دور أكثر تأثيرًا في شؤون الشرق الأوسط؛ فالتطورات الجيوبوليتيكية الجديدة (إضافة إلى بعض القضايا الاستراتيجية، مثل: البرنامج النووي الإيراني وأمن الطاقة والأزمات في لبنان وفلسطين، ثم الأزمة الليبية والتدخل العسكري المباشر، وأخيرًا تطورات الوضع في سورية) مهدت الطريق بشكل ما أمام عودة روسيا للشرق الأوسط. ولعل الأحادية التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع الأزمات الإقليمية ومع الأزمة النووية الإيرانية، قد وفرت الفرصة لموسكو للعب دور كبير في القضايا الإقليمية.

والأهـم من ذلـك ـ وفقًا لبارجيزار ـ أن البرنامج النـووي الإيرانـي، والعقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي قد أعطت «بكين» تأثيرًا أكبر في قضية الملف النووي الإيراني؛ فالتهديدات المتزايدة من قبل الولايات المتحدة ضد إيران من خلال العقوبات التي فرضها مجلس الأمن، قد دفعت الأخيرة إلى تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا[1].

ثالثًا: العلاقات اللبنانية الإيرانية (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١)

١ ـ قراءات مختلفة حول العلاقات اللبنانية/الإيرانية

قبل اندلاع ثورات الربيع العربي وانتصارها في تونس ومصر (كانون الثاني/يناير٢٠١١)، ثم امتدادها إلى حلفاء إيران (ليبيا وسورية)، كانت هناك

---

(١) المرجع السابق.

مقاربات مختلفة في قراءة العلاقات الإيرانية/اللبنانية، تنتمي إلى زوايا نظر مختلفة إلى إيران وسياساتها وموقعها ودورها في العالم. وهذه المقاربات كانت تنبع بالطبع من استراتيجيات ومصالح مختلفة. لا، بل ومتناقضة حيال إيران والشرق الأوسط، وإعادة التذكير بها هنا تهدف إلى استخلاص ثوابت السياسة الإيرانية في المنطقة، وحيال لبنان تحديدًا، والإطلالة على مأزقها وأزمتها اليوم في ظل تصاعد الثورة السورية، والتحولات الجذرية التي حصلت في ما يسمى «جبهة الممانعة» العربية.

أ ـ المقاربة الأولى انطلقت من رؤية إيران كعمود لمحور الشر في العالم، وكتهديد استراتيجي لأمن الشرق الأوسط واستقراره، ولمصالح الغرب ـ أمريكا تحديدًا ـ فيه. ولا تخفي الإدارة الأمريكية نشرها وتعميمها لهذه المقاربة التي يتبناها حلفاؤها الأقربون. وبناء عليه كانت ترى هذه المقاربة إلى ما حدث ويحدث في لبنان منذ العام ٢٠٠٥، من زاوية دور إيران المتصاعد في الشرق الأوسط بالتحالف مع سورية، وبالارتكاز إلى منظمتي حزب الله وحماس؛ لتهديد الهيمنة الإسرائيلية والسيطرة الأمريكية. وترى هذه المقاربة في كل ما تقوم به إيران عنوانًا واحدًا وحيدًا، وهو السعي إلى أن تكون قوة إقليمية كبرى ذات وزن استراتيجي وإمكانيات نووية، ما يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن والسلام في العالم. وبحسب هذه القراءة فإن لبنان هو ساحة المواجهة والنزال مع إيران لتحجيم دورها وأطماعها، ولاستجلاب التصدي العربي لها. وهذا ما أبرزته السياسة الأمريكية خلال حرب تموز ٢٠٠٦؛ إذ تعاملت معها كمعركة اختبار مع إيران وليس كعدوان على شعب ودولة لبنان. وقد كان هناك تيار قوي في الإدارة الأمريكية (ولعله ما يزال قويًا اليوم، بدليل الموقف الأمريكي المتهاون في الموضوع السوري) يتحالف مع اللوبي الإسرائيلي، ويدعو إلى تغيير في هذه السياسة بحيث يتم احتواء إيران بدل الصدام معها، ويتم إعادة تفويض سورية في لبنان، مقابل طرد حماس والجهاد وحزب الله وترويضهم. ويركز هذا التيار على إنجاح التفاوض على المسار السوري الإسرائيلي وإهمال المسار الفلسطيني؛ ذلك أن إسرائيل ترتاح أكثر للتنازل في الجولان، وترفض

حتى الآن التنازل عن الجبهة الفلسطينية (القدس، المستوطنات، حق العودة، الأسرى والمعتقلين، الحدود). وقد سرّب الإسرائيليون مرارًا معلومات تتحدث عن مفاوضات سرية سورية/إسرائيلية.

هذه المقاربة الأمريكية ازدادت قوة بعد الربيع العربي، وخصوصًا بعد تصاعد الكلام عن الملف النووي وقرب إنجاز إيران لسلاحها في ظل تصعيد الخوف الخليجي من العدوانية التوسعية الإيرانية. وقد استثمرت أمريكا ذلك في مسألة البحرين وتدخل قوات درع الخليج هناك.

ب ـ تنبع المقاربة الثانية من وجهة نظر أوروبية، مثلتها أساسًا فرنسا وألمانيا، وشاركتها فيها دول أوروبية أخرى، وهي كلها لها مصالح اقتصادية كبرى في إيران ومعها. ترى هذه الدول أن إيران دولة كبيرة ومهمة، ذات مصالح مشروعة ونفوذ إقليمي أكيد، وأنه يتوجب التعامل معها لاحتوائها على قاعدة الاعتراف لها بحجم معين لمصالحها حتى لا تتحول إلى أطماع، وبمدى محدد لنفوذها لا يتعارض مع توسيع مساحة التأثير الأوروبي، ولا مع الاستراتيجيات والتحالفات التي تضمن حماية مصالح أوروبا وحلفائها في الشرق الأوسط.

وبرغم وجود تناقضات واختلافات بين مكونات هذه الرؤية الأوروبية، إلا إنها كانت متفقة على الجوهر العام كما عبّر عنه في حينه الموقف الأوروبي من الملف النووي الإيراني، ومن العلاقات مع سورية، ومن التسوية في لبنان (اتفاق الدوحة، زيارة الرئيس الأسد إلى باريس، وزيارة الرئيس ساركوزي إلى دمشق، والترحيب الأوروبي المعلن بكل هذه العلاقات التي كانت تضعها فرنسا في خانة اختبار نوايا إيران وسورية في قضية تحسين سلوكهما مع المجتمع الدولي. ويبدو أن لبنان كان هو الساحة أيضًا لهكذا اختبار).

وقد حاولت القوى الأوروبية الاستفادة من حاجة إيران وسورية إلى انفتاح عالمي، ومن إيجابية علاقاتها بها لاحتواء سياسة حزب الله في لبنان حيث لهذه الدول قوات في الجنوب، كما لها مصالح وروابط تاريخية، وبما لا يتعارض مع نفوذ ومصالح وحلفاء تلك الدول في الشرق الأوسط (وخصوصًا إسرائيل).

غير أن تصاعد التهديد الإيراني في لبنان كما في الخليج، وتزايد التمسك الإيراني بالملف النووي وعدم التراجع عنه، قد دفع بالدول الأوروبية إلى مقاربة أكثر اقترابًا من السياسة الأمريكية حيال إيران، الأمر الذي أفقد طهران أوراقًا أساسية في سياستها الخارجية.

ج ـ المقاربة الثالثة مثلتها روسيا التي وإن كانت تتفق في الجوهر العام مع المقاربة الأوروبية، إلا إنها تتمايز عنها نظرًا للإرث التاريخي للعلاقات الإيرانية/الروسية، وهو إرث سلبي عمومًا، وفيه حذر وشكوك من الجانبين تعاظمت في الآونة الأخيرة؛ إذ تخشى روسيا من تنامي قدرة إيران النووية، ومن تصاعد دورها ووزنها في وسط آسيا، ومن تأثير تصاعد دورها في الشرق الأوسط على حلفاء روسيا التاريخيين وخصوصًا سورية. إلا إن تصاعد الصراع الإيراني/الأمريكي يفيد روسيا كثيرًا، والدليل التحالف الروسي/الأرمني مع إيران في وجه آذربايجان في موضوع ناغورني كاراباخ (وهنا يكمن سبب موقف حزب الطاشناق الأرمني اللبناني المتحالف مع حزب الله)، وأيضًا استغلال الصراع الأمريكي/الإيراني لصالح التمدد والتدخل في جورجيا، وفي استقلال أبخازيا وأوسيتيا (وهما مسلمتان بالمناسبة)، وفي رفض استقلال كوسوفا، والتلويح بالقبضة الحديدية في وجه سياسة أمريكا والناتو في شرق أوروبا (خصوصًا بمواجهة الدرع الصاروخية).

وكان يتنازع القرار الاستراتيجي في إيران اتجاهان: يدعو الأول إلى الاستفادة من الفرصة التاريخية التي تمثلها عودة الروح إلى روسيا، والتحالف بالتالي مع موسكو ضد أمريكا، ويدعو الثاني إلى عدم الثقة بالروس الذين لهم أطماع تاريخية في إيران، وإلى الحذر من انبعاث العسكرية التوسعية الروسية، وهو يدعو بالتالي إلى عقد صفقة مع أمريكا التي ستحتاج إيران في المرحلة المقبلة لمنع الدب الروسي من ابتلاع وسط آسيا وشرق أوروبا. وكان هذا الفريق يدعو إلى أن تلعب إيران لعبة تركيا مع أوروبا والغرب. ويبدو اليوم أن انتفاضة الربيع العربي والثورة السورية تحديدًا قد خلطت الأوراق؛ ذلك أن

السياسة الروسية صارت تراهن اليوم على عودتها القوية إلى الساحة الدولية من خلال الملف السوري، الذي يفترض تمتين تحالفها مع إيران.

د ـ المقاربة الرابعة كانت تمثلها الدول العربية المسماة بدول الاعتدال: (مصر والسعودية أساسًا ومعهما قطر والأردن والمغرب وبقية دول الخليج)، والتي وإن كانت حليفًا أساسيًا لأمريكا، إلا إنها ترسم سياساتها في المحيط العربي والإسلامي على قاعدة بناء نظام إقليمي عربي جديد، وتحقيق الأمن القومي العربي والتعاون بين البلدان العربية/الإسلامية من خلال مبادرة السلام العربية، والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي. وفي هذا الإطار تعيش هذه الدول حالة عجيبة من الخوف المتبادل: الخوف من شعوبها وجماهيرها، خوف بعضها من بعض، الخوف من أمريكا، الخوف من إيران.. وتواجه هذه الدول خطر الإرهاب في الداخل، وخطر الضغوطات الخارجية التي تقودها أمريكا تغطية للعدوانية التوسعية الإسرائيلية. فترى الدول العربية في إيران جارًا مسلمًا يتوجب حفظه والتعاون معه لتحقيق أمن واستقرار وسلام الشرق الأوسط، ما يجعلها ترفض العدوانية الأمريكية حيال إيران من جهة، كما ترفض العدوانية التوسعية الإسرائيلية، وترفض من جهة أخرى سياسات إيران في التمدد ومحاولات الهيمنة وفرض النفوذ، كما استغلال إيران لقضايا المنطقة لتسوية نزاعها مع أمريكا. وتقف هذه الدول في وجه سياسة إيران في لبنان وفلسطين؛ إذ تجد فيها شقًا للوضع العربي، وتسعيرًا للصراعات الداخلية في وقت تحتاج فيه البلاد العربية إلى الوحدة الداخلية والتضامن القومي لمواجهة المرحلة. كما يثير دعم إيران لمجموعات معارضة عربية وإسلامية قلق ورفض الدول العربية التي تخشى من امتداد الصراعات إليها. وأبرز تجليات الموقف العربي هذا كانت في الموقف من الانقلاب الحمساوي في غزة (حزيران ٢٠٠٧)، ثم في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي بعد التصريحات الإيرانية المهددة لسيادة البحرين، وهذه الاجتماعات والمواقف التي تلتها تصاعدت حتى بلغت حملة درع الخليج في البحرين.

٢ ـ ثوابت السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط ولبنان (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١)

يمكن القول بأن سياسة إيران خلال الأعوام التي تلت وصول أحمدي نجاد إلى السلطة (٢٠٠٥) وقبل اندلاع الثورة السورية (آذار/مارس ٢٠١١) تميزت بتحالف داخلي بين فريقين: المحافظين التقليديين وتمثلهم مؤسسة ولاية الفقيه، والمحافظين الإسلاميين وتمثلهم مؤسسة رئاسة الجمهورية وأجهزة الدولة. وقد توافق الطرفان على ثوابت سياسة إيران الخارجية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي: أن تكون إيران دولة إقليمية كبرى ذات نفوذ أكيد في الشرق الأوسط وفي وسط آسيا، وذات وزن في العالمين العربي والإسلامي، يمكنها من احتلال الموقع الذي تستحقه في المجتمع الدولي. وهذا يعني أن تمتلك التكنولوجيا النووية، والقدرة العسكرية والصناعية والاستراتيجية على حماية هذا الدور والموقع، وعلى أن تتوازن مع القوى الكبرى ومع المجتمع الدولي.

وهنا بالضبط تأتي أهمية العامل الشيعي في سياسة إيران (وبالتالي أهمية حزب الله ولبنان)؛ فالشيعة صاروا اليوم لاعبًا رئيسيًّا وعاملاً أساسيًّا في السياسات الدولية (أفغانستان، العراق، لبنان)، وورقة مهمة في استقرار الخليج (البحرين، الكويت، السعودية، وطبعًا الإمارات ومعها قضية الجزر الثلاث)، ناهيك عن الأهمية المتزايدة خلال تلك السنوات في السياسات الداخلية في مصر.

فمن خلال حزب الله وسياسات إيران في لبنان، ومن خلال التحالف مع سورية، ودعم حركة حماس، تصل طهران إلى حدود إسرائيل فتمسك بقضية المقاومة والاحتلال (لب النزاع العربي/الإسرائيلي، وعقدة السياسات الدولية في الشرق الأوسط)، الأمر الذي يسمح لإيران أن تلعب الدور الرئيسي عربيًّا ودوليًّا. وقد عبر عن هذا الموقف كلام صدر عن نواب الرئيس أحمدي نجاد (السيدان مشائي وآغا زادة خصوصًا) فحواه أن مساعدة إيران والتفاوض معها

على الملف النووي قد يساعد في حل المشاكل في العراق وفلسطين ولبنان وحتى بالنسبة لأسعار النفط[1].

وبالاستفادة من العلاقات الثقافية التاريخية مع الشيعة في لبنان، ومن عامل الحرمان التاريخي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي عانى منه الشيعة في لبنان دون وجود دولة حامية أو راعية لهم، أسوة بالسنة أو الموارنة أو الأرثوذوكس. ومن حقيقة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي حيث صار حزب الله هو مرجعها الوحيد، يطرح الإيرانيون قيادتهم لشيعة لبنان وتدخلهم بالتالي في أوضاع لبنان، وذلك من خلال دورهم كمرجعية دينية (قم والمرجع المجتهد) وسياسية (ولاية الفقيه، وهي بمعنى ولاية الأمر كما سبق الإيضاح). لقد غابت النجف كمؤسسة دينية مرجعية لشيعة لبنان؛ بسبب استبداد النظام العراقي البائد وسياساته في القتل والتهجير والتنكيل بالعلماء وأسرهم. ويكفي هنا ذكر مأساة آل الحكيم من أبناء وأحفاد وأنسباء المرجع الكبير السيد محسن الحكيم (توفي العام ١٩٧٠)، حتى ندرك حجم الفراغ العلمي والديني والمعنوي الذي أدى إلى شلل المؤسسة، وإلى استحالة عمل الآلية القديمة التقليدية في بروز المراجع الكبار في الحوزات وانتظام التراتبية العلمية فيها، الأمر الذي سهّل بعد وفاة المرجع الخوئي (١٩٩٤)، قيام إيران بتعيين المراجع من عندها، ومن بينهم السيد علي خامنئي في محاولة للجمع بين الولاية السياسية والدينية، أو بالأحرى لجعل مركز المرجعية في «قُم»، ومن ثم لدمجها بمنصب ولاية الفقيه.

والأمر المهم هنا ملاحظته ليس فقط تعيين إيران لمراجع من إيران وفي إيران، بل الكلام الذي صدر عن السيد خامنئي بعد ترشيح «أهل الخبرة» له مع خمسة أشخاص آخرين لمركز المرجعية إثر وفاة المراجع آراكي والخوئي وكلبايكاني، إذ قال حرفيًا: «لا حاجة ولا ضرورة أن أقبل هذا الحمل في إيران؛ لأنه والحمد لله يوجد مجتهدون كثر في قُم وغير قُم لائقون لذلك، فأي لزوم

(١) انظر جريدة الشرق الأوسط في ٢٥ تموز ٢٠٠٨ العدد ١٠٨٣٢.

أن أضع هذا الحمل فوق ذلك الحمل الثقيل الذي حملني الله إياه (يقصد منصب ولاية الفقيه الذي صار له منذ العام ١٩٨٩). طبعًا لخارج إيران حكم آخر. أنا أقبل ما يحملونني إياه؛ لأن ذلك الحمل لو لم أحمله سيضيع»[١].

إن الهدف الرئيس للسياسة الإيرانية في لبنان يتمثل اليوم في احتفاظ حزب الله بقوته ونفوذه من خلال وزنه ودوره في البرلمان وفي الحكومة (التحالف مع ميشال عون ومع الأرمن ومع جماعة سورية، والقدرة على تشكيل الحكومة والقدرة على تعطيلها، بقاء السلاح بيد الحزب، التحكم في تعيينات الجيش والقوى الأمنية والقضاء، وصولاً إلى تشكيل أغلبية برلمانية في الانتخابات المقبلة). وهذا يعطي إيران قدرة على التوازن مع إسرائيل (في حال التفكير بضربة إسرائيلية أو أمريكية لإيران، فإن جبهة جنوب لبنان هي المرشحة للاشتعال والرد العنيف إلى قلب إسرائيل). ومن خلال حزب الله وصلت إيران إلى حماس والجهاد، أي إلى قلب فلسطين، ما جعلها تتحكم أيضًا إلى حد ما بالسياسات العربية والإسلامية حيال الصراع العربي/الإسرائيلي؛ فتفرض بالتالي توازنًا مع العرب (مصر والسعودية تحديدًا) يصل بها إلى شاطئ التوازن مع المجتمع الدولي (الملف النووي).

والخلاصة الأكيدة التي يصل إليها المتابع والقارئ لسياسة إيران في لبنان أن هذا البلد هو ساحة ليس إلا، مهمتها إدامة الصراع مع العدو الإسرائيلي على أرض الجنوب، حيث بالإمكان التحكم الكامل بكل مجريات هذا الصراع، ما يعني إبقاء الدولة اللبنانية مفككة إن لم تكن غير موجودة، أو جعلها ضعيفة أمام قوة حزب الله، والإبقاء ما أمكن على التحالف مع سورية خدمة لهذا الهدف.

٣ ـ حزب الله وولاية الفقيه

ما كان لحزب الله أن يولد وينمو ويستمر لولا الرعاية الإيرانية؛ فلقد تشكّل حزب الله في لبنان على أساس أنه «حزب الثورة الإسلامية في لبنان»،

(١) جريدة العهد الناطقة بلسان حزب الله، بيروت،١٦ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٤، ص٣.

أي كفرع من «حرس الثورة الإسلامية الإيراني». ولم يكن ذلك فقط من حيث إن قوات حرس الثورة التي جاءت إلى لبنان إثر اجتياح صيف ١٩٨٢، وأقامت قاعدة عسكرية لها في بعلبك «عشاق الشهادة»، قامت فعليًا بتوحيد وتدريب وتأطير وتنظيم المجموعات التي صارت لاحقًا حزب الله (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥)، وإنما أيضًا وأساسًا من حيث إن الأساس العقائدي ـ الفكري ـ التنظيمي يقوم على نظرية وممارسة ولاية الفقيه، أي على الإيمان المطلق بها والانضباط التام لها والطاعة لمستلزماتها، وفي ذلك يقول السيد إبراهيم أمين السيد، حينما كان الناطق الرسمي أو الأمين العام الأول للحزب: «نحن لا نستمد عملية صنع القرار السياسي لدينا إلا من الفقيه، والفقيه لا تعرّفه الجغرافيا بل يعرّفه الشرع الإسلامي، فنحن في لبنان لا نعتبر أنفسنا منفصلين عن الثورة في إيران، نحن نعتبر أنفسنا ـ وندعو الله أن نصبح ـ جزءًا من الجيش الذي يرغب في تشكيله الإمام من أجل تحرير القدس الشريف، ونحن نطيع أوامره ولا نؤمن بالجغرافيا، بل نؤمن بالتغيير»[1].

وفي بيان تأسيس الحزب نقرأ: «إننا أبناء أمة حزب الله، نعتبر أنفسنا جزءًا من أمة الإسلام في العالم. إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم. نلتزم أوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط. كل واحد منا يتولى مهمته في المعركة وفقًا لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه القائد»[2]. وفي شرح أدق لهذا المعنى يقول السيد حسن نصر الله: «الفقيه هو ولي الأمر زمن الغيبة، وحدود مسؤوليته أكبر وأخطر من كل الناس، ويفترض فيه، إضافة إلى الفقاهة والعدالة والكفاءة، الحضور في الساحة والتصدي لكل أمورها، حتى يعطي توجيهاته للأمة التي تلتزم بتوجيهاته. نحن ملزمون باتباع الولي الفقيه، ولا يجوز مخالفته. فولاية الفقيه كولاية النبي والإمام المعصوم، وولاية النبي والإمام المعصوم واجبة، ولذلك فإن ولاية الفقيه واجبة. والذي يردّ

(١) راجع الكتاب الصادر عن مجلة الشراع بعنوان: الحركات الإسلامية في لبنان. بيروت ١٩٨٤.
(٢) الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى الأمة الإسلامية، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥.

على الولي الفقيه حكمه فإنه يردّ على الله وعلى أهل البيت. فمن أمر الولي الفقيه بلزوم طاعتهم فطاعتهم واجبة»[1].

وفي شروحات أخرى أحدث نقرأ: «لا علاقة لموطن المرجع بمرجعيته، فالإمام الخميني، كولي على المسلمين، كان يحدد التكليف السياسي لعامة المسلمين في البلدان المختلفة. هذا والارتباط بالولاية تكليف والتزام يشمل جميع المكلفين. حتى عندما يعودون إلى مرجع آخر في التقليد؛ لأن الإمرة في المسيرة الإسلامية العامة هي للولي الفقيه المتصدي..». «الحزب يلتزم القيادة الشرعية للولي الفقيه كخليفة للنبي والأمة، وهو (الولي) الذي يرسم الخطوط العريضة للعمل في الأمة، وأمره ونهيه نافذان»[2].

نخلص من ذلك إلى تأكيد حقيقة كون حزب الله حزب إيران في لبنان، أو ذراعها الضارب في الشرق الأوسط، دون أن ينفي ذلك عنه صفته اللبنانية. ولكن لا ننسى أن كل طوائف لبنان كان لها منذ القرن السابع عشر وإلى اليوم دولة أجنبية خارجية تدعمها، السنة كانوا طائفة الدولة العثمانية، ثم كان لهم العرب كمصر ومنظمة التحرير والسعودية، والموارنة دعمتهم فرنسا والفاتيكان، وكذلك الروم الكاثوليك وكافة الأقليات الكاثوليكية (إضافة إلى إيطاليا والنمسا والكثلكة العالمية)، والروم الأرثوذوكس كان لهم روسيا فالاتحاد السوفياتي، والدروز والبروتستانت كان لهم بريطانيا، باستثناء الشيعة الذين خرجوا من قمقم الحرمان والتهميش هذا. ومن هنا شدة التحامهم بإيران، إذ هذه هي المرة الأولى التي يصير فيها لهم حضور وقوة وكيان، وذلك بفضل الدعم الإيراني[3].

٤ ـ حزب الله والمقاومة الإسلامية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٢)

إن انطلاق حزب الله بدعم إيراني كبير، مع دخول حركة أمل دائرة الإمساك بالموقع الشيعي في السلطة السياسية (منذ انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤

---

(١) جريدة العهد الناطقة بلسان الحزب، العدد ١٤٨، بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧.
(٢) الشيخ نعيم قاسم: حزب الله، المنهج، التجربة، المستقبل. بيروت ٢٠٠٣، الصفحات ٧٥ و٢٣.
(٣) راجع كتابنا: في الحوار والمواطنة والدولة المدنية، دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠١٢.

التي جعلت أمل والوحدات الشيعية في الجيش اللبناني تسيطر على العاصمة بيروت)، ثم التحوّل الكبير في الاتحاد السوفياتي بعد صعود غورباتشوف (١٩٨٥)، وأثر ذلك على تصفية مواقع التدخل الروسي في العالم الثالث عمومًا، والبلاد العربية خصوصًا، ما سمح بحدوث تحولات سياسية عميقة في العديد من الدول (عدن ـ الجزائر ـ السودان ـ العراق، وحتى سورية). إن كل ذلك عجّل بحصول تطورات هي أشبه بانقلابات جذرية؛ فشهدت أعوام ٨٥ ـ ٨٨ مسارعة سورية للإمساك بالورقة اللبنانية، عبر سلسلة من الهجمات كان الاتفاق الثلاثي أبرزها[١]. هذا الإمساك كان يستدعي تصفية النفوذ الفلسطيني تمامًا؛ فكانت حرب المخيمات (٨٥ ـ ٨٨) التي كانت امتدادًا لحرب طرابلس بين أنصار عرفات وأنصار سورية. وكانت سلسلة الاغتيالات التي طالت الكوادر الجماهيرية السنية في بيروت وطرابلس، وتلك التي ضربت القيادات السنية الرسمية مثل الشيخ الدكتور صبحي الصالح، والمستشار محمد شقير، والصحافي سليم اللوزي، والنائب ناظم القادري، وصولاً إلى المفتي حسن خالد. وترافق معها الإمساك السوري بالحزب القومي (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) بعد اغتيال محمد سليم وايلي الجقل، وتوفيق الصفدي، ومقتل العشرات في حرب الكورة، وصولاً إلى حملة اغتيال كوادر الحزب الشيوعي (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧) في بيروت والجنوب (ميشال واكد، حسين مروة، حسن حمدان، خليل نعوس، سهيل طويلة، لبيب عبد الصمد، نور طوقان..)، وأخيرًا حرب بيروت في شباط ١٩٨٧ والتي أعادت القوات السورية إلى العاصمة، وتخللتها مذبحة شارع فتح الله الشهيرة ضد حزب الله، التي فسرت يومها على أنها رسالة أو إشارة للأمريكيين والإسرائيليين بأن الدخول السوري وحده قادر على لجم الحزب والإسلاميين، وعلى تحرير الرهائن الغربيين. وكانت سورية قد عقدت صفقتها مع أمريكا منذ العام ١٩٨٧، وذلك حين استشعرت بوادر وبدايات الصفقة بين

(١) اتفاق وقع في دمشق برعاية سورية مباشرة بين قادة الميليشيات اللبنانية، وقام على توزع النفوذ والسيطرة على البلاد بين هؤلاء الزعماء الثلاثة (درزي وشيعي وماروني) ما أسس لمقولة حلف الأقليات برعاية سورية.

أمريكا وروسيا، وبدنو أجل الاتحاد السوفياتي، وبقرب انتهاء الحرب الإيرانية/العراقية، وبقرب عودة مصر قوية إلى الصف العربي.

أدت هذه التطورات مجتمعة إلى تشكل وضع جديد بدأ بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران والعراق (تموز ١٩٨٨) ولم ينته مع انهيار الاتحاد السوفياتي (١٩٩٠)، أو حرب الخليج الأولى التي اشتركت فيها سورية إلى جانب قوات التحالف الغربي بقيادة أمريكا (١٩٩١). هذه الأوضاع والأجواء هي التي مهّدت ورسمت طريق اتفاق الطائف. وكان رافقه ظهور الحلف الأمريكي/السوري في وجه العماد عون من جهة، كما في وجه عرفات من جهة أخرى. ولا بد هنا من التذكير بأن الطائف كان برعاية أمريكية ـ سعودية ـ سورية، وقد نتج عنه ترسيم جديد للقوى وللتحالفات وللمواقع، خصوصًا بين سورية وإيران.

وليس المجال هنا لتحليل أحداث ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ التي سبقت ومهدت لاتفاق الطائف، ولكن أبرز ما فيها هو الصراع الشيعي/الشيعي المسلح بين حركة أمل وحزب الله (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)، والذي يمكن اعتباره صراعًا بين سورية وإيران للإمساك بالورقة الشيعية في لبنان، ومن خلالها الإمساك بورقة المقاومة، أي ورقة الحرب والسلم على الحدود مع إسرائيل. كان السبب المعلن لتلك الحرب الداخلية رفض حزب الله للقرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في آذار ١٩٧٨، والذي يدعو إلى انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان ويشرع وجود القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة. وقد نتج عن هذه الحرب ٢٥٠٠ قتيل من الطرفين ومن المدنيين الشيعة في الضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع. وأدى فيما أدى إليه إلى سيطرة حزب الله على الجنوب تمامًا بعد عدة اتفاقيات رعتها سورية في دمشق. وما إن جاء العام ١٩٩٢ حتى كان الحزب هو الجهة الوحيدة المسموح لها بالعمل في جنوب لبنان.

كانت الانطلاقة الجديدة للمقاومة الإسلامية بعد ١٩٩٢، وقد صارت وحدها المخولة بالعمل العسكري والأمني في الجنوب، ثمرة حقيقية لتوافق إيراني/سوري (مبارك عربيًا وأمريكيًا) حصر التمثيل الشيعي بحركة أمل

وحزب الله على حساب الآخرين. وقد أدت وفاة الإمام الخميني وانتهاء الحرب مع العراق (١٩٨٨)، وولادة محور غربي/عربي جديد في وجه صدام حسين١٩٩٠ (أمريكا ـ السعودية ـ الخليج ـ مصر) إلى انضمام سورية إلى هذا المحور. ولا بد هنا من إعادة التذكير بأن الغطاء المصري/السعودي طوال تلك المرحلة، والرضا الأمريكي/الأوروبي، هو الذي أمّن الدعم لسورية وللمقاومة على السواء، إضافة إلى القبول الإيراني بعد انتصار تحالف رفسنجاني/خامنئي الإصلاحي (١٩٨٩)، الذي تمكن من الإمساك الكامل بالسلطة خلال العامين ٩١ ـ ٩٢، وبدأ سياسة الانفتاح على الغرب وأمريكا ووقف سياسة تصدير الثورة والمغامرات. كل ذلك سمح بالدعوة إلى إنهاء الحرب في لبنان، وبالتالي إلى اتفاق الطائف (١٩٨٩)، والتعديلات الدستورية ١٩٩٠، فإنهاء وضع الجنرال ميشال عون ١٩٩١، وتعيين نواب جدد، فالانتخابات النيابية ١٩٩٢ التي شهدت مقاطعة مسيحية وعودة الهيمنة والوصاية السورية. وفي كل هذه المحطات كانت إيران حاضرة لجهة قبول حزب الله بالتحول إلى العمل السياسي والبرلماني والتحالف مع السعودية وسورية.

٥ ـ مرحلة ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠ أو الشراكة الإيرانية ـ السورية ـ العربية

حكم المرحلة من ١٩٩٢ إلى العام ٢٠٠٠ (الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان) شراكة إيرانية سورية محمية بغطاء عربي/دولي. ولا يمكن فهم التحول في سياسة حزب الله اللبنانية (من التبشير بالثورة الإسلامية إلى الانخراط في النظام اللبناني) إلا من خلال فهم الاستراتيجية الإيرانية الجديدة؛ ذلك أن سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، وانهيار النظام الشيوعي في أفغانستان، واندلاع الصراعات بين فصائل الجهاد الأفغاني، وتصاعد التوتر الهندي/الباكستاني مع صعود التطرف الهندوسي والإسلامي إلى السلطة في البلدين، وتوقف الحرب العراقية/الإيرانية، وقيام الحملة العسكرية الدولية على العراق وما تلاها من عقوبات وحصار، كل ذلك حرر إيران من ضغوط وأخطار وتحديات، وسمح لها بانتهاج سياسة هجومية جديدة بعد تعديل في نظام الحكم أطاح بالخمينيين اليساريين والثوريين لصالح البراغماتيين.

وفي لبنان شهدت المرحلة انكفاء الطرف المسيحي عن المشاركة السياسية، وتشكيله حالة إحباط وتراجع وعدم ثقة بالوضع الذي صار يسمى بالوصاية السورية؛ نسبة للاتفاق الأمريكي ـ السعودي ـ السوري على تسليم سورية شؤون لبنان مكافأة لها على الموقف من العراق، وتشجيعًا لها على الانخراط في الاعتدال العربي الحليف لأمريكا. وقد استفادت إيران من تلك الحقبة لتعزيز وضعها في لبنان؛ فتمت إزاحة الشيخ صبحي الطفيلي من قيادة حزب الله (١٩٩١) وبعدها دخل الحزب إلى البرلمان اللبناني متحالفًا مع حركة أمل ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ وصار قوة سياسية رئيسية في البلاد.

تمثلت قوة حزب الله والشراكة الإيرانية/السورية المحمية بغطاء عربي/دولي في تفاهم نيسان الذي أبرم إثر العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان في نيسان/أبريل ١٩٩٦، والذي لعب فيه الرئيس الحريري (وفرنسا والسعودية بالتالي) دورًا أساسيًا كان خير غطاء للدور السوري/الإيراني في الوقت نفسه، ما سمح بانتزاع موقف عربي/دولي لصالح المقاومة.

شهر العسل الإيراني/العربي/الغربي هذا استمر طوال عهد الرئيس «كلينتون»، وقد تعززت فيه وتطورت قدرات حزب الله القتالية كما السياسية والجماهيرية في لبنان. واتبعت إيران سياسة البناء البطيء والقوي داخل لبنان: من الحوزات والمستشفيات والمستوصفات، إلى المدارس والجامعات، إلى النوادي والحسينيات والمساجد، ومن التدريب والتسليح إلى العمليات العسكرية الجهادية في الجنوب، إلى العمليات الأمنية ضد استخبارات العدو. وقد أثمر هذا العمل تحول حزب الله إلى أكبر وأقوى تنظيم سياسي ـ عسكري ـ اجتماعي في لبنان، لا، بل والعالم العربي.

٦ ـ مرحلة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥

«بفعل عوامل عديدة، مثل تراجع أهمية الخطاب الأيديولوجي داخليًا وخارجيًا بعد وفاة الإمام الخميني، وانتهاء عصر الاستقطاب الدولي على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، وتدشين ما يسمي بـ«مرحلة التحول من حالة

الثورة إلى حالة الدولة»، استبعدت إيران سياسة «تصدير الثورة» في تعاملها مع تطورات الإقليم، واستعاضت عنها بأدوات أخرى، مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسية على غرار سورية؛ بهدف إكساب تمددها في الإقليم غطاء عربيًا، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل «حزب الله» اللبناني، وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيتين، فضلاً عن استثمار الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لا سيما بعد بدء ما يسمى بـ«الحرب الأمريكية على الإرهاب» التي انتهت باحتلال كل من أفغانستان والعراق، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقمًا مهمًا في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها»[1].

تغيرت الأمور في لبنان بدءًا من خريف العام ٢٠٠٠، حيث إن المعارضة المسيحية اللبنانية وعلى رأسها بطريرك الموارنة، قررت أن الانسحاب الإسرائيلي ينزع حجة القبول بالوجود السوري في لبنان، ويطرح بالتالي قضية السيادة الوطنية والقرار الحر. وقد رأت المعارضة المسيحية في انتخاب الرئيس بوش الابن، وفي وجود الرئيس جاك شيراك في الحكم، فرصة تاريخية للمطالبة بخروج القوات السورية من لبنان. وجاءت أحداث أيلول/سبتمبر العام ٢٠٠١ لتطيح بالتحالف العربي/الغربي الذي كان مظلة للمقاومة في لبنان وفلسطين، الأمر الذي يفسر اختلاف المواقف العربية والغربية من انتفاضة الأقصى ما بين سبتمبر ٢٠٠٠ (تاريخ اندلاعها) وسبتمبر ٢٠٠١ (هجوم القاعدة على أمريكا). تلا ذلك طبعًا اصطفاف عربي جديد قادته السعودية ضد النظام العراقي، الأمر الذي كان مريحًا لإيران وحزب الله؛ فاستمر شهر العسل اللبناني الداخلي ما استمر الغزل الإيراني/الأمريكي، إذ لم تتخل إيران عن سياسة المهادنة مع أمريكا والغرب، بل هي تحالفت معها في أفغانستان لإسقاط حكومة طالبان، ونال شيعة أفغانستان وتحالف الشمال المدعوم من إيران حصة لا بأس بها في النظام الجديد في كابول.

---

(١) محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٥، تموز/يوليو ٢٠١١.

ثم تحالفت إيران مع أمريكا أو سهلت لها عملية غزو العراق وإسقاط صدام. خلال ذلك كان الافتراق السعودي/السوري يتفاقم، ومعه الافتراق الفرنسي/ السوري، الأمر الذي سهل عملية انضمام الرئيس الحريري إلى المحور السعودي/ الفرنسي، واقترابه من المعارضة المسيحية. وحصل اغتيال الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لتبدأ مرحلة جديدة عنوانها الصراع العربي/السوري: مصر والسعودية ومعها فرنسا شيراك والإدارة الأمريكية دعمت ثورة الأرز وقوى ١٤ آذار، في حين وقف حزب الله مع سورية (٨ آذار). وجاءت الانتخابات الرئاسية في إيران (حزيران/يونيو٢٠٠٥) بالسيد أحمدي نجاد، ليبدأ مرحلة جديدة قطعت مع السياق الإصلاحي للرئيس خاتمي ومع مرحلة المهادنة مع الغرب وأمريكا (التي افتتحها في الحقيقة الرئيس رفسنجاني منذ ١٩٩٢). ودخلت السياسة الإيرانية في لبنان منعطفًا جديدًا مع أحمدي نجاد آيته حرب تموز ٢٠٠٦، التي شكلت مواجهة واختبارًا بين أمريكا وإيران في لبنان ومن خلاله.

٧ ـ حزب الله والنظام السياسي اللبناني بعد ٢٠٠٦

في وثيقة داخلية صدرت في أيار ٢٠٠٧، حدد حزب الله فهمه للسياسة كما يلي:

«إن بناء مفهوم للسياسة يقوم على ربط الداخل بالخارج، وأخذ ذلك في الاعتبار في رسم المواقف والبرامج السياسية هو مسألة علمية قبل أن تكون سياسية. وهذا ما لحظه حزب الله بصورة أساسية في مقاربته للسياسة في لبنان؛ فالخارج هو الذي يستهلك طاقة الصراع ودينامياته وتوتراته، بينما تشكل العلاقات في الداخل دومًا على أساس التكامل. ولا يحضر الصراع داخليًا إلا حين ارتباطه بالخارج، ولا يمارس عندها إلا وفق الحد الأدنى الذي تفرضه الضرورات الطبيعية للسياسة»[1].

(١) تقرير داخلي غير منشور لعله من تحرير رئيس المجلس السياسي للحزب السيد إبراهيم أمين السيد، ومشاركة السيد نواف الموسوي، والنائب الدكتور علي فياض، الذي كان وقتها يدير مركز الدراسات والاستشارات التابع للحزب.

وفي العام ١٩٩٣ سأل المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين قادة حزب الله: هل تريدون فعلاً لبنان؟ وإذا كان نعم فهل حقًا تريدون جمهورية ديمقراطية برلمانية لبنانية؟واليوم فإن السؤال الذي نطرحه هو: هل يريد حزب الله فعلاً المشاركة السياسية؟ أم إنه يعمل على بناء دولته الخاصة البديلة، أو دولة داخل الدولة؟ أم إنه يعمل لشيء آخر تمامًا؟

أنا أرى أن حزب الله لا يحتاج إلى إعلان برنامج لحكومة إسلامية أو لتطبيق الشريعة كما تصوّر البعض، مقارنين بينه وبين غيره من الأحزاب الإسلامية العربية التي حملت هذا المشروع؛ فحزب الله حزب شيعي أولاً وأخيرًا، وحزب موجود في لبنان بلد الطوائف والتوازنات الطائفية الحساسة. حزب الله صار منذ العام ٢٠٠٥ هو الممثل السياسي والأيديولوجي والعسكري والاجتماعي الشرعي والوحيد للطائفة الشيعية اللبنانية (الطائفة الأكبر عددًا). وفي ذلك يقول السيد نواف الموسوي: «يجب أن يعمل حزب الله بحيث يشعر شيعة لبنان أنهم بحاجة إليه، ونحن يجب أن نستخدم كامل قدراتنا وإمكاناتنا لنصبح أقوى وأكثر تجذرًا في طائفتنا، وحين تلتحم مصالح الشيعة بنا فإن ضعفنا سينعكس عليهم، لذلك سيدعموننا، يجب أن يستقر حزب الله في إطار الطائفة الشيعية؛ لأن وجوده في خارجها سيسهل ضربه»[١].

وقد أمكن تحقيق التماهي بين الحزب وجمهور الطائفة في ظروف جديدة تمامًا لم يسبق أن توفرت في ما سبق:

١ ـ وجود مركز شيعي قوي في إيران الشيعية، يحمل استراتيجية هجومية لتأكيد مصالحه ولفرض وجوده (وإيران دولة كبيرة وغنية وربما نووية).

٢ ـ غياب قيادات إصلاحية تاريخية (محسن الحكيم والخوئي في العراق، موسى الصدر ومحمد مهدي شمس الدين في لبنان، منتظري وخاتمي وكروبي وموسوي في إيران).

---

(١) مقابلة أجراها معه الباحث مسعود أسد الله، أيلول ١٩٩٧، انظر كتابه: الإسلاميون في مجتمع تعددي، تعريب: دلال عباس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٨٧.

٣ ـ تغييب النجف منذ وفاة السيد الحكيم العام ١٩٧٠، ثم تحديدًا بعد حملة القتل في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، والتي انتهت باغتيال محمد باقر الصدر وتشريد الآلاف من العلماء، ونشوء موقع «قُم» الديني كبديل للدراسة منذ العام ١٩٨٠، ثم كمركز وحيد للشرعية الدينية الشيعية.

٤ ـ خروج منظمة التحرير الفلسطينية حامية السنة في لبنان، بعد حروب طاحنة من عدوان إسرائيلي إلى معارك كبيرة مع النظام السوري وحليفه حركة أمل في لبنان (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨).

٥ ـ الصعود المالي والعسكري لإيران وللحزب، ووصول أحمدي نجاد ومعه الحرس الثوري والتيار المهدوي إلى السلطة في إيران.

٦ ـ انهيار النظام الإقليمي العربي منذ حرب الكويت ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

٧ ـ انهيار التوازنات الاستراتيجية الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ١٩٩١، ثم بعد ذلك ١١ أيلول ٢٠٠١، فالحرب الأمريكية على الإسلام وعلى إيران.

٨ ـ صعود الشيعة والأكراد في العراق بعد سقوط نظام صدام ٢٠٠٣.

٩ ـ انهيار الوضع المسيحي في لبنان بعد ٢٥ سنة من الحرب الأهلية، وأزمة الوجود المسيحي في كل الشرق الأوسط، مع سقوط إمكانية التدخل الأجنبي لحمايتهم.

١٠ ـ انهيار الوضع السني اللبناني بدءًا من اغتيال الرئيس الحريري (١٤ شباط ٢٠٠٥).

١١ ـ أزمة النظام المصري من جهة، وأزمة الوضع السعودي والباكستاني من جهة أخرى، مع سقوط النظامين العراقي والأفغاني، وصعود القاعدة، كل ذلك طرح أزمة الشرعية السنية.

١٢ ـ خروج الجيش السوري من لبنان، وانهيار المعادلة اللبنانية الداخلية.

من هنا نقول إن استراتيجية حزب الله الفعلية ليست اليوم إقامة دولة إسلامية؛ فهذه الدولة موجودة في إيران. ولا المشاركة السياسية الديمقراطية

في الحكم؛ إذ إن المشاركة الفعلية تعني المسؤولية الكاملة عن الكل، فيما المشاركة بعرف الشيعية السياسية هي التقاسم partage وليس الـ participation.

ما تعمل عليه الشيعية السياسية هو استراتيجية للهيمنة تسمح لها بأن تكون اللاعب الأوحد في البلاد[1]. وقد مر الحزب على صعيد تطبيق استراتيجية الهيمنة بمرحلتين:

١ ـ مرحلة التمهيد والدعوة للجمهورية الإسلامية في لبنان ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢: الرسالة المفتوحة ـ الموقف السلبي من الميثاق والكيان اللبناني، ومن الدستور ومن الجمهورية الديمقراطية البرلمانية ـ الموقف السلبي من الحوار الإسلامي المسيحي ـ الموقف السلبي من كل أشكال المشاركة في الحكم ـ الصراع المسلح مع حركة أمل ـ التأسيس الكامل لمجتمع ودولة خارج المجتمع والدولة.

٢ ـ مرحلة الدخول التدريجي في الحكم عبر استراتيجية المشاركة السياسية ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٥، التي هي في الواقع استراتيجية تحقيق الهيمنة الطائفية، أو ما أسميناه الشيعية السياسية المرتكزة على كل العوامل المذكورة أعلاه، والمستفيدة خصوصًا من عاملي: العدد، والقوة المسلحة. إلا إن هذه الشيعية السياسية الجديدة تحمل سمات خاصة، تجعلها تختلف عن المارونية السياسية القديمة، وذلك لعدة أسباب:

ـ المارونية السياسية ورثت دولة حديثة، كانت تحضنها فرنسا وتشكل لها إدارة ذات كفاءة جيدة.

ـ الظرف الإقليمي والدولي ساعد على بحبوحة اقتصادية، وعلى نمو اجتماعي أفرز طبقة وسطى متعلمة وديناميكية من كل الطوائف.

---

(١) «مصادر قيادية في حزب الله تؤكد أن قيادة الحزب اتخذت خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ وفي ضوء المعطيات التي توافرت لديها آنذاك،قرارًا حاسمًا بتغيير المعادلة السياسية الداخلية، واعتماد كل الوسائل والأساليب الدستورية والشعبية لتحقيق هذا الهدف، مهما بلغت التضحيات، وأنه لا يمكن إبقاء المعادلة التي كانت قائمة بعد الخروج السوري من لبنان». (قاسم قصير، موقع ناو لبيبانون، الثلاثاء ١٥ أيار ٢٠٠٧).

ـ النظام العربي الرسمي أعطى شرعية لدور لبنان في محيطه.

ـ الثقافة الحداثوية كانت القاسم المشترك بين نخب الطوائف كافة.

ـ الديمقراطية الليبرالية سمحت بفضل التعدد الطائفي بتحول لبنان إلى منطقة حريات إعلامية وسياسية لم توجد في غيره.

ـ الشيعية السياسية (نسخة حزب الله) لا تنفصل عن فكر المهدوية الإيرانية، وعن صعود التطرف الأصولي في الجانبين: السني والشيعي، ولذلك فإنها محكومة بالأصولية.

خاتمة

تداعيات الربيع العربي: إيران والثورات العربية

في بداية الثورات العربية، تعاملت إيران مع الوضع براحة كبيرة، بل إنها أصدرت تصريحات ومواقف ليس فقط مرحبة وحاضنة لهذه الثورات، وإنما أيضًا أدرجتها في سياق «الصحوة الإسلامية المباركة»[1]. فثورة تونس ثم مصر أطاحت بحليفين كبيرين من حلفاء أمريكا والغرب، بما بدا وكأنه مؤشر إلى فك عزلة إيران الدولية التي جهدت الدول الغربية الكبرى في فرضها منذ العام ٢٠٠٦. وخرج الإعلام الإيراني وإعلام حزب الله في لبنان بمقولات تعبّر عن الفرح بانتصار «محور الممانعة والمقاومة» على محور «الاعتدال العربي» أو «التبعية للغرب». ولعل المكسب الأساسي الآني والمباشر لإيران تمثل في انشغال المجتمع الدولي والغرب تحديدًا بتداعيات الربيع العربي، خصوصًا مع اندلاع الثورة في ليبيا، ومع تصاعد الاحتجاجات في البحرين، الأمر الذي سمح لطهران بكسب مزيد من الوقت في المماطلة المستمرة منذ سنوات، وبالإفلات من كونها تحت المراقبة والضغط الدوليين في الملف النووي. كما إنها حققت أيضًا نوعًا من التقدم ولو البسيط في زيادة مخزونها من اليورانيوم

---

(١) في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ صرّح المرشد الأعلى السيد علي خامنئي بأن «الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الإسلامية في إيران، وبالتالي فهي استمرار لها». الحياة، ٢٠ مارس ٢٠١١.

المخصب[1]. ولكن خطأ إيران تمثل في البناء السريع على هذا المعطى الآني للقيام باختراق كبير على أكثر من ساحة؛ فكان الضغط على دول الخليج من خلال تحويل الاحتجاجات الشعبية في البحرين إلى أزمة حكم أولاً، ثم من خلال انفجار الوضع السياسي في الكويت ثانيًا. ثم كان بعد ذلك التقدم للإمساك بالسلطة في بيروت، عبر إسقاط حكومة الوحدة الوطنية التي أنتجها اتفاق الدوحة الشهير (بعد أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨)، وتشكيل حكومة تخضع لسيطرة حزب الله وسورية (برغم وجود قوى خارج سيطرتها على رأسها الزعيم الدرزي وليد جنبلاط).

ولكن هذا الموقف المتسرع سرعان ما وجد نفسه في مأزق كبير؛ ففي البحرين أدى التدخل الإيراني والتوتر الطائفي إلى تصعيد خطير مع دول مجلس التعاون الخليجي، التي اتحدت في سابقة تخلت فيها بعض الدول الصديقة لإيران عن سياستها السابقة، التي كانت تقوم على الاحتواء والشراكة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية والأمنية (مثال قطر وعُمان). وكانت حملة درع الجزيرة الموحدة الدليل الساطع على دخول علاقة إيران بدول الخليج مرحلة جديدة تتميز بالعداء والمواجهة إلى حد التهديد بالحرب[2].

كما اتفقت كل دول الخليج على التوجه إلى الأمم المتحدة للشكوى من التدخل الإيراني في شؤونها الداخلية، وتوجيه اتهامات لإيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي، خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول المجلس الذي عقد بالرياض في ٣ أبريل ٢٠١١[3]. ومع أن إيران نجحت في استغلال الانشغال الدولي في قراءة تداعيات الثورات العربية لزيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب، فإن هذا النجاح لا يعزز موقفها كثيرًا في الأزمة النووية،

---

(١) نجحت إيران خلال ذروة اشتعال الثورتين المصرية والتونسية في زيادة مخزونها بنسبة ٣,٥٪ بمقدار ٥٠٠ كيلو جرام من ٣٦٠٠ كيلوغرام إلى ٤١٠٠ كيلوغرام. قارن: السفير، ٢٦ فبراير ٢٠١١. والشرق الأوسط، ٢٦ مايو ٢٠١١.

(٢) انظر التصريحات الخليجية في: محمد السعيد إدريس، آفاق تطوير علاقات مصر وإيران وتحديات الأزمة الخليجية، مختارات إيرانية، العدد ١٢٩، أبريل ٢٠١١، ص٤ ـ ٥.

(٣) الشرق الأوسط، ٤ أبريل ٢٠١١.

خصوصًا وأن البرنامج النووي الإيراني بات يواجه مشكلات وصعوبات كبيرة، ما يمنح الغرب مزيدًا من الوقت، وهامشًا أكبر للمناورة، وفرض أكبر قدر من الضغوط والعقوبات الدولية على إيران، بشكل يمكن أن يدفعها في النهاية إلى الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، خاصة وقف عمليات تخصيب اليورانيوم.

وعلى مستوى آخر لا يقل أهمية، أدى الموقف الإيراني الرسمي الداعم للنظام السوري إلى مزيد من الاحتقان العربي ضد إيران، وخصوصًا في الشارع الفلسطيني الإسلامي (حماس والجهاد)، وإلى اعتبار الموقف الإيراني طائفيًا من جهة، ومصلحيًا أنانيًا من جهة أخرى؛ فظهرت السياسة الإيرانية أمام الشارع العربي، وكأنها تقدم الحلف الطائفي، أو الهلال الشيعي، كمحور ممانع ظاهرًا، ولكن يقوم على المصالح الضيقة والأطماع والحسابات الطائفية في الحقيقة والواقع، على حساب شعارات العدالة والحرية وفلسطين والوحدة الإسلامية.

وبذلك تكون الانتفاضة السورية قد أسهمت في كشف محور الممانعة- (إيران ـ سورية ـ حزب الله ـ حماس)، وخصوصًا بعد خروج قادة حماس والجهاد من سورية، واتخاذهم لمواقف مندِّدة بالموقف الإيراني من القمع في سورية.

وقد قامت التيارات الإسلامية التي شاركت في الثورات، والتي كانت ترفع عادة شعارات الوحدة والتضامن مع إيران، بإعلان رفض المواقف الإيرانية جملة وتفصيلاً، بدءًا من رفض ادعاءات انتماء الثورات إلى النموذج الإيراني[1]، وانتهاء بإعلان القطيعة معها بسبب وقوفها هي وحزب الله إلى جانب النظام السوري.

وقد ظهر خلال العدوان الأخير على غزة (١٣ ـ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢) كيف أن الربيع العربي بصياغته لدور إقليمي جديد، لدول كانت محسوبة على

(١) تصريح راشد الغنوشي، زعيم حركة «النهضة الإسلامية» التونسية، بأنه «ليس الخميني وتونس ليست إيران»، العرب القطرية، ٢٣ يناير ٢٠١١. وبيان حركة «الإخوان المسلمين» المصرية بأن «الثورة المصرية ثورة شعبية مصرية خالصة، ولا يستطيع أحد أن ينسب الفضل لنفسه في القيام بها»، سي إن إن، ١٦ مارس ٢٠١١.

الاعتدال والعلاقة مع أمريكا والغرب (مصر وتونس وتركيا... وحتى قطر)، قد أخرج إيران من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وهي التي جاهدت سنوات لدخولها، بل للاستئثار بها.

فمن أبلغ ما حصل خلال العدوان الصهيوني التحرك المصري/التونسي السريع إلى غزة، ثم الموقف العربي الموحد المتضامن القوي ضد العدوان وإلى جانب حماس والمقاومة في مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والذي تجسد في الوفد الوزاري العربي الذي دخل غزة فكسر الحصار وأربك ضربات العدو.

وأيضًا تلك الوحدة الوطنية الفلسطينية الرائعة، التي تجلت عبر مشاركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية إلى جانب حماس والجهاد في الرد على العدوان، وعبر مواقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي أعطى الغطاء الشرعي للمقاومة وحضنها، ونقل القضية إلى مستوى متقدم ربطها بمعركة الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. فالوحدة الفلسطينية والتضامن العربي هما وحدهما من أوقف العدوان وكسر الحصار على غزة، وهما وحدهما ما سيسمح لاحقًا بتطوير الوضع إلى نقطة انعطاف تاريخية في مسار الصراع مع إسرائيل. ومخطئ من لا يرى أن ميزان القوى السياسي بعد الربيع العربي كان لمصلحة حماس والمقاومة الفلسطينية، وأن المعركة المقبلة هي حول تصليب هذا الميزان الجديد، وتحويله إلى واقع تاريخي دائم ومتطور.

إن كسر الحصار المفروض على غزة يفتح الطريق أمام مشاركة عربية أقوى في حماية خيارات الشعب الفلسطيني، وفي حماية الأمن العربي الإقليمي، وفي استعادة المبادرة العربية على الصعيد الدولي خصوصًا لجهة انتزاع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين في الأمم المتحدة (رغم أنف الإدارة الأميركية)، ثم في إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تعيد توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنتاج إدارة سياسية فلسطينية جديدة تفتح نوافذ الأمل لشعب فلسطين ودولته العتيدة.

وبغض النظر عن الموقف من أنظمة ما يسمى بالاعتدال العربي، فإن غزة قد فرضت أجندة أنظمة الربيع العربي على الجامعة العربية. وهذا ما حدا

ببعض الدول إلى الغياب عن الاجتماع نفسه، وكان واضحًا أن معركة غزة قد أبرزت دورًا أكبر لمصر خصوصًا، ثم لتونس والمغرب وليبيا، وإمكانية أقوى لإعادة بناء التضامن العربي على أسس جديدة تكون لمصلحة القضايا العربية العادلة، ولمصلحة الديمقراطية والحرية والكرامة.

ولم تفلح محاولات البعض تصوير المعركة على أنها بين محور الممانعة من جهة، وعملاء أميركا (دول الاعتدال) من جهة أخرى؛ ذلك أن ثورات الربيع العربي لم تعد تسمح بهذه البهلوانات الفارغة التي انتهت مدتها ومفاعيلها، والانقسامات السابقة على الربيع العربي قد صارت في خبر كان، والنظام العربي الجديد يعاد تشكيله بأيدي قوى شعبية جديدة هذه المرة.

أخيرًا، فإن خطابات قادة حماس والجهاد أكدت على أن شعب فلسطين الذي لم ينس دور إيران وسورية وحزب الله في دعم حماس أيام الحصار، لم يقايض هذا التاريخ بحاضر الدعم الظالم للنظام المجرم في دمشق، فقد أوقفت إيران وسورية الدعم لحماس منذ أشهر، ما يعني أن أولوية قضية فلسطين بالنسبة لهما لم تكن سوى أولوية حسابات خاصة، وليس أولوية قضية عادلة.

إن تطورات الربيع العربي ووصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في مصر وتونس والمغرب، وسقوط النظام الليبي (أحد دعائم حلف إيران/ سورية)، وانتصار غزة؛ سيفتح الطريق أمام معادلة جديدة في العلاقات العربية/ الإيرانية. وعلى الطرفين التعامل بواقعية وبمنظار مصالح شعوب المنطقة؛ لبناء نظام إقليمي جديد قائم على التعاون المشترك، والندية والاحترام المتبادل، قبل أن تجرفنا العصبيات المذهبية.

الربيع العربي وقضية حقوق الإنسان

مهدي زاكريان[1]

لم تبد إيران ولا مجموعة الدول العربية الواقعة على الخليج اهتمامًا كافيًا بجذور الربيع العربي؛ فقد حاولت كلتاهما الاستفادة من موجات الديمقراطية في الشرق الأوسط، وعملتا على حرف مسارها في اتجاه مغاير، مدفوعتين ببواعث سياسية ونفسية تنبع من تاريخيهما الغابرين، ومن النظريات الواقعية في العلاقات الدولية، كنظرية توازن القوى في المنطقة. ويمكن أن تتسبب هذه السياسة لكلتيهما على حد سواء بتحديات ليست راهنة فحسب، بل مستقبلية أيضًا؛ إذ يجب أن تنظر هذه الدول في واقع الأمر إلى مطالب وطموحات شعوبها، ويتعاون في شؤون حقوق الإنسان بعضُها مع بعض. ما يبدو واضحًا حتى الآن هو أن إيران والدول العربية في المنطقة تود تقديم الأفضل لشعوبها، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما طبيعة الاستجابة المطلوبة لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة؟

يعتقد المؤلف أن الإجابة تكمن في الحكم الرشيد، ليس فقط لدول الربيع العربي الثائرة حاليًا، بل أيضًا لباقي الدول التي خرجت لتوها من أتون الثورة. في الحقيقة يجب على جميع دول المنطقة الاستفادة من الأحداث

---

(١) جامعة آزاد الإسلامية (فرع العلوم والبحث، طهران، إيران). أستاذ مدعو، جامعة باريس الثانية، باريس، فرنسا. أستاذ القانون الزائر سابقًا، جامعة بنسلفينيا، الولايات المتحدة. رئيس تحرير مجلة إنترناشيونال ستديز (الدراسات الدولية).

الراهنة في الشرق الأوسط؛ لصياغة سياسة مشتركة تجاه مواطنيها، قد تقودها إلى الحكم الرشيد المنشود. كما يعتقد المؤلف أن جذور الحركات التغييرية في المنطقة ترجع إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ولحل هذه المشكلة يقترح المؤلف على دول المنطقة العودة إلى الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، الذي وقعته إيران والدول العربية الواقعة على الخليج، والذي يؤكد على ثلاثة جوانب تعتبر بمثابة أعمدة الحكم الرشيد، وهي: الحرية، والعدالة، والإيمان. بمثل أعمدة الحكمة هذه تستطيع إيران ودول الخليج تحقيق النجاح في إقامة علاقات جديدة تقوم على الأخلاق، وعلى قيم الإعلان الذي وقعته بنفسها قبل عشرين سنة.

مقدمة

كغيرها من المناطق الجغرافية والسياسية في العالم، يرتبط تاريخ دول الخليج وجغرافيتها وثقافتها ارتباطًا داخليًا وثيقًا بالشؤون الدولية. ومما لا شك فيه أن أحد أهم الإنجازات في عالم اليوم: الإجماع الدولي على موضوعي الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. وهما موضوعان اكتسبا أهمية بالغة في دول الخليج منذ بداية الربيع العربي. وينبع اهتمام معظم دول الخليج بهذين الموضوعين تحديدًا من خشيتها امتداد تأثيراتهما وتهديدهما أمن واستقرار المجتمعات والحكومات في المنطقة، سيما وأن المجتمع الدولي ذاته لا يعرف بعد النتائج المستقبلية لهذه الموجات المتعاقبة من الديمقراطية. ويمكن اعتبار قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخليج، وتأثيراتهما على علاقة إيران بهذه الدول موضوعًا علميًا وبحثيًا بامتياز، ويتمتع بأولوية مطلقة في التقصي والدراسة على ما سواه. وتظهر النظرة الأولى إلى الربيع العربي أن الشعوب تطالب بحقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك تُظهر أن موضوع «الهوية» ـ كما في باقي دول العالم ـ يعتبر أحد الدوافع الرئيسة للمطالبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها في عالم اليوم. لهذا السبب يؤكد الكاتب على فرضية أن الحكم الرشيد قد يكون الإجابة المنطقية لحركة الربيع العربي،

ويقترح في دعمه الحفاظ على هوية شعوب الخليج: احترام الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان الذي أقرته دول المنطقة، والعمل بمقتضاه.

المساق التاريخي

يكشف تاريخ الشرق الأوسط عن مسار تطور مختلف لحقوق الإنسان. وقد تنبأ فوكوياما ذات مرة أن كل الدول ستتحول إلى ديمقراطيات ليبرالية، وقبل عشر سنوات تبنى مايكل دويل الرأي ذاته، وتوقع حدوث ذلك التحول بين ٢٠٥٠ و٢١٠٠.(١) مع ذلك لا يمكن للمرء إلا أن يتساءل عما إذا كان تطور الأحداث يشير حقًا إلى حركة باتجاه الديمقراطيات الليبرالية، ولعل من الجائز القول إن التطورات التي طرأت على حقوق الإنسان في المنطقة، تشير إلى أن الشرق الأوسط كان في طريقه إلى إنتاج ردود أفعال رمزية للأحداث في مناطق أخرى من العالم، وأن لدى مواطني الشرق الأوسط نزعة كامنة للديمقراطية وحقوق الإنسان. وثمة دلائل تاريخية تدعم هذه المقولة بقوة، سواء ما يتعلق منها بصعود وسقوط الحضارات في تلك المنطقة، أو بموقعها الجغرافي المميز؛ فمبادئ حقوق الإنسان التي بشر بها أتباع الديانات الرئيسة الثلاث ولدت أصلاً في الشرق الأوسط(٢)، ولم يهمل أي من الأديان الرئيسة طوال آلاف سنوات وجوده وضع حقوق الإنسان على أجندة تعاليمه ومواعظه.

يقول القرآن الكريم: «مِنْ أجلِ ذلكَ كتبنَا على بني إسرَائيلَ أنه منْ قتلَ نفسًا بغيرِ نفسٍ أو فسادٍ في الأرضِ فكأنما قتلَ الناسَ جميعًا ومن أحياهَا فكأنمَا

---

(١) كينيث إن. والتز «العولمة والقوة الأمريكية»، مجلة ناشيونال إنترست، رقم ٥٩، ربيع ٢٠٠٠، ص: ٤٦.

Kenneth N. Waltz, «Globalization and American Power,» The National Interest, No. 59, Spring 2000, p. 46.

(٢) مهدي زاكريان، «نقد مفهوم تعددية الهوية في الشرق الأوسط»، مجلة ريجينال ستديز: الدراسات الأمريكية والإسرائيلية، المجلد ١، ١٩٩٩، ص: ٢٠١ ـ ٢٠٣.

Zakerian, Medi, A Critique of «Multi-identity in the Middle East»: Regional studies: American and Israeli Studies, Volume 1, 1999, pp 201-203.

أحيا الناس جميعًا» (سورة المائدة: الآية ٣٢)(١). وقيادة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) للمجتمع الإسلامي، ومن بعده الخلفاء الأربعة والأئمة من ذريته، كذلك تستحق الدراسة؛ فإرشاداتهم - وإن كانت في زمن مختلف - تبقى في السياق ذاته، وتشير إلى مبدأ مشترك مع كل الأديان، يؤكد أن حقوق الإنسان نعمة سماوية وهبها الله تعالى لكل البشر على حد سواء.

ويقول نبي التوراة ميخا في الإصحاح الرابع، الآية الثالثة: «فيطبعون سيوفهم سككا ورماحهم مناجل لا ترفع أمة على أمة سيفًا ولا يتعلمون الحرب في ما بعد»(٢). وتقول التوراة في سفر التكوين، الإصحاح الأول، الآية ٢٧: «فخلق الله الإنسان على صورته». وكما يشهد النبي إليا عن حق: «أقسم بالأرض والسماوات أن اليهود والأغيار والرجال والنساء والعبيد والجواري كلهم سواسية أمام الله، ولن يكافئهم إلا على أعمالهم»(٣). ويؤكد الإنجيل على التعاليم نفسها، إذ يقول متى، الفصل ٥، الآيات ٧ و٨ و٩: «طوبى للرحماء؛ لأنهم يرحمون؛ ٥:٧ طوبى لأنقياء القلب؛ لأنهم يعاينون الله، ٥:٨ طوبى لصانعي السلام؛ لأنهم أبناء الله يدعون ٥:٩». ويقول إنجيل لوقا، الفصل ٦، الآيات ٣٢ - ٣٦: «إن أحببتم الذين يحبونكم فأي فضل لكم. فإن الخطاة أيضًا يحبون الذين يحبونهم. ٣٣ وإذا أحسنتم إلى الذين يحسنون إليكم فأي فضل لكم؟ فإن الخطاة أيضا يفعلون هكذا. ٣٤ وإن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم فأي فضل لكم؟ فإن الخطاة أيضًا يقرضون الخطاة لكي يستردوا منهم المثل. ٣٥ بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا وأنتم لا ترجون شيئًا؛ فيكون أجركم عظيمًا،

(١) عبد الله عبد العالم، «الاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسط الظلام العالمي»، المستقبل العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد ٢٤١، آذار/مارس ١٩٩٩، ص: ٣١.

(٢) مصدر رسمي: ريجنال ستديز: الدراسات الأمريكية والإسرائيلية، المجلد ٤، ٢٠٠٠، ص: ١٩٢.

Official Documents: Regional Studies: American & Israeli Studies, Volume 4, 2000, p. 192.

(٣) نظرة على حقوق الإنسان كما وصفتها الأدبيات اليهودية القديمة: اللجنة الثقافية لليهود الإيرانيين، طهران، ص: ٣.

A Look at Human Rights as Portrayed in the Jewish Classics: Cultural Committee of the Iranian Jews, Tehran, p. 3.

وتكونوا بني العلي فإنه منعم على غير الشاكرين والأشرار. ٣٦ فكونوا رحماء كما أن أباكم أيضًا رحيم»(١). ويقول القرآن الكريم في سورة الحجرات، الآية ١٣: «يا أيها الناسُ إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائلَ لتعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنَّ الله عليم خبير».

يمكن الاستنتاج إذن، أن الشرق الأوسط كان مهد الأديان التي أعطت اعتبارات عملية لقضية حقوق الإنسان. غير أن المسح التاريخي للمنطقة يدلل على أن هذه المصادر الروحية الثمينة لم يجر استغلالها على الوجه الأمثل؛ فثمة أوقات حرم فيها حكام المنطقة رعاياهم من حقوقهم وحرياتهم لضمان استقرار حكمهم الاستبدادي، وثمة أوقات أهمل فيها الرجال المؤثرون في الكنيسة والكنيس والمسجد واجباتهم الشرعية، وفشلوا في معالجة مشاكل حقوق الإنسان. ولا يبدو مستغربًا أن اجتماع هاتين الحقيقتين المرتين أوجد صورة قاتمة لأوضاع حقوق الإنسان في المنطقة. كما يجب دراسة التعاليم والمبادئ الدينية في سياقها الزمني؛ فقد لا يكون من الحكمة تطبيق توجيهات عملت على ما يرام في الماضي السحيق، على المجتمعات المعاصرة في الشرق الأوسط. هناك حاجة بالتالي لتعديل هذه التعليمات وإيجاد المقاربات المناسبة لتنفيذها. أضف إلى ذلك أن الأدوات والوسائل المستخدمة لضمان العدل والمساواة في العصور القديمة لم تعد مناسبة لحركات حقوق الإنسان المعاصرة. إحدى طرائق معالجة هذه المشكلة تكمن في استيراد وسائل أثبتت نجاعتها نتيجة تطور المعرفة والحكمة في أماكن أخرى من العالم، وقد تثير هذه المقاربات الجديدة تحديات كثيرة أمام الطرائق التقليدية التي حددتها الأديان، لكن لب المسألة يبقى على حاله، ألا وهو حقوق الأفراد. لهذا السبب يجب ألا يتخوف الشرق الأوسط من الظواهر السياسية العالمية، كالأحزاب والبرلمانات

(١) الكتاب المقدس، العهد الجديد، الترجمة الفارسية الجديدة، طهران، مجلس نشر الكتاب المقدس، ٢٠٠٢، ص: ١١ ـ ١٢ و ١٧٦.

The Holy Bible, The New Testament, New Farsi Translation, Tehran: Council of Holy Book Publication: 2002, PP 11-12 and p. 176.

والمجالس التمثيلية والانتخابات والاستفتاءات، إلخ؛ فهذه الوسائل الجديدة تشكل طرقًا عملية أثبتت كفاءتها في ضمان حريات وحقوق الإنسان الأساسية للأفراد، فالعديد من الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط أهمل لفترات طويلة جدًا مثل هذه المبادرات المعاصرة، علاوة على إهماله تُراث المنطقة الثقافي ذاته. وفي الوقت الذي تبنت فيه دول العالم شرائع وقوانين تضمن حقوق الإنسان[1] في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ركزت حكومات الشرق الأوسط جهودها على بناء قواتها العسكرية، وتحسين أوضاعها الاقتصادية، ومحاولة إيجاد مكان للدين في أنظمتها السياسية، وتعزيز قدراتها وتقنياتها الإدارية، وأخيرًا وليس آخرًا استغلال مواردها الطبيعية كالنفط[2].

هذه القضايا أسهمت في استقرار الأنظمة السياسية في المنطقة دون أن تترك آثارًا تذكر على وضع حقوق الإنسان، مع إنه ـ للأسف ـ كان بالإمكان الربط بسهولة بين زيادة الثروة الاقتصادية وبين التراث الثقافي الثمين، وتوظيفهما معًا في معالجة المشكلات الراهنة في الشرق الأوسط.

إن الغرب سار على درب طويل ووعر، واستطاع أن يحلل بدقة نقاط قوته وضعفه على امتداد تاريخه الطويل؛ ليصل إلى موقفه المتقدم في مجال حقوق الإنسان اليوم. وكما يقول صموئيل هتنغتون: يستطيع الغرب اليوم تقديم نموذج يحتذى في الديمقراطية يرتكز على المعايير التالية:

١ ـ التراث الكلاسيكي.

٢ ـ فرعا المسيحية: البروتستانتي والكاثوليكي.

---

(١) بوني إبهاو، «النسبية الثقافية وحقوق الإنسان: إعادة النظر في الخطاب الأفريكاني»، نيذرلاند كوارترلي أوف هيومن رايتس، المجلد ١٩، رقم ١، آذار/مارس ٢٠٠١، ص: ٤٤ ـ ٤٥.

Bonny Ibhawoh, «Cultural Relativism and Human Rights: Reconsidering the Africanist Discourse, «Netherlands Quarterly of Human Rights, Vol. 19, No. 1, March 2001, pp. 44-45.

(٢) برنارد ريخ، سبق ذكره، ص: VII.

Bernard Reich, *op. cit.*, p. VII.

٣ ـ اللغات الأوربية.

٤ ـ فصل السلطات المادية (السياسية) والروحية (الكنيسة).

٥ ـ حكم القانون.

٦ ـ التعددية الاجتماعية.

٧ ـ الهيئات التمثيلية.

٨ ـ الفردانية[١].

كل هذه العوامل ساعدت الغرب على بناء مجتمعات ديمقراطية وضمان حقوق الإنسان، وفي النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت جملة الخيارات التي قدمها علماء الغرب، وأدخلوها إلى الدول الأوربية المتجانسة اجتماعيًا في نواح عدة معايير قياسية للديمقراطية:

١ ـ حرية تدفق المعلومات، وحرية الرأي.

٢ ـ حرية الانتخابات، وحق الأحزاب السياسية والمرشحين في التنافس العادل.

٣ ـ سيطرة ممثلي الشعب على الحكومة.

٤ ـ إجراء تغييرات دورية على تركيبة الحكومة، وإدخال ممثلين جدد، اعتمادًا على العوامل الواردة أعلاه[٢].

وعلى الرغم من أن هذه المعايير يمكن اعتبارها بدهية هذه الأيام، فإن نظرة عامة على تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، تقنعنا أن تلك المبادئ ينبغي وضعها في إطار خاص لتحظى بالدعم والتأييد. وتكشف جيوسياسات الشرق الأوسط برمته عن وجود قدر معتبر من الحساسية تجاه فكرة من يحكم الدولة،

---

(١) صموئيل هنتنغتون، سبق ذكره، ص: ١٠٨ ـ ١٠٩.

Samuel p. Huntington, *op. cit.*, pp.108-110.

(٢) آلن داوتي، «هل إسرائيل ديمقراطية؟» مجلة دراسات إسرائيلية، مجلد ٤، رقم ٢، خريف ١٩٩٩، ص: ٣.

Alan Dowty, «Is Israel Democratic?» Israel Studies, Vol. 4, No. 2, Fall 1999, p.3

في حين أن توصيف الدولة تغير في القرنين الماضيين في بعض مناطق العالم، بحيث أصبحت الإجابة عن سؤال: «من يجب أن يحكم؟» محددة بطبيعة التعامل مع المواطنين[1]. في الشرق الأوسط ثمة حاجة لمزيد من التجارب في مجال حقوق الإنسان، على اعتبار أن الفرصة لم تسنح بعد لظهورها وتبلورها، ولذلك ينبغي تحديد وتقديم العوامل المساعدة على إيجاد وضع أفضل لحقوق الإنسان. ومن هنا تبدو دراسة الفرص المتاحة ـ وهي موضوع فقرتنا التالية ـ ضرورية.

الاحتمالات والفرص

يضم الشرق الأوسط دولاً مثل إيران في آسيا والمغرب في شمال أفريقيا، وينظر إليه بالتالي على أنه جسر بين آسيا وأوربا. لهذا السبب لا يمكن إنكار ميزات موقعه الجغرافي، واستفادته من قطبي العالم الاقتصاديين والفكريين: الشرق والغرب[2]. ما يثير الدهشة أن الشرق الأوسط لم يتأثر أساسًا بالأحداث الإيجابية التي شهدتها المناطق المجاورة، والآثار القليلة التي تلقاها كانت سطحية لدرجة لا تستحق أخذها بعين الاعتبار. ففي حين لم تعمر الحركات الدستورية طويلاً في المنطقة، بقيت الأنظمة الملكية وطيدة ومستقرة، وبقي الملوك يهيمنون على معظم الهيكليات السياسية في الشرق الأوسط، ويمسكون بزمام السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وعلى الرغم من أن لدول الشرق الأوسط نظامها الخاص، فإنها جميعًا تشترك في سمة واحدة، هي: عدم فصل السلطات و/أو عدم خضوعها للتنظيم الذاتي. يقول البعض: إن تركيا وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان اللتان تمتلكان سلطات تشريعية مشابهة لما هو قائم

---

(١) ريتشارد إن. هاس، «ما العمل بأولوية أميركا؟» مجلة فورين أفيرز، المجلد ٧٨، رقم ٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، ص: ٤٠.

Richard N. Hass, What to do with American Primacy?» Foreign Affairs, Vol. 78, No. 5, Sep/Oct 1999, p. 40.

(٢) برنارد ريتش، سبق ذكره، ص:١ ـ ٢.

Bernard Reich, *op. cit.*, pp. 1-2.

في الدول الغربية[1]. تركيا بالتأكيد مهمة استراتيجيًا للغرب، كونها تقليديًا تجسّر ما بين أوربا والشرق الأوسط، وتربط الآن بين القارة القديمة وجمهوريات آسيا الوسطى التابعة للاتحاد السوفياتي سابقًا[2]، لذلك يحاول الغرب إبقاء تركيا في معسكره، مع أن ثقافتها لا تشبه الثقافات الأوربية؛ إذ يدعي الغرب أن تركيا ما تزال بحاجة إلى تحسين سجل حقوق الإنسان لديها. ويرجع تفضيل أوربا النسبي للنظام السياسي التركي إلى حقيقة مقارنة الأسس الديمقراطية في هذه الدولة بالمؤسسات المتخلفة في باقي دول المنطقة، مع أن وضع حقوق الإنسان فيها لا يرقى إلى المعايير الدولية.

علاوة على ذلك، تركز دراسات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط على قضايا الأمن[3] التي تعتبر «سياسات عليا»، في حين لا يجري التعامل مع مشاكل حقوق الإنسان للأسف بطريقة مناسبة؛ إذ غالبًا ما تتم التضحية بها على مذبح الأمن القومي. فإسرائيل على سبيل المثال تحدد حقوق السيادة، وتقيد حرية الحركة والتعبير والاجتماع والتظاهر للمقيمين العرب إلى درجة كبيرة؛ بحجة مصلحة الأمن القومي[4]. طبعًا، تعتبر مشكلة حقوق الإنسان

---

(١) المصدر السابق، ص: ٦.

Ibid., p.6.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٢٧.

Ibid., p. 227.

(٣) قضايا الشرق الأوسط وثيقة الصلة بقضايا السياسية العليا، كالمشاكل الأمنية مثلا، مما يشير إلى حقيقة أن شؤون الشرق الأوسط تتأثر عن قرب بالأزمات المحلية والدولية.

Middle Eat issues are closely related to issues of high politics, such as security problems. This is indicative of the fact that the Middle East affairs have been influenced by the local and international crises.

(٤) رسل ستون، «حقوق الإنسان في إسرائيل»، ضمن كتاب بول ج. ماغناريلا(تحقيق)، *الشرق الأوسط وأميركا الشمالية: الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان*، ألدرشوت: منشورات أغاشي، ١٩٩٩، ص: ١٧٩.

Russel A. Stone, «Human Rights within Israel,» in Paul J. Magnarella (ed.), Middle East and North Africa: Governance, Democratization, Human Rights, Aldershot: Ashgate, 1999, p. 179.

إحدى «السياسات الدنيا»، ولا تحظى بكثير اهتمام في الدراسات السياسية في المنطقة، التي تركز على القضايا المتعلقة بشؤون العداوات والصراعات والنزاعات والأزمات والحروب في المنطقة. لذلك لا يبدو مستغربًا أن ٨٣٪ من مجموع الكتب المنشورة في العالم تحت عنوان الشرق الأوسط بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، والبالغ عددها (٤١٠) كتاب، تتمحور بمجملها حول النزاع العربي - الإسرائيلي[1].

إن أي دراسة شاملة للشرق الأوسط يجب أن تأخذ بالاعتبار تاريخ وثقافة المنطقة، خصوصًا في الزمن الراهن. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدول الأعضاء في «جامعة الدول العربية» تنتمي كلها إلى المذهب السني، ما عدا البحرين والعراق ولبنان، حيث يشكل الشيعة أغلبية المسلمين، بينما تبقى المجتمعات الشيعية أقلية في عموم لبنان وسوريا والعربية السعودية[2].

قضية أخرى ينبغي أخذها بالحسبان في دراسة حقوق الإنسان في المنطقة، وهي مكانة الشعب اليهودي، وأساليب الاضطهاد التي عومل بها عبر التاريخ. كل هذه المسائل ينبغي أخذها بعين الاعتبار؛ لفتح النقاش حول فرص واحتمالات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط.

وباستثناء إيران وتركيا - الدولتين المسلمتين وغير العربيتين - ودولة إسرائيل اليهودية[3]، كل الشرق الأوسط من المسلمين العرب، وبالتالي فإن أية دراسة تتحرى وضع حقوق الإنسان عن قرب في الشرق الأوسط، سوف تفتقد

(١) برنارد ريتش، سبق ذكره، ص: ٣٠٧.

Bernard Reich, *op. cit.*, p. 307.

(٢) عبد الحي النعيمي، «حقوق الإنسان في الوطن العربي: منظور إقليمي» مجلة هيومن رايتس كوارترلي، رقم ٢٣، ٢٠٠١، ص: ٧٠٧.

Abdullahi A. An-Na'im, «Human Rights in the Arab World: A Regional Perspective,» Human Rights Quarterly, No. 23, 2001, p. 707.

(٣) برنارد ريتش، سبق ذكره، ص: ٢.

Bernard Reich, *op. cit.*,p. 2.

إلى الشمولية دون تقصي أوضاع القسم العربي الأكبر بكل جوانبه، والدور الذي يلعبه في تشكيل هوية المنطقة.

وقد شكلت الطبيعة العربية السائدة للشرق الأوسط، وانتشار الإسلام في الدول غير العربية ـ كإيران وتركيا ـ أرضية مواتية وغير مواتية ـ في آن واحد ـ لحماية حقوق الإنسان في المنطقة؛ إذ ضمن في بعض الأحيان العيش المشترك لمختلف دول المنطقة، وتسبب بحروب ونزاعات أحيانًا أخرى. لذلك ينبغي إدراك أهمية الموقف العربي من حقوق الإنسان، وعلاقة العرب بالشعوب غير العربية؛ لدراسة فرص واحتمالات تحسين وضع حقوق الإنسان في المنطقة. ومن هنا تنبع أهمية تسليط الضوء على نشاطات «جامعة الدول العربية»، وهي منظمة أنشأت عام ١٩٤٥م، ولم تظهر اهتمامًا بحقوق الإنسان حتى عام ١٩٦٨م، حينما دعا قرار مجلس الجامعة رقم (٢٤٤٣) إلى تشكيل لجنة عربية دائمة لحقوق الإنسان. وفي ٢ كانون أول/ديسمبر عام ١٩٦٨م اجتمعت أمانة الجامعة في بيروت، في أول مؤتمر عربي يخصص لهذا الموضوع، واستطاعت اللجنة وضع اتفاقية لحقوق الإنسان أقرتها الدول العربية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م.

و«منظمة المؤتمر الإسلامي» كانت أيضًا نشطة في هذا المجال؛ إذ صادقت على الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان في اجتماع وزراء خارجية المنظمة، المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٠م. ويعتبر القرار (٥٤٣٧)، الذي وافقت عليه «جامعة الدول العربية» في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م[1]، وقرار «منظمة المؤتمر الإسلامي» بتبني ميثاق حقوق الإنسان في جلسته المنعقدة في القاهرة، خطوتين رئيستين تركتا آثارًا كبيرة على الخصائص العربية أو الإسلامية للشرق الأوسط. وهكذا أصبحت حقوق الإنسان للمرة الأولى موضع نقاش في المنطقة ضمن إطار ديني وعرقي. والملاحظ أن «جامعة الدول العربية» التي أُنشئت قبل «منظمة المؤتمر الإسلامي»، استغرقت وقتًا أطول في إنجاز اتفاقية

(١) عبد الهادي النعيمي، سبق ذكره، ص: ٧١٢ ـ ٧١٤.

Abduallahi A. An-Na'im, *op. cit.*, pp. 712-714.

حقوق الإنسان، مما يشير إلى حقيقة أن دول الشرق الأوسط كانت عازفة عن التعامل مع موضوع حقوق الإنسان، وسعت بدلاً من ذلك إلى تبني مقاربة سلبية ورجعية ومترددة. ويمكن النظر إلى الخطوتين الرئيستين باعتبارهما استجابة للضغوطات الكثيرة، التي شكلها توقيع العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان في العالم، والتي طالبت باتخاذ إجراءات إقليمية في هذا السياق.

إن تاريخ المنطقة يدفعنا إلى إبراز إشكالية الديمقراطية والاستبداد، التي حركت شعوب الشرق الأوسط ودفعتها إلى المطالبة بحقوقها.

التحديات والإنجازات

ثمة أسباب عميقة للتردد الذي أبدته دول الشرق الأوسط في إقرار ميثاق حقوق الإنسان، ويمكن إرجاع هذه الأسباب إلى عوامل متجذرة في تاريخ المنطقة؛ إذ يمكن ببساطة التعويض عن إصدار مثل هذا الإعلان بإرث المنطقة الإنساني، الذي يتفوق من حيث المحتوى على مثيله في باقي مناطق العالم، ويمكن اعتماده بسهولة في صياغة إعلان جديد لحقوق الإنسان. لكن ما يخيب الآمال في قضية الحرية في المنطقة أنها تبقى ـ كالعادة ـ خاضعة لطغيان التابوهات الثلاثة: الجنس والسلطة والخرافة[1]، مما يخالف المبادئ الإنسانية الخمسة للإسلام، وهي كما يفسرها محمد مكي نصري: «حماية حق الحياة، والملكية، والأسرة، والدين، والضمير الإنساني». هذه المبادئ الإنسانية غالبًا ما تطغى عليها وتفسدها أيضًا الاختلافات الكثيرة التي تعم المنطقة برمتها، ولذلك لم تلعب دورًا مهمًّا في ابتكار بنية صلبة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط. وتتلخص القضايا الإشكالية بمواضيع تعريف الحرية، والحقوق، وحرية الدين، والمساواة بين الرجل والمرأة، والعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، وعلاقة الحقوق السياسية بغيرها من الحقوق، ودور الدين في

(١) كيفن دوير، *أصوات عربية: حقوق الإنسان*، لندن: منشورات برنتر، ١٩٩٥، ص: XI.
Kevin Dwyer, Arab Voices: The Human Rights, London: Printer Publishers, 1995, p.xi.

المجتمع، وأهمية منظمة حقوق الإنسان، وما إلى ذلك[١]. ولكي تتحول هذه التحديات إلى أهداف قابلة للتحقيق، ينبغي مراجعة تلك الموضوعات في إطار بحثي للوصول إلى أفضل الحلول للشرق الأوسط.

كما ذكرنا آنفًا، ليست لدى الإسلام مشكلة مع حقوق الإنسان[٢]، ويمكن استخدامه كمصدر ثمين للتوصل إلى عقيدة إنسانية حديثة، قائمة على مبادئ حماية حق الحياة والملكية والأسرة والدين والضمير الإنساني. وينبغي على فقهاء القوانين والشريعة البحث في المصادر الإسلامية والحقائق والأحداث التاريخية في الشرق الأوسط؛ لوضع إعلان عالمي لحقوق الإنسان[٣]. طبعًا، قد يفضي استخدام مثل هذه المنهجية إلى تناقض بعض النتائج المستقاة من الشريعة مع تلك القائمة على المقاربة العقلانية؛ فالأولى تعتمد على المصدر الإلهي، في حين تعتمد الثانية إلى حد بعيد على الضمير الجمعي. ويمكن إلقاء اللوم في هذا التناقض على المنهجية التي نُؤوّل من خلالها الشريعة الإسلامية، لكن ذلك عمومًا يجري تجاهله، والنتيجة وجود مواطن شرق أوسطي مشوش، يفكر بعقلين ويحار بين اتباع القيم التقليدية أو القبول بتعاليمه الحديثة.

وتتضمن الأمثلة على القضايا المتناقضة ما يلي: الاعتماد على الضمير الجمعي بشكل مكثف، لصياغة المبادئ الواحد والعشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية، ومنها: حق الفرد في الحياة، والحرية، والمحاكمة العادلة، وحرية الرأي، والحصول على أجر كريم، وحرية التظاهر، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها حق التمتع بأفضل

---

(١) المصدر السابق، ص: ٣٩.

Ibid., p.p. 39.

(٢) آن إليزابيث مير، *الإسلام وحقوق الإنسان*، لندن: منشورات برنتر، ١٩٩٥، ص: XI.

Ann Elizabeth Mayer, Islam and Human Rights, London: Printer Publishers, 1995, p.xi.

(٣) المصدر السابق، ص: XII.

Ibid., p.xii.

مستوى معيشة، وحق الحصول على الضمان الاجتماعي، والتأمين، والعمل، ووقت الراحة، والصحة، والتعليم، إلخ.

وفي العقود القادمة سوف تشكل هذه الحقوق الأساس لسلسلة من الاتفاقيات حول الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتمييز العنصري، والتسامح الديني، والتعذيب، وحقوق المرأة والأطفال. في المقابل، تقدم القراءة القائمة على الشريعة مجموعة تحديات للمبادئ المؤسسة على الضمير الجمعي، وتشكك بشرعيتها عبر طرحها مجموعة مبادئ شرعية، حول تعيين النساء في مناصب القضاة، وشهادتهن في محاكم النساء والأطفال، وقانون العقوبات الإسلامي، والمتطلبات الدينية لاستلام مناصب حكومية مهمة، إلخ.

يحدث هذا في وقت يحظى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإجماع دولي، ويخلق آفاقًا أفضل لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في العالم[1]، في حين فشلت معظم دول الشرق الأوسط في الاستفادة من شريعتها الإسلامية في الوقت الصحيح والطريقة المناسبة؛ حيث لم يفلح رؤساء الدول الإقليمية في المنطقة إلا في الإساءة إلى الشريعة الإسلامية في محاولتهم حل مشكلات شرعيتهم، وتبرير وجودهم باستخدام الإسلام ذريعة وأداة لعدم الإذعان لمطالب حقوق الإنسان[2].

---

(١) بول ماغناريلا، المصدر السابق، سبق ذكره، ص: ١.

Paul J. Magnella, *op. cit.*, p. 1.

(٢) تنص القوانين الدولية على ضرورة ألا تتعارض بنود وشروط معاهدة ما مع مبادئها العامة. في مجال اتفاقيات حقوق الإنسان على وجه التحديد، تبين المادة ٢٦ من الفقرة الثانية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبرنامج العمل الذي أقر عام ١٩٩٣ في مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا أن «مؤتمر حقوق الإنسان يرحب بالتقدم الذي تم تحقيقه في النزعة الحالية لإعداد وثائق واتفاقيات حقوق الإنسان، ويؤيد بشدة إقرار هذه الاتفاقيات دوليًا، إذ يجب تشجيع جميع دول العالم على الانضمام إليها، وإقرارها والحفاظ عليها، والامتناع عن فرض شروطها المحلية». منظمة الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص: ١٩٩٥.

= This is when a condition of a treaty, as maintained by the international laws, should

في الحقيقة هناك أسباب أخرى لقلة اهتمام دول الشرق الأوسط بإيجاد أرضية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة، ويشير الخبراء في هذا المجال إلى أن ثمة عوامل عديدة ـ معظمها ثقافية ـ تلعب دورًا مهمًا هنا، مثل قلة الفردانية في مجتمعات الشرق الأوسط[1].

سبب معروف آخر، وهو البنية السياسية لدول ساحل الخليج، التي تعتمد بشكل رئيس على خلافة السلالات الحاكمة، التي تنظر إلى الليبرالية كتهديد خطير لامتيازاتها المتوارثة، ولا تعتبر حتى الملكية الدستورية بديلاً يستحق التفكير فيه. لذلك تعتمد المشيخيات الخليجية حصرًا على الشريعة الإسلامية في شرعنة أنظمة حكمها.[2] في الحقيقة ليست وجهة النظر القائلة بوجود تناقض بين الشريعة الإسلامية وشرعة حقوق الإنسان إلا محاولة للإبقاء على سلطة القبيلة والسلالة وامتيازاتهما. وهكذا لا تنجم المخاوف من التحول العالمي إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان عن التضارب أو التناقض مع الشريعة، بل ينبع هذا التعارض من التهديد الذي تشكله الديمقراطية للأنظمة السياسية للدول آنفة الذكر. وكما يقول هنتنغتون: العملية الديمقراطية تبدأ بإنهاء الحكم

---

not be in contradiction with the general concepts of the treaty itself. About the human rights treaties, as stated by the article 26 of section 1 of the Human Rights Declaration and the Action Program approved in 1993 at the Human Rights Conference in Vienna: «Human Rights Conference welcomes the progress made on the ongoing trend of the preparation of human rights documents and strongly favors international ratification of human rights treaties. All world states will be encouraged to join international documents, and keep them intact and abstain from imposing their own conditions United Nations, World Conference on Human Rights, New York: United nations Publications, 1995.

(١) كيفن دوير، سبق ذكره، ص: ٨٨.

Kevin Dwyer, *op. cit.*, p. 88.

(٢) رولن ج. مينودن، «التحول إلى الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان: التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي»، في كتاب بول ماغناريلا، سبق ذكره، ص: ١٢٧.

Rolin G Mainuddin, «Democratization, Liberalization and Human Rights: Challenges Facing the Gulf Cooperation Council,» in Paul J. Magnarella, *op. cit.*, p. 127.

الاستبدادي، ومن ثم إقامة النظام الديمقراطي عبر الوسائل القانونية، وأخيرًا تطوير الوعي والأسس الديمقراطية، لضمان نجاح التغييرات السياسية[1].

والمتطرفون الإسلاميون أيضًا يرفضون الديمقراطية الغربية؛ لأنها تفضل حاكمية الشعب على حاكمية الله، في حين أن حكم الشعب هو في جوهره حكم الله. ولا يخفى أن بعض وجهات النظر المتشددة في فهم الإسلام، لا تهدف إلا إلى الحفاظ على الأنظمة الملكية أو الاستيلاء على السلطة. ففي مقابلة مع الصحافة العربية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٢م، وصف الملك فهد الديمقراطية الغربية بأنها عقيمة وعديمة الفائدة للسعوديين، وأضاف قائلاً: «إن الديمقراطية يجب أن تنسجم سياسيًا واجتماعيًا مع الإسلام، وإن الشريعة ستبقى تشكل العمود الفقري للدولة»[2].

تأويل آخر أكثر واقعية وعلمية للشريعة الإسلامية، يعتبر الإسلام «دين السلام»، كون كلمة «إسلام» ذاتها مشتقة من «التسليم» وتعني: السلام؛ إذ لا يمكن للمرء تحقيق السلام مع نفسه وربه إلا حين يذعن لأوامر المصدر الإلهي[3]. يمكن للبشر بالتالي التمتع بحقوق الإنسان التي شرعها الله، وتشكل الشريعة مصدرها الحقيقي[4]. ومع ذلك، يجب أخذ عوامل مختلفة أخرى غير الشريعة والتقاليد الثقافية بعين الاعتبار، فكما يشير هنتنغتون: «ينبغي إقناع الزمر الحاكمة بأنها هي أيضًا تستفيد من الديمقراطية، وتعتبر أن واجبها

---

(١) المصدر السابق، ص: ١٢٨.

Ibid., p. 128.

(٢) المصدر السابق، ص: ١٢٩.

Ibid., p. 129.

(٣) محمود مشيريبوري، *الإسلاموية والعلمانية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط*، بولدر: منشورات لين رينر، ١٩٩٨، ص: ٢.

Mahmood Moshiripouri, Islamism, Secularism and Human Rights in the Middle East, Boulder: Lynne Rinner, 1998,p. 2.

(٤) المصدر السابق، ص: ١٩.

Ibid., p. 19.

تحسين سجل حقوق الإنسان لديها»[1]. بمعنى آخر، ينبغي على النخب النافذة في الشرق الأوسط ـ أي رجال الدولة وكوادرها الإدارية ـ تطوير فهمهم لفوائد الحفاظ على حقوق الإنسان، وإدراك أن آفاقهم المستقبلية تعتمد على تعزيزها. وتظهر الأحداث في أفغانستان ما بعد طالبان بوضوح أن المسؤولين الرسميين يتمتعون الآن بمفهوم ملائم للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويسعون إلى التقدم باتجاه تطوير متوازن في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية كافة. ويمكن للنخب السياسية والمسؤولين الحكوميين في الشرق الأوسط استخدام النموذج الأفغاني، وتقدير فوائد الحفاظ على حقوق الإنسان.

كذلك يقدم عراق ما بعد صدام درسًا مفيدًا للنخب السياسية في المنطقة؛ فإهمال النظام السابق لقضايا حقوق الإنسان جلب أضرارًا كبيرة على العراق وشعبها، وعلى المجتمع الدولي. والآن صدام ليس في موقع السلطة، والعراقيون تحرروا من ديكتاتوريته، لكن قلة الاهتمام بتشكيل مفهوم حقوق الإنسان أبطأ عملية التغيير في الاتجاه الديمقراطي، وجلب معه سلسلة تحديات جديدة لحقوق الإنسان.

في الآن ذاته، يعتبر البعض شرعة حقوق الإنسان كما يوصّفها القانون الدولي منتجًا غربيًا أساسًا، ونتيجة مباشرة لعصر الأنوار؛ إذ يمكن اقتفاء أصولها إلى كتّاب ومفكري القرن الثامن عشر في بريطانيا وفرنسا، الذين اقترحوا مشروعًا أوليًا لحقوق الإنسان. وقد ألهم ذلك فيما بعد إعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦م، وإعلان قوانين فرجينيا عام ١٧٧٦م، وميثاق القوانين الأمريكية عام ١٧٩١م، بالإضافة إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطنة في أعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، الذي أصبح بدوره مصدر إلهام رئيس للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

---

(١) محمد محمود محمدو، «صعود وسقوط الديمقراطية في المغرب»، في كتاب ماغناريلا، سبق ذكره، ص: ٢٣٥.

Mahammad Mahmood Mohamedou, «The Rise and Fall of Democratization in the Meghreb,» in Paul J. Magnella, *op. cit.*, p.235.

ومن جهتهم، يعتقد المفكرون المسلمون بأن الالتزام بحقوق الأفراد ورد في القرآن الكريم، الذي فصلها وشدد عليها قبل قرون عديدة من شرعة حقوق الإنسان الغربية[1]. وكما يقول الباحث الإسلامي الشيخ يوسف القرضاوي: «راعى الإسلام بما فيه الكفاية حقوق الناس لكل الأعراق والديانات قبل أربعة عشر قرنًا، مما يشير إلى حقيقة أن الإسلام بجوهره دين إنساني»[2]. مع ذلك ينبغي توخي الحذر وعدم القفز إلى أية نتائج، فثمة حاجة إلى توضيح نقطة مهمة، وإدراك الطبيعة المزدوجة للشرق الأوسط كمنطقة تتنافس فيها الاعتبارات القانونية مع القواعد الاستبدادية، فهي أرض الباحثين عن الحرية، وموطن المضطهدين المقموعين، وموئل الأفكار التحررية الخصبة، وفي الآن ذاته سجن التعنت والتشدد والتعصب.

بعض المشككين من الكتاب العرب يؤكدون أن العقل الإنساني غير قادر على إيجاد أسلوب الحياة الملائم للبشر[3]، وحسب هذا التأويل لا يعجز العقل البشري عن إيجاد الوضع الإنساني الأمثل للحياة فحسب، بل يعجز أيضًا عن إقرار الإجراءات الضرورية للوصول إليه، وينبغي بالتالي الاعتماد على مصدر إلهي لفعل ذلك. ويأتي مثل هذا الفهم المتزمت للإسلام نتيجة الاستبداد الذي ساد الشرق الأوسط لسنوات طويلة، ونتيجة الحصاد المر لغياب فرص ممارسة حقوق الإنسان على أرض الواقع في المنطقة. تحت هذه الظروف قد يساعد الوجه المضيء لحقوق الإنسان، الذي جرى على الدوام تجاهله، في تحقيق مزايا عدة، في حين يمكن توجيه النقد لوجهه التاريخي المظلم. عمليًا أيضًا لم يتوفر دعم قضائي وقانوني لحقوق الإنسان في المنطقة؛ بسبب تجاهل الجانب

(١) المصدر السابق، ص: ٤٧.

Ibid., p. 47.

(٢) رضوان زيادة، «الإسلاميون وحقوق الإنسان: إشكالية الخصوصية والعالمية»، مجلة المستقبل العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد مئتان وستة وثلاثون، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٨، ص: ١١٤.

(٣) آن إليزابث ميير، سبق ذكره، ص: ٤٩.

Anna Elizabeth Mayer, *op. cit.*, p. 49.

المضيء، وتضخيم عيوب الجانب المظلم، حسب رغبات الطغاة من حكام المنطقة، كي يستمروا في حرمان مواطنيهم من حقوقهم المشروعة. ولعل هذا يشبه إلى حد ما الوضع في الغرب قبل قيام شرعة حقوق الإنسان[1].

ما يثير الاستغراب أن معظم دول الشرق الأوسط كانت من بين الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة، وشاركت في اتخاذ قراراتها بالموافقة على ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنص المادة الأولى من هذا الإعلان على أن الدول الأعضاء يجب ألا تألوا جهدًا في تحسين أوضاع حقوق الإنسان واحترامها في بلدانها. وحدها العربية السعودية، ودول الكتلة الشرقية سابقًا، وبلدان قليلة أخرى رفضت التوقيع على وثيقة هذا الإعلان العالمي[2].

إن تاريخ الشرق الأوسط يشير إلى مصادر متناقضة عدة في مجال حقوق الإنسان، هناك من جهة مصادر قيّمة للأفكار والآراء حول حقوق الأفراد، لكن دونما توفر مفهوم تحتي راسخ، ولا حلول عملية لنقلها إلى أرض الواقع؛ فالانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان على أوسع نطاق من قبل طغاة المنطقة قوضت كل الأفكار والآراء الجديرة بالاهتمام في هذا السياق، أي إن الممارسات الخاطئة أعاقت النظريات القيمة، وحجبت الأفكار التحررية المتأصلة في الشرق الأوسط، والقادرة على دعم وتشجيع حقوق الإنسان. لهذه الأسباب ينبغي النظر إلى الربيع العربي، وتقدير ما إذا كانت مسيرته تتجه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما إذا كانت تستطيع حل مشكلة الاستبداد.

التقدم ـ العوامل الداخلية

تحمل بعض الكلمات مثل: النمو، والتقدم، والإصلاح، والتحسن، دلالات إيجابية. دعونا نكتشف الآن ما إذا كان بمقدورنا استخدام أي من

---

(١) المصدر السابق، ص: ٥٥.

Ibid., p. 55.

(٢) المصدر السابق، ص: ٢٢.

Ibid., p. 22.

تلك العبارات لتوصيف وضع حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي، أو بعبارة أخرى: دعونا نكتشف الخطوات الإيجابية ـ إن وجدت ـ التي تم اتخاذها لتحسين وضع حقوق الإنسان في المنطقة.

لقد عرفنا للتو أن الشرق الأوسط لم ينقصه أبدًا الأساس النظري لاحترام حقوق الإنسان، وأنه كان ثمة دعم ديني كبير ودائم للحقوق المدنية للأفراد، لكن الإجراءات المتخذة في المنطقة لم تتوافق مع الأفكار والمبادئ، ولم تترك أفقًا تُعقد الآمال عليه. أي إن الأفكار والآراء المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي نشأت أصلاً في المنطقة، لم توضع أبدًا موضع التنفيذ؛ مما يعكس حالة فصام يعيشها الشرق الأوسط بين المثالية والواقعية، كون كل المثل السياسية الملهمة، والسعي الدؤوب لتحقيق العدالة الشاملة في المنطقة، واجهتها على الدوام مشكلات وعقبات كثيرة. وفي تحليلنا الحالي لأوضاع حقوق الإنسان في الشرق الأوسط نشير مرارًا إلى هذه القضية؛ لإدراك أن المنطقة تقدم أسسًا نظرية قوية في هذا المجال، اعتمادًا على التعاليم الدينية، وقطاع عريض من مواطني الشرق الأوسط يؤمنون بهذه المبادئ الملهمة، مع أن الميل إلى التفكير الديني كان ـ وما يزال ـ قصير الأمد، وسرعان ما تتلوه ردات فعل مدفوعة بالمشكلات العملية، مثل: السكن والبطالة والفقر والنظام التعليمي غير الملائم، بالإضافة إلى المشكلات والأحداث السياسية، مثل: الاستعمار الجديد والاعتماد على العالم الخارجي[1].

ولا يمكن أبدًا إنكار حقيقة أن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط تأسست على التعاليم والمبادئ الدينية القيمة، لكن تقديس هذه التعاليم يعوق التقدم، ويمنع التعديلات الضرورية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة. إن المواطن الحالم يتصور «شرقًا أوسطيًا طوباويًا»، ويتجاهل التطورات التي طرأت للتو على حقوق الإنسان في مناطق أخرى في العالم، أو في أحسن الأحوال يسخر منها. كما ابتليت المنطقة بالعديد من الأبطال

(1) Kevin Dweyer, *Arab Voices: The Human Rights Debate in the Middle East*, London: University of California Press, 1991,p.88

القوميين أو الدينيين الذين استغلوا الحساسيات القومية والدينية، واستخدموها كأدوات للوصول إلى أغراضهم الأنانية الخاصة. وما يثير الإحباط وخيبة الأمل أن هؤلاء الزعماء الكاريزماتيين ظهروا على المسرح السياسي في هذه الفترة الحرجة، وجعلوا عبادة الفرد ظاهرة راسخة، في حين كان بمقدورهم بدلاً من ذلك تقديم آليات عملية لاحترام حقوق الإنسان، وتحسين أوضاعها في الشرق الأوسط.

التقدم ـ الآمال والمخاوف

أحد الموضوعات المهمة التي تستحق تسليط الضوء عليها، هو أن الدول الداعمة للربيع العربي عمومًا دول استطاعت إقامة مجتمع ديمقراطي، ولم تعد بالتالي دولاً عدوانية تشن الحروب على الآخرين. ويمكن اعتبار هذه الدول قدوة ونموذجًا يحتذى لبلدان تسعى إلى الاستفادة من ميثاق حقوق الإنسان، كتركيا مثلاً، في حين ـ للأسف ـ يرفض معظم طغاة المنطقة القبول بهذه المبادئ، وبالتالي حرمان مواطنيهم من حقوقهم المشروعة[1]، بل تجد بعض الأنظمة الديكتاتورية والملكية بدلاً من ذلك فوائد جمة في إثارة الحروب والنزاعات في المنطقة؛ كي تحول انتباه الرأي العام بعيدًا عن المطالبة بحقوق المواطنين الأساسية. لذا قد يصح القول بأن «النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط تضفي الشرعية على الحكومات الاستبدادية»[2]، وأن إسرائيل تلعب دورًا مفيدًا في الإبقاء على الهيكليات والمؤسسات الديكتاتورية القائمة في المنطقة. ونحن نأمل أن يرفض الربيع العربي كلاً من استبدادية دول الشرق الأوسط، والسياسة الإسرائيلية في المنطقة على حد سواء.

(1) Paul J. Magnerella(ed.), *Middle East and North Africa: Governance, Democratization, Human Rights*, Aldershot: Ashgate, 1999, p.2.

(٢) فواز جرجس، «الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان: الآثار والتداعيات (حلقة نقاشية): ورقة العمل،» *المستقبل العربي*، السنة الثالثة والعشرون، العدد مئتان وسبعه وخمسون (٢٥٧)، تموز/ يونيو ٢٠٠٠، ص ص ٧٢ ـ ٨٥.

عامل آخر يسهم في قلة الحماسة لإدخال وتبني قيم حقوق الإنسان، وهو الصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، حيث تجري التضحية بهذه الحقوق في سبيل مقاومة إسرائيل. والواضح أنه طالما استمر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فستستمر الهيكليات غير الديمقراطية في الإبقاء على شرعيتها في الشرق الأوسط. أضف إلى ذلك أن التاريخ الطويل للسلالات والأنظمة الاستبدادية الحاكمة في المنطقة، قد أضفى هالة من القداسة على المؤسسات القائمة بزعامة ملك أو خليفة أو سلطان، إلخ.. وقد استغل هؤلاء الحكام جهل العامة لخلق نظام يخولهم حق القول الفصل في كل القضايا الرئيسة، وبالطبع ـ مع مرور الزمن ـ ترسخ هذا المبدأ ليصبح ركيزة أساسية في آليات صنع القرار في الشرق الأوسط برمته. للسبب ذاته لا تستطيع الأنظمة الدستورية في المنطقة البقاء لفترة طويلة؛ لأن «القائد المختار» يعرف ما الأفضل لشعبه، وعلى «الرعية» التصرف كما يأمر الزعيم. في هذه الحالة، يبقى ذكاء الرعية أدنى من ذكاء السلطان، ولا يرقى لأن يفهم الحكمة وراء قراراته، ولا يحق له بالتالي مساءلته. هكذا سارت الأمور عبر تاريخ المنطقة الطويل، وهكذا أدار أشخاص يتربعون على قمة السلطة التنفيذية معظم الهيكليات السياسية في الشرق الأوسط، بغياب المؤسسات المدنية كالأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والحملات الانتخابية، إلخ.. كما تحكمت السلطة التنفيذية بباقي السلطات في الدولة، بما فيها السلطة القضائية والتشريعية[1].

بالطبع، في ظل هذه الظروف، لا يمكن أن يطرأ تقدم على حقوق الإنسان في المستقبل المنظور؛ فنشاطات حقوق الإنسان تدور في فلك لا يخرج عن الحدود التي ترسمها الحكومات. لذلك ثمة حاجة لترسيخ الفكرة الجديدة بأن شرعية أية حكومة في المنطقة تحددها جهودها للحفاظ على معايير إنسانية

(1) Bernard Reich, *Handbook of Political Science Research on the Middle East and North Africa*, Westport: Green Wood Press, 1998, p.6.

لائقة، وهذا يؤمل أن يصلح المفهوم القديم بأن كل إجراءات الحكومات داخل حدودها المعترف بها شرعية وقانونية، وغير خاضعة للمساءلة[1].

تجدر الإشارة أيضًا إلى عدم وجود إجماع في الرأي بين المفكرين والعلماء المسلمين حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية؛ فبعضهم ينظر إلى الديمقراطية على أنها تناقض الإسلام - كبسام طيبي مثلاً - في حين يقدم بعضهم الآخر - كليونارد بيابدير - دلائل كثيرة على الإنجازات الديمقراطية عبر التاريخ الإسلامي[2]. هناك أيضًا طرف ثالث يعتبر أن الأيديولوجية الإسلامية ترفض الديمقراطية؛ كونها تدعو إلى الخضوع الكامل لمبادئها وقوانينها المتمثلة بالشريعة، وهي مجموعة من المبادئ الإلهية يمارسها كل أفراد المجتمع الإسلامي أو «الأمة» الإسلامية. وتشير كثرة الآراء المتناقضة حول حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية إلى حقيقة أن هذا الموضوع يؤخذ اليوم على محمل الجد في المنطقة، وثمة حاجة إلى رؤى متبصرة، وتأويلات جديدة للتعاليم الدينية، تساعد على إحراز تقدم في أوضاع حقوق الإنسان في الشرق الأوسط.

وهناك نزعة مؤذية أخرى في المنطقة، تتجسد في «النخبوبة» التي تهيمن على أرجاء العالم الإسلامي كافة، وتبتلي عوالم السياسة والاقتصاد والإدارة والبحث العلمي لدرجة كبيرة، لا تسمح بقيام نظام ديمقراطي حيوي لعامة مواطني الشرق الأوسط. ولا بد أن تكون هذه النخبوية أثرت على التراتبية الاجتماعية ونظام الأسرة في المنطقة، وأعطت أفضلية للانتهازية، وعلاقات المصلحة الخاصة على الكفاءات الإدارية والقيادية وآليات صنع القرار. وعلى الرغم من أن الإسلام يشترط الكفاءة والتنافسية والتقوى في اختياره الشخص المناسب للمنصب المناسب، إلا إن النخبوية التي ظهرت خلال تأسيس نظام المشيخيات والخلافة في الشرق الأوسط، أضعفت هذا المبدأ الإسلامي

(1) L. K. Thakur, *Comparative and International Rights*, New Delhi: Authors Press, 2001, p.12.

(2) Manouchehr Dorraj, «Islam Government and Democracy,» in Paul j. Magnarella, *opt. cit.*, p.11.

الحيوي. ومن الطبيعي بالتالي أن يعمد القادة الذين استولوا على السلطة عبر النظام الفاسد نفسه إلى تحدي مطالب الحرية والديمقراطية، واستخدام كل الوسائل ـ بما فيها حتى توظيف الباحثين والعلماء ورجال الفكر ـ لشرعنة حكمهم الاستبدادي. وقد بدأ حكم النخبة الديكتاتوري مباشرة بعد وفاة الرسول محمد (ﷺ)، باستثناء الخلفاء الأربعة، وذرية الإمام علي الذين توفرت فيهم أفضل صفات القيادة في زمنهم، وكانوا مهتمين بقضايا حقوق الإنسان، واعتمدوا مبدأ الجدارة في تولية المناصب.

أذعنت بعد ذلك مختلف المذاهب والفروع بتأويلاتها الخاصة للإسلام، وأفسحت المجال أمام قيام نظام حكم تمتع بسلطة مطلقة على القطاعات الحكومية كافة، فلم يترك للمؤسسات المدنية دورًا سياسيًّا تلعبه[١]. كما رفضت تلك الفئة النخبوية ـ التي اكتسبت تدريجيًّا خصالاً وامتيازات أرستقراطية ـ القبول بإجراء أي نوع من التغيير فيما يتعلق بحقوق الإنسان في المنطقة، مع العلم أن كلمة الإسلام ذاتها مشتقة كما أسلفنا من الكلمة العربية «التسليم»، أي السلام؛ لأنه حين يسلم المرء بأوامر الله يحقق السلام الداخلي مع نفسه ومع الخالق[٢]. هذا التعريف يقرن الإسلام بالعدالة والمساواة[٣]، ويفصل هذا الدين السامي عن النخبوية الشمولية ذات الطابع الأرستقراطي إلى حد ما، والتي ما تزال تسيطر على مقدرات الشرق الأوسط.

الإسلام إذن ـ من هذا المنظور ـ دين إنساني يقوم على حماية حقوق الأفراد المشروعة. ويؤمن أنصار هذه المقاربة على أن الإسلام يقر بما يلي:

١ ـ استعمال المجالس والجمعيات في صناعة القرار، كما فعل الرسول محمد (ﷺ) والخلفاء الأربعة بعده.

٢ ـ اعتماد الإجماع في القضايا الاجتماعية.

---

(1) Ibid., pp. 13-14

(2) Mahmood Monshipouri, *Islamism, Secularism and Human Rights in the Middle East*, Boulder: Lynne Rinner, 1998, p.2.

(3) Manoucher Dorraji, *op. cit.*, p.15.

٣ ـ استخدام «الاجتهاد» الذي يعتبر حجر الزاوية في التأويل الحر.

٤ ـ إجراء دراسات تسمح للمسلمين باستخدام العقل والمنطق في مقارنة ومعارضة قوانينهم الإلهية بالقوانين والقواعد الأخرى.

٥ ـ تقديم «البيعة» ـ أي الولاء ـ كمبدأ يعبر المسلم من خلاله عن ولائه لحكومة ما، مع العلم أنه إذا لم يحلف يمين الولاء، فبمقدور الفرد معارضة أو حتى محاربة الحكم غير الشرعي.

٦ ـ احترام حق الناس في الحياة والتملك والمساواة كمبادئ أساسية للديمقراطية الإسلامية[1].

تشير المبادئ والتعاليم الكثيرة القابلة للتطبيق بوسائل عدة إلى حقيقة أن الإسلام يدرك الحاجة إلى الديمقراطية، وإن يكن بطريقة تختلف ربما عن الديمقراطية الغربية. في التأويلات الإسلامية هنالك قضية التعاليم الواجبة والإلزامية، كتقديم نقد لأداء الحكومة الذي يعتبر جزءًا من مبدأ «الإبلاغ عن الشر»، أو تقديم اقتراحات بناءة الذي يعتبر جزءًا من مبدأ «النصيحة الطيبة»، وهي تعاليم ثانوية في الإسلام، ومن المهم اتباعها.

مفهوم آخر يعبر عن حساسية الإسلام تجاه قضية حقوق الإنسان، هو مبدأ تفضيل الحقوق المجتمعية على حقوق الفرد، بطريقة تجعل كل فرد يعمل لمصلحة مجتمعه الذي يعمل بدوره لمصلحة أفراده، وهي ميزة فريدة للمبادئ الإسلامية.

قضية ثالثة ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي أفق القوانين الإسلامية الواسع، والذي يغطي كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية أيضًا[2].

قد تقنع هذه الجوانب البعض بأن الإسلام يتفق ويتناغم مع مبادئ حقوق الإنسان، لكن ثمة آخرون يتبنون تأويلات مغايرة تبعد حقوق الإنسان عن التعاليم الإسلامية. بالطبع، هناك اختلاف في وجهات النظر حول العلاقة

---

(1) Ibid., pp. 15-18

(2) Ibid., p. 18

بين الإسلام وحقوق الإنسان؛ نتيجة اختلاف دوافع الأفراد، فبعض العلماء والباحثين الذين عملوا عن قرب مع السلاطين في بلاطهم الملكي، أرادوا على الدوام تفسير حاكمية الله بأنها تشمل حاكمية الملوك الذين يمثلون نواب الله على الأرض، وبالتالي تتمتع حقوقهم بالأولوية والأفضلية على حقوق الرعية. في المقابل، هناك طلاب الحرية ـ كالإمام الحسين ومؤيديه ـ الذين اشتبكوا في مواجهات دامية مع حكم الديكتاتوريين الفاسد؛ صونًا لحقوق مواطني وسكان المجتمع الإسلامي، وعملاً بشعار الإمام الحسين الذي قال فيه: «إن لم يكن لكم دين، فكونوا أحرارًا في دنياكم»[1]. لذلك يعتقد الكثير من الخبراء في قضايا الشرق الأوسط أن العقبة الكبرى على طريق الديمقراطية في المنطقة لا تكمن في الدين، بل في المشكلات الثقافية القائمة[2]، والناجمة في معظمها عن التقاليد والعادات القبلية والقومية. وما يدعو إلى التشاؤم وفرة الأدبيات المغرضة التي يقدمها أصحاب النوايا السيئة، ممن يناقضون أنفسهم في العديد من نتائج أبحاثهم عن الإسلام[3].

يبدو من العدل تمامًا الحكم بأن التأويلات الخاطئة للإسلام تنجم في معظمها عن العيوب الشخصية، أو الطموح الزائد عن اللزوم لعلماء مزيفين، لا يقلقهم سوى همّ عدم تعريض أنفسهم ومناصبهم للخطر. والحقيقة الواقعة هي أن دول الشرق الأوسط لو شاءت القيام بإصلاحات فعلية في مجال حقوق الإنسان في بلدانها، فستجد في الإسلام مصدرًا قيمًا يوفر لها سندًا نظريًا كافيًا.

إن التوقيع على الوثيقة الإسلامية لحقوق الإنسان في القاهرة (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م)، وعلى اتفاقية «جامعة الدول العربية» لحقوق الإنسان

---

(1) The will of Imam Housein to his brother Hoeisn Hanafieah, Morteza Motahari, Hoseini Epic, Tehran: Sadra Publication, 1983, p.31

(2) Kevin Dwyer, *op.*Cambridge *cit.*, p. 88.

(3) As to why there exist various readings from the Holy Koran on the issue of human rights and there are paradoxes in human rights texts of religious heritage, it is important to realize that there are numerous modern examples of contradictions in actions of the so-called defenders of human rights. This is perhaps similar to those who once wrote extensively about moralities and their action was to defend the monarchies.

(٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٧م) لم يكونا إلا ردة فعل رمزية للحركة العالمية لحقوق الإنسان. على أرض الواقع، ليس ثمة نية جدية للإصلاح بعد في الشرق الأوسط، وما نزال بحاجة ماسة إلى المزيد من التحليلات العقلانية والحكيمة؛ لكي نرسخ النزعة إلى الديمقراطية ونسرعها في المنطقة. مع ذلك، يجب أن نعالج أولاً موضوع التشاؤم حول مستقبل حقوق الإنسان في المنطقة بطريقة ملائمة، وذلك بإعطاء قضية حقوق الإنسان نفس الأهمية والاعتبار، اللذين نوليهما قضايا الأمن القومي، والنظام العام، والسلام الدولي، والاقتصاد، إلخ[١]. الطريقة الأخرى لمقاربة الموضوع تكمن في اختيار الصورة الأشمل والمنظور العالمي، حيث يتوقع أن يلعب المجتمع الدولي دورًا أكبر في هذا السياق.

من هذا المنظور تحديدًا يجب التعامل مع المشكلات الأربع التالية:

١ ـ موضوع الحرية السياسية.

٢ ـ مشكلة الضمانات القضائية والقانونية.

٣ ـ مسألة المشاركة السياسية والمساواة في الحقوق.

٤ ـ قضية صناعة القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان[٢].

إن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، سوف يمكّن الهيئات العالمية من إجبار دول الشرق الأوسط على البقاء ملتزمة بها، ويمكن أن تتلو هذا الإقرار خطوة ثانية، تسعى إلى اكتشاف الاستراتيجيات المطلوبة لتحويلها إلى حقيقة واقعة.

---

(١) برهان غليون، *حقوق الإنسان العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ٢٩.
(2) L.K.Thkhur, *op.cit.*, p.74.

خاتمة

في حركة الربيع العربي ينبغي أن نبدي اهتمامًا أكبر بمفارقة حقوق الإنسان والديمقراطية، وبالجهود الدينية المبذولة لتوسيع هامش الحرية، وبالحركة السلفية وإساءتها استخدام الدين للوصول إلى الحكم، وبالنخبوية المزيفة، وبقضية الصراع مع إسرائيل، كشعار تستغله الحكومات لتبرير استبدادها، وتجريد المواطنين من حقوقهم المشروعة.

لقد عملت «منظمة المؤتمر الإسلامي» بجد وفاعلية في هذا المجال؛ فصدقت على الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان في اجتماع وزراء خارجيتها المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٠م. ثم صدر القرار رقم (٥٤٣٧)، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في «جامعة الدول العربية» في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤م[1]، بعد موافقة «منظمة المؤتمر الإسلامي» في جلسة القاهرة على ميثاق حقوق الإنسان، وهما خطوتان رئيستان ومهمتان، تركتا أثرًا هائلاً على قضايا حقوق الإنسان في المجتمعات العربية والإسلامية؛ إذ كانت المرة الأولى التي تجري فيها مناقشة قضايا حقوق الإنسان ضمن الإطار الديني والعرقي للمنطقة.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن «جامعة الدول العربية» التي تأسست قبل «منظمة المؤتمر الإسلامي»، استغرقت وقتًا أطول للتوصل إلى اتفاقية حول حقوق الإنسان؛ مما يعكس حقيقة معارضة دول الشرق الأوسط، وعدم رغبتها في التعامل مع قضية حقوق الإنسان، وميلها بدلاً من ذلك إلى تبني مقاربات رجعية وسلبية ومترددة. ويمكن النظر إلى هاتين الخطوتين الرئيستين باعتبارهما مجرد استجابات لتوقيع عدد كبير من الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان في العالم، مما دفع إلى القيام بعمل ما في المنطقة. والربيع العربي ـ في الحقيقة ـ ينبغي أن يبدأ نشاطاته بالتأكيد على أهمية الإعلان الإسلامي والميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ باعتبارهما الأساس للعالم المستقبلي في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي.

---

(١) عبد الله النعيمي، سبق ذكره، ص: ٧١٢ ـ ٧١٤.

Abduallahi A. An-Na'im, *op. cit.*, pp. 712-714.

منتدى العلاقات العربية والدولية